جامعة الدول العربية
منظمة المرأة العربية
برنامج المنح البحثية

جامعة سانت كلمنس
قسم العلوم الاجتماعية
برنامج التعليم عن بعد

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع
بعنوان

الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري

بإشراف
الأستاذ الدكتور
كامل عمران
رئيس قسم علم الاجتماع
جامعة دمشق

إعداد الطالبة
رائدة أيوب

2010

مخطط البحث

المحتويات رقم الصفحة

التمهيد 9

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

أ ـ المشكلة البحثية 14

ب ـ أهمية الدراسة 17

ج ـ أهداف الدراسة وتوجهاتها العامة 18

د ـ فرضيات الدراسة ومنطلقاتها الأساسية 22

هـ ـ النموذج النظري للدراسة والمفاهيم التحليلية 26

1 ـ مفهوم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والدبموغرافي للنساء صاحبات المشاريع 26

2 ـ مفهوم البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع 26

3 ـ مفهوم الملامح المجتمعية لواقع النساء صاحبات المشاريع 26

4 ـ مفهوم المشاريع الصغيرة الخاصة كأداة لتمكين للمرأة 27

5 ـ مفهوم الجدوى الاجتماعية والاقتصادية من المشاريع الصغيرة على المرأة 27

و ـ مؤشرات قياس تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً 34

ز ـ وحدة التحليل 37

ح ـ المجتمع الإحصائي الأصلي وعينة الدراسة 38

1 ـ المجتمع الأصلي للدراسة 38

2 ـ عينة الدراسة 38

3 ـ كسر العينة وحجمها 38

4 ـ طريقة سحب العينة 3939

5 ـ النماذج النظرية للدراسة 4141

6 ـ التوصيف الإحصائي للعينة المسحوبة 60

ط ـ تصميم الاستمارة 61

1 ـ بناء القاعدة الفكرية للاستمارة 62

2 ـ صياغة الأسئلة طبقاً لمعطيات النموذج النظري 62

3 ـ أشكال صياغة الاستمارة 63

4 ـ تبويب الاستمارة 63
5 ـ تطويع الاستمارة للتفريغ الآلي 64
ي ـ مجالات البحث 64
ك ـ الدراسات النظرية السابقة 65

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

استراتيجيات تمكين المرأة عالمياً ومحلياً

أ ـ رؤية نقدية في أدبيات تمكين المرأة العالمية
1 ـ المرأة والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان- فيينا 1992 81
2 ـ المرأة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ـ القاهرة 1994 81
3 ـ المؤتمر الرابع للمرأة ـ بكين 1995 83
4 ـ المرأة في إعلان قمة الألفية 200-2015 85
5 ـ منتدى الاقتصاد والمرأة العربية ـ الكويت 2003 87
6 ـ المرأة في تقرير حالة سكان العالم 2005 93
ب ـ رؤية نقدية في أدبيات تمكين المرأة محلياً
1 ـ المرأة في الدستور العربي السوري 94
2 ـ الإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005 94
3 ـ إستراتيجية وزارة الزراعة في تنمية المرأة الريفية بضوء الإستراتيجية الوطنية للمرأة العربية السورية حتى عام 2007 100
4 ـ المرأة في الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005 110
5 ـ المرأة في الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 115

ج ـ مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة
1 ـ مفهوم التمكين 120
2 ـ ماذا نمكن ـ أي تعريف تمكين المرأة 122
3 ـ لماذا نمكن ـ أي تتمة الاستثمار في التمكين 125

4 ـ كيف نمكن ـ أي طرق تمكين النساء 126
د ـ مؤشرات تمكين المرأة في سوريا 129

الفصل الثالث : البنية الاجتماعية في الريف وأثرها على عملية تمكين المرأة

أ ـ تعريف المجتمع الريفي 135
ب ـ البناء الأسري في المجتمعات الريفية 136
ج ـ البناء القيمي في المجتمعات الريفية 143
د ـ دور المرأة في المجتمعات الريفية 157
هـ ـ مداخل ميدانية لدراسة دور المرأة في تنمية المجتمعات الريفية 173
1 ـ مفهوم تنمية المجتمع الريفي 179
2 ـ سمات تنمية المجتمع الريفي 179
3 ـ مشكلات تنمية المجتمع الريفي 180
4 ـ أهداف تنمية المجتمع الريفي 180
5 ـ مبادئ تنمية المجتمع الريفي 181
6 ـ مراحل تنمية المجتمع الريفي 183
7 ـ مجالات تنمية المجتمع الريفي 184

الفصل الرابع:المشاريع الصغيرة كأداة من أدوات التنمية الريفية عامة وتنمية المرأة خاصة في سوريا

أ ـ لماذا مشروع صغير 187
ب ـ مفهوم المشاريع المتناهية الصغر 188
ج ـ المؤسسات المعنية بالمشاريع المتناهية الصغر 189
د ـ المحددات الاجتماعية والاقتصادية لوصول النساء لهذه المشاريع 190
هـ ـ برامج المشاريع الصغيرة في سوريا 194

الفصل الخامس : نتائج الدراسة الميدانية

أولاً ـ الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي للنساء صاحبات المشاريع
1ـ التركيب العمري للنساء صاحبات المشاريع 219

2- البنية التعليمية للنساء صاحبات المشاريع 221
3- البنية الزواجية للنساء صاحبات المشاريع 223
4- عمل المرأة في الإنتاج الزراعي 224
5- واقع ملكية المرأة للأراضي الزراعية 226
6- عمل المرأة في الثروة الحيوانية 227
7- واقع ملكية المرأة للثروة الحيوانية 229
8- واقع ملكية المرأة للمدخرات الذهبية 230
9- واقع ملكية المرأة للمدخرات المالية الخاصة 231
10- واقع مدى حرية تصرف المرأة بما تملك والمعيقات المحددة لهذا التصرف 232
11- مدى شعور المرأة بالحرمان من الإمكانيات المادية للأسرة 233
12 - كيفية مواجهة المرأة للمشاكل التي تتعرض لها 234
13- المرأة والإرث في المجتمعات الريفية وأسباب عدم التوريث 235
14- تفاعل المرأة مع المؤسسات المجتمعية المحلية 237

ثانياً البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع

أ - مؤشرات الملكية والدخل

1- ملكية الأسر للأراضي الزراعية وتوزيع الملكية حسب الجنس 242
2- ملكية الأسرة للثروة الحيوانية وتوزيع الملكية حسب الجنس 243
3- ملكية الأسر للمسكن 244
4- ملكية الأسر للآلات الزراعية 245
5- ملكية الأسرة لوسائل نقل 246
6- ملكية الأسرة للسلع المعمرة 247
7- مصادر دخل الأسرة الأساسية 248

ب - مؤشرات السكن وما يتعلق به

1- نوع المسكن 249
2- مادة بناء المسكن 250

3- مياه الشرب 251
4- مرافق وملحقات المسكن 252

ج - مؤشرات العلاقات الاجتماعية السائدة في الأسرة

1- بنية الأسرة المبحوثة وحجمها 254
2- أسلوب اتخاذ القرارات في الأسرة 256
3- موقف الأسر من عمل المرأة المأجور وأسباب عدم السماح لها بذلك 257
4- التمييز بين الذكور والإناث في التنشئة الاجتماعية 259
5- عادات الخطبة و الصفات المطلوبة للعروس 260

د - بعض الملامح المجتمعية السائدة في القرية وانعكاساتها على تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً

1- تفاوت الأجور بين الذكور والإناث لنفس العمل 262
2 - موقف المجتمع من تعليم البنات 263
3- موقف أهل القرية من عمل المرأة 263
4- قناعة أهل القرية بقيام الرجل بمهام لا تستطيع المرأة القيام بها 263
5- موقف أهل القرية من مشاركة المرأة بقرار عدد أطفالها 263
6- موقف أهل القرية من مشاركة المرأة في قرار تعليم أبنائها 263
7- موقف أهل القرية من حق المرأة باختيار الشريك 264
8- موقف أهل القرية من مشاركة المرأة في قرار زواج أبنائها 264
9- موقف أهل القرية من حق المرأة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية 264
10- موقف أهل القرية من حق المرأة في تأسيس مشروع خاص بها 264
11- التشجيع على إنجاب الذكور 264
12- موقف أهل القرية من القيمة التبعية المرأة للرجل 264

ثالثا - المشاريع الصغيرة كأداة لتمكين المرأة

1- أنواع المشاريع المبحوثة ومجالات استثمارها 266
2- المرأة وقرار نوع المشروع 267

3- قيمة رأس المال للمشروع 268
4- كفالات رأس المال / القرض / 269
5 - الصعوبات التي واجهت المرأة القيام بالمشروع 270
6 - أسباب نجاح المشروع 271
7 - معوقات تهدد استمرارية المشروع 272
8 - الدخل الصافي من المشروع 273
9 - أوجه إنفاق الدخل العائد من المشروع 274
10 - حرية تصرف المرأة بالدخل العائد من المشروع 275
11 - هل المرأة صاحبة القرار بتوسعة المشروع 276
رابعاً - مؤشرات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع المتناهية الصغر
1- زيادة دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع 277
2- توفير أكثر من فرصة عمل بالمشروع 278
3- انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين نوعية طعام الأسرة 279
4- انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين نوعية لباس الأسرة 280
5 - انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين أوضاع المسكن 281
6 - انعكاس الدخل العائد من المشروع على اقتناء سلع معمرة جديدة 282
7 - انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين صحة الأسرة والمرأة 283
8 - انعكاس الدخل العائد من المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار ميزانية الأسرة 284
9 - انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار تعليم الأطفال 284
10 - انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار عدد الأطفال 285
11 - انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار زواج البنات والأبناء 285
12 - انعكاس أثر المشروع على تسجيل ملكية خاصة باسم المرأة 286
13 - انعكاس أثر المشروع على زيادة ملكية مدخرات المرأة الخاصة (أموال - ذهب) 287
14 - انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية في القرية 288
15 - تأثير المشروع على تغير نظرة الأسرة للمرأة 289

16 ـ تأثير المشروع على تغير نظرة القرية للمرأة 289
17 ـ تأثير المشروع على تعزيز ثقة المرأة بنفسها 290
18ـ قياس مدى رأي المرأة صاحبة المشروع بتكرار التجربة مع نساء أخريات 290
19 ـ الأثر الذي أحدثه المشروع في حياة المرأة 291
أ ـ الأثر الإيجابي
ـ التغير الإيجابي في العلاقة مع الزوج 291
ـ التغير الإيجابي في العلاقة مع الأبناء 292
ـ التغير الإيجابي في العلاقة مع أهالي القرية 293
خامساً ـ الخلاصة والنتائج الإجمالية 294

سادساً ـ المقترحات والتوصيات 306

سابعاً ـ ملاحق الدراسة
1 ـ بعض المراجع والمصادر ذات الصلة 311
2 ـ جداول الدراسة الميدانية 315
3 ـ استمارة الدراسة 338

التمهيد:

تستوجب عملية التنمية الريفية المستدامة إدماج المرأة فعلياً بهذه العملية ، لأن المرأة تشكل العصب الأساسي للعملية الإنتاجية في القطاع الزراعي ، ولكن المرأة في الريف العربي السوري شأنها شأن نساء الريف في العالم قاطبة ، كانت ومازالت تعاني من فجوة واسعة بين ما تقوم به وبين ما تحصل عليه ، وهذه الفجوة حصيلة تراكم تاريخي طويل.

تسعى جهود وبرامج التنمية الريفية عامة ، وبرامج تنمية المرأة الريفية خاصة ، إلى تجسير الفجوة بين عمل المرأة الإنتاجي ووضعها الاجتماعي ، وذلك عن طريق تمكينها اقتصادياً واجتماعياً .

تشكل المشاريع المتناهية الصغر أحد آليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

تحاول الدراسة رصد فعالية هذه الآلية ومدى مساهمتها بتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على مؤشرات قياس معينة ومحددة لذلك تحدد الجدوى الاجتماعية من هذه المشاريع .

تتبنى الدراسة افتراضاً رئيسياً يوجه البحث هذا الافتراض مشتق من الإطارين النظري والتحليلي للدراسة ويتمثل في أن : **تأسيس المرأة لمشروع صغير مولد للدخل يؤدي إلى تمكينها اقتصادياً** وهذا يؤدي بدوره إلى تمكينها اجتماعياً .

وينبثق عن ذلك الافتراض الرئيسي جملة افتراضات ثانوية تتعلق بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للنساء صاحبات المشاريع ، والبناء الأسري لهذه النساء ، والملامح المجتمعية للقرى التي تعيش بها النساء ، وتفصيلات المشاريع كأداة من أدوات تمكين المرأة.

تتوزع الأطروحة استناداً إلى ما سبق إلى خمسة فصول :

يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة من خلال إظهار أهميتها وأهدافها ، والفرضيات المسيرة لها ، والدراسات السابقة التي درست مسائل تنمية المرأة الريفية بهدف الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ، كما تناول الفصل النموذج النظري للدراسة والمفاهيم التحليلية المستخدمة في ذلك ومؤشرات القياس التي سيتم الاعتماد عليها في الجانب الميداني من الأطروحة ، كما تطرق الفصل إلى وحدات التحليل المستخدمة ، وتوضيح المجتمع الإحصائي والأصلي وعينة الدراسة ، مع توضيح طريقة سحبها ، والأسس التي اعتمدت عليها الاستمارة في تصميمها وأخيراً توضيح مجالات البحث الزمانية والمكانية والبشرية .

يدأب الفصل الثاني على البحث في استراتيجيات تمكين المرأة عالمياً ومحلياً مع توضيح مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وحلول الإجابة على الأسئلة الثلاثة **ماذا ـ لماذا ـ كيف نمكن النساء** ، لينتهي الفصل بمؤشرات تمكين المرأة المعتمدة في سوريا .

يعالج الفصل الثالث مسائل البنية الاجتماعية في الريف وأثرها على عملية تمكين المرأة بدءاً من تعريف المجتمع المحلي ، ورصد معالم البناء الأسري والقيمي فيه ، مع توضيح دور المرأة في المجتمعات الريفية ، انتهاءً بالمداخل الميدانية لدراسة دور المرأة في تنمية المجتمعات المحلية .

يستعرض الفصل الرابع المشاريع الصغيرة كأداة من أدوات التنمية الريفية عامة، وتنمية المرأة الريفية خاصة من خلال توضيح مفهوم المشاريع المتناهية الصغر ، والمؤسسات المعنية بها مع التطرق إلى المحددات الاجتماعية والاقتصادية لوصول النساء لهذه المشاريع ، وتوضيحاً لبرامج المشاريع الصغيرة في سوريا .

يرصد الفصل الخامس نتائج الدراسة الميدانية والتي تناولت الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي للنساء صاحبات المشاريع ، وبحث في البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع ، كما تطرق إلى بعض الملامح المجتمعية السائدة في القرية وانعكاساتها على تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً ، وكذلك دور المشاريع الصغيرة كأداة لتمكين المرأة ، لينتهي الفصل الخامس بقياس مؤشرات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية من المشاريع المتناهية الصغر ولاسيما الأثر الإيجابي الذي تركته هذه المشاريع على حياة النساء .

خلصت الأطروحة لخلاصة وجملة من النتائج الختامية

وصاغت جملة من المقترحات والتوصيات العلمية والعملية .

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أ ـ المشكلة البحثية

ب ـ أهمية الدراسة

ج ـ أهداف الدراسة وتوجهاتها العامة

د ـ فرضيات الدراسة ومنطلقاتها الأساسية

هـ ـ النموذج النظري للدراسة والمفاهيم التحليلية

1- مفهوم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي للنساء صاحبات المشاريع

2 ـ مفهوم البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع

3 ـ مفهوم الملامح المجتمعية لواقع النساء صاحبات المشاريع

4 ـ مفهوم المشاريع الصغيرة كأداة لتمكين المرأة

5 ـ مفهوم الجدوى الاجتماعية والاقتصادية من المشاريع الصغيرة على المرأة

و ـ مؤشرات قياس تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً

ز ـ وحدة التحليل

ح ـ المجتمع الإحصائي الأصلي وعينة الدارسة

1 ـ المجتمع الأصلي للدراسة

2 ـ عينة الدراسة

3 ـ كسر العينة وحجمها

4 ـ طريقة سحب العينة ..

5 ـ النماذج النظرية للعينة

6ـ التوصيف الإحصائي للعينة المسحوبة

ط ـ تصميم الاستمارة

1 ـ بناء القاعدة الفكرية للاستمارة

2 ـ صياغة الأسئلة طبقاً لمعطيات النموذج النظري

3 ـ أشكال صياغة أسئلة الاستمارة

4 ـ تبويب الاستمارة

5 ـ تطويع الاستمارة للتفريغ الآلي

ي ـ مجالات البحث

ك ـ الدراسات النظرية السابقة

أ ـ المشكلة البحثية :

التمكين الاقتصادي **للمرأة** هو أساس ومنطلق تمكينها الاجتماعي هذه إحدى الاستراتيجيات التي بنيت عليها خطط وبرامج تنمية المرأة الريفية في العالم عامة ، وفي سوريا خاصة ، في العقد الأخير من القرن الماضي ، والعقد الأول من القرن الحالي .

بمعنى لتحقيق التمكين الاجتماعي لابد من تمكينها اقتصادياً لأن القوة الاقتصادية تقود إلى القوة الاجتماعية مع العلم أن هناك استراتيجيات تبنى على العكس أي التمكين الاجتماعي يقود إلى التمكين الاقتصادي ، بالإضافة إلى الاستراتيجيات المتكاملة التي ترى أن التمكين الاجتماعي والاقتصادي متوازيان ولكن معظم برامج التنمية التي استهدفت النساء الريفيات في سوريا بنيت على إستراتيجية التمكين الاقتصادي يقود إلى تمكين اجتماعي ..

والمقصود بالتمكين الاقتصادي وببساطة وإيجاز إيجاد حزمة من الخدمات المالية وغير المالية التي تساعد المرأة الريفية على إيجاد مصدر خاص بها ، وبناءً على ذلك أصبحت عملية تمكين المرأة الريفية تشكل سلسلة من الحلقات المتداخلة التي تبدأ من تحفيز المرأة الريفية وتوعيتها ومن ثم تدريبها التدريب اللازم للبحث عن إيجاد مصدر دخل خاص بها والتي غالباً ما تكون عن طريق مشروع صغير مدر للدخل خاص بها ، ومن ثم مساعدتها للحصول على التمويل اللازم لهذا المشروع على اعتبار الفقر من سمات النساء الريفيات في المجتمعات المحلية ، لتأتي المرحلة الأهم لتحقيق الهدف بالتمكين وهي بدؤها بتنفيذ مشروع ذو عائد اقتصادي وإيجاد مصدر دخل إضافي لهذه المرأة وأسرتها ، ومن ثم الظلال الاجتماعي التي يتركها هذا العائد على وضع المرأة.

إذ أنه من المفترض أن تطوير إمكانيات المرأة المادية عبر تأسيس مشروع خاص بها من الممكن أن يفتح آفاقاً جديدة للمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية لمجتمعها وهذا يشكل بدوره بوابة لفتح الأبواب الموصدة أمامها من قبل المجتمع ممثلاً ببعض العادات المعيقة لمساهمتها بشكل فعال وببعض الآراء والتصورات المسبقة حول أهليتها في المشاركة الفعالة في كافة مناشط الحياة الاجتماعية .

وبناءً على ذلك فإن التوجه النظري العام لمناقشة موضوع الجدوى الاجتماعية من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل للمرأة ستنطلق من المبدأ التالي :

" إن تمكين المرأة الريفية اجتماعياً يتطلب النهوض بواقعها الاقتصادي أولاً "

وبهذا الإطار هناك نقاط لابد من أخذها بعين الاعتبار وهي :

1. نسبة كبيرة من نساء الريف يعملن داخل المنزل وخارجه أو في الحقل إضافة لعملهن المفروض عليهن اجتماعياً كنساء مدبرات للمنزل وهذا العمل لا يحتسب كعمالة ولا كدخل.

2. المردود المادي رغم محدوديته وعدم تنوعه لا تستطيع المرأة الحصول عليه أو الاستفادة منه ذاتياً ، أو بشكل مستقل خارج حدود الأسرة حتى ولو كانت غير متزوجة ، بل يعود لصالح الرجل (الأب أو الأخ أو الزوج .....) أو لعامة أفراد الأسرة .

3. ملكية المرأة في الريف ذات أبعاد محدودة ولها طبيعة خاصة ومواضيع ملكيتها تتركز في الغالب في قطاعات غير إنتاجية ، وفي غالب الأحيان فإن الرجل هو الحائز على معظم ما تملكه المرأة وخاصة في القطاعات الإنتاجية .

4. ملكية الأرض في الريف وهي أهم وسيلة من وسائل الإنتاج الريفي متركزة في يد الرجل لدرجة أن بعض الريفيين (إن لم نقل غالبيتهم) لا يورثون نسائهم الأرض.

5. إذا كانت مسألة القروض مرتبطة بالضمانات الواجب أن تقدمها المرأة فإن من أهم العقبات أمام ذلك ستكون مسألة ما يمكن أن تقدمه المرأة من ضمانات بمعزل عن الرجل لكي لا تكون عملية تمكينها مرتبطة بالرجل .

بناءً على ما تقدم نستطيع تحديد المشكلة البحثية بالآتي :

التمكين الاقتصادي للمرأة هو أساس ومنطلق تمكينها الاجتماعي وهذه إحدى الاستراتيجيات التي بنيت عليها خطط وبرامج تنمية المرأة الريفية في الجمهورية العربية السورية وتعتبر برامج القروض الميسرة وبرامج تقديم الخدمات التمويلية من أهم الخطوات الإجرائية لتنفيذ هذه الإستراتيجية ، حيث نشطت جهات عديدة حكومية وشعبية في تنفيذ هذه البرامج مثل (وزارة الزراعة - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الاتحاد العام النسائي - مؤسسة الآغا خان - فردوس - وزارة الصحة - منظمة الصحة - برنامج الغذاء العالمي .....)

ولعل البرنامج الحكومي الأهم والأكبر هو مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر والذي رصدت له نسبة 25 بالألف من ميزانية الحكومة سنوياً وذلك لإحداث صناديق دوارة لإقراض النساء الريفيات في /750/ قرية الأشد فقراً في سوريا خلال 2005-2010 .

والرؤية خلف هذا المشروع اعتبار المرأة الريفية أحد دوافع وركائز التنمية المحلية وذلك من خلال تمكينها اجتماعياً وبالتالي لتكون شريك حقيقي بعملية تنمية القرية لتحقيق الهدف العام وهو الحد من الفقر وتحسين واقع هذه المجتمعات ..

وواقعياً تم رصد الميزانيات وتم تحفيز الكثير من النساء وتدريبهن ومنحهن القروض ولكن ما الذي حدث بعد هذه النقطة .. هل تحول القرض إلى مشروع ناجح وحقق دخل إضافي للمرأة انعكس عليها اجتماعياً بشكل إيجابي ؟.. أم تحول القرض إلى عبء لا تستطيع تسديد أعبائه بسبب فشل المشروع الذي بدأته؟..

وهل تحققت المعادلة القائلة أن أساس التمكين الاجتماعي للمرأة هو التمكين الاقتصادي ؟..

وهل المرأة التي نجحت في إدارة مشروعها وحققت عائد ربحي فيه استطاعت أيضاً أن تنجح اجتماعياً على مستوى أسرتها ومجتمعها ؟..

وهل تحررها من التبعية الاقتصادية حررها من التعبئة الاجتماعية وبالتالي أصبحت شريك حقيقي من شركاء التنمية الريفية؟..

وهل القرض ونجاحه جعل المرأة تتحدى الظروف الاجتماعية المحيطة بها وحاولت تغيرها متخذة من العامل الاقتصادي أداة ووسيلة لذلك ؟...

ب- أهمية الدراسة :

يرجع اختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة إلى نقاط عديدة يمكن تلخيصها بالآتي :

1- النقص الواضح في الدراسات الأكاديمية بمواضيع تخص النساء الريفيات ولا سيما أن نسبة الإناث الريفيات يشكلن حوالي /24.5/ من مجموع سكان سوريا حسب إحصائيات عام 2004 ويشكلن حوالي /51/% من سكان الريف .

2- أهمية التمكين الاجتماعي بكل أبعاده على سير عملية التنمية الريفية عامة والمرأة الريفية خاصة .

3- النقص الواضح في **تقييم أثر المشاريع الصغيرة** المدرة للدخل اقتصادياً على الأسر والمرأة في الريف .

4- رغم تعدد الدراسات بشكل أو بآخر حول مسائل التنمية الريفية والزراعية والمرأة ولكن لتاريخه لم تنفذ دراسة ترصد الأثر والجدوى الاجتماعية للمشاريع الاقتصادية على النساء الريفيات وهذا ما يجعل من هذه الدراسة **تلبية لاحتياج علمي وعملي بالوقت ذاته .**

ج ـ أهداف الدراسة وتوجهاتها العامة :

يغلب على هذه الدراسة تركيزها على البعد الاجتماعي في تقصي أو بحث تحليل الجوانب المدروسة فيها , لكن هذا لا يعني بحال من الأحوال الغياب النهائي للأبعاد الاقتصادية والقانونية والثقافية .....الخ كلما دعت ضرورة التحليل أو التفسير لذلك .

ولهذا الموضوع جوانب بحثية عديدة يفرض منطق البحث العلمي الوقوف عندها لتكتمل صورة معالجته ما أمكن , وتتجسد المعالم الأساسية للموضوع المدروس بأربعة مرتكزات محورية وهي :

1- واقع الريف السوري وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية .. بالتالي الظروف الموضوعية لجوانب الحياة المعيشية للسكان الريفيين بوجه عام والمرأة الريفية بوجه خاص .

2- الخصائص الذاتية والموضوعية للمرأة ودورها ومكانتها وموقعها من سلم اتخاذ القرار في الأسرة والمجتمع الريفيين .

3- المحتوى الاجتماعي لمسألة الموارد الاقتصادية بشكل عام ولمفاهيم الثروة والملكية .. بشكل خاص , وارتباط هذه المفاهيم اجتماعياً بمفهوم الذكورة .

وعليه , فسوف تطال الدراسة العديد من الموضوعات الفرعية التي تشكل في مجموعها الجوانب الأساسية لمسألة إمكانية وصول المرأة أو حصولها على الموارد الاقتصادية بشكل عام , وعلى القروض بشكل خاص كخطوة أولى من خطوات تمكينها اجتماعياً وجعلها أداة فاعلة في عملية التنمية .

وبصورة عامة , يمكن تصنيف جوانب الدراسة وموضوعاتها في شقين أساسيين :

<u>الأول :</u> يتعلق بخصائص المجتمع الريفي بشكل عام , وخصائص النساء الريفيات وعلاقتهن بمحيطهن الأسري والمجتمعي وأدوارهن ومكانتهن داخل الأسرة والمجتمع .

<u>والثاني :</u> يختص (بالاستناد إلى التحليل الجندري) بتقصي واقع وآليات وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية ورصد إمكانية حصولها على القروض وقيمة ونوعية مجالات استثمارها ومدة القروض الممنوحة , والضمانات المطلوبة للحصول على القروض , والصعوبات التي واجهت المرأة عند القيام بالمشروع ، هذا بالإضافة إلى الوقوف عند أسباب نجاح المشروع والمعوقات التي قد تهدد استمراريته ، بالإضافة إلى معرفة الدخل الصافي من المشروع وأوجه إنفاقه .....الخ .

تأسيساً على ما سبق , فإن الدراسة تتوخى الوصول إلى جملة من الأهداف على المستويين الكلي (العام) والفرعي (الخاص) . فعلى المستوى العام , تحاول الدراسة الوصول إلى جملة من الأهداف تخص واقع المرأة ومحيطها الاجتماعي وترتبط بالجوانب المجتمعية لمسائل تمكين المرأة من مختلف جوانبه . وعلى المستوى الخاص (الفرعي) , تنشد الدراسة جملة من الأهداف الأخرى المكملة لمجموعة الأهداف في المستوى العام لكنها تصبح هنا أكثر تحديداً والتصاقاً بموضوع الدراسة كونها ترتبط بمسائل التمكين الاقتصادي للمرأة , وبخاصة مسائل قدرتها على الوصول إلى الموارد الاقتصادية بما فيها القروض وآليات هذا الوصول وواقعه ومشاكله ومن ثم أثر هذه القروض على

التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة . وفيما يلي عرض مفصل ومحدد لأهداف الدراسة على المستويين العام (الكلي) والخاص (الفرعي) .

1- الأهداف العامة :

1- توفير قاعدة بيانات حول بعض الخصائص الديموغرافية العامة للمرأة الريفية في إطار أسرتها ومجتمعها المحلي .

2- تحديد أهم الملامح العامة لظروف الحياة الريفية في الأسرة والمجتمع وتشخيص مواطن الضعف والخلل الكامنة وراء عدم التناسب ما بين أدوار النساء المتعددة والمتنوعة والجوهرية بالنسبة للأسرة والمجتمع وبين المكانة التقليدية والثانوية الممنوحة للمرأة في أسرتها ومجتمعها المحلي .

2- الأهداف الفرعية (الخاصة) :

1- إنشاء وتوفير قاعدة معلومات تمكن صانع القرار والمخطط والمنفذ والباحث من التعرف إلى واقع علاقة المرأة الريفية بالموارد الاقتصادية المتاحة , وموقعها من عمليات الإقراض , وطرق وآلية حصولها على هذه الموارد , ومعوقات الوصول الأمثل إليها .

2- تقديم تقييم عام لاتجاهات العرض المتوفر من القروض مقارنة بالطلب عليها , وبخاصة من قبل النساء الريفيات , بالتالي محاولة تحديد البدائل المتاحة أمام النساء لحصولهن على القروض بما فيها بدائل البرامج والمشاريع المختلفة التي تساهم المنظمات والمؤسسات المالية الدولية في تمويلها إلى جانب المؤسسات الحكومية الرسمية , ومن ثم الكشف عن كل من مواطن الضعف والقوة في هذه التجارب أو البدائل .

3- التعرف على السبل المتبعة في استثمار (أو إنفاق) القروض التي حصلت عليها المرأة الريفية , ومعرفة العائدية المباشرة للقرض عليها وعلى باقي أفراد أسرتها , وتباين دور المرأة الريفية في تحديد مجالات استثمار أو إنفاق القروض وموقع هذا الدور بالنسبة لأدوار باقي أفراد أسرتها .

4- التعرف إلى المعوقات الذاتية الخاصة بالمرأة ذاتها والمرتبطة بعمليات إقراض المرأة الريفية من حيث إمكاناتها ومهاراتها وقدراتها وخصائصها الذاتية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن استثمار أو استغلال هذه القروض بالشكل الأمثل .

5- التعرف إلى المعوقات الأسرية المحيطة بالمرأة , وخاصة ما يتعلق منها بموقعها من اتخاذ القرار داخل الأسرة , ومن الملكية والدخل والإنفاق داخل الأسرة , وموقعها من عملية تقسيم الأدوار والأعباء الأسرية بين النساء والرجال داخل الأسرة .

6- التعرف إلى المعوقات المؤسساتية المرتبطة بحصول المرأة الريفية على القروض وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة الضمانات , وكفاية القروض , والصعوبات التي تهدد استمرارية المشاريع.

7- التعرف إلى المعوقات المجتمعية , وبخاصة ما يرتبط منها بالعادات والتقاليد والقيم المرتبطة بالملكية والإرث , ونظرة المجتمع للمرأة صاحبة المشروع.

8 – التعرف على الأثر الاقتصادي والاجتماعي المباشر الذي تركته المشاريع على الأسر الريفية .

9 – التعرف على الأثر الاقتصادي والاجتماعي المباشر الذي تركته المشاريع الصغيرة على المرأة الريفية مباشرة .

10- تقديم اقتراحات وتوصيات كمساهمة في وضع تصور متكامل لتمكين المرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً .

د ـ فرضيات الدراسة ومنطلقاتها العامة :

الفرض الرئيسي : إن تمكين المرأة اقتصادياً عن طريق مشروع مدر للدخل يؤدي إلى تمكينها اجتماعياً إضافة إلى أن البحث ينطلق من عدة توجهات فرضية عامة وفرعية حاول التحقق منها ميدانياً . ولعل من أهم هذه المنطلقات **الفرضية العامة** ما يلي :

1- يرى البحث أن مسألة تمكين المرأة اقتصادياً ليست مرهونة بالعوامل الاقتصادية فقط , ناهيك عن كونها مرتبطة بمجرد تقديم القروض أو الدعم المادي لها , وإنما ترتبط أيضاً , وبشكل أساسي , بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية والتعليمية والثقافية ... المحيطة بالمرأة وبأسرتها وبالمجتمع الريفي ككل الذي تعيش فيه . وهذه العوامل تشكل في مجموعها الأساس الاجتماعي لتفاعل المرأة مع محيطها الصغير (الممثل بأسرتها) ومحيطها الكبير (الممثل بمجتمعها المحلي) .

2- يعود لمجموعة العوامل المشار إليها أعلاه مجتمعة الدور الحاسم في عملية تمكين المرأة بشكل عام وفي وصولها أو حصولها على الموارد بشكل خاص .

3- من المفترض أن تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً يترك آثاره الإيجابية ليس على المرأة وحدها , بل وأيضاً على أسرتها ومجتمعها الذي تعيش فيه أيضاً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

4- ينظر البحث إلى مسألة حصول المرأة على القروض وتأسيسها لمشروع خاص بها باعتبارها أحد الحلول الممكنة (وليست بالتأكيد الحل الوحيد) أمام المرأة لتحسن من أوضاعها , وبالتالي أوضاع أسرتها الاجتماعية والاقتصادية .

5- هناك العديد من المعوقات ذات الطبيعة الاجتماعية تحول بشكل أو بآخر دون تمكن المرأة من :

(1)- الوصول أصلاً إلى الموارد الاقتصادية لأسرتها أو مجتمعها المحلي .

(2)- الحصول على هذه الموارد (في حال الوصول إليها) بشكل ميسر ودون عقبات مؤسساتية أو مجتمعية .

(3)- استغلال هذه الموارد (في حال الحصول عليها) بالشكل الذي ترغبه المرأة ودون تدخل من قبل الآخرين (الأسرة أو المجتمع) .

(4)- الاستفادة المباشرة من عائدية استغلال هذه الموارد .

6- من المرجح أن تأتي المعوقات المجتمعية في مقدمة المعوقات التي تحول دون تمكن المرأة من الوصول إلى الموارد أو الحصول عليها . ويبدو أن هذه العوامل ذات صلة بكل من :

(1)- مكانة ودور المرأة الريفية الحاليين وموقف الأسرة والمجتمع المحلي من هذه المكانة وهذا الدور .

(2)- بعض العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المحددة لنظرة المجتمع للمرأة .

(3)- بعض الخصائص الشخصية أو الذاتية للمرأة ذاتها ولدرجة وعيها ونظرتها لذاتها كأنثى مقابل نظرتها للآخر كرجل .

واستناداً إلى ما سبق ذكره من التوجهات الفرضية العامة للبحث , فقد استنبطت الدراسة مجموعة من التوجهات الفرضية – الوصفية الفرعية ممكن إيجازها بالنقاط التالية :

1- من المرجح أن دخل المرأة الريفية من عملها في الحقل هو شبه معدوم أو محدود جداً

2- تفترض الدراسة أن المرأة الريفية , وإن حصلت على دخل مادي لقاء عملها , فهي لا تستطيع التصرف به بمفردها أو خارج حدود الأسرة حتى ولو كانت غير متزوجة كما هو الحال عند الرجل .

3- يبدو أن المردود المادي الناجم عن عمل المرأة بشكل عام , وعن عملها في الحقل بشكل خاص , يعود في الغالب لصالح الرجل سواء أكان أباً أم أخاً أم زوجاً ...الخ أو في أحسن الأحوال لصالح كافة أفراد الأسرة ولكن ضمن حدود وصلاحيات رجال الأسرة وليس نسائها .

4- يرى البحث أن ملكية المرأة في الريف ذات أبعاد محدودة ولها طبيعة خاصة وعليه , فقد يكون ذلك أحد أهم الأسباب في جعل مواضيع ملكية المرأة تتركز في الغالب في قطاعات غير إنتاجية .

5- قد يلعب مفهوم الحيازة في الريف دوراً هاماً في وجود معوقات اجتماعية أمام المرأة في الاستفادة من الموارد التي حصلت عليها .

وتفسير ذلك أنه حتى مع وجود ملكية المرأة , وحتى لو تعدت ملكيتها الأمور الثانوية لتتصل إلى القطاعات الإنتاجية كملكيتها لوسائل الإنتاج أو ما شابه ذلك , فإن مفهوم الحيازة قد يقف عائقاً أمام إمكانية تصرف المرأة بملكيتها , سيما وأن الرجل في الريف سيكون في غالب الأحيان وفي العرف الاجتماعي هو الحائز العملي على معظم ما تملكه المرأة وخاصة في القطاعات الإنتاجية .

6- يفترض البحث أن ملكية الأرض في الريف , وهي أهم وسيلة من وسائل الإنتاج الريفي , ليست متركزة حالياً في يد الرجل فقط , بل ستظل متركزة بيده مستقبلاً وذلك نتيجة للعرف الاجتماعي الذي يبدو أنه سائداً في الريف والمتمثل بعد توريث النساء الأرض الزراعية وكراهية هذا التوريث واستهجانه اجتماعياً حتى في حالات الضرورة .

7- ومن الممكن أيضاً أن الاستفادة من المشروع من قبل بعض النساء محدودة جداً بسبب عدم درايتهن أو عدم تعويدهن على إنجاز الأعمال بمفردهن أو بمعزول عن الرجل.

8- قد يساهم تدخل الآخرين في قرارات النساء بشكل عام , وحصولهن على القرض وطريقة استثماره , وإمكانية المرأة من الاستفادة من ريعيته بشكل مجدي لها في الحد من اندفاع النساء نحو البحث عن القروض أو الاستفادة منها بتأسيس مشاريع صغيرة.

9- قد تلعب بعض المتغيرات النفسية أو الذاتية مثل حب المخاطرة والاستقلالية أو التفرد دوراً هاماً في اندفاع بعض النسوة نحو الاستفادة من القرض بتأسيس مشروع بشكل كبير وإحجام بعضهن الآخر عن التفكير أصلاً في خوض مثل هذه التجربة .

10- قد تلعب المتغيرات المرتبطة بخصائص المرأة الذاتية والاجتماعية مثل العمر والمستوى التعليمي والعمل ونوعه والحالة الاجتماعية ... دوراً هاماً في مسألة استفادة المرأة من القروض وفي عملية استثمارها والاستفادة من ريعيتها .

11- إضافة إلى ضعف الطموح وعدم الثقة بالنفس .. لدى المرأة قد يكون من محددات المشاريع .

وعلى أي حال , تبقى التوجهات الفرضية – الوصفية المذكورة أعلاه بشقيها العام والفرعي (أو العام والخاص) مقولات نظرية تحتاج للامتحان في أرض الواقع من قبل الفئات المستهدفة ميدانياً , وهذا ما ستحاول الدراسة الميدانية عمله .

هـ ـ النموذج النظري للدراسة والمفاهيم التحليلية :

النموذج النظري هو عبارة عن شكل منظم لتنظيم الأفكار وربط الفرعي منها بالرئيسي .

فالنموذج هو أداة منهجية يصيغها الباحث الاجتماعي للربط بين النظرية العامة وواقع المحدد حيث تربط الخطوات العملية فيما بينها من جهة وبالنظرية من جهة أخرى ، وذلك من خلال مجموعة المفاهيم المكونة للنموذج والتي تعتمد في بعض جوانبها على التراث النظري لموضوع الدراسة وانطلاقا من ذلك فإن النموذج النظري لدراستنا يرتكز على :

1 ـ مفهوم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي للنساء صاحبات المشاريع :

والمقصود به الخصائص الشخصية للمرأة مثل (التركيب العمري ـ البنية التعليمية والبنية الزواجية ـ عمل المرأة في الزراعة والثروة الحيوانية ـ ملكية المرأة لوسائل الإنتاج ـ إرث المرأة ـ ملكية المرأة الخاصة ـ شعور المرأة بالحرمان ـ مواجهة المرأة للصعوبات ـ تفاعل المرأة مع مؤسسات المجتمع المحلي .....الخ)

2 ـ مفهوم البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع:

والمقصود به (نوع الأسرة ـ تفصيلات مسكنها وملحقاته ـ ملكية الأسرة من وسائل نقل وآلالات زراعية وسلع معمرة .... إضافة إلى ملكية الأسر لأراضي زراعية وتوزيعها حسب الجنس ـ ملكية الأسرة من الحيوانات وتوزيعها حسب الجنس ـ دخل الأسرة .....) مع التركيز على بعض القرارات داخل الأسرة ومن يتخذها وكيف تتم ...الخ .

3 ـ مفهوم الملامح المجتمعية لواقع النساء صاحبات المشاريع :

والمقصود بها نظرة المجتمع للمرأة وعملها وكذلك رصد بعض حالات التمييز بين الذكور والإناث إضافة إلى رصد موقف المجتمع حيال (تعليم ـ عمل ـ زواج ...المرأة) ، أي رصد النظرة المجتمعية لقضايا المرأة .

4 ـ مفهوم المشاريع الصغيرة كأداة لتمكين المرأة :

وهي رصد لكل ما يتعلق بالمشروع من: (تاريخ تأسيسه ـ حتميته ـ صعوبات المشروع ـ نجاح أو فشل المشروع ـ الدخل من المشروع ـ أسباب تأسيس المشروع ـ إدارته ـ موقف الأسرة من المشروع ـ آثاره السلبية والإيجابية على المرأة وعلى الأسرة ـ وأخيراً التغير الذي أحدثه المشروع في حياة المرأة) .

5 ـ مفهوم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من المشاريع الصغيرة على المرأة :

ويعني رصد الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي تركه المشروع سلباً أم إيجاباً على المرأة صاحبة المشروع وأسرتها ، ورصد دور المشروع بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال رصد مواقف محددة وهي مشاركة المرأة في: (قرارات ميزانية الأسرة ـ تعليم الأطفال ـ عدد الأطفال ـ زواج الأبناء.....الخ) إضافة إلى قياس أثر المشروع على تحسين(نوعية طعام الأسرة ـ لباس الأسرة ـ أوضاع المسكن ـ اقتناء سلع معمرة جديدة ـ تحسين صحة المرأة والأسرة.....الخ) مع رصد لأثر المشروع الإيجابي والسلبي على المرأة وعلاقتها بزوجها وأسرتها ومجتمعها .....الخ

وبناءً على ما ورد أعلاه بناء على ما ورد أعلاه فإن النموذج النظري الناظم لجوانب الدراسة والعلاقة بين النظرية والواقع الميداني يكون على الشكل التالي:

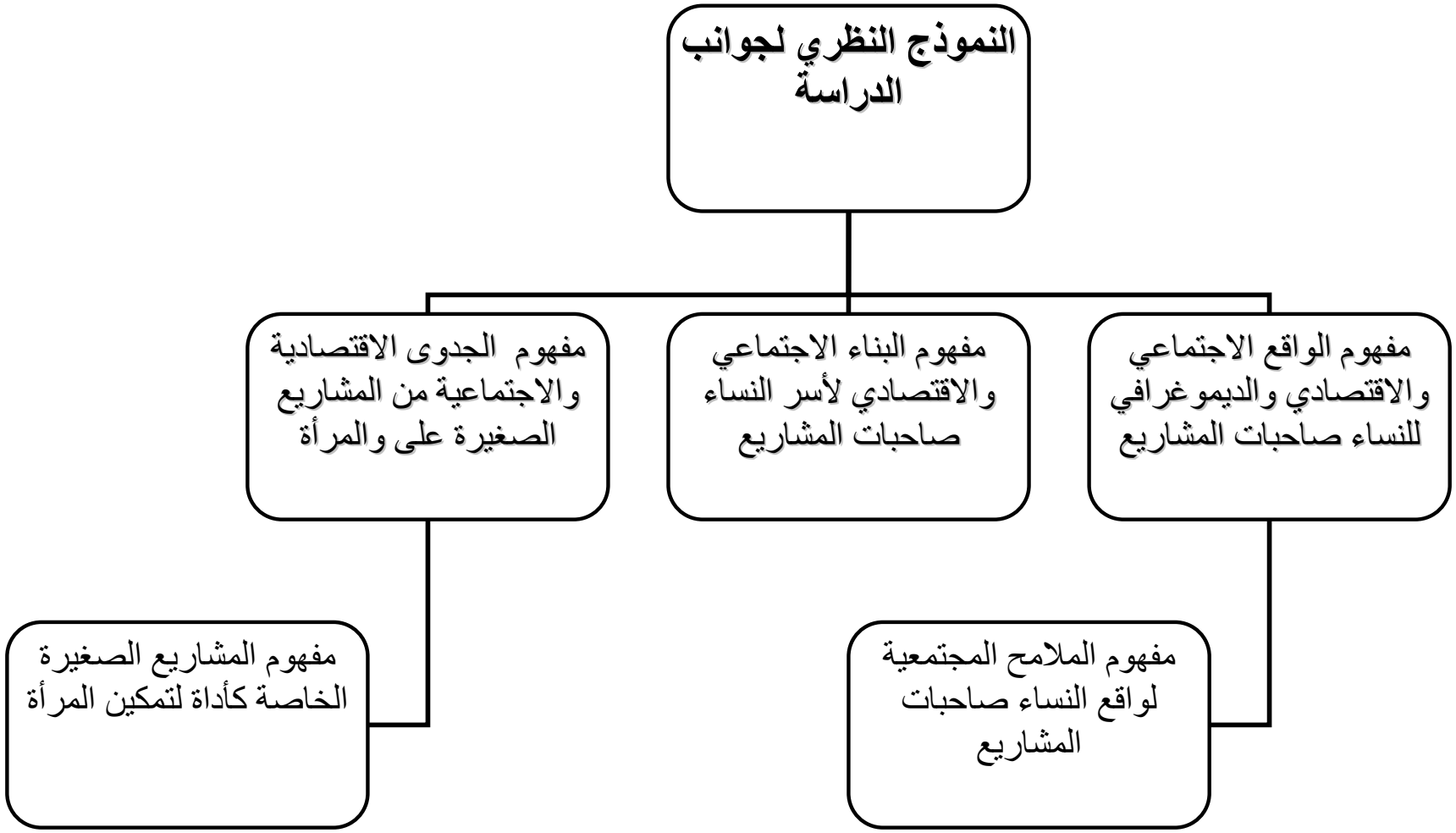
النموذج النظري لجوانب الدراسة
مفهوم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي للنساء صاحبات المشاريع
مفهوم البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع
مفهوم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من المشاريع الصغيرة على والمرأة
مفهوم الملامح المجتمعية لواقع النساء صاحبات المشاريع
مفهوم المشاريع الصغيرة الخاصة كأداة لتمكين المرأة

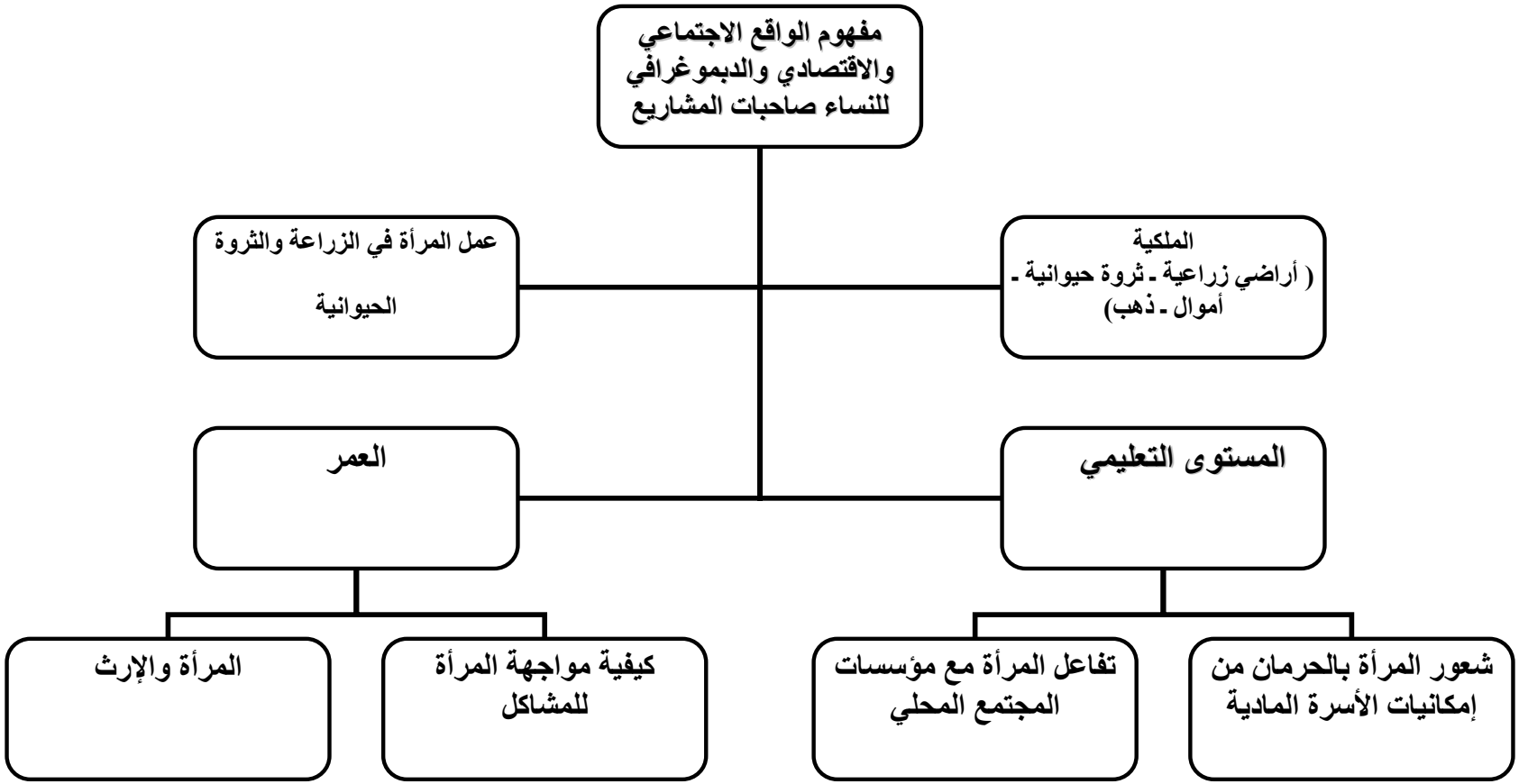
مفهوم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والدبموغرافي للنساء صاحبات المشاريع
عمل المرأة في الزراعة والثروة الحيوانية
الملكية (أراضي زراعية ـ ثروة حيوانية ـ أموال ـ ذهب)
العمر
المستوى التعليمي
المرأة والإرث
كيفية مواجهة المرأة للمشاكل
تفاعل المرأة مع مؤسسات المجتمع المحلي
شعور المرأة بالحرمان من إمكانيات الأسرة المادية

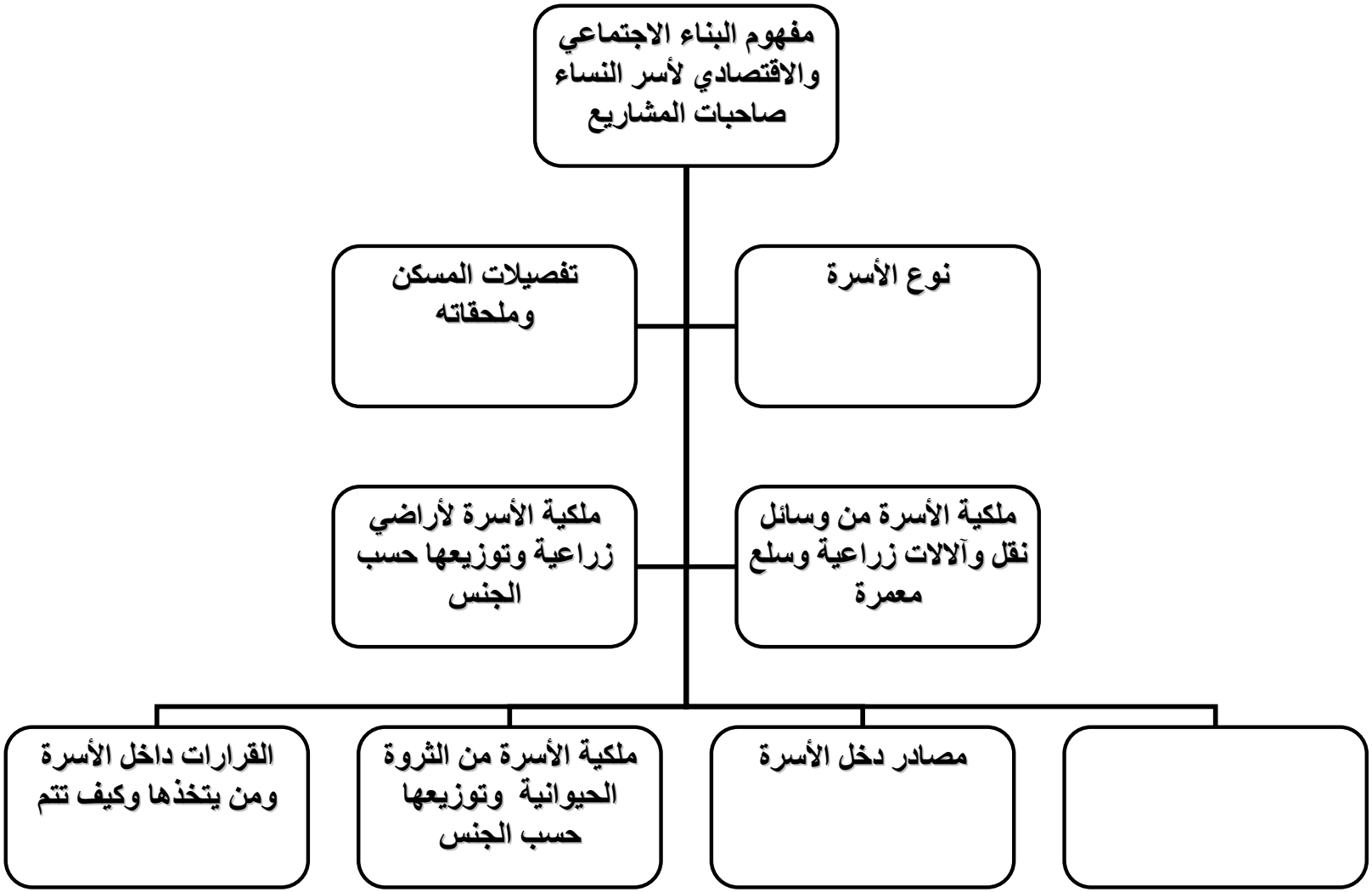
مفهوم البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع
نوع الأسرة
تفصيلات المسكن وملحقاته
ملكية الأسرة من وسائل نقل وآلالات زراعية وسلع معمرة
ملكية الأسرة لأراضي زراعية وتوزيعها حسب الجنس
مصادر دخل الأسرة
ملكية الأسرة من الثروة الحيوانية وتوزيعها حسب الجنس
القرارات داخل الأسرة ومن يتخذها وكيف تتم

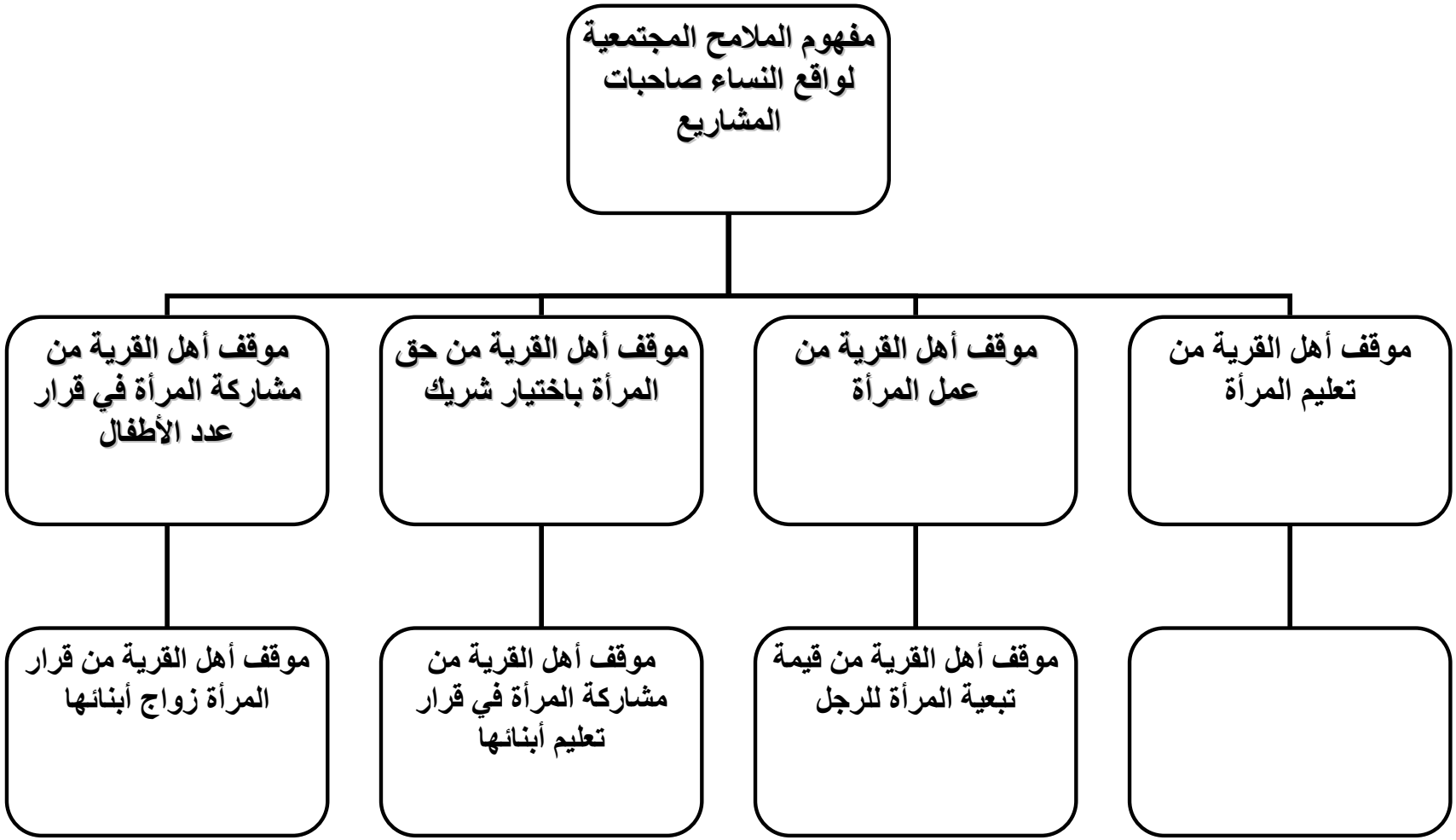
مفهوم الملامح المجتمعية لواقع النساء صاحبات المشاريع
موقف أهل القرية من تعليم المرأة
موقف أهل القرية من عمل المرأة
موقف أهل القرية من حق المرأة باختيار شريك
موقف أهل القرية من مشاركة المرأة في قرار عدد الأطفال
موقف أهل القرية من قيمة تبعية المرأة للرجل
موقف أهل القرية من مشاركة المرأة في قرار تعليم أبنائها
موقف أهل القرية من قرار المرأة زواج أبنائها

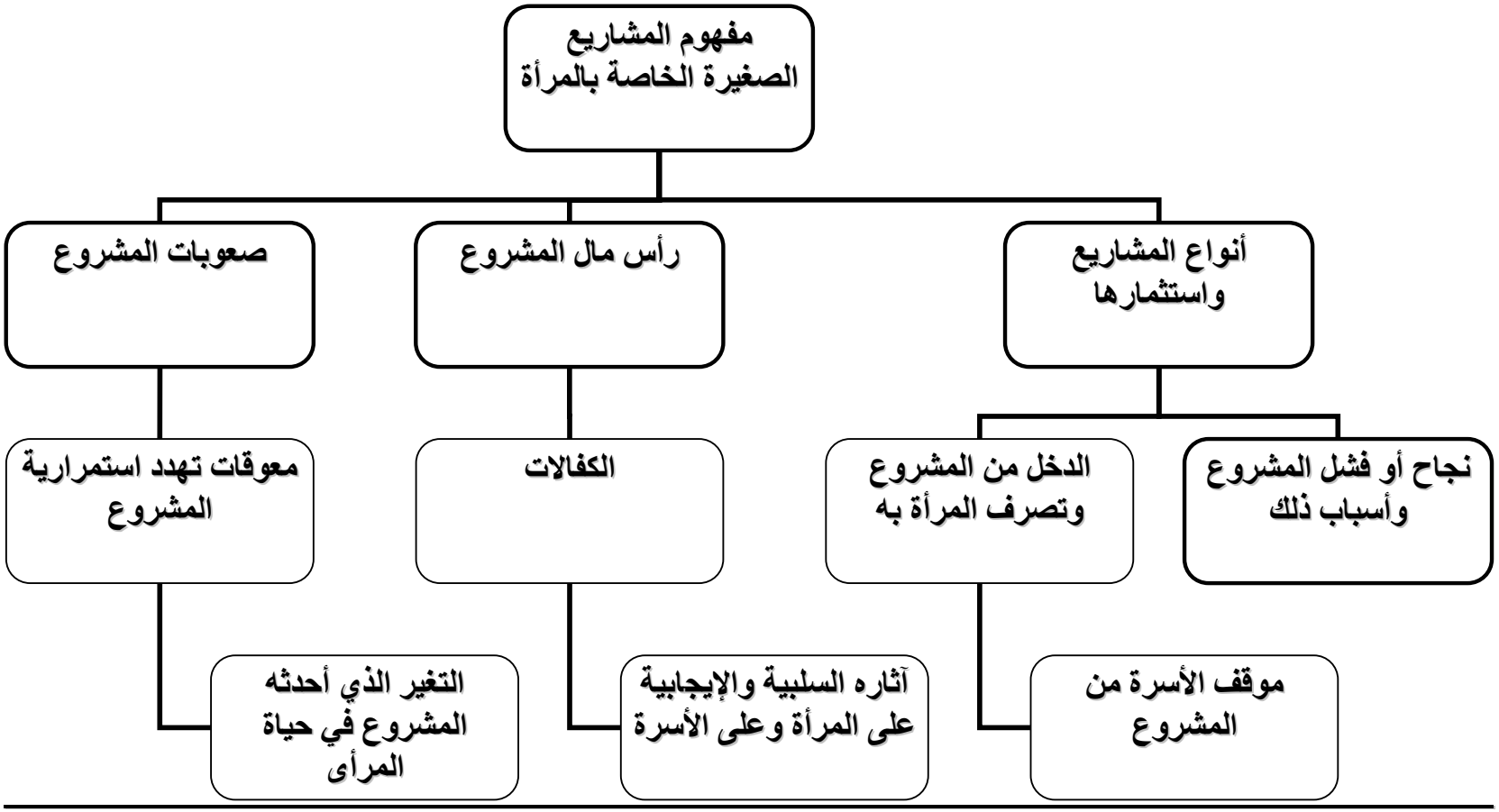
مفهوم المشاريع الصغيرة الخاصة بالمرأة
أنواع المشاريع واستثمارها
رأس مال المشروع
صعوبات المشروع
نجاح أو فشل المشروع وأسباب ذلك
الدخل من المشروع وتصرف المرأة به
الكفالات
معوقات تهدد استمرارية المشروع
موقف الأسرة من المشروع
آثاره السلبية والإيجابية على المرأة وعلى الأسرة
التغير الذي أحدثه المشروع في حياة المرأى

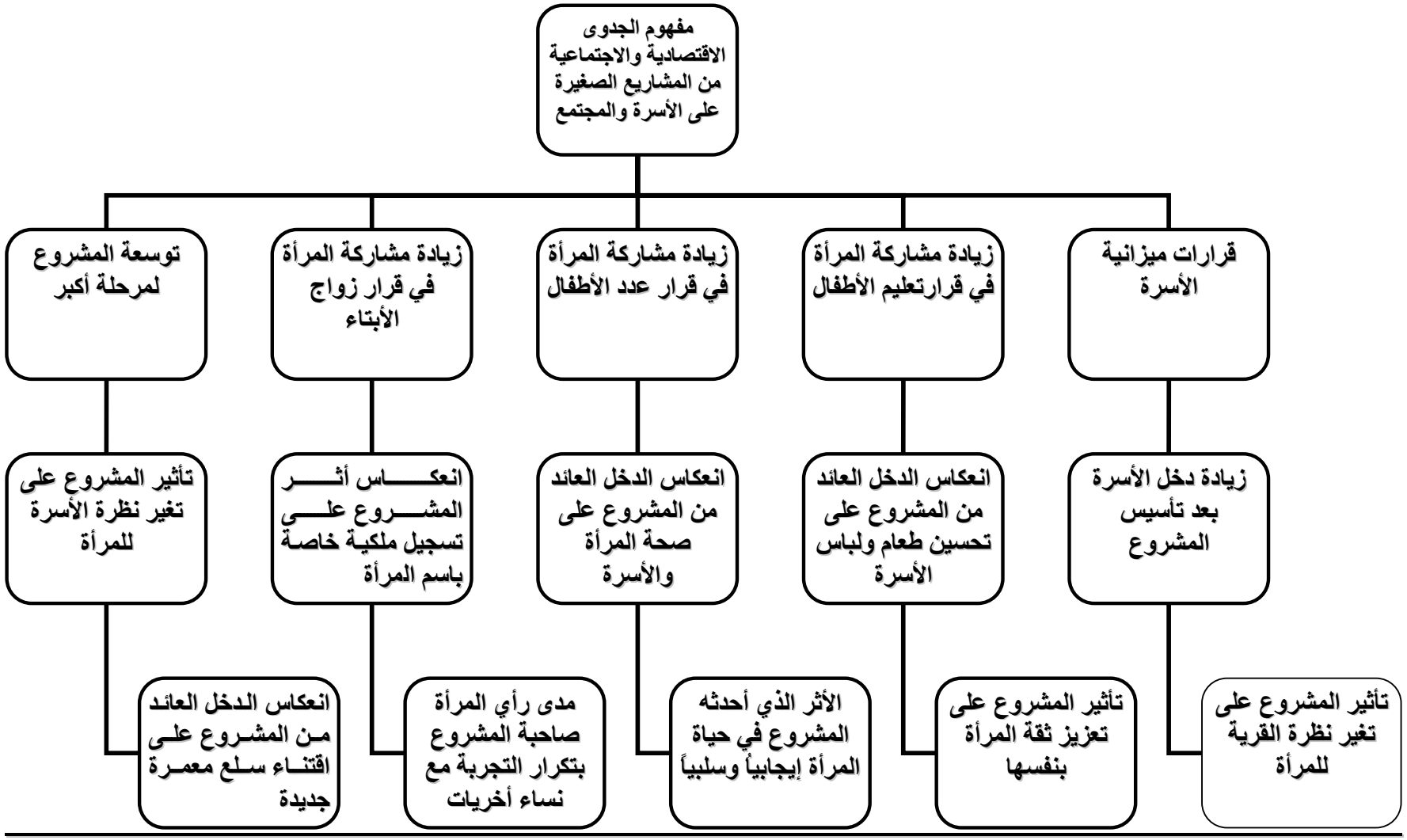
مفهوم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من المشاريع الصغيرة على الأسرة والمجتمع
قرارات ميزانية الأسرة
زيادة مشاركة المرأة في قرارتعليم الأطفال
زيادة مشاركة المرأة في قرار عدد الأطفال
زيادة مشاركة المرأة في قرار زواج الأبناء
توسعة المشروع لمرحلة أكبر
زيادة دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع
انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين طعام ولباس الأسرة
انعكاس الدخل العائد من المشروع على صحة المرأة والأسرة
انعكاس أثر المشروع على تسجيل ملكية خاصة باسم المرأة
تأثير المشروع على تغير نظرة الأسرة للمرأة
تأثير المشروع على تغير نظرة القرية للمرأة
تأثير المشروع على تعزيز ثقة المرأة بنفسها
الأثر الذي أحدثه المشروع في حياة المرأة إيجابياً وسلبياً
مدى رأي المرأة صاحبة المشروع بتكرار التجربة مع نساء أخريات
انعكاس الدخل العائد من المشروع على اقتناء سلع معمرة جديدة

و ـ مؤشرات قياس تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً :

يضع الباحث عند تحديده الأبعاد الرئيسية للموضوع المدروس تعريفات إجرائية يحدد بها المعنى العلمي وهي تعريفات مرحلية تستخدم لتوضيح الترابط المنطقي ضمن النموذج النظري الذي بناه الباحث ، كما تعد أداة تحليلية يحقق الاتساق المنطقي ضمن النموذج ، وتمكن من تحويل بعض العناصر المجردة إلى مسائل قابلة للقياس العملي ، لذلك نرى أن كثيراً من الباحثين يلجؤون إلى توضيح بعض تعريفاتهم الإجرائية في مقدمة بحوثهم الميدانية . وبما أن التعريف الإجرائي له قدرة تحليلية محدودة فلابد من الانتقال إلى مستوى آخر ويتم ذلك بوضع تعريف يسمى التعريف الحقيقي ويكون أكثر شمولاً وأكثر التصاقاً بالواقع المادي .

وفي دراستنا هذه يعتبر تعريف التمكين الاقتصادي وتعريف التمكين الاجتماعي هو الأهم لذا كان لابد من نحت مؤشرات قادرة على قياس أو بالأصح تحويل هذا التعريف إلى وحدات قياس لذلك ميز بالدراسة بين ثلاثة أنواع من مؤشرات القياس :

1 ـ مؤشرات قياس كمية وهي :

1. زيادة دخل الأسرة بعد المشروع
2. توسعة المشروع لمرحلة أكبر
3. انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين نوعية طعام الأسرة
4. انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين نوعية لباس الأسرة
5. انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين أوضاع المسكن
6. انعكاس الدخل العائد من المشروع على اقتناء سلع معمرة جديدة
7. انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين صحة الأسرة والمرأة
8. انعكاس الدخل العائد من المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار تعليم الأطفال
9. انعكاس الدخل العائد من المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار عدد الأطفال
10. انعكاس أثر المشروع على تسجيل ملكية خاصة باسم المرأة
11. انعكاس أثر المشروع على زيادة مدخرات المرأة الخاصة (أموال ـ ذهب)
12. انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية في القرية
13. تأثير المشروع على تغير نظرة الأسرة للمرأة
14. تأثير المشروع على تغير نظرة القرية للمرأة
15. تأثير المشروع على تعزيز ثقة المرأة بنفسها
16. قياس مدى رأي المرأة صاحبة المشروع بتكرار التجربة مع نساء أخريات
17. الأثر الذي أحدثه المشروع في حياة المرأة (إيجابياً وسلبياً)

2 ـ مؤشرات قياس كيفية تم تحويلها إلى دلالات كمية :

1. زيادة دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع
2. الاستفادة من دخل المشروع في تحسين نوعية طعام الأسرة
3. الاستفادة من دخل المشروع في تحسين نوعية لباس الأسرة
4. الاستفادة من دخل المشروع في تحسين أوضاع المسكن
5. الاستفادة من دخل المشروع في اقتناء سلع معمرة جديدة
6. الاستفادة من دخل المشروع في تحسين صحة الأسرة والمرأة
7. مشاركة المرأة في قرارات توزيع ميزانية الأسرة بعد المشروع
8. توفر مدخرات خاصة للمرأة
9. مشاركة المرأة في قرارات تعليم الأطفال
10. مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية في القرية
11. مشاركة المرأة في أعداد الأطفال المرغوب فيه بالأسرة
12. قرار المرأة بشغل أوقات فراغها
13. مشاركة المرأة في قرارات زواج الأبناء
14. مشاركة المرأة في قرارات زواج البنات
15. حرية تصرف المرأة بدخلها الخاص
16. تغير نظرة الأسرة للمرأة جراء المشروع
17. تغير نظرة أهالي القرية للمرأة جراء المشروع
18. الأثر الإيجابي الذي تركه المشروع على حياة المرأة
19. الأثر الإيجابي الذي تركه المشروع على علاقة المرأة بزوجها
20. الأثر الإيجابي الذي تركه المشروع على علاقة المرأة بأولادها
21. الأثر الإيجابي الذي تركه المشروع على علاقة المرأة بأهالي القرية

ز - وحدة التحليل:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الاجتماعية الوصفية التحليلية التي تعتمد الطرق والوسائل والأدوات المستخدمة في العلوم الاجتماعية لتشخيص الواقع الميداني والكشف عن مدى صحة بعض المقولات النظرية السائدة من خلالها من خلال امتحانها في الواقع الملموس وعليه فإن الدراسة تعتمد المنهج الوصفي وطريقته الأساسية المتمثلة في المسح الاجتماعي الشامل .

وإضافة إلى طريقة المسح بالعينة كطريقة أساسية لجأت الدراسة إلى استخدام طريقتي

1 – دراسة الحالة

2 – المجموعة البؤرية

للإلمام ببعض الجوانب التي تعذر الإحاطة بها بواسطة المسح الشامل

تناول البحث 3 مستويات من وحدات التحليل وهي :

1 - المرأة

2 - الأسرة

3 - القرية

ولكن وحدة التحليل الأساسية في البحث هي المرأة الريفية وبالتحديد ربة الأسر الريفية التي يبلغ عمرها 18 سنة فأكثر الحاصلة على قرض من قروض مشروع تمكين المرأة و الحد من الفقر وصاحبة مشروع صغير مولد للدخل في ظل ظروفها الأسرية والمجتمعية، أضف إلى ذلك الأسرة كوحدة تحليل كونها المحيط الاجتماعي الخاص للمرأة.

القرية كوحدة تحليل كونها المحيط الاجتماعي العام الذي تعيش المرأة فيه فاعلة ومنفعلة مؤثرة ومتأثرة .

ح - المجتمع الإحصائي الأصلي وعينة الدراسة :

1 - المجتمع الأصلي للدراسة :

تحدد المجتمع الأصلي للدراسة بشكل أساسي في الريف السوري واستهدف بشكل مباشر النساء الريفيات الحاصلات على قروض من مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر واللواتي تتجاوز أعمارهن 18 سنة وأكثر وبلغ عددهن /2359/ صاحبة مشروع .

2 - عينة الدراسة :

وحدة العينة : بناء على موضوع البحث وأهدافه والفرضيات المسيرة له تم اعتماد المرأة الريفية صاحبة المشروع المولد للدخل هي المدخل إلى وحدة التحليل الأساسية المعتمدة في البحث

وبذلك فإن وحدة العينة في هذه الدراسة هي المرأة الريفية صاحبة المشروع ضمن إطار الأسر الريفية المكونة من مجموعة من الأفراد المترابطين في علاقات قرابية محددة ويعيشون في مسكن واحد ويشكلون وحدة معيشية مستقلة . أي لديهم إنفاق مشترك وعيش مشترك....الخ.

3 ـ كسر العينة وحجمها :

ساعدت الخبرة الميدانية للباحثة وكذلك الزيارات والدراسات الاستطلاعية على تحديد درجة تجانس المجتمع الأصلي للدراسة بغية تحديد حجم العينة الممثل لهذا المجتمع .

وبضوء ذلك تقرر أن يكون الحجم المطلق والنسبي للعينة على النحو الآتي :

على مستوى القرى المستهدفة بمشروع تمكين المرأة والحد من الفقر تقرر استهداف 159 قرية من أصل 159 قرية وذلك بنسبة تقدر بـ 100% لعينة القرى كما هو مبين في الجدول رقم وكذلك النموذج النظري الناظم لعيبة القرى وتوزعها على المحافظات.

عينة النساء

انطلاقاً من حجم المجتمع الإحصائي الأصلي المستهدف بالدراسة الميدانية 159 قرية والذي هو ذاته حجم العينة، وانسجاماً مع القواعد الإحصائية المتعارف عليها في سحب العينات وتماشياً مع غايات البحث وإمكاناته المادية والبشرية تقرر سحب عينة تبلغ نسبتها 50%من مجموع النساء صاحبات المشاريع الصغيرة المستفيدات من مشروع تمكين المراة والحد من الفقر والبالغ عددهن/2359/ صاحبة مشروع وبذلك تكون عينة النساء/1180/ صاحبة مشروع .

4 ـ طريقة سحب العينة:

كما ذكر سابقاً فإن اختيار عينة الدراسة اعتمد على أكثر من طريقة من طرق سحب العينات العشوائية وذلك لتلافي الخطأ قدر الإمكان. وبغية تمثيل كافة المحافظات وكافة القرى المستهدفة في العينة بشكل مطابق للواقع تمت المزاوجة بين الطريقة العشوائية والطبقية العشوائية النسبية في سحب مفردات العينة حيث كانت نسبة تمثيل كل محافظة وكل قرية مختارة من المحافظات في العينة بشكل يماثل النسب الواقعية تقريباً ،كما تمت مراعاة أن تشمل العينة كافة نماذج القرى المستهدف بالمشروع كنموذج للقرى الأكثر فقراً ، وبغية إتاحة الفرصة لكل النساء صاحبات المشاريع من القرية للتمثيل في العينة بشكل عشوائي ودون تحيز أيضاً تمت المزاوجة بين أسس الطريقة العشوائية المتعددة المراحل على مستوى كل قرية وبين الطريقة العشوائية المنتظمة حيث تم تقسيم كل قرية إلى وحدات جزئية (أحياء) وإلى جانب ذلك تم إعداد كشف مسلسل ومّبوب بأسماء جميع النساء صاحبات

المشاريع في القرية ومن ثم تم اعتماد الطريقة العشوائية المنتظمة في سحب الحجم المقرر لمفردات العينة من كل وحدة فرعية /حي/ مختارة من كل قرية وذلك بعد حساب فترة السحب الخاصة بكل وحدة فرعية وبالتالي بكل قرية وذلك حسب الصيغة الإحصائية التالية :

$$\text{فترة السحب} = \frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}}{\text{حجم العينة}}$$

وبعد استخراج فترة السحب تم اختيار رقم عشوائي من ضمن فترة السحب ومن ثم تم على أساسه اختيار مفردات العينة الخاصة بكل وحدة فرعية من كل قرية.

5- النماذج النظرية للدراسة :

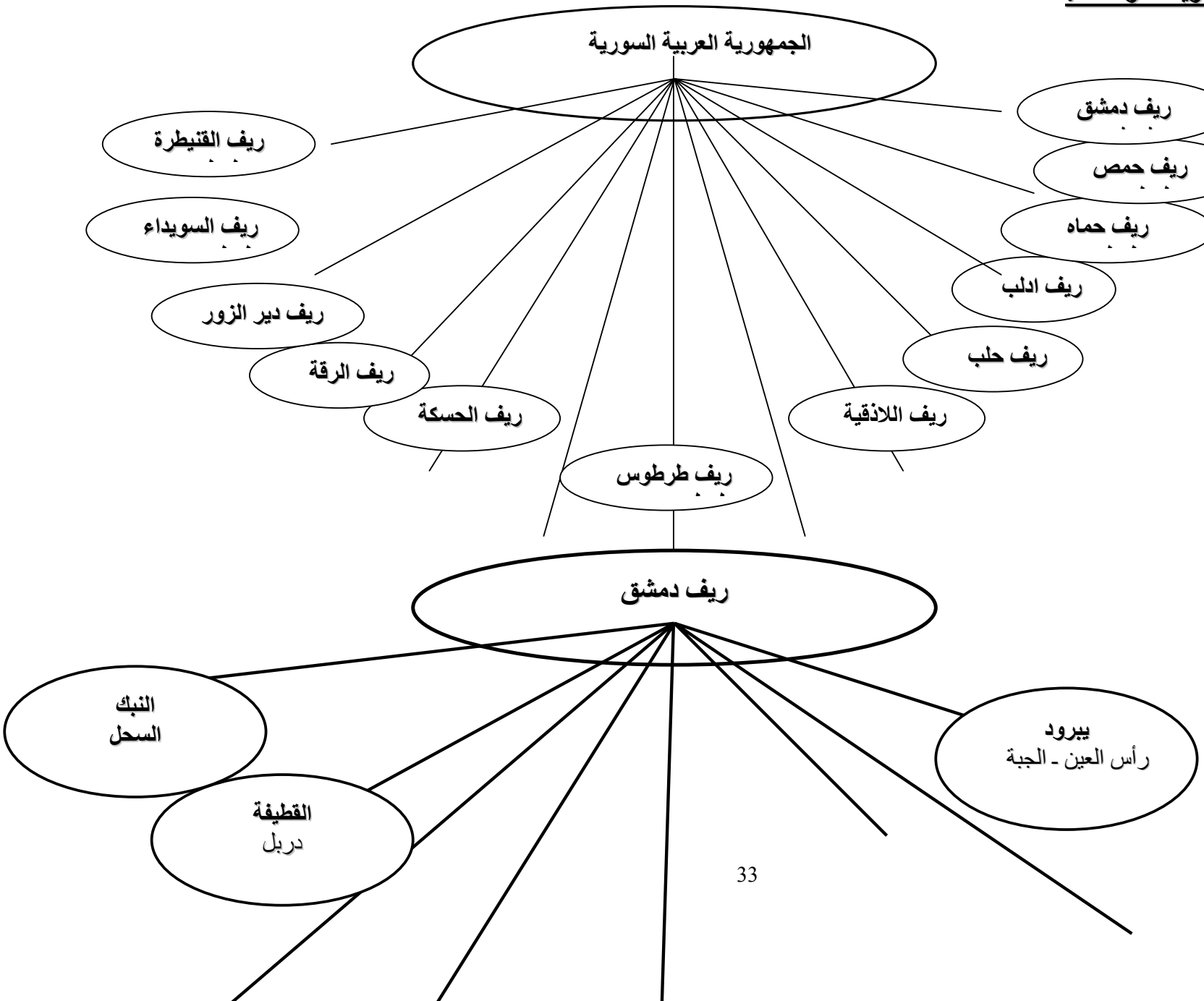

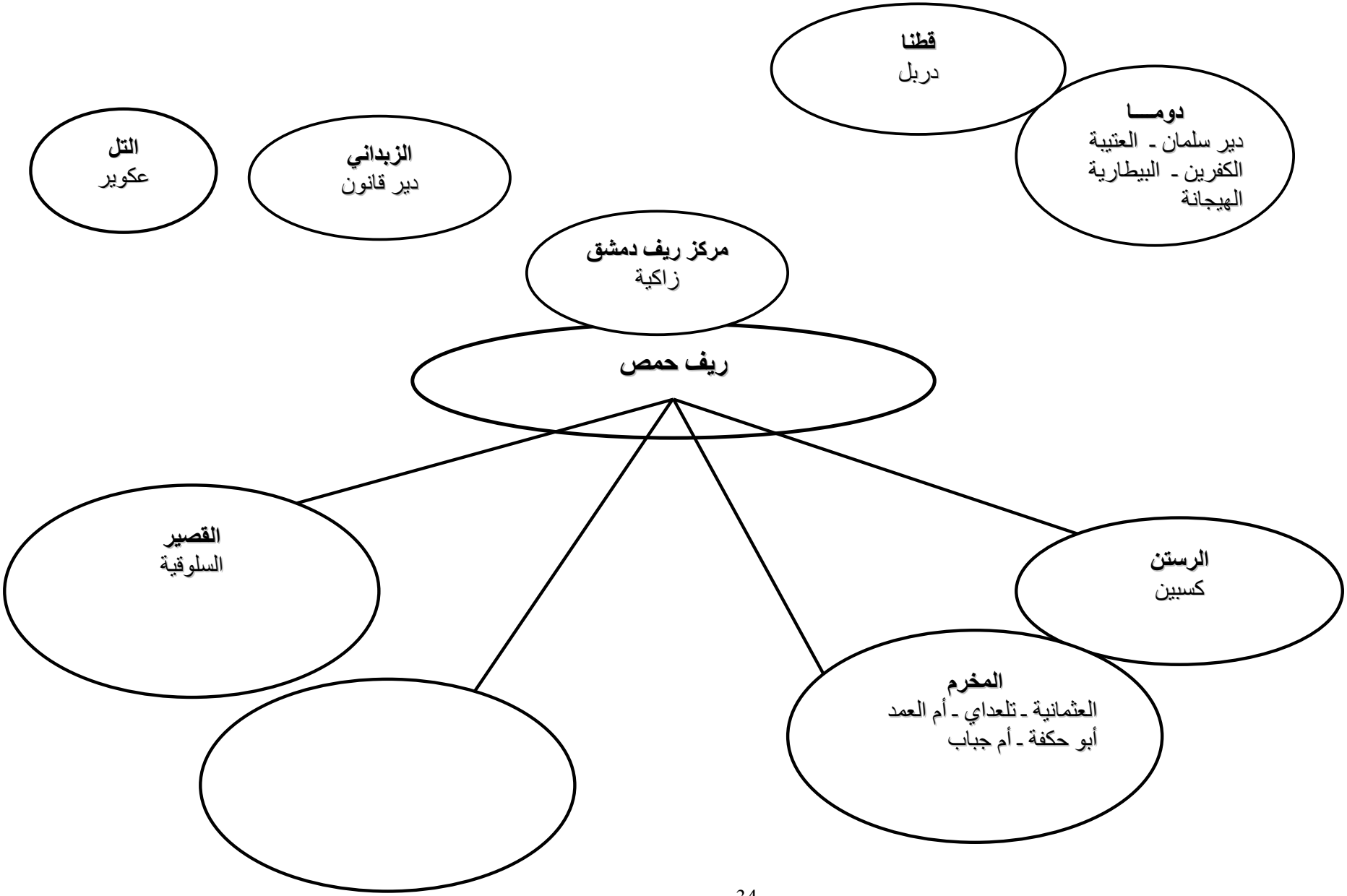
قطنا
دربل
دومـــا
دير سلمان ـ العتيبة
الكفرين ـ البيطارية
الهيجانة
التل
عكوير
الزبداني
دير قانون
مركز ريف دمشق
زاكية
ريف حمص
القصير
السلوقية
الرستن
كسبين
المخرم
العثمانية ـ تلعداي ـ أم العمد
أبو حكفة ـ أم جباب

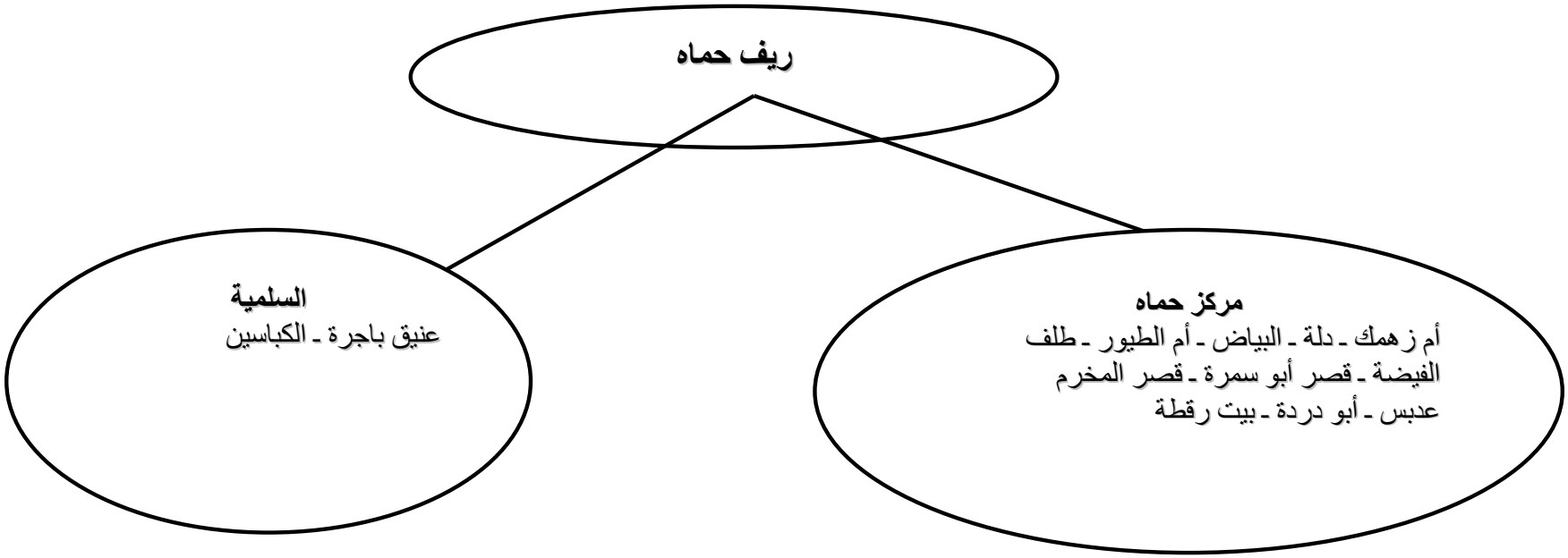
ريف حماه
السلمية
عنيق باجرة ـ الكباسين
مركز حماه
أم زهمك ـ دلة ـ البياض ـ أم الطيور ـ طلف
الفيضة ـ قصر أبو سمرة ـ قصر المخرم
عدبس ـ أبو دردة ـ بيت رقطة

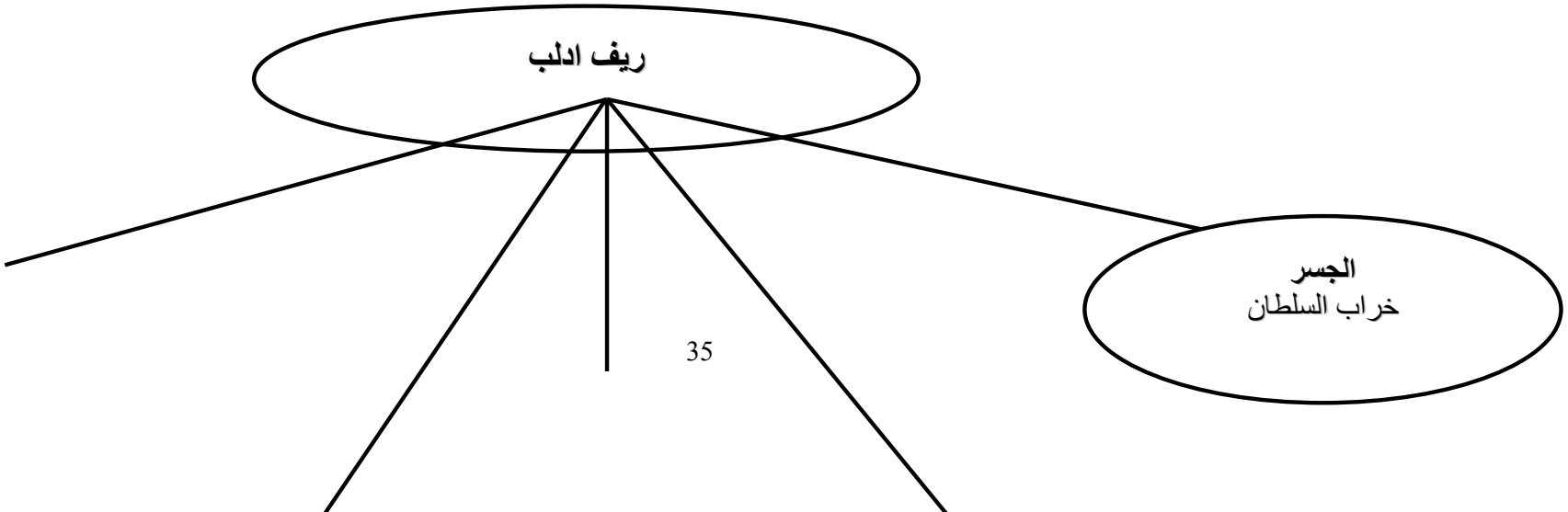
ريف ادلب
الجسر
خراب السلطان

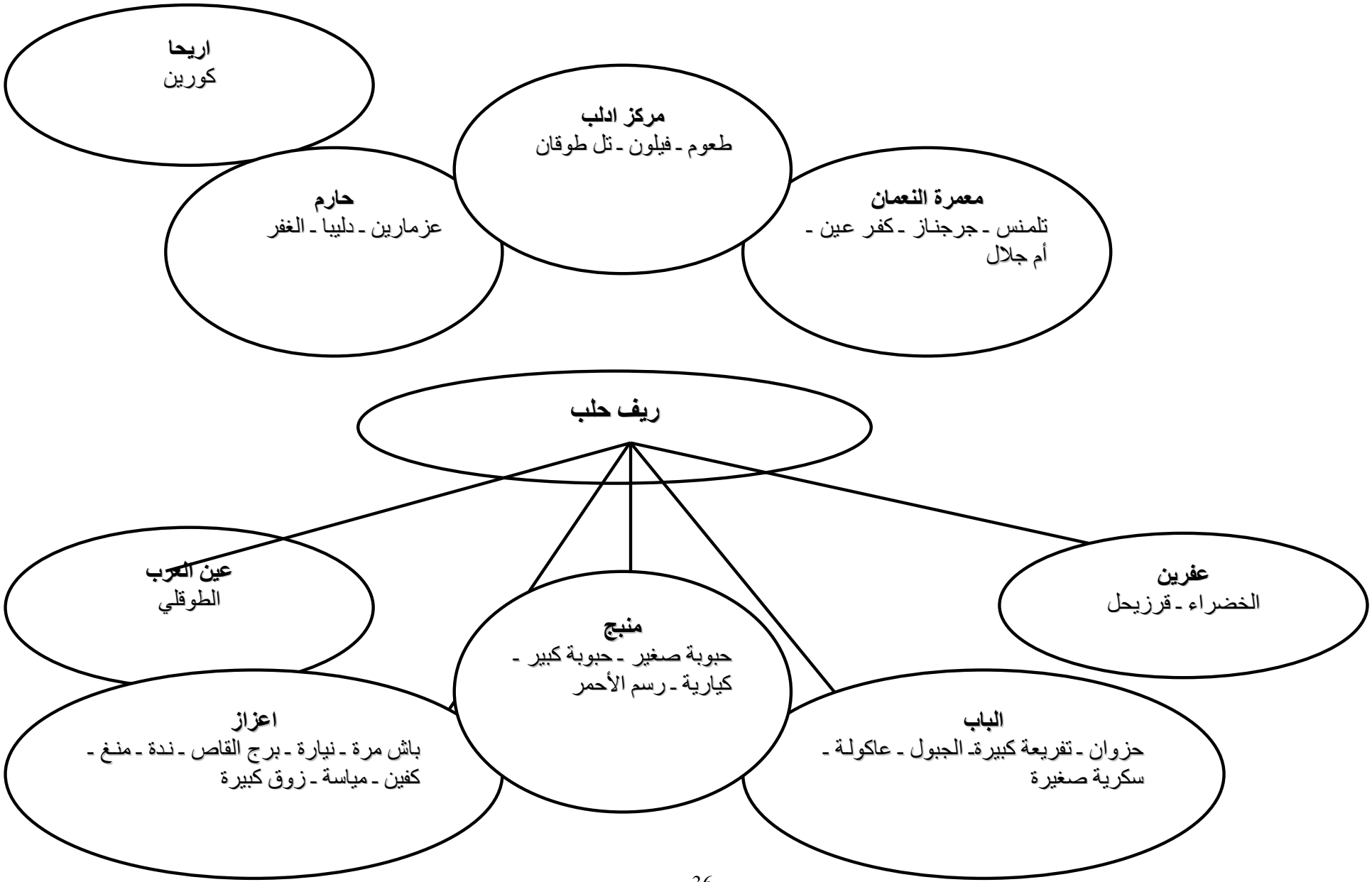
اريحا
كورين
مركز ادلب
طعوم ـ فيلون ـ تل طوقان
حارم
عزمارين ـ دليبا ـ الغفر
معمرة النعمان
تلمنس ـ جرجناز ـ كفر عين ـ أم جلال
ريف حلب
عين العرب
الطوقلي
منبج
حبوبة صغير ـ حبوبة كبير ـ كيارية ـ رسم الأحمر
عفرين
الخضراء ـ قرزيحل
اعزاز
باش مرة ـ نيارة ـ برج القاص ـ ندة ـ منغ ـ كفين ـ مياسة ـ زوق كبيرة
الباب
حزوان ـ تفريعة كبيرة ـ الجبول ـ عاكولة ـ سكرية صغيرة

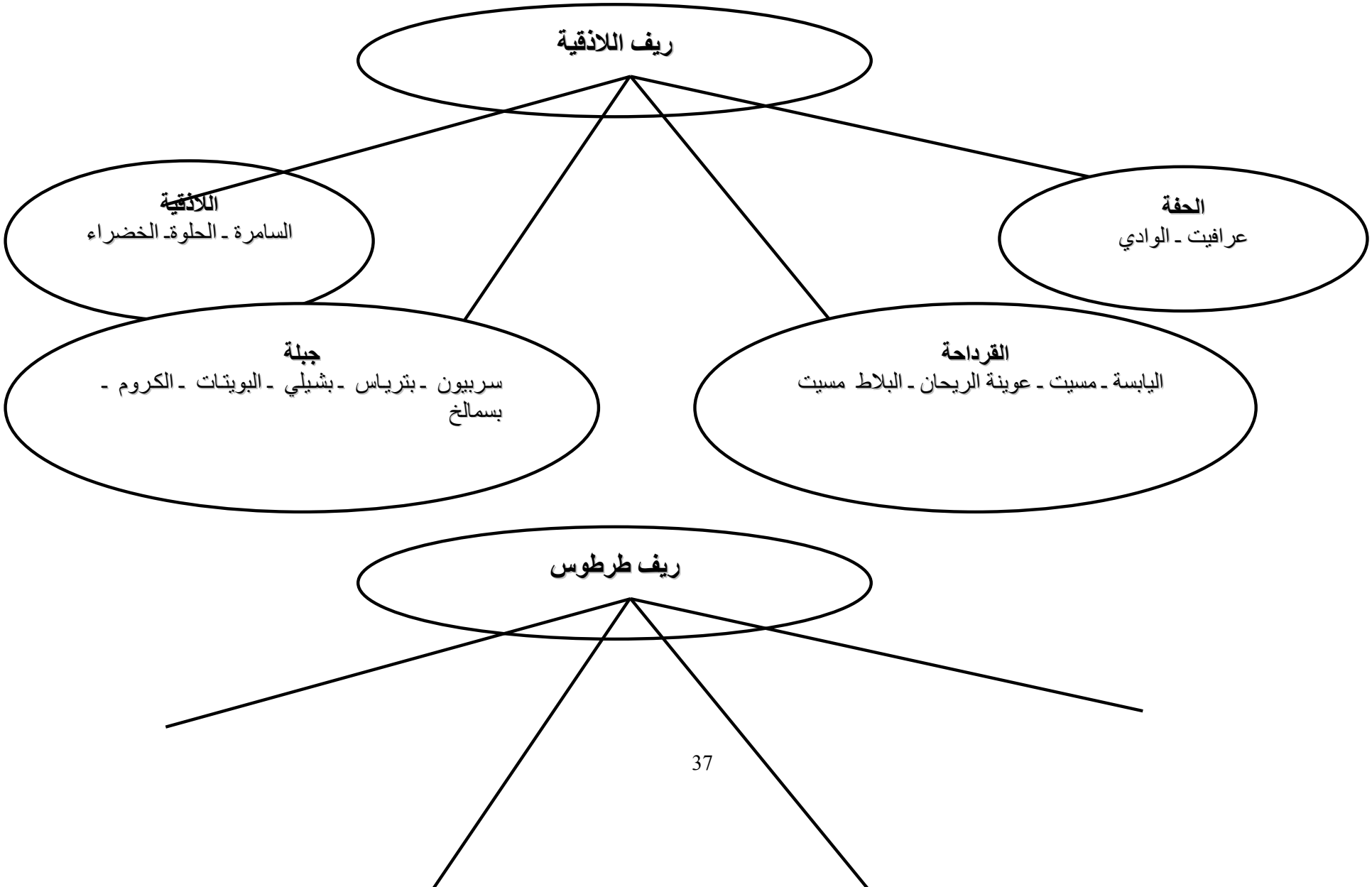
ريف اللاذقية
اللاذقية
السامرة ـ الحلوة ـ الخضراء
الحفة
عرافيت ـ الوادي
جبلة
سربيون ـ بترياس ـ بشيلي ـ البويتات ـ الكروم ـ بسمالخ
القرداحة
اليابسة ـ مسيت ـ عوينة الريحان ـ البلاط مسيت
ريف طرطوس

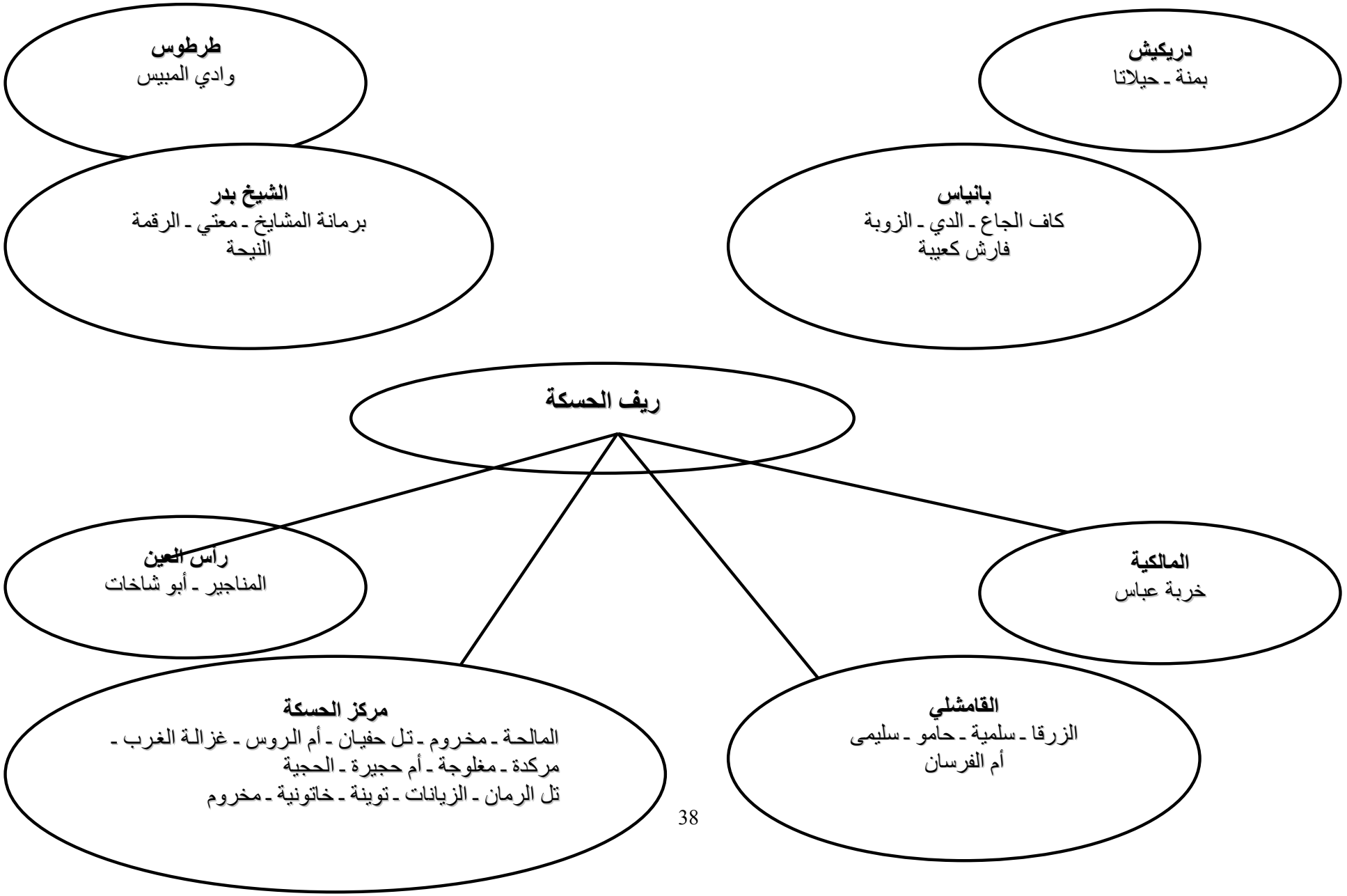
ريف الحسكة
طرطوس
وادي المبيس
الشيخ بدر
برمانة المشايخ ـ معتي ـ الرقمة
النيحة
دريكيش
بمنة ـ حيلاتا
بانياس
كاف الجاع ـ الدي ـ الزوبة
فارش كعيبة
رأس العين
المناجير ـ أبو شاخات
المالكية
خربة عباس
مركز الحسكة
المالحة ـ مخروم ـ تل حفيان ـ أم الروس ـ غزالة الغرب ـ
مركدة ـ مغلوجة ـ أم حجيرة ـ الحجية
تل الرمان ـ الزيانات ـ توينة ـ خاتونية ـ مخروم
القامشلي
الزرقا ـ سلمية ـ حامو ـ سليمى
أم الفرسان

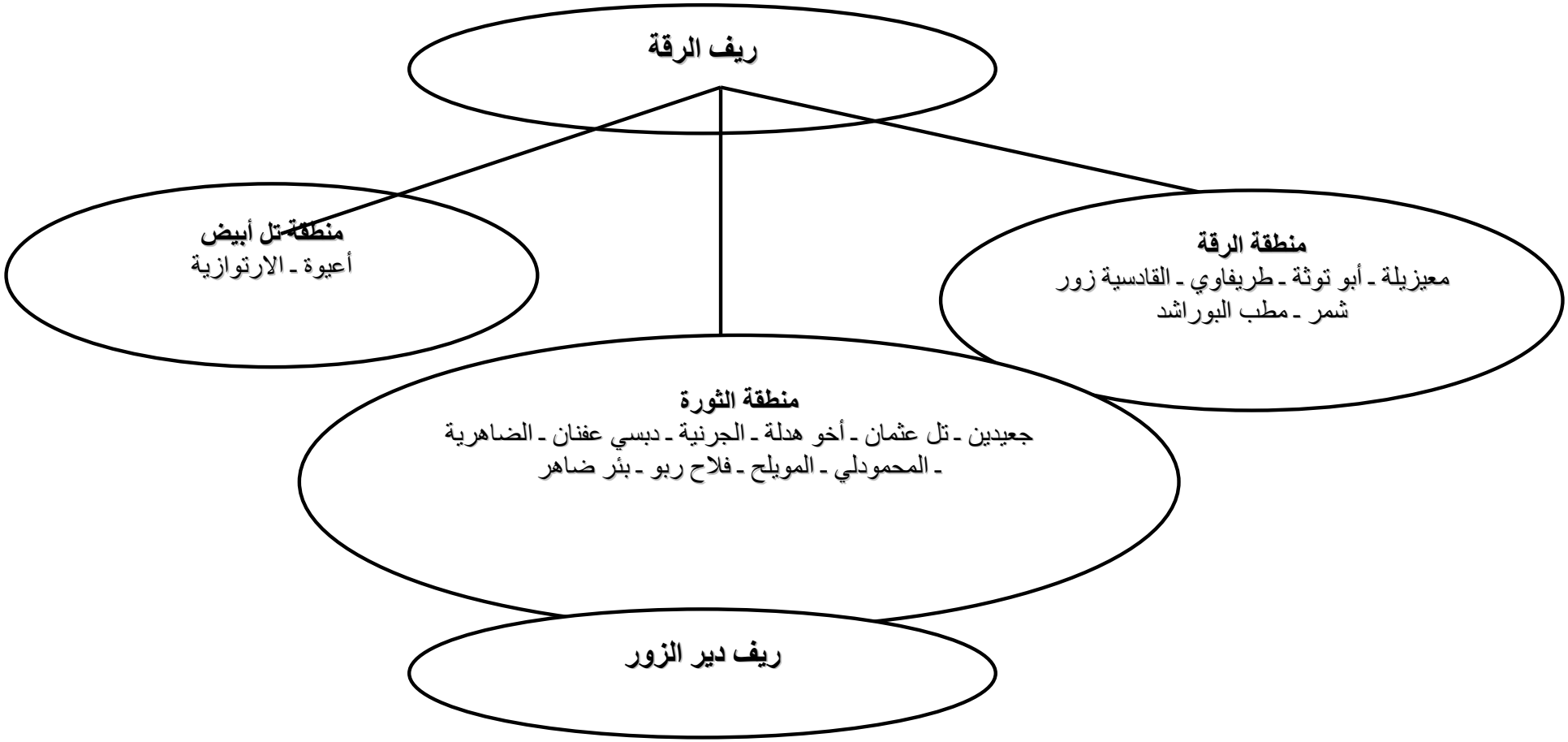
ريف الرقة
منطقة تل أبيض
أعيوة ـ الارتوازية
منطقة الرقة
معيزيلة ـ أبو توثة ـ طريفاوي ـ القادسية زور
شمر ـ مطب البوراشد
منطقة الثورة
جعيدين ـ تل عثمان ـ أخو هدلة ـ الجرنية ـ دبسي عفنان ـ الضاهرية
ـ المحمودلي ـ المويلح ـ فلاح ربو ـ بئر ضاهر
ريف دير الزور

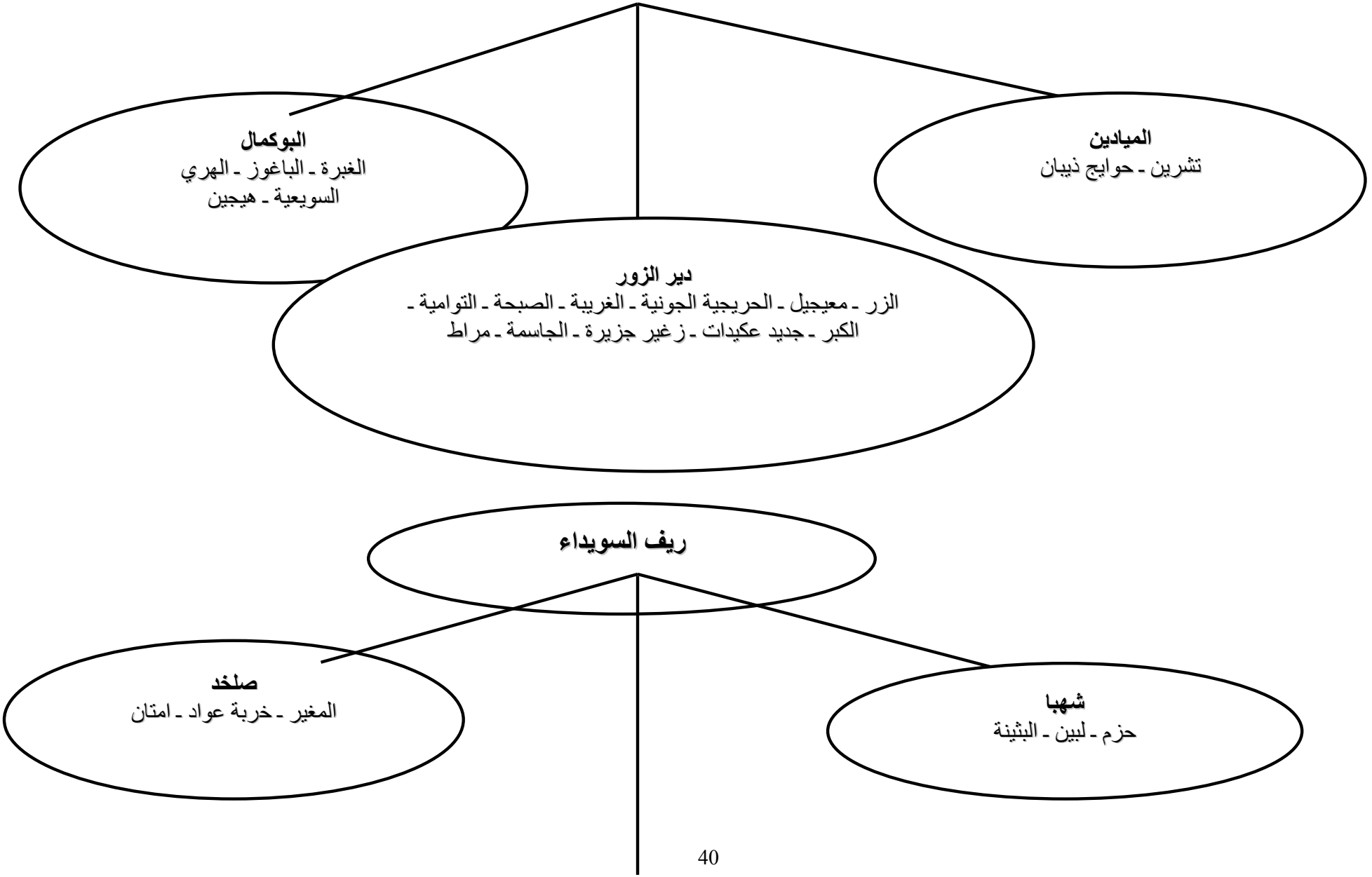
البوكمال
الغبرة ـ الباغوز ـ الهري
السويعية ـ هيجين
الميادين
تشرين ـ حوايج ذيبان
دير الزور
الزر ـ معيجيل ـ الحريجية الجونية ـ الغريبة ـ الصبحة ـ التوامية ـ
الكبر ـ جديد عكيدات ـ زغير جزيرة ـ الجاسمة ـ مراط
ريف السويداء
صلخد
المغير ـ خربة عواد ـ امتان
شهبا
حزم ـ لبين ـ البثينة

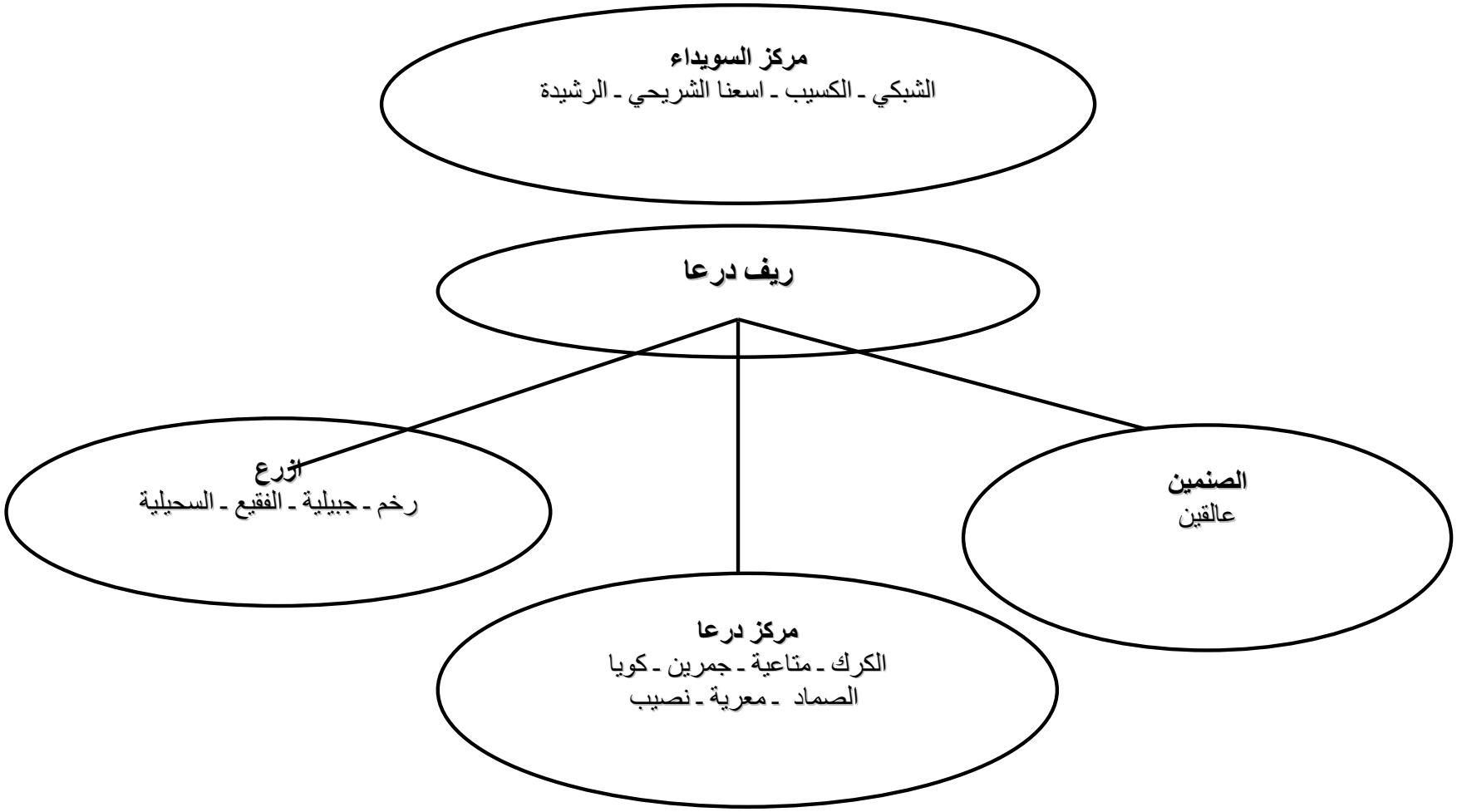
مركز السويداء
الشبكي ـ الكسيب ـ اسعنا الشريحي ـ الرشيدة
ريف درعا
ازرع
رخم ـ جبيلية ـ الفقيع ـ السحيلية
الصنمين
عالقين
مركز درعا
الكرك ـ متاعية ـ جمرين ـ كويا
الصماد ـ معرية ـ نصيب

أسماء وعدد القرى المستهدفة بمشروع تمكين المرأة والحد من الفقر في كافة المحافظات السورية لغاية 2009/12/31

المحافظة	م	اسم القرية	عدد النساء صاحبات المشاريع في القرية	عددعينة النساء المبحوثة في القرية
درعا	1	الفقيع	20	10
	2	عالقين	19	10
	3	المتاعية	18	9
	4	الكرك	8	4
	5	جمرين	4	2
	6	جبيلية	19	10
	7	كويا	14	7
	8	معرية	13	7
	9	نصيب	-	-
	10	صماد	5	3
السويداء	11	حزم	18	9
	12	الكسيب	17	9
	13	المغير	16	8
	14	خربةعواد	10	5
	15	الشبكي	17	9
	16	امتان	19	10
	17	البثينة	17	9
	18	الشريحي	19	10
طرطوس	19	كاف الجاع	20	10
	20	الدي	20	10
	21	الزوبة	20	10
	22	فارش كعبية	19	10
	23	بمنة	18	9
	24	برمانة	18	9
	25	حيلاتا	15	8
	26	معتي	18	9
	27	الرقمة	17	9

تابع أسماء وعدد القرى المستهدفة بمشروع تمكين المرأة والحد من الفقر

المحافظة	م	اسم القرية	عدد النساء صاحبات المشاريع في القرية	عدد عينة النساء المبحوثة في القرية
حمص	28	العزيزية	19	10
	29	أم العمد	11	6
	30	المضابع	16	8
	31	أم جباب	12	6
	32	تل عداي	17	8
	33	العثمانية	19	10
	34	الصايد	18	8
	35	الهزة	20	10

	36	أبو حكفة	21	11
	37	السنكري	20	10
	38	تل الناقة	11	6
	39	جباب الزيت	1	1
القنيطرة	40	حضر	15	8
	41	رويحينة	4	2
	42	الهجة	7	4
	43	الرفيد	11	6
	44	الحلس	8	4
	45	جبا	11	6
اللاذقية	46	اليابسة	15	8
	47	مسيت	15	8
	48	عوينة الريحان	14	7
	49	القرير	15	8
	50	بترياس	15	8
	51	بشيلي	14	7
	52	سربيون	15	8
	53	السامرة	14	7
	54	الكروم	15	8
	55	البيوتات	16	8
	56	بلاط	16	8
	57	عرافيت	16	8

تابع أسماء وعدد القرى المستهدفة بمشروع تمكين المرأة والحد من الفقر

في كافة المحافظات السورية لغاية 2009/12/31

المحافظة	م	اسم القرية	عدد النساء صاحبات المشاريع في القرية	عدد عينة النساء المبحوثة في القرية
ادلب	58	الغفر	20	10
	59	عزمارين	16	8
	60	خراب سلطان	17	9
	61	دلبيا	19	10
	62	تلمنس	16	8
	63	جرجناز	5	3
	64	طعوم	10	5
	65	فيلون	10	5
	66	كورين	17	8
الحسكة	67	خربة عباس	19	10
	68	المالحة	29	15
	69	الحجية	20	10
	70	الزرقا	20	10
	71	مخروم	20	10
	72	تل رمان	17	9
	73	أم حجيرة	20	10

	74	الزيانات	13	7
	75	تل حفيان	21	11
	76	توينة	26	13
	77	الغرب	13	7
	78	أم الروس	17	9
	79	المناجير	24	12
	80	سليمة	22	11
	81	خاتونية البحرة	20	10
	82	مغلوجة	20	10

تابع أسماء وعدد القرى المستهدفة بمشروع تمكين المرأة والحد من الفقر

المحافظة	م	اسم القرية	عدد النساء صاحبات المشاريع	عدد عينة النساء المبحوثة في القرية
	83	السحل	6	3
	84	رأس العين	19	10
	85	عكوبر	9	5
	86	العتيبة	9	5
	87	دير سلمان	17	9
	88	الكفرين	17	9
	89	البيطارية	19	10
	90	حلا	20	10
	91	الناصرية	20	10
	92	دربل	15	8
	93	الهيجانة	5	3
	94	دير قانون	6	3
	95	التواني	18	9
	96	الطرفاوي	17	9
	97	أم الطيور	20	10
ريف دمشق	98	بياض	20	10
	99	دلة	20	10
	100	أم زهمك	19	10
	101	الكباسين	20	10
	102	عنيق باجرة	18	9
	103	طلف	7	4
	104	الفيضة	3	2
	105	قصر أبو سمرة	14	7
	106	قصر المخرم	13	7
حماه	107	عدبس	14	7

تابع أسماء وعدد القرى المستهدفة بمشروع تمكين المرأة والحد من الفقر

المحافظة	م	اسم القرية	عدد النساء صاحبات	عدد عينة النساء المبحوثة في

			المشاريع	القرية
	108	الهري	19	10
	109	السويعية	18	9
	110	الغبرة	14	7
	111	الصبحة	19	10
	112	غريبة	10	5
	113	الزر	6	3
	114	تشرين	0	-
	115	التوامية	18	9
	116	الحريجية الجنوبية	19	10
	117	حوايج ذيبان	12	6
	118	هجين	18	9
	119	الكبر	18	9
	120	الباغوز	8	4
	121	جديد عكيدات	9	5
	122	أزغير جزيرة	15	8
دير الزور	123	صبيخان	6	3
	124	قرزيحل	16	8
	125	مياسة	15	8
	126	نيارة	19	10
	127	الطوقلي	13	7
	128	حبوبة كبير	7	4
	129	حبوبة صغير	2	1
	130	كيارية	1	1
	131	سكرية صغيرة	13	7
	132	تفريعة كبيرة	15	8
	133	حزوان	13	7
حلب	134	الخضراء	15	8

تابع أسماء وعدد القرى المستهدفة بمشروع تمكين المرأة والحد من الفقر

المحافظة	م	القرية	عدد النساء صاحبات المشاريع في القرية	عدد عينة النساء المبحوثة في القرية
	135	عاكولة	17	9
	136	الجبول	17	9
	137	ذوق كبير	10	5
	138	برج القاص	18	9
تابع حلب	139	رسم الأحمر	20	10
	140	باشمرة	7	4
	141	منغ	10	5
	142	كفين	18	9
	143	ندة	11	6
الرقة	144	زور شمر	17	9
	145	المعيزيلة	20	10
	146	القادسية	19	10

	147	جعيدين	15	8
	148	أخو هدلة	3	2
	149	دبسي عفنان	20	10
	150	الطريفاوي	20	10
	151	أبو توثة	20	10
	152	نل عثمان	13	7
	153	أعيوة	13	7
	154	مطب بوراشد	19	10
	155	الظاهرية	17	9
	156	فلاح ربو	17	9
	157	الشريدة الغربية	19	10
	158	الارتوازية	17	9
	159	الجرنية	10	5
المجموع	**159**		**2359**	**1220**

6 ـ التوصيف الإحصائي للعينة المسحوبة :

فيما سبق تم عرض الخطوات التصميمية والتنفيذية لعينة الدراسة ونظرياً وإحصائياً تم سحب عينة بنسبة 25% من المجتمع الأصلي أي العدد الإجمالي للنساء صاحبات المشاريع هو /2359/ صاحبة مشروع

عدد العينة المسحوبة بنسبة 50% هو /1180/ صاحبة مشروع .

ولكن لابد من التنويه إلى أنه تم اعتماد الأسس التالية بحال كانت نسبة 25% من العدد الأصلي في القرية :

ـ عدد عشري أي وردت الحالات التالية إذا كان العدد يمين الفاصلة /5/ وما فوق جبرت إلى عدد صحيح .

ـ إذا كان العدد يمين الفاصلة /4/ وما دون حذف

ـ إذا كان عدد المجتمع الأصلي المسحوب منه العينة أقل من /4 / سحبت العينة /2/ لعدم تشتيت عينة القرى .

وبناءً على ذلك أصبح العدد الفعلي للعينة /1220/ وحدة .

ط ـ تصميم الاستمارة :

تشكل الاستمارة أحد أهم الوسائل في استقصاء الواقع الاجتماعي وتتبع اسئلتها الافتراضات الأساسية التي تسير البحث وتنسلخ عن المعايير المعتمدة في استشفاف أبعاد الواقع إضافة إلى ذلك فإن الاستمارة تحوي بيانات توصيفية عن حالة المرأة حالة المشروع .

ومن هنا فقد جاء تبويب الاستمارة ليعكس تلك التوجهات التي تم اختبار دلالات أسئلتها من سلسلة من العملية المنهجية المتعارف عليها في البحوث الميدانية ، ومن ثم تنسلخ عن المؤشرات مجموعة من الأسئلة التي تفصح عن أبعاد هذه المؤشرات مجموعة من الأسئلة التي تفصح عن أبعاد هذه المؤشرات ، ومعلوم أن جملة المؤشرات تشكل مفهوم وجملة المفاهيم نسقاً في الدلالة على موقع المرأة في المجتمع ، أي بمعنى تصميم أسئلة الاستمارة اتبع الشكل التالية

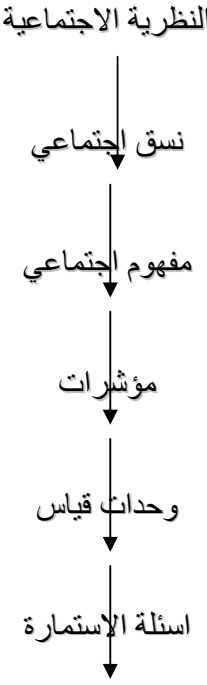

وبناءً على ذلك فقد تم تصميم الاستمارة وفق المراحل التالية :

1 ـ بناء القاعدة الفكرية للاستمارة :

انطلقت الاستمارة من أساس نظري معرفي يحقق الترابط بين النهج العلمي في الاستقصاء والواقع الاجتماعي للمرأة في مجال البحث ، وتحوي الاستمارة بيانات وأسئلة محددة تسبر خصائص المرأة صاحبة المشروع الذاتية ، كما تشمل أسئلة سبر الملامح المجتمعية لأسرة هذه المرأة ، إضافة إلى أسئلة توضح ملامح المجتمع الذي تعيش فيه وما يحمل في طياته من معالم اقتصادية واجتماعية .

كما شملت الاستمارة على أسئلة لتوصيف المشروع الصغير المدر للدخل والذي اعتبر أداة للتنمية الريفية عامة وتنمية المرأة خاصة ، أضف إلى ذلك أن الاستمارة شملت أسئلة عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي تركه المشروع على المرأة وأسرتها .

2 ـ صياغة الأسئلة طبقاً لمعطيات النموذج النظري :

تم تصنيف الأسئلة في الاستمارة في مجموعات عدة يهدف أغراض القياس وذلك على النحو التالي:

- ✓ أسئلة تمت صياغتها بهدف التعرف على خصائص المرأة وواقعها الاجتماعي والاقتصادي .
- ✓ أسئلة تمت صياغتها بهدف التعرف على خصائص الأسرة التي تعيش ضمنها المرأة والتعرف على واقعها الاجتماعي والاقتصادي
- ✓ أسئلة وصفية للمشروع وكل ما يتعلق به من (قيمة القرض ـ مدته ـ السداد.....الخ)
- ✓ أسئلة تقيس متغيرات كيفية وهي التي ترصد الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشروع على المرأة .

3 ـ أشكال صياغة أسئلة الاستمارة :

تتنوع أشكال صياغة أسئلة الاستمارة وفق التعريفات الإجرائية وطبيعة المؤشرات التي تقيسها أو تصفها فقد تشمل أسئلة مغلقة يقدم فيها للمبحوثة بدائل وخيارات محددة ، وتضمنت أيضاً أسئلة مفتوحة يترك فيها الحرية للمبحوثة أن تدلي بإجابات تفصيلية دون توجهها إلى إجابة معينة.

هناك أسئلة تزاوج بين توجيه المبحوثة نحو إجابة معينة وبين تصريحها بإجابة أخرى تختارها بنفسها من غير ما هو مطروح عليه من بدائل للاختيار فتترك لها الحرية من أن تذكر إجابة أخرى غير واردة ضمن البدائل المطروحة عليها ويسمى هذا النوع من الأسئلة المحدد بالإجابة .

4 ـ تبويب الاستمارة :

تم تبويب الاستمارة إلى خمسة أقسام إضافة إلى القسم التمهيدي الخاص بالمعلومات العامة والمعلومات التنفيذية المرتبطة بفريق البحث ويضم كل قسم من الأقسام الخمسة موضوع واحد تدور حوله الأسئلة وهذه الأقسام هي :

1- الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي للنساء صاحبات المشاريع
2- البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع
3- الملامح المجتمعية لواقع النساء صاحبات المشاريع
4-المشاريع الصغيرة كأداة لتمكين المرأة
5- مؤشرات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية من المشاريع الصغيرة

5 ـ تطويع الاستمارة لمنطقة التفريغ الآلي :

أخضعت الاستمارة إلى التفريغ الآلي فرمزت الأسئلة بما يتناسب والأنظمة المتوفرة حسب برنامج SPSS وأعد برنامج لتفريغ وتصنيف وتبويب البيانات .

ي ـ مجالات البحث :

يتضمن مجال البحث تحديد أطره الزمانية والمكانية والبشرية وتأتي أهمية تحديد مجال البحث من ضرورة منهجية تستوجبها مرحلة التقييم فالتحديد الزماني والمكاني للدراسة يضفي عليها طابع الدقة والعمق .

المجال الزماني :

أو الإطار الزماني للبحث والمقصود به في دراستنا الفترة الزمنية 2005-2009 التي تم بها انطلاقة مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر وحصلت خلالها النساء المبحوثات على قروض وقمن بتأسيس مشاريع .....الخ

المجال المكاني :

هو المرأة صاحبة المشروع المولد للدخل في /159/ قرية موزعة على كافة محافظات القطر .

المجال البشري :

المرأة الريفية صاحبة المشروع الصغير ضمن ظروف أسرتها وفي نطاق مجتمعها بكل ما يحمل من ملامح اقتصادية واجتماعية وثقافية ..

ك ـ الدراسات النظرية السابقة :

تعددت الدراسات النظرية السابقة بمجال تنمية المرأة الريفية ولاسيما دورها في التنمية الزراعية والريفية ، وكذلك تعددت الدراسات التي رصدت الجدوى الاقتصادية في المشاريع المولدة للدخل الخاصة بالنساء الريفيات .

ولكن لا يوجد دراسة بحثت في الجدوى والأثر الاجتماعي للمشاريع المولدة للدخل ، وقد تم الرجوع إلى الكثير من هذه الدراسات نذكر منها :

الدراسة الأولى :السيدة غادة الجابي بتكليف من اليونيفم دمشق 2006 ، تقرير نقدي وتحليلي للإستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية (2000-2005)

الإنجازات والمعوقات.

قامت الباحثة بإعداد تقرير نقدي وتحليلي لإنجازات ومعوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة في سوريا خلال الفترة 2000-2005 وذلك من خلال :

أولاً - التعريف بالإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005 في الجمهورية العربية السورية , والخلفية التي استندت إليها .

ثانياً - التعريف بما ورد في الخطة الخمسية التاسعة للأعوام / 2001 – 2005 / للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة .

ثالثاً - عرض تحليلي للإنجازات التي تمت في كل محور من محاور الإستراتيجية, والمعوقات التي حالت دون التنفيذ بالشكل المطلوب.

رابعاً - عوامل نجاح تنفيذ الإستراتيجية.

خامساً - مضامين الخطة الخمسية العاشرة للأعوام / 2006 – 2010 / للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص النهوض بالمرأة كنتيجة أساسية من نتائج تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة , وبخاصة في مجال تلمس الاحتياجات , وتحديد الأولويات .

سادساً – الأسس المقترحة لوضع الخطط المستقبلية .

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية :

تصور عن الأسس المقترحة لوضع الخطط المستقبلية

شمول خطة العمل الوطنية للمرأة للفترة الممتدة من / 2006 – 2010 / جميع محاور مناهج عمل بكين البالغ عددها / 12 / محوراً , في حين أن الإستراتيجية الوطنية للمرأة قد تناولت تسعة محاور.

- التركيز على ما جاء في الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إعطاء أولوية لتحقيق تطور نوعي في حياة المرأة , والتأكيد على قضايا النوع الاجتماعي .
- التركيز على تطوير القدرات المؤسسية والفردية للمنظمات غير الحكومية لتكون قادرة على تطوير أدائها .
- زادة تفعيل مشاركة الهيئات الأهلية في تمكين المرأة , الذي يعد عنصراً أساسياً من عناصر النهوض بالأسرة .
- أهمية زيادة الإنفاق الوطني السوري على التعليم , وزيادة حصته من الناتج المحلي الإجمالي , بهدف الوصول إلى تحقيق أعلى معدلات التنمية البشرية .

- إطلاق السياسة السكانية على أن تكون الصحة الإنجابية إحدى إستراتيجيتها الأساسية .
- تعزيز الاهتمام بالمناطق والفئات السكانية الأكثر احتياجاً من حيث تقديم الخدمات التعليمية والصحية , وفتح مجالات العمل .

انطلاقاً من أن عامل الاستقلال الاقتصادي أساسي في تطوير ثقة المرأة بذاتها , وبدورها , وصولاً إلى تعزيز مكانتها في صنع القرار العام والخاص , فإن المطلوب التركيز على ما يلي :

- فتح الباب واسعاً لحصول المرأة على خبرات ومهارات تتفق و تقنيات العصر وحاجاته والتركيز على المزيد من فرص التدريب والتأهيل لبناء القدرات لديها .
- إيجاد بيئة تشريعية ملائمة لمشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي , ولضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في العمل .
- توسيع قاعدة التمويل للمشاريع الصغيرة بشكل عام , وتقديم القروض الصغيرة للمشاريع في بيوتهن بشكل خاص , وتسهيل عمليات التدريب والتسويق .
- أهمية تعزيز لجان سيدات الأعمال , وتوفير المناخ الإيجابي لتحقيق الأهداف المرسومة لها.
- الاهتمام بالبحوث الخاصة بالمرأة في سوق العمل غير الرسمي , وتطوير التشريعات الخاصة به .
- اعتبار تمكين المرأة انطلاقاً أساسية للحد من الفقر , ووضع الخطط والبرامج تبعاً لذلك , وأهمية أن يكون لبرامج المرأة أولوية واضحة ضمن إستراتيجية الحد من الفقر , بحيث تشمل المساعدات الخاصة فئات النساء المعيلات لأسر , والأرامل , والمعاقات , والعاجزات , والعاطلات عن العمل وضحايا العنف الأسري .
- ضرورة مشاركة النساء وجميع المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات والخطط والبرامج الهادفة لمكافحة الفقر بين النساء .
- العمل على ردم الفجوة القائمة بين القوانين والتشريعات وبين التطبيق الفعلي لها , فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي وخاصة مسألة ملكية الأراضي الزراعية , انطلاقاً من أهمية وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية , والتحكم بها .
- متابعة إدخال عمل المرأة غير المأجور في القطاع الزراعي , والمشروعات الأسرية والعمل المنزلي , في تقديرات الحسابات الوطنية .
- اعتبار قضايا المرأة شأناً مشتركاً للجميع , وبالتالي يتوجب على جميع القطاعات وضع مسائل النوع الاجتماعي و'إدماج المرأة في عملية التنمية في خططها وبرامجها .
- تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية ودمج مفهوم النوع الاجتماعي فيها , وخاصة ما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي واستكمال قاعدة البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي وتفعيلها والاهتمام بنشر ثقافة التطوع .

- رصد ميزانيات حساسة لتعميق مفهوم النوع الاجتماعي وتطبيقه .
- التركيز على تطوير أوضاع المرأة الريفية كونها الأكثر احتياجاً لذلك رغم مشاركتها الإنتاجية الواسعة كقوة عاملة زراعية .
- الإيمان بأن تنمية مشاركة المرأة في صنع القرار له التأثير الكبير في تنفيذ السياسات الداعمة للمرأة .
- تعزيز دور المرأة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك .
- إعطاء أهمية خاصة للجهد الإعلامي التوعوي حول قضايا المرأة والتنمية للوصول إلى حدود معقولة من التوافق المجتمعي فكرياً في هذا الشأن, باعتبار هذا الأساس المكين لتوفير المطلوب .
- تطوير مضامين الإعلام بحيث يبرز قدرات المرأة الفكرية , ونشر مبدأ المساواة بين الجنسين , ووقف الإعلام الذي يعكس الصور النمطية السلبية عن المرأة , وتشجيع النساء على المزيد من الانخراط في الجهد الإعلامي .
- تبني سياسات إعلامية جندرية موجهة إلى جميع العاملين في الحقل الإعلامي مع متابعة تدريبهم بهدف لحظ مفهوم النوع الاجتماعي في مختلف ما تقدمه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية , وتطوير الخطاب الإعلامي الذي يستهدف تغير ثقافة المجتمع الخاصة بالمرأة وقضايا النوع الاجتماعي .
- اعتماد آليات عمل لتحديد نسب المشاركة والمتابعة والتقييم في ضوء المؤشرات والمقاييس العالمية .
- ضمان التوزيع العادل لمقدمي الخدمات الصحية بين الريف والمدينة , وضمان التوزيع الجندري المناسب , آخذين بعين الاعتبار أن السيدات يفضلن أن يتابعن من قبل طبيبات .
- تعزيز الرقابة والإشراف اللازم بخدمات الرعاية الصحية الأولية .
- استمرار تدريب وتوعية النساء والرجال حول مواضيع الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة , وعلاقتها بالتنمية والبيئة والتعليم والصحة .
- إيجاد آليات حديثة للتدريب على حماية البيئة والتربية البيئية للأطفال والكبار .
- تعزيز الاهتمام بالمرأة ذات الاحتياجات الخاصة عن طريق تطوير برامج موجهة لها, وإيلاء العناية اللازمة لتأهيلها , وتوفير المزيد من الرعاية الاجتماعية لها .
- اعتماد إستراتيجية وطنية للتعاون الدولي تكون حافزاً للدول والمنظمات المانحة على تقديم مزيد من الدعم الفني والمالي , وزيادة إسهامها في مجال الخدمات التعليمية والصحية والبيئية , ونشر تكنولوجيا المعلومات الحديثة , وبرامج التخفيف من الفقر وتمكين المرأة .

إلا أنه يمكننا تثبيت الملاحظات التالية :

رغم أهمية الجوانب المبحوثة في التقرير والتوصيات التي انطلقت منه أغفلت الدراسة المرأة في الريف وخاصة المرأة العاملة في الزراعة إذا لديها مشكلات واحتياجات خاصة لم تأخذ بعين الاعتبار في سياق التقرير .

الدراسة الثانية :

رسم وتقديرات خارطة الفقر الريفي في سوريا، تقويم الفقر في الريف السوري ورسم خريطته

قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD بالتعاقد مع SOW-VU وذلك في بداية عام 2003لإجراء دراسة على مدى انتشار الفقر الريفي السوري بالتعاون مع مديرية تنمية المرأة الريفية بوزارة الزراعة السورية وذلك بهدف إدخال مثل هذه المعلومات في إستراتيجية الـ IFAD في تركيز نشاطاتها في الريف وذلك لأجل الحد من الفقر.

وما يهم IFAD بالتحديد هو تحديد المواقع الجغرافية لتوزع الفقر وسماته في المناطق السورية والطرق المناسبة لتشجيع ودعم التطور الاقتصادي فيها.

تتألف الدراسة من أربعة أقسام:

القسم الأول : مدخل يعطي وصفاً لطريقة تصميم الدراسة ويقوم بالإضافة إلى استعراض المراجع المختصة بالموضوع في الجزء 2 منه بمناقشة عينات المسح للمنازل ومن ثم خلفية الاقتصاد السوري مع التركيز على القطاع الريفي منه.

القسم الثاني : يتناول 4 خرائط تظهر توزع الفقر في سوريا وذلك بالاعتماد على أربع مؤشرات فقر مختلفة نتجت عن المسح المذكور مع بعض التصحيحات لجعل هذه المؤشرات أكثر صحة. ويقارن بالإضافة إلى هذا النتائج النهائية لهذا التقرير مع دراسات وأبحاث أخرى في نفس المجال.

ونتابع في الأقسام الثلاث الباقية ربط حالة الفقر مع مؤشرات أربع: السكن وعناصر الرفاهية فيه (القسم 5) , التوظيف , العمل ومصادر الدخل (القسم 6) , والتعليم (القسم 7).

القسم الثالث : يرتبط هذا الجزء بالزراعة وأنشطة متعلقة بالإنتاج ويتناول الجزء الثامن منه والإمكانيات الحالية للزراعة والثروة الحيوانية والعقبات التي تواجه تطورها وخاصة فيما يتعلق بندوة المياه والملوحة. ويتناول الجزء التاسع قنوات التسويق للمنتجات الزراعية.

القسم الرابع : " الخدمات الاجتماعية وقضايا الجنس " يتناول الحالة الصحية واهتمامات المرأة. وينتهي التقرير بـ " الملخص والنتائج " بما فيها التوصيات.

استنتاجات الدراسة :

إن تركيبة النمو السكاني الموجودة والتي تبلغ أكثر من 3% سنوياً منذ الثمانينات وأوائل التسعينات سوف تستمر في ممارسة ضغط على احتياجات العمل السورية في المستقبل.

وحتى عام 2030 سيبقى سكان سوريا يافعين جداً حتى إذا انخفض عدد الأطفال في كل عائلة بشكل كبير فإنهم سينجبون عدد كبير جداً من الذريات.

ومن هنا فإن التحديات المحلية المختلفة التي تواجه راسمي السياسات السورية في الوقت الحاضر تشكل البطالة عند الشباب واحداً من أكثر المشكلات الملحة وهي المشكلة الأصعب في المعالجة نظراً لأن سورية باستثناء احتياطات النفط والغاز لا تعتبر بلداً غنياً من حيث المصادر وعلاوة على ذلك فإن فرصها في جعل السكان قادرين على العمل خارج البلاد لا زالت فرصاً محدودة وذلك لأسباب عديدة منها أن البلدان المجاورة تواجه نفس المشكلة وهي البطالة في ضعف الأجيال الشابة.

ومن هنا يبدو أنه على مستوى الاقتصاد الكلي أن الطريق إلى الأمام يكمن في استخدام العائدات القادمة من النفط والغاز بزيادة النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمارات المناسبة في البنى التحتية من خلال رفع مستوى التعليم

الذي يتم من خلال التدريس والتدريب داخل الخدمة ومن الصعب التنبؤ بمدى قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك المساعدات وقدرتها على إكمال المدخرات المحلية لتمويل هذه الاستثمارات وترجع صعوبة التنبؤ بذلك أيضاً إلى أن الدخل الآتي من النفط والغاز ربما ترتفع أسعاره إلى أعلى ما كان متوقعاً سابقاً أنه يبدو واضحاً أن تحديث الصناعة وقطاع الخدمات سيستفيد من إدخال التقنية الأجنبية إلى ميدان البحوث و التنمية.

وباختصار لن يكون أمام سورية خيار سوى التركيز على زيادة حجم الكعكة بدلاً من التركيز على توزيعها.

ففي قطاع الزراعة نجد أمن الانخفاض المستمر في حجم الممتلكات هو نقطة جديرة بالاهتمام وما لم يتوقف هذا التوجه فإن حالة القطر المتوسطة سوف تتحول بالتأكيد إلى فقر شديد بالنسبة لعدد كبير من العائلات السورية لأنه لا الخروج من العمل الزراعي ولا التغير في تركيب المخرجات يمكن في نهاية المطاف أن يعوض الخسائر في المخرج لكل مزارع.

وهذا لا يعني أن المجموعة المعقدة من التدابير التوزيعية المستخدمة حالياً في المناطق الريفية يجب أن تفكك بين عشية وضحاها فبغض النظر عن المعاناة الإنسانية فإن من شأنها أن يخلف التفكك الاجتماعي الذي يجب أن يحسب حسابه لأن النسيج الاجتماعي في سورية هو نسيج هش لذا فإن التدرج يبدو الخيار المفضل.

ومع ذلك فقد لحظ هذا التقرير التحكم المركزي في الاقتصاد قد أدى بالسياسات إلى أن تدمج ما هو غير محفز بالمحفزات بنفس السوق والمثال الواضح على ذلك هو الأسعار العالية للأعلاف التي

تقوم بدعم منتجي الحبوب بالترافق مع أنواع الدعم الحكومي المتعدد لمربي الماشية. إن السياسات التي في السوق الواحد تفتح الباب على مصراعيه أمام سياسات شائعة في الأقطار التي تسير على طريق التحرير الاقتصادي لكنها قلما تؤدي إلى الفعالية الاقتصادية. ولكي تقوم بدورها دون تسبب بخسائر لا مبرر لها في مجال الفاعلية فإن سياسات إعادة التوزيع تحتاج إلى أدوات التدخل في الأسعار وتحديد الكميات فالأفضل من ذلك أن تكون هناك سياسات تحويلات الدخل أو إعطاء حق الملكية. ومن الواضح أنه في ظل الحاجة الملحة لاستثمارات إضافية في القطاعات المتقدمة من الاقتصاد فإن المجال لهذه التدابير المباشرة محدود جداً فقط يؤكد أن إستراتيجية زيادة عدد الأفراد والذين من خلال انخراطهم في القطاعات الحديثة يمكن أن يكسبوا العملة الأجنبية الضرورية لبقية الاقتصاد هي الإستراتيجية الوحيدة القابلة للاستمرار.

الاستنتاجات الخاصة بالمرأة الريفية :

تواجه المرأة في العوائل السورية الريفية وعلى وجه الخصوص في العوائل الفقيرة وصعوبات خاصة ومحددة فأولاً في العوائل الريفية الفقيرة هناك عدد فتيات يسجلن في المدارس أقل مما يسجل الأولاد.

إن النسب المنخفضة لتسجيل الفتيات مقارنة بتسجيل الأولاد نلاحظ على وجه الخصوص في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية وهناك حاجة ماسة لرفع نسب التسجيل بالنسبة للفتيات في هذه المناطق من القطر.

يتوجب على النساء أن يقمن بأعباء عمل كبيرة تشتمل على الكثير من مهام العائلة مثل تربية الأطفال وتحضير الوجبات والأنشطة الإنتاجية كما هو في الزراعة على سبيل المثال: وفيما يتعلق بالعناية بالطفل لا زالت النساء في سوريا يلدن أعداد عالية من الأطفال نسبياً وهذا يعني أنه من الناحية الفيزيولوجية " أن هناك حمل وتقديم الرضاعة " فإن النساء يكن في وضع معرض للخطر على مدى من السنوات. وفيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية تلعب المرأة دوراً هاماً في تربية الحيوانات التي تمتلكها العائلة ودورها الأكثر أهمية في تصنيع غذاء العائلة وفي واقع الأمر يتحدث ثلث من النساء في العائلات الفقيرة وحوالي ربع منهن في العائلات غير الفقيرة عن صعوبات في التوفيق ما بين مهام تقديم الرضاعة والعناية بالأطفال من ناحية والقيام بالمهام الملقاة على عاتقهن من ناحية أخرى وفي نفس الوقت فإن دور المرأة في صنع القرار داخل العائلة يبدو محدوداً خاصة عندما يتعلق الأمر في العمل أو في المسائل المالية وعلى سبيل المثال قلما تشارك المرأة الريفية في تسويق المنتج أو في إدارة المزرعة وقلما يكون لهن دخل خاص بهن أو ملكية للموجودات خاصة بهن.

الدراسة الثالثة

(نجوى قصاب حسن / بتكليف منFAD 1996) .

دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعين من أسر صغار المزارعين المستهدفة من برنامج الأغذية العالمي في منطقة الحزام الأخضر في سورية .

قامت الدكتورة نجوى قصاب حسن بمساعدة فريق من الباحثين بدراسة ميدانية للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لعينة من الأسر صغار المزارعين المستهدفة في برنامج الأغذية العالمي. وقد كانت مناطق الحزام الأخضر في سوريا , المجال المكاني للدراسة , حيث شملت ريف كل من محافظات حلب – ادلب – حمص – درعا وتمت على / 600 / أسرة ريفية خلال الفترة 20 / 10 / 1995 حتى 20 / 1 / 1996 .

استهدفت الدراسة التعريف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسر صغار المزارعين في ريف القطر , وبيان العلاقة بين دخل الأسرة ونفقاتها , ولأن عينتها كانت من أسر صغار المزارعين فإن نتائجها لا يمكن أن تعمم على واقع دخل الأسرة في سورية عموماً .

هذا وقد وصلت الدراسة الميدانية إلى نتائج متعددة كان من أهمها مما يتصل بدراستنا مايلي :

على مستوى بنية الأسرة وسماتها :

- إن نسبة 88,1% من الأسر تضم أكثر من خمسة أشخاص وأن 81% من الأمهات قد أنجبنا أكثر من خمسة أولاد , الأمر الذي يؤكد ضخامة الإعالة على كاهل أرباب الأسر .
- كانت نسبة أعداد الأولاد في الأسر المدروسة ممن هم دون الثامنة عشرة 53,85% من مجموع عدد الأولاد , الأمر الذي يؤكد مجدداً ضخامة الإعالة على كاهل أرباب الأسر .
- تبين أن الأمية بين أرباب الأسر كانت 38,3% مقابل 80,8% لدى ربات البيوت , بينما كانت نسبة الملمين من أرباب الأسر تشكل 30,3% مقابل 6,2% لدى ربات الأسر .
- إن الجيل الجديد والذي كان في عمر الالتحاق بالمدارس منذ السبعينات قد انتظم في سلك التعليم وزالت الفروق بين الجنسين في التحصيل في المرحلتين الابتدائية والإعدادية , كما أصبحت الفروق قليلة في المراحل التعليمية الأعلى .
- كانت حركة الهجرة الداخلية من القرى إلى مراكز المدن والأقطار قليلة لدى أرباب الأسر وكانت نسبة الأبناء المقيمين في القرية 92,2% وكانت أسباب هجرة من هاجر إلى الأقطار والمدن 53,3% لتأمين مزيد من الدخل ونسبة 23,8% لتأمين فرصة العمل , وهناك نسب ضئيلة سافرت بسبب التعليم أو الزواج .

على مستوى المسكن والخدمات المتوفرة للأسرة :

- إن 54,2% من المساكن في إطار العينة المدروسة هي في الطين وأن 85,5% من المساكن تضم (2-3) غرفة وتعتمد 58% من الأسر على مياه الصهاريج , ولا تتوفر التمديدات للمياه داخل المنزل إلا إلى 11,5% من الأسر .
- أما الكهرباء فهي متوفرة في المنزل لـ85,8% من العينة .

- توفرت المرافق الصحية بنسبة 58,7% فيما يتعلق بوجود مطبخ مستقل في المنزل ونسبة 6,7% فيما يخص وجود المرافق من مطبخ وحمام ومرحاض .
- توفرت لدى ربات الأسر آلات الغسيل والبرادات بنسبة 21,7% فقط وتبين وجود التلفزيون لدى 14,7% من الأسر .
- لم تتوفر آلات إنتاجية لدى 92,8% من الأسر , بينما تملك 6,5% من الأسر آلات خياطة.

على مستوى إنفاق ودخل الأسرة السنوي :

الدخول :

- إن 51,9% من الأسر أشارت إلى متوسط الدخل السنوي لها هو بين (11-30) ألف ل.س , 32,5% من الأسر كان متوسط دخلها السنوي بين (30-50) ألف ل.س .
- إن 50% من الإنتاج الزراعي هو أقل من عشرة آلاف ل.س و33,2% بين (11-20) ألف ل.س .
- إن 80% من الأسر يتوفر لديها من الإنتاج الحيواني دخلاً سنوياً يقل عن خمسة آلاف ل.س .
- إن 39,3% من دخل الأسر من الصناعات الغذائية أقل من خمسة آلاف ل.س .
- إن 99,5% من دخل الأسر من الصناعات اليدوية أقل من خمسة آلاف ل.س .
- إن 98,3% من دخل الأسر من التحويلات الخارجية أقل من خمسة آلاف ل.س .
- إن 81,5% من الدخل السنوي من الرواتب يقل عن 10آلاف ل.س .

الإنفاق :

إن مجموع الإنفاق السنوي للأسر يتراوح بين (11-40) ألف ل.س وهو يمثل متوسط إنفاقات 50,7% من أسر العينة .

وكان الإنفاق على أهم السلع والخدمات موزعاً على المجالات التالية :

- على الصحة 48,8% من الأسر تنفق أقل من 5 آلاف ل.س .
- على التعليم 87,5% من الأسر تنفق أقل من 5 آلاف ل.س .
- على الكساء 51,8% من الأسر تنفق أقل من 5 آلاف ل.س .
- على اللحوم 96,5% من الأسر تنفق أقل من 5 آلاف ل.س .
- على الخبز 58% من الأسر تنفق بين (6-20) ل.س .
- أكد 77,8% من الأسر على وجود عجز كبير في الميزانية .

إن المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي قامت به الدكتورة نجوى قصاب حسن من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعينة من أسر صغار المزارعين في سورية , يعتبر بحثاً متميزاً في عمقه وشموليته , حيث استطاع أن يتناول جميع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

للأسر الفلاحية ويتعمق في غورها من خلال استمارة نموذجية إلا أنه يقتصر على مجتمع صغار المزارعين فقط , وفي المناطق الأشد فقراً أيضاً . وكذلك فهو يستبعد أرباب الأسر ممن هم في فئة (15-35 عاماً) وبالتالي لا يمكن تعميم نتائجه كمؤشر على مستوى المعيشة أو الفقر في سورية .

الدراسة الرابعة :

دراسة في مفهوم ومعوقات تمكين المرأة صحياً , دراسة مقدمة للهيئة السورية لشؤون الأسرة , من الدكتور ة هيام بشور والدكتورة كوكب الداية ,آذار 2007

غاية الدراسة وأهدافها :

تبغي هذه الدراسة مساعدة الهيئة السورية لشؤون الأسرة وشركائها في صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بتمكين المرأة وصحتها واقتراح فعاليات وتدخلات مناسبة في هذا الإطار , يمكن لاحقاً تطبيقها وتقييمها .

أما أهداف هذه الدراسة النوعية فهي :

1- مراجعة الأدبيات المحلية والإقليمية والعالمية في موضوع تمكين المرأة وخاصة الصحي
2- محاولة وضع تعريف مفاهيمي لتمكين المرأة صحياً
3- استقصاء المعوقات التي تحول أمام تمكين المرأة وخاصة من الناحية الصحية من وجهة نظر الأشخاص المفتاحيين ومن وجهة نظر السيدات .
4- اقتراح التوصيات الخاصة بإمكانية تطوير سياسة وطنية لتمكين المرأة مع التركيز على التمكين الصحي .

النتائج :

أولاً – مفهوم تمكين المرأة /تمكين المرأة صحياً :

لقد أجمع جميع الأشخاص المفتاحيين في هذه الدراسة على وجود نقلة نوعية في مجال تمكين المرأة بسبب العمل الدؤوب الذي قامت به بعض جهات مختلفة , فقد وضعت الدولة الخطط والاستراتيجيات التي تخدم تمكين المرأة كما واعتمدت مؤشرات عديدة يتبين من متابعتها إحراز التقدم الملموس . كما أجمع هؤلاء على أن التمكين هو حزمة متكاملة , فلا يمكن إنجاز قناة دون باقي القنوات وأنه بطبيعة الحال متعدد الجوانب . وبدا أن التمكين الاقتصادي والمهارات القيادية هي ذات أهمية خاصة في رأي الأغلبية من هؤلاء . وأشار هؤلاء إلى أن كفاءة ومهارة الكوادر العاملة في تمكين المرأة أفضل .

وتبين أن السيدات المتعلمات اللاتي اشتركن في مجموعات المناقشة المركزية واعيات للتقدم المحرز والنشاطات في مجال تمكين المرأة وأكدن هن الأخريات على أن التمكين هو متعدد الجوانب فهناك برأيهن السياسي والاقتصادي والتشريعي والقانوني والاجتماعي والصحي إلا أن

التمكين السياسي والاقتصادي بدا برأيهن هام جداً وركزن على حصول المرأة على حقوقها . وكان من الملفت للنظر أن البعض عبر عن أن المفهوم غير واضح والمسميات عديدة ومختلطة بأذهانهن , وأشارت إحداهن إلى أن مفهوم تمكين المرأة هو مفهوم غربي ومستعار من الدول الأجنبية وبالتالي هو غير مناسب .

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

استراتيجيات تمكين المرأة عالمياً ومحلياً

أ ـ رؤية نقدية في أدبيات تمكين المرأة العالمية

1 ـ المرأة والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ـ فيينا 1992

2 ـ المرأة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ـ القاهرة 1994

3 ـ المؤتمر الرابع للمرأة ـ بكين 1995

4 ـ المرأة في إعلان القمة الألفية 2000-2015

5 ـ منتدى الاقتصاد والمرأة العربية ـ الكويت 2003

6 ـ المرأة في تقرير حالة سكان العالم 2005

ب ـ رؤية نقدية في أدبيات تمكين المرأة محلياً

1 ـ المرأة في الدستور العربي السوري

2 ـ الإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005

3 ـ إستراتيجية وزارة الزراعة في تنمية المرأة الريفية بضوء الإستراتيجية الوطنية للمرأة العربية السورية حتى عام 2007

4 ـ المرأة في الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005

5 ـ المرأة في الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010

ج ـ مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي

1ـ مفهوم التمكين

2 ـ ماذا نمكن ـ أي تعريف تمكين المرأة

3 ـ لماذا نمكن ـ أي تتمة الاستثمار في التمكين

4 ـ كيف نمكن ـ أي طرق تمكين النساء

د ـ مؤشرات تمكين المرأة في سوريا

الإطار النظري للدراسة

استراتيجيات تمكين المرأة عالمياً ومحلياً

أ ـ رؤية نقدية في أدبيات التمكين العالمية :

1 ـ المرأة والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ـ فيينا 1992:

لقد كانت الأحداث في أواخر القرن العشرين حافلة فيما يتعلق بمواضيع التنمية البشرية والحقوق الإنسانية ،المرأة بشكل خاص ، وكانت المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، وبخاصة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا 1992) والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة 1994) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بكين 1995) محورية في حدوث تحول هام في تقدم المرأة ..

2 ـ المرأة والمؤتمر الدولي للسكان ـ القاهرة 1994

ففي القاهرة توصلت حكومات العالم في عام 1994 إلى توافق في الآراء أكد التزامها بتعزيز وحماية التمتع الكامل بحقوق الإنسان بالنسبة لجميع النساء طيلة دورة حياتهن ، واتفقت الحكومات

أيضاً على اتخاذ تدابير لمنح المرأة مزيداً من القوة وتحقيق المساواة في علاقاتها مع الرجل ، في القوانين والنظم الاقتصادية وداخل الأسرة المعيشية .

وتضمن برنامج عمل **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية** ICPD فصلاً كاملاً ومفصلاً(الفصل الرابع) بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وقد ذكر في جزء منه أن ***" تحسين وضع المرأة يعزز أيضاً قدرتها على صنع القرار وعلى جميع المستويات في جميع مجالات الحياة وبخاصة في مجال الجنس والإنجاب*** ، وقد كانت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما لب رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فغايات برنامج عمل المؤتمر المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بغاياته المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ، وتعزز كل منهما الأخرى ، وقد أخذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على عاتقه التزاماً جديداً رئيسياً في هدفه المتمثل في " تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة بما في ذلك الحياة الأسرية والمجتمعية ، وتشجع الرجل على الاضطلاع بمسؤوليته عن السلوك الجنسي والإنجابي وعن دوره في المجتمع والأسرة وتمكينه من الاضطلاع بتلك المسؤولية والدور(4- 52) .

وجاء في الفقرة (4-4) من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أنه ينبغي للبلدان أن تعمل على تمكين المرأة ، وأن تتخذ الخطوات المؤدية إلى القضاء على ضروب التفاوت بين الرجل والمرأة في أقرب وقت ممكن **عن طريق ما يلي :**

1 ـ إنشاء الآليات اللازمة لتحقيق المشاركة المكافئة للمرأة وتمثيلها المنصف على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة في كل وسط وفي كل مجتمع وتمكين المرأة من التعبير عن شواغلها واحتياجاتها .

2 ـ التشجيع على تحقيق المرأة لإمكاناتها من خلال التعليم وتنمية المهارات والعمالة مع إيلاء أهمية عليا للقضاء على الفقر والأمية واعتلال الصحة في صفوف النساء .

3 ـ القضاء على جميع ممارسات التمييز ضد المرأة ومساعدة المرأة على إقرار حقوقها بما فيه الحقوق المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية .

4 ـ اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين قدرة المرأة على الكسب بغير الحرف التقليدية وتحقيق الاعتماد على الذات اقتصادياً وكفالة إمكانية وصول المرأة على قدم المساواة إلى سوق العمالة ونظم الضمان الاجتماعي .

5 ـ القضاء على ممارسة العنف ضد المرأة .

6 ـ القضاء على ممارسات أرباب العمل التمييزية ضد المرأة كتلك المبنية على إثبات استخدام وسائل منع الحمل أو على حالة المرأة من حيث الحمل .

7 ـ تمكين المرأة عن طريق القوانين والأنظمة وغيرها من التدابير الملائمة من الجمع بين أدوار الحمل والرضاعة الطبيعية وتربية الأطفال مع المشاركة في القوة العاملة .

3 - المؤتمر الرابع للمرأة - بكين 1995:

وعن إعلان بكين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بكين1995) جاء ما يلي :

" نحن الحكومات المشتركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة نكرس أنفسنا دون تحفظ لمعالجة القيود والعقبات (البند7) فنعزز بذلك سبل النهوض بأحوال المرأة وتمكينها في جميع أنحاء العالم ، ونقر بأن هذا يقتضي عملاً عاجلاً ينطلق من روح العزم والأمل والتعاون والتضامن، يؤدي الآن ويستمر حتى القرن القادم " ، كما نؤكد مجدداً التزامنا بما يلي :

تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة (البند8) الإنسانية المتأصلة وسائر المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، ولاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل ، فضلاً عن القضاء على العنف ضد المرأة ، وإعلان الحق في التنمية ، وكذا الالتزام بتمكين المرأة والنهوض بها (البند12) ، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد ، على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية والفكرية للنساء والرجال فرادى أو بالاشتراك مع غيرهم ، وبذلك تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع برسم مجرى حياتهم وفقاً لتطلعاتهم هم أنفسهم، وأكد الإعلان أن الاعتراف الصريح بحق جميع النساء في التحكم في جميع الأمور المتعلقة بصحتهن ، وخاصة تلك المتصلة بخصوبتهن وتأكيد هذا الحق مجدداً هو أمر أساسي لتمكين المرأة (البند17) .

وقد ألزم البند(21)الدول باتخاذ إجراءات فورية لتمكين المرأة فجاء فيه :" أن تنفيذ منهاج العمل يقضي التزام الحكومات والمجتمع الدولي ، بعقدهم التزامات وطنية ودولية بالعمل بما في ذلك الالتزامات المعقودة في المؤتمر اعترافهم بضرورة اتخاذ تدابير فورية لتمكين المرأة والنهوض بها".

واحتل موضوع تمكين المرأة حيزاً هاماً من منهاج عل إعلان بكين فقد جاء في بعض فقراته ما يلي :

" منهاج العمل هو جدول أعمال لتمكين المرأة ، وهو يهدف التعجيل بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وإزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة من خلال حصولها على نصيبها الكامل والمنصف في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وهذا يعني أيضاً إقرار مبدأ تقاسم السلطة والمسؤولية بين المرأة والرجل في البيت وفي مواقع العمل وفي المجتمعات الوطنية والدولية بصورتها الأعم . والمساواة بين المرأة والرجل هي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وشرط لتحقيق العدالة

الاجتماعية وهي أيضاً متطلب ضروري وأساسي لتحقيق المساواة والتنمية والسلم وتحقيق تحول في الشراكة بين المرأة والرجل بحيث يجعلها قائمة على المساواة بينهما هو شرط لتحقيق تنمية مستدامة يكون محورها الإنسان ، ووجود التزام ثابت وطويل الأجل أمر ضروري لتمكين المرأة والرجل من أن يعملا معاً لصالحهما وصالح أطفالهما والمجتمع من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (البند الأول) "

يؤكد منهاج العمل أن النساء لهن شواغل مشتركة لا يمكن معالجتها إلا بالعمل معاً وبالمشاركة مع الرجال من أجل بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم ، وهو يحترم ويقدر التنوع التام لحالات النساء وظروفهن ويدرك أن بعض النساء يواجهن عقبات تحول دون تمكينهن . (البند الثالث).

ولابد من كفالة حق المرأة في التمتع بأعلى مستويات الصحة طوال دورة حياتها على قدم المساواة مع الرجل وتتأثر النساء بكثير من الأوضاع الصحية ذاتها التي يتأثر بها الرجال ، وإن كانت المرأة تمر بها بصورة مختلفة ، فشيوع الفقر والتبعية الاقتصادية بين النساء وما يصادفنه من عنف ، والمواقف السلبية من النساء والبنيات والتمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز ، ومحدودية ما يتمتع به كثير من النساء من سلطان على حياتهن الجنسية والإنجابية ، والافتقار إلى التأثير في عملية صنع القرار هي من الحقائق الاجتماعية التي تترك أثراً معاكساً على صحة المرأة.....وسلامة الصحة أمر لازم لتتمتع المرأة بحياة منتجة ومرضية ، كما أن حق جميع النساء في السيطرة على جميع جوانب صحتهن ، وعلى الأخص خصوبتهن ، هو أمر أساسي في تمكينهن (البند 92) .

إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إذ يضع في اعتباره برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان برنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، يؤكد من جديد أن الحقوق الإنجابية تقوم على الاعتراف بما لجميع الأزواج والأفراد من حق أساسي في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم والفترات الفاصلة بين الولادات ومواعيد الإنجاب ، وفي الحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنهم من ذلك ، ومن حق في بلوغ أعلى مستوى من الصحة الجنسية والإنجابية ، وهذا يشمل أيضاً حقهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالإنجاب دون التعرض لتمييز وإكراه وعنف ، على نحو ما هو مبين في وثائق حقوق الإنسان (البند 223).

4 - المرأة في إعلان قمة الألفية 2000-2015

وفي إعلان قمة الألفية للفترة من عام 2000 وحتى 2015 جاء الهدف الثالث من أهداف التنمية للألفية هدفاً نوعياً يختص بتمكين المرأة :" الهدف الثالث : الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة " ، وتحت هذا الهدف تقع الغاية الرابعة والمعنية بإزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ، والمفضل حدوث ذلك بحلول عام 2005، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة

لا تتجاوز العام 2015 ، كما ورد في أهداف التنمية للألفية وغاياتها إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء القيمين بحد ذاتها هما أيضاً مركزيات في تحقيق كل الأهداف الأخرى :

" إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في مجاله الأوسع هو هدف رئيسي لإعلان الألفية مع أن إزالة المساواة في التعليم الابتدائي هو الهدف الكمي الوحيد المحدد فالتعليم يسهم في تحسين الصحة وتحسن التعليم والصحة يرفع الإنتاجية التي تفضي إلى النمو الاقتصادي ويولد النمو بعد ذلك الموارد التي تمول إدخال التحسينات على صحة الناس وتعليمهم مما يزيد الإنتاجية التي تؤدي إلى نمو اقتصادي والمساواة بين الجنسين محورية في هذا التآزر لأن النساء عامل محرك للتنمية ..... إنهن المقدمات الأوليات للرعاية في كل المجتمعات ، ومن ثم يسهم تعليمهن في صحة الحيل الثاني وتعليمه أكثر مما يسهم فيهما تعليم الرجال وحتى من باب أولى عندما تكون للنساء كلمة قوية في قرارات الأسرة ، وفيما تكبر الفتيات المتعلمات ينجبن أطفالاً أقل عدداً وأحسن صحة ، مما يسرع الانتقال إلى تدني معدلات الخصوبة كما تسهم النساء اللواتي يتمتعن بتعليم وصحة أفضل في رفع الإنتاجية ، مثلاً بتبني الابتكارات الزراعية ، ومن ثم في زيادة دخل الأسرة كما أن هؤلاء النساء غالباً ما يعملن خارج المنازل ويكسبن دخلاً مستقلا ، الأمر الذي يعزز استقلالهن الذاتي وتحظى هذه العمليات المفيدة بقوة أكبر عندما تتمتع النساء بصوت في القرارات التي تتخذها الأسرة ، وعندما تتمكن النساء من اتخاذ إجراء جماعي للمطالبة بمزيد من الحقوق في التعليم والرعاية والمساواة في التوظيف ، يزداد احتمال هذا التآزر بدرجة أكبر " .

" تمكنت المتعلمات من القيام بدور فعال كعوامل تغيير ، لا تأتي المحصلات الصحية والتعليمية لدى الأطفال كنتيجة للخدمات الصحية والاستهلاك الغذائي الملائم فقط ، وإنما أيضاً من الرعاية المناسبة للأطفال ، وفي هذا المجال ، تتخذ قدرات النساء ومواقعهن في الأسر المعيشية والمجتمع أهمية استثنائية ، فحين تكون النساء متعلمات ومتمتعات بحقوق الملكية وحرية العمل خارج المنزل وكسب دخل مستقل ، يتعزز رفاة الأسرة كلها ، وفي البلدان الرفيعة الإنجاز لا تتمتع النساء بشبه مساواة في التعليم فحسب ، وإنما أيضاً بنسب عالية من المشاركة في العمالة اللازراعية".

5 ـ منتدى الاقتصاد والمرأة العربية ـ الكويت 2003:

أما منتدى الاقتصاد والمرأة العربية الذي عقد في الكويت2003 فقد خلص إلى :

1 ـ الطلب من الحكومات العربية إدماج عنصر تنمية المرأة ومقومات تمكينها ضمن أولويات خطط التنمية الوطنية وبرامج العمل الحكومية والتركيز على القضايا التالية :

أ ـ محو أمية النساء وخاصة ذوات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية والريفية والبدوية ، وتكييف برامج محو الأمية استناداً إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية واسترشاداً بالتجارب الناجحة في هذا المجال في عدد من الدول العربية.

ب - تكثيف الاهتمام بالتعليم الأساسي للإناث وأن يقترن ذلك بتحقيق مؤشرات متزايدة لقيدهن في التعليم والحد من ظاهرة تسربهن في هذه المرحلة التعليمية .

2 - توظيف الإعلام لتغيير نظرة المجتمع العربي تجاه عمل المرأة في المجالات غير التقليدية وتثمين مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية .

3 - الحد من تضرر المرأة من النتائج السلبية لسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة والعمل على تطوير شبكات الأمن الاجتماعي وتضمين آلياتها بما يمكن المرأة من التمتع بحقوق متساوية مع الرجل في كافة البرامج التي تقوم على تنفيذها .

4 - التعامل الواعي مع ظاهرة العولمة وتمكين المرأة العربية من الاستفادة القصوى من إيجابياتها ومواجهة تحدياتها .

5 - التأكيد على ما تم الاتفاق عليه في منتدى " المرأة والسياسة " المنعقد بتونس والذي رسخ المفهوم المعاصر للمواطنة وأكد على ضرورة تمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص.

6 - تعزيز آلية لإزالة الفجوة ما بين النص والتطبيق في القوانين والتشريعات بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة في الفرص الاقتصادية ورصد ما يتنافى مع مبدأ المساواة أو ما يكرس المفاهيم السلبية عن المرأة .

7 - السعي الجدي للوصول إلى تقدير حقيقي لما تساهم به المرأة العربية في الناتج القومي.

8 - التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني والتقني للنساء وإكسابهن القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والتطوير الذاتي لقدراتها الإبداعية .

9 - مواصلة التشجيع المستمر لسيدات الأعمال العربيات للإسهام المتزايد في النشاط الاقتصادي ودعم مبادراتهن في المشروعات التي من شأنها توفير فرص عمل جديدة للمرأة العربية ودعم مبادرات القطاع الخاص الموجهة لمثل هذه المشروعات .

10 - التوسع في برامج المشروعات الصغيرة وبرامج الأسر المنتجة لصالح المرأة العربية لتشمل :

أ - توفير مختلف أشكال الدعم الفني ، الإداري ، والقانوني والتمويلي ، وتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء المشروعات .

ب - إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية لتطوير طاقات المشروعات الصغيرة ودعمها خلال مرحلة التأسيس ومرحلة الانطلاق.

11 - العمل على تكثيف تبادل الخبرات النسائية العربية في المجال الاقتصادي .

12 - دعم إمكانات التسويق والترويج ضماناً لتطوير القدرات الإنتاجية التي تنهض بها المرأة في كافة البلدان العربية .

13 ـ التأكيد على أهمية دور المرأة الريفية والبدوية في إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي والوطني ودعم الاستثمار في المشاريع الكفيلة بتوفير فرص العمل لها خارج المزارع في القطاع الريفي من خلال الأنشطة التقليدية وغير الرسمية .

14 ـ التأكيد على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها في دعم الدور الاقتصادي للمرأة ومشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية .

15 ـ التصدي لظاهرة التقاعد المبكر للمرأة في بعض الدول العربية حيث أنها تحد من استفادة المجتمع من عمل وخبرات المرأة وهي في أوج عطائها المهني .

16 ـ التأكيد على دور المرأة في ترشيد استخدام الموارد وترشيح قيم الادخار للارتقاء بمعدلات الاستثمار والتنمية الاقتصادية .

17 ـ تفعيل المقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية .

18 ـ الطلب من منظمة المرأة العربية حال مباشرة أعمالها القيام بالتالي :

أ ـ تعبئة الموارد المتاحة من الدول الأعضاء لدعم المشاريع التي تساعد على تحسين مستوى معيشة المرأة العربية خاصة الفلسطينية في ظل الظروف الحالية .

ب ـ التعاون مع مؤسسات التمويل العربية والدولية والدول المانحة لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ مشاريع تنموية للمرأة العربية محدودة الدخل في المناطق الريفية والبدوية والحضرية .

ج ـ تفعيل وتعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية من خلال عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل استناداً إلى احتياجات ومتطلبات الفئات المستهدفة من النساء.

د ـ إنشاء قاعدة معلومات تتعلق بمشاركة المرأة العربية وتطويرها في التنمية الشاملة.

وقد وفر الاستقصاء الدولي الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2003 إطاراً مفيداً لتقييم ما تحقق في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فقد تناول خمس مجموعات من الإجراءات وهي :

ـ حماية حقوق الفتيات والنساء وتعزيز التمكين .

ـ التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس وبخاصة ضد الفتيات والنساء .

ـ تحسين سبل الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي ومعالجة التفاوتات بين الجنسين في مجال التعليم .

ـ حض الفتيان والرجال على تبني مواقف مؤيدة للمساواة بين الجنسين ودعم حقوق المرأة وتمكينها .

ـ تشجيع الذكور على تولي المسؤولية عن صحتهم الإنجابية وصحة شريكاتهم الإنجابية .

وقد تبين بنتيجة الاستقصاء أن نصف البلدان وضع خططاً واستراتيجيات من أجل المرأة لإتاحة الفرص الاقتصادية لها إلا أن /28/ بلداً فقط نجحت في زيادة المشاركة السياسية للمرأة وكان لدى /16/ بلداً فقط برامج لتوعية المسؤولين الحكوميين .

إن الهدف الثالث من أهداف التنمية للألفية هو انعكاس لأهدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلا أن هدفها الرئيسي فيما يتعلق بقياس التقدم المحرز هدف محدود نوعاً ما وهو القضاء على التفاوتات بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلو سنة 2005 وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015 .

وقد اعترضت فرقة العمل الثانية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمشاريع الألفية بشأن المساواة بين الجنسين واقترحت إطاراً تنفيذياً أوسع نطاقاً يقيم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال ثلاثة أبعاد هي :

1 ـ القدرات البشرية مقيسة من خلال التعليم والصحة والتغذية .

2 ـ إمكانية الحصول على الموارد والفرص مما يشير إلى ألأصول الاقتصادية والمشاركة السياسية .

3 ـ الأمن من حيث التعرض للعنف .

وقد حددت فرقة العمل استناداً إلى أدلة مستفيضة الأولويات الإستراتيجية للتدابير الوطنية والدولية ، ومن الأمور الحيوية لتعزيز قدرات المرأة : إزالة التفاوتات بين الجنسين في التعليم الثانوي وزيادة سبل حصول المراهقات والنساء على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وأولويات تحسين الفرصة الاقتصادية والسياسية بالنسبة للمرأة **هي ما يلي :**

ـ الاستثمار في البنية الأساسية بطرائق مراعية للمرأة بحيث ينخفض الوقت التي تقضيه المرأة في العمل وتنخفض مستويات الكدح .

ـ الحد من التمييز ضد المرأة في العمل والدخل.

ـ الحد من التفاوتات بين الجنسين في الملكية والميراث .

ـ زيادة حصة المرأة من المقاعد في أجهزة الحكم المحلية والوطنية .

ـ ومن السبل الأساسية لتحسين أمن المرأة اتخاذ تدابير تقلل إلى حد كبير من حالات العنف ضد الفتيات والنساء .

لقد تبين من تحليل أجري مؤخراً (2005) للتقارير الوطنية المتعلقة بالتقدم المحرز نحو بلوغ الغايات الإنمائية للألفية أنه :" رغم انعكاس منظور قائم على أساس الحقوق في معظم التقارير في المناقشات بشأن الغاية الثالثة (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ما زال النهج المتبع فيما يتعلق بالمرأة في المناقشات في إطار الغايات الأخرى يمثل أداة بدلاً من أن يكون قائماً على أساس الحقوق، ومن أمثلة ذلك المناقشة بشأن وفيات الأطفال الواردة في تقارير عديدة ، حيث أنه من الشائع تحديد أن

افتقار المرأة إلى الإلمام بالممارسات المتعلقة بالرعاية والإطعام هو العقبة التي تحول دون بلوغ الغاية ، وهذه الصيغة تتجاهل التفاوتات بين الجنسين التي تحدد فرص بقاء الطفل على قيد الحياة ، مع قبولها عدم قيام الآباء بدور واضح في تربية الأولاد ورعايتهم دون تعليق وحتى بعد انقضاء عشر سنوات على مؤتمر القاهرة وجد التقرير أن المرأة " ما زال ينظر إليها من حيث أوجه ضعفها" وأن الأغلب هو حصرها في دورها التقليدي كأم أو كضحية لا كعصر فاعل في العملية الإنمائية ، ومن بين العوائق الأخرى التي تقف في طريق التقدم استمرار الافتقار إلى بيانات جديدة مفصلة بحسب الجنس وشح الموارد المالية والتقنية اللازمة لبرامج المرأة على كل من الصعيد الدولي والصعيد الوطني والبلبلة بشأن المزايا النسبية لتعميم منظور نوع الجنس مقابل البرامج المنصبة على المرأة .

6 - المرأة في تقرير حالة سكان العالم 2005:

وجاء في حالة سكان العالم 2005 الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يلي:

" لا يمكن أن تتحقق الغايات الإنمائية للألفية إلا بجعل المساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية في صدارة جداول الأعمال السياسية والمتعلقة بالميزانية فوجه انعدام التوازن في القوة وأوجه انعدام العدل لبن الأغنياء والفقراء ، والرجال والنساء ، وصغار السن والكبار ، والمجتمع العام والفئات المهمشة ، تهدر رأس المال البشري وتحد من فرص التغلب على الفقر ، وتمثل النساء وصغار السن رصيداً هائلاً من الإمكانيات البشرية ولكنهم يفتقرون إلى القوة ويفتقرون إلى التعبير عن أصواتهم .... وتحرير الأسر والبلدان الفقيرة من انعدام المساواة بين الجنسين وسوء الصحة الإنجابية ليس غاية في حد ذاته فحسب بل هو أيضاً ضرورة أخلاقية .

كما ذكر التقرير في منحى الفقر :

" توحيد أدلة وافرة على التأثيرات المضاعفة للاستثمار في المساواة بين الجنسين وفي تمكين المرأة ، فأكثر من 1.7 بليون امرأة على نطاق العالم هن في سنواتهن المنتجة والإنجابية إذ تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة وهن يسهمن فعلاً إسهاماً هائلاً في أسرهن ومجتمعاتهن وبلدانهن ، وفي معظم الأسر تكون المرأة إما هي العائل الرئيسي أو مساهمة في الإعالة وهي الحارسة على رأس المال البشري الثمين لبلدها وهو أطفالها ، وباستطاعة الاستثمارات الموجهة في التعليم والصحة

الإنجابية والحقوق الاقتصادية والسياسية للمرأة ، أن تحفز على إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر والتنمية المستدامة وإحلال السلام الدائم .

ب ـ رؤية نقدية في أدبيات تمكين المرأة محلياً :

1 ـ المرأة في الدستور العربي السوري :

جاء في الفقر /45/ من الدستور السوري : " تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالية والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها ".

وتهدف السياسة العامة للدولة إلى التسريع في تحقيق المساواة الفعلية وإعطاء قضايا المرأة مزيداً من الاهتمام وقد احتلت قضية تمكين المرأة حيزاً هاماً في بيانات الحكومة إذ أكدت على "الاستمرار في دعم الخطوات المطلوبة لتعميق دور المرأة السورية ، وتطوير إسهامها في بناء المجتمع وتعزيز تطورها الفكري والاجتماعي ".

وقد شاركت الجمهورية العربية السورية في جميع المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة وجاءت الخطط الوطنية ترجمة لعديد من توصيات تلك المؤتمرات والتزاماً بمنهج عملها ، وقامت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد بيجين بصياغة الإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005 في الجمهورية العربية السورية .

2 ـ الإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005:

استندت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد بكين في إعدادها للإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005 إلى دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973 ودستور حزب البعث العربي الاشتراكي ، وأقوال الرئيس الراحل حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية حول قضية المرأة ودورها في بناء المجتمع وتقدمه ، وكذلك استندت إلى القوانين والتشريعات النافذة في مختلف المجالات ، والمبادئ التي قام عليها قانون إحداث الاتحاد العام النسائي ، وإلى استقراء المنجزات المتقدمة التي حققتها المرأة العربية السورية في ظل ثورة الثامن من آذار والحركة التصحيحية .

كما استندت إلى منهاج عمل مؤتمر بكين ، والخطة العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2000 ونتائج مناقشات وتوصيات ورشات العمل التي نظمتها اللجنة الوطنية لما بعد مؤتمر بكين.

اعتمدت ورشات العمل التي نظمت لمناقشة محاور منهاج عمل بكين ، على دراسات أعدت خصيصاً لهذا الغرض ووضعت هذه الورشات تصوراتها ومقترحاتها فيما يخص جميع المحاور التي حددها منهاج العمل .

قامت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد بكين بدراسة هذه التصورات والمقترحات المنبثقة عن ورشات العمل ومن خلال مناقشات مستفيضة وضعت بنوداً لكل محور من هذه المحاور.

دعت اللجنة الوطنية إلى مؤتمر وطني ، ضم ممثلين عن جميع الجهات المعنية من رسمية ومنظمات شعبية ، ونقابات مهنية ، وهيئات أهلية ، وكذلك ضم عدداً من الخبراء والأخصائيين في مختلف المجالات القانونية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والصحية والبيئية والإعلامية ، ناقش المؤتمر مشروع الإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005 خلال المؤتمر بشكل مستفيض وأسفر المؤتمر عن إقرار الإستراتيجية التي رفعت إلى رئاسة مجلي الوزراء حيث تم إقرارها وتعميمها لوضعها موضع التطبيق ، وجرى دمجها في الخطة الخمسية التاسعة(2001-2005) التي تضمنت لأول مرة فصلاً خاصاً لتمكين المرأة السورية وترجمة ذلك إلى خطط عمل وطنية وقطاعية ، حددت آليات الرصد ومؤشرات قياس التقدم الحاصل .

اشتملت الإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005 في الجمهورية العربية السورية على تسعة محاور :

ركز المحور الأول على **" المرأة والقانون "** حيث صنفت الاستراتيجيات المتعلقة بهذا المحور وفق ما يلي :

- مجموعة القوانين والتشريعات والأنظمة التي تتعامل مع المرأة على أسس المواطنة الكاملة القائمة على المساواة ، وعدم التمييز بين الرجل والمرأة .
- مجموعة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام ، وحقوق الإنسان المرأة بشكل خاص ، والتي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية .
- المرأة وإزالة كافة إشكال العنف .

أما المحور الثاني وهو **" المحور الاجتماعي والمرأة "** فقد ركز على إزالة أسباب الفقر وتخفيف آثاره على المرأة ، وزيادة التركيز على مشاريع التنمية الريفية ورفع مستوى المرأة في الريف وتوسيع مشاريع المجتمع المحلي ، وتوليد فرص عمل للمرأة الريفية ، وتمكين النساء الفقيرات من ذوات الاحتياجات الخاصة ، والعمل على إيجاد أسس متكاملة لنظام صحي يشمل العاملين في جميع القطاعات مع أفراد أسرهم .

وفيما يخص " **محور المرأة والبيئة** " فقد ركز على رصد وإعداد ومتابعة تنفيذ التشريعات والأنظمة الخاصة بحماية البيئة ، والحد من التلوث البيئي ، والمساهمة مع الجهات المعنية في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج لتكوين الوعي البيئي ، وتعزيز إجراء البحوث والدراسات حول العلاقة القائمة بين السكان والبيئة والتنمية ، وتأهيل وتدريب المرأة على المهارات المتقدمة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة غير الملوثة ودعم مفاهيم تنظيم الأسرة، وتحقيق التوازن بين التنمية السكانية والموارد الطبيعية .

أما " **محور المرأة والإعلام** " فقد ركز تصعيد دور الإعلام بحيث يكون في مقدمة الآليات الفعالة لنشر وشرح وتطبيق البرامج التنفيذية الخاصة بكل محور من محاور الاستراتيجية وتعزيز وجود آلية مشتركة ضمن الجهات المعنية لمتابعة رصد أي نشاط يتنافى مع مفاهيم المساواة وتعزيز موقع المرأة العاملة في مجالات الإعلام على أسس المساواة ، ورفع سوية وحجم مشاركة المرأة في تكوين الرأي العام حول مختلف القضايا العامة أو الخاصة بالمرأة .

وفيما يخص " **محور المرأة ومواقع اتخاذ القرار** " فقد ركز على رصد ومتابعة تطبيق مبادئ الدستور الوطني في كل ما يؤكد المساواة الكاملة ، وتكافؤ الفرص بين الجنسين ، وتعزيز مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار ، وكذلك تعزيز عملية دمج المرأة واحتياجاتها ضمن الاستراتيجيات والخطط الوطنية والتنموية ، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الإسهام في رفع سورية وحجم ومشاركة المرأة في الحياة العامة ، ورصد الأفكار والموروثات المتخلفة التي تكرس الدور النمطي لكل من شخصية المرأة والرجل في المجتمع والأسرة ، إضافة إلى إحداث مركز لدراسات المرأة في إطار الاتحاد العام النسائي .

وقد تضمن " **محور المرأة والاقتصاد** " تعزيز الأدوات والشروط لوصول المرأة إلى حقوقها في ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية ، والعمل على رفع مستوى الأداء الفني والمهني والتقني للمرأة العاملة ، ودعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والحضرية ، وتحسين شروط التسويق للمرأة المنتجة ، والعمل على تقدير الحجم الحقيق لمشاركة المرأة في الناتج الوطني ، وتعزيز مساهمة المرأة في إقامة المشاريع التنموية ، وتحقيق الشروط الملائمة لوصول الخدمات الزراعية الحديثة إلى المرأة الريفية على قدم المساواة مع الرجل ، ومعالجة النتائج السلبية لما يسمى بالنظام العالمي الجديد وخاصة فيما يتعلق بسياسات الخصخصة ، والتعديلات الهيكلية التي تؤثر على الشرائح الفقيرة والعريضة من السكان ، وخاصة النساء والأطفال.

أما محور " **المرأة والتعليم** " فقد ركز على موضوع إدخال مفاهيم الجندر في المناهج المختلفة لمراحل التعليم ، والتوسع في افتتاح رياض الأطفال ، وفي استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي للمرحلة الابتدائية ، والعمل على سد منابع الأمية ، وخاصة بالنسبة للإناث ، وكذلك رفع نسبة إتمام المرحلة الابتدائية إلى 90% على الأقل ، وتخفيض نسبة التسرب مع التركيز على

تعليم الإناث ، إضافة إلى تعميق الترابط بين المدارس الريفية والبيئة المحلية ، وتعزيز هذه التجربة، ورفع سورية تفاعلها مع مراكز التنمية الريفية القائمة في البيئة نفسها ، وانفتاحها على البيئة الاجتماعية المحيطة ، وتعزيز الأسس للتوجه السريع نحو التوعية بأهمية تدريب المرأة على المهارات غير التقليدية كالمعلوماتية والتقنيات الحديثة .

كما يتضمن محور المرأة والتعليم التوسع في محو أمية المواطنين باتجاه القضاء على الأمية ، ووصولاً بهم إلى المستوى الذي يؤهلهم لمواصلة التعليم ولتحسين نوعية حياتهم وتنمية مجتمعهم ، وكذلك وضع خطة وطنية لتعليم الكبار في ضوء الإستراتيجية العربية ، ووضع خطة متكاملة للبحث العلمي في الجامعات ، مع توفير مستلزماته ، وإيلاء العناية الكافية للدراسات والأبحاث الخاصة بالمرأة، والتوسع في الاختصاصات في الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، وإحداث الدراسات العليا في الاختصاصات المختلفة ، وخاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يخص **" محور المرأة وحقوق الإنسان "** فقد ركز على وضع خطة متكاملة لبرامج إعلامية وتثقيفية تهدف إلى نشر وشرح حقوق الإنسان للمرأة ، وفق نصوص الدستور الوطني والاتفاقيات الدولية المعنية التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية ، والعمل على إدخال مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج الوطنية والبرامج الثقافية والإعلامية والتربوية ، والعمل على إيجاد آليات عمل مشترك ما بين المنظمات الشعبية والمهنية والنقابية من أجل وضع سياسات وتدابير تطبيقية ضمن مهامها النقابية والتثقيفية لرصد ومتابعة كل ما يتعلق بتطبيق حقوق الإنسان للمرأة،وكذلك العمل على وضع خطة مشتركة بين الاتحاد العام النسائي وبين المنظمات الشعبية والمهنية والنقابية والسياسية تهدف إلى رصد المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة ، وبمفاهيم الجندر عموماً ، كما تضمن المحور رصد ومتابعة معاناة المرأة في الجولان العرب السوري ، حيث يمارس العدو الإسرائيلي المحتل كل أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان ، مع العم على إيجاد آليات لتقديم المساعدة والدعم والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية ، ومع شبكات الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم .

أما **" محور المرأة والصحة "** فقد ركز على زيادة حجم الخدمات الصحية ، وتحسين نوعيتها ، مع العمل على إزالة الفوارق بين الريف والمدينة ، والتركيز على الفئات الأكثر تعرضاً للإصابة كالأمهات والأطفال والعمال ، وتأهيل وتدريب الأطر اللازمة لتقديم الخدمات الصحية ، وزيادة الاهتمام في التوعية والتثقيف الصحيين للمرأة ، وفي مكافحة الأمراض السارية والمستوطنة والمنتقلة عن طريق الجنس ، وفي رعاية صحة الطفل والأم وحملات التلقيح ، وفي الحفاظ على الصحة والسلامة المهنية ، وكذلك التوسع في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وتطوير مؤسساتها ،والعمل على ترسيخ نظام المناطق الصحية ، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى تخفيض معدل

وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات بنسبة السدس حتى عام 2000 انسجاماً مع خطة الدولة.

كما صيغت محلياً استراتيجيات نوعية كالإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة الريفية ، وإستراتيجية الصحة الإنجابية ، ومسودة لإستراتيجية وطنية للسكان (2000-2025) .

3 - إستراتيجية وزارة الزراعة لتنمية المرأة الريفية لعام 2003 بضوء الإستراتيجية الوطنية للمرأة العربية السورية حتى عام 2007 :

تؤدي المرأة في الريف ثلاثة أدوار أساسية هي :

الدور الإنجابي و الدور الاجتماعي والدور الإنتاجي المتمثل بنشاطها الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، وبالطبع أثناء أداءها لهذه الأدوار تواجه جملة من المشكلات والمعوقات والتي من خلالها ممكن تحديد الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية وهذا ما تم صياغته على شكل إستراتيجية تبنتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمصاغة بضوء هذه الاحتياجات والتي ممكن إيجازها بالنقاط التالية :

1- سيادة بعض القيم التقليدية في المجتمع الريفي
2- سيادة بعض العادات والتقاليد التي تزيد فقر وتخلف المرأة
3- انتشار الأمية بين النساء بشكل واسع
4- عدم توريث النساء في الريف
5- عدم المساواة في(اقتسام السلطة) اتخاذ القرار بين الرجل بما يخص الأسرة
6- معاناة المرأة من مشكلة الفقر
7- عدم ملكية المرأة للأراضي الزراعية
8- صعوبة الحصول على مصادر تمويل وقروض مصرفية
9- نقص الخبرة الفنية بإدارة المشاريع المدرة للدخل
10- عمل النساء بدون أجر
11- عمل النساء لساعات عمل طويلة يومياً
12- تعدد الأدوار التي تمارسها المرأة في الريف
13- عدم استفادة المرأة من المكننة الزراعية واختصاصها بالأعمال اليدوية التي تحتاج إلى صبر ومشقة في العمل

14- عدم التكافؤ بين المرأة والرجل في الاستفادة من المنافع والموارد المتاحة في القرية

15- عدم استفادة المرأة من خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي على قدم المساواة مع الرجل

16- عدم تجنيس قضايا التنمية

17- ضعف القاعدة المعلوماتية الخاصة بالنساء الريفيات والعمل الذي تقوم به النساء في الأعمال الزراعية

18- غياب البحث العلمي الأكاديمي النظري والميداني عن قضايا المرأة الريفية

19- عدم وجود تخصص جامعي بإرشاد المرأة الريفية

20- قصور بعض القوانين المساندة لعمل المرأة في الزراعة

21- عدم تمكين المرأة من حقوقها القانونية

من هذه المعوقات والسلبيات نستطيع تحديد احتياجات المرأة الريفية في سوريا بالنقاط التالية :

- تحتاج المرأة الريفية إلى مزيد من الجهود لمحو أميتها فالأمية أخطر ما يواجهها وهي من أهم أسباب الفقر وعدم معرفة المرأة بحقوقها وكبر حجم أسرتها

- تحتاج المرأة الريفية إلى برامج منح ائتمانات وضمانات للحصول على القروض دون ضمانة الأرض بل بكفالات شخصية

- حاجة المرأة إلى الاستفادة من الموارد المتاحة والمنافع

- تحتاج المرأة الريفية إلى برامج تدريبية في مجال اختيار المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وكيفية إدارتها ودراسة السوق والتكاليف

- هناك حاجة ملحة لوجود أبحاث علمية جامعية متخصصة في البحث بقضايا المرأة الريفية سواء ميدانية أو نظرية للتعرف على واقعها ومشكلاتها

- هناك حاجة ملحة لوجود تخصص جامعي بإرشاد المرأة الريفية سواء الإرشاد الاجتماعي أو الزراعي

- تحتاج قضية المرأة الريفية إلى برنامج توعية ولفت نظر لأصحاب القرار لأهمية تجنيس قضايا التنمية الريفية

هذا وقد انعكست هذه الاحتياجات على شكل إستراتيجية تبنتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتنمية المرأة الريفية مع العلم أن هذه الإستراتيجية المقترحة هي جزء من الإستراتيجية الوطنية للمرأة في سوريا التي أعدت بعد مؤتمر بكين عام 1995 لتكون منهاج عمل للحكومة السورية

.

هذا وتعالج إستراتيجية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتنمية المرأة الريفية لعام 2003 المحاور التالية :

أولاً - المرأة والاقتصاد :

1. العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام المكننة والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي .
2. العمل على رفع مستوى أداء المرأة في الإنتاج الحيواني جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام التقانات الحديثة بهذا المجال .
3. تشجيع وتدريب المرأة على تأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل وكيفية إدارتها والاستفادة منها وكذلك تدريبها على عملية الحصول على القروض المصرفية لتمويل هذه المشاريع .
4. إرشاد وتدريب المرأة الريفية على إنشاء الحدائق المنزلية والاستفادة منها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لغذاء الأسرة .
5. السعي لإيجاد الشروط الملائمة لوصول الخدمات الزراعية الحديثة للنساء .
6. زيادة أعداد المرشدات وخاصة في الأماكن التي يكثر فيها عمل المرأة .
7. زيادة الاستفادة من وسائل التكنولوجيا البسيطة خاصة في ميادين التعشيب ـ جمع المحاصيل ـ تعبئة المحاصيل والمهام الأخرى التي تقوم بها المرأة في العمليات الزراعية، والعمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي والحيواني من جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال الأنشطة الإرشادية المختلفة .
8. تحديد نسبة مئوية من كل مشاريع الإقراض المتاحة للمرأة (30% على الأقل) في البداية حتى تستطيع المرأة الحصول على 50% من القروض مستقبلاً .

9. القيام بمشاريع ادخارية لتشجيع النساء على استخدام جزء من منافع العملية الزراعية للاستثمار طويل المدى أو لتأمينها .
10. القيام بمشاريع مولدة للدخل للنساء الفقيرات خاصة اللواتي يعلن أسر .
11. دعم وتدريب المرأة على تسويق ناتجها الزراعي ـ الحيواني ـ الصناعي الزراعي بشكل مربح .
12. تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة عن طريق زراعة الحدائق المنزلية بالإضافة إلى رفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً .
13. مساعدة وتدريب النساء البدويات وكذلك نساء المناطق الحراجية على الاستفادة من الموارد المحلية بإنشاء مشاريع صغيرة إنتاجية مدرة للدخل .
14. إكساب المرأة المهارات اللازمة لإدارة المنزل بشكل جيد يرفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً .
15. إكساب المرأة المهارات اللازمة لإتقان الصناعات الريفية التقليدي منها والحديث كمصادر مدرة للدخل .
16. تشجيع النساء للانضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك من أجل الاستفادة من عملية الإقراض وتشجيع العمل الجماعي المنظم .
17. تخصيص قسم من الأراضي غير المحررة (المستصلحة) لتمليكها إلى النساء وخاصة العائلات لأسر .

ثانياً ـ المرأة والصحة :

أ ـ المرأة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

1. تنفيذ حملات توعية اجتماعية حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتستهدف القضاء على المفاهيم الخاطئة لتبرير كثرة الأطفال مثل الفهم الخاطئ لوجهة نظر الدين في تنظيم الأسرة / سيادة مفهوم أن كثرة الأولاد تمنع الزوج من الزواج بأخرى ـ إنجاب المواليد حتى يأتي الذكر / إقناع الرجال ببرامج تنظيم الأسرة .
2. المشاركة في البرامج الهادفة إلى تخفيض معدلات الخصوبة إلى دون خمسة أطفال لكل سيدة .

3. المشاركة في البرامج والحملات الهادفة إلى رفع مستوى الوعي الصحي لدى المرأة حول قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإرشادها إلى إتباع الطرق الصحيحة للمباعدة بين الحمول ومعرفة سن الإنجاب وما هي الوسائل المتعددة لمنع الحمل وفوائدها وسلبياتها .

ب ـ الطفولة والأمومة السليمة :

1. التركيز من خلال البرامج الإرشادية الصحية على الفئات الأكثر تعرضاً للإصابات كالأمهات الحوامل والأطفال ..
2. المشاركة في تنفيذ البرامج الهادفة إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات انسجاماً مع خطط الدولة بهذا الهدف .
3. إرشاد المرأة حول كيفية الحفاظ على البيئة المنزلية وذلك بتجنب الحوادث المنزلية التي تحدث بسبب التعرض للتيار الكهربائي والمواد السامة والعقاقير والأدوات الحادة.
4. تعريف الأم والأب بحقوق الطفل وضرورة مراعاتها .
5. تشجيع النساء لممارسة الرضاعة الطبيعية للأطفال لمدة سنتين على الأقل وكذلك إعطاء الطفل لقاحاته التامة ومراقبة نموه بمراحله العمرية وإرشادها لزيارة المراكز الصحية هي وطفلها باستمرار ,
6. التنبيه لعدم ممارسة أي شكل من أشكال العنف والاستغلال على الطفل .
7. إرشاد المرأة لأهمية تحقيق الانسجام العائلي والجو اللطيف بين أفراد العائلة كي ينمو الطفل بدون أية ضغوط أو إعاقات نفسية .

وأما الأمومة السليمة فتتحقق بـ :

1 ـ إرشاد المرأة الحامل إلى أهمية الخضوع إلى الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل واتباعها الأنظمة الغذائية المتوازنة والابتعاد عن التدخين أثناء فترة الحمل والتأكيد على أن تتم عملية الولادة بإشراف الطبيب أو القابلة .

2 ـ تثقيف النساء بالأمراض الخاصة بالنساء وأعراضها والوقاية منها وكذلك الأمراض التي تصيب الأم بعد الولادة والأمراض التي قد تصيب الأطفال وأعراضها والوقاية منها .

3 ـ تدريب ربات البيوت على التمريض في المنزل للعناية بأفراد الأسرة .

ج ـ السكن الريفي الصحي :

1. إرشاد المرأة لأهمية توافر الشروط الصحية للسكن من إضاءة وتهوية وتوفير مياه نظيفة وشبكة صرف صحي ..... الخ .
2. إرشاد المرأة لأهمية الفصل بين سكن الأسرة والأماكن المخصصة للحيوانات .
3. تعريف المرأة بالأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان وأعراضها وطرق الوقاية منها .
4. إرشاد المرأة لأهمية تخصيص أماكن للطبخ والحمام بشكل صحي ونظيف ومستقل.

5. إرشاد المرأة إلى أهمية تعقيم مياه الشرب والتخلص من الفضلات والحشرات والقوارض .
6. المشاركة الفعالة في تنمية وتنفيذ برامج القرى الصحية لما من أهمية .

د ـ الصحة والغذاء :

1. إرشاد المرأة إلى الطرق الصحيحة في طهي الطعام والتي تساعد على حفظ الفوائد الغذائية وعناصرها الهامة في هذا الطعام .
2. تعريف المرأة بأهمية تناول الوجبات الغذائية المتوازنة والمتنوعة لتوفير العناصر الغذائية اللازمة لكافة أفراد العائلة من خلال تعريفها بمحتوى كل مادة غذائية من العناصر وتأثير نقصانها على صحة الإنسان .
3. إرشاد المرأة إلى أهمية مراعاة أصول النظافة وبخاصة للمواد التي تؤكل نيئة .
4. تشجيع مساهمة المرأة في إنتاج الغذاء والعمل على زيادة كفاءتها في معالجة مواضيع الأمن الغذائي .

ثالثاً ـ المرأة والتعليم :

1. التنسيق مع الجهات المعنية بمسائل محو الأمية لوضع خطة لتعليم الكبار من النساء في ضوء إستراتيجية الدولة بهذا المجال .
2. المساهمة في تنفيذ برامج محو الأمية في الريف بغية التخلص من هذه المشكلة نهائياً وبخاصة لدى النساء .
3. تضمين البرامج الإرشادية ضرورة تعليم الفتيات على الأقل إلى مستوى التعليم الإلزامي .
4. تشجيع الإناث الريفيات الراغبات في متابعة التعليم ما بعد الإلزامي وإيلائهم العناية الكافية للارتقاء بواقعهم .
5. استعراض مناهج الكليات والمدارس الزراعية لاستكشاف الصور النمطية للمرأة والرجل وإعادة صياغة هذه المناهج بحيث يتم إدراج النوع فيها .
6. تشجيع النساء للانخراط في جميع مجالات التعليم الزراعي وعدم تخصيصها في بعض التخصصات التقليدية .
7. التخطيط والتنفيذ لبرامج التعليم الوظيفي للنساء .

رابعاً ـ المرأة والبيئة :

1. رفع مستوى الوعي البيئي للمرأة من خلال إدماج مفاهيم هذا الوعي بالبرامج الإرشادية مثل مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية والمرافق الحيوية الأساسية .
2. العمل على إدماج المرأة الريفية في المساهمة بالمشاريع التنموية الهادفة إلى مكافحة التصحر وإنشاء الحزام الأخضر والحفاظ على الغابة وعدم فلاحة البادية .

3. تعزيز إجراء البحوث والدراسات بالتعاون مع المؤسسات المعنية وطنياً وعربياً ودولياً حول دور المرأة في الحفاظ على البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وإبراز دور المرأة في الحفاظ عليها .

4. إرشاد المرأة لأهمية كيفية إقامة الحدائق المنزلية كأحد صمامات الأمان للبيئة .

خامساً - المرأة والإعلام :

1. استخدام وسائل الاتصال الجماهيري بما فيها استخدام المرشدين والمرشدات الزراعيين لزيادة إدراك كل من الرجال والنساء بأهمية الالتزام بحقوق المرأة القانونية في الإرشاد خاصة فيما يتعلق بالأرض والموارد الاقتصادية الأخرى .

2. تطوير المواد الإعلامية التي تظهر مهارات المرأة وتعزز الدور التي تقوم به في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات الريفية والمشاريع الإنتاجية ومشاركتها في عملية التنمية مشاركة فعالة .

3. إعداد وتنفيذ برامج إعلامية (مسموعة - مقروءة - مرئية) هادفة إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي للمرأة .

4. إعداد البرامج الإعلامية الخاصة بالمرأة الريفية الهادفة إلى إكسابها مهارات وتقنيات خاصة مثل الصناعات الريفية والمهارات الزراعية .

5. الاستفادة من البرامج الإعلامية بتعزيز الدور التي تقوم به المرأة في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات الريفية .. والمشاريع الإنتاجية وكذلك التي تعنى بتنظيم الأسرة وتحسن النظرة إلى المرأة وتقوية الروابط الأسرية وشؤون الحياة المنزلية .

سادساً - المرأة والقانون :

1. توعية المرأة الريفية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية مثل حقها بملكية الأراضي الزراعية / حق الإرث - الحضانة - التعليم - الصحة - المساواة بينها وبين الرجل وكذلك توعيتها بحقوقها في قضايا الزواج والطلاق مثل الرضا بالزواج - الأهلية وسن الزواج - حقوق الزوجة - حقوق الزوج - حق الاراءة - حق المهر ..... الخ .

سابعاً - المرأة والمحور الاجتماعي :

1. إنشاء وحدات لرعاية الأطفال في كل قرية .

2. إنشاء حضانات لرعاية الأطفال في المناطق الزراعية .

3. التنسيق مع الجهات الأخرى لتأمين الخدمات للمرأة (المياه النقية إلى المنازل - الصرف الصحي - استخدام المواقد الغازية) .

4. العمل على إزالة الفقر وأسبابه من خلال إدماج المرأة في المشاريع التنموية والاستفادة منها.

5. إعطاء المرأة فرص الاستفادة وإدارة المشاريع الخاصة من خلال تشجيع مشاريع المجتمعات المحلية والصندوق الدوار لقروض المرأة .
6. إعداد وتنفيذ برامج لرفع وعي المرأة وتثقيفها حول بعض المسائل الاجتماعية المرتبطة بقيم تقليدية قديمة مثل غلاء المهور ـ زواج الأقارب ـ زواج البدائل ـ الزواج المبكر ـ تعدد الزوجات ـ الطلاق ـ طقوس وعادات الزواج ـ النزعات العشائرية) .

ثامناً ـ محور المرأة ومواقع اتخاذ القرار :

1. تحسين المواد التدريبية لتدريب النساء على مهارات القيادة وتعزيز دور المجموعات الفلاحية النسائية في القرى .
2. زيادة مشاركة النساء في الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة مشاركتهن بصورة أكبر في المجالس الإدارية لهذه الجمعيات .
3. إنشاء لجان إدارية للمتابعة والتقييم للمشاريع المختلفة من الجمهور المستهدف وتخصيص نسبة من مقاعد مجلس الإدارة للنساء ولا تقل هذه النسبة بحال من الأحوال عن 30% وتشجيع زيادة هذه النسبة بالتدريج لتصل إلى 50% ، كما يجب ألا يقل التصويت لهذه المجالس عن 75% .

4 ـ المرأة في الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005

التعريف بما ورد في الخطة الخمسة التاسعة (2001-2005) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة :

أكدت الخطة الخمسية التاسعة في أهدافها العامة على تفعيل دور المرأة في الأسرة والمجتمع، وتضمن الفصل العاشر في الخطة أهدافاً إستراتيجية في مجال إيجاد فرص عمل للمرأة وتحسين دخلها ، وفي مجال التأهيل والتدريب ، وتعزيز دور المرأة ، وكذلك في مجال تعليم وتثقيف المرأة ، والإعلام والاستفادة من الطاقات النسائية وفقاً لما يلي :

الأهداف الإستراتيجية في مجال إيجاد فرص عمل للمرأة وتحسين دخلها :

- ✓ توفير فرص عمل للمرأة وبشكل خاص الريفية والعمل على رفع كفاءتها وتأهيلها في معالجة مواضيع الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء .
- ✓ تطوير برنامج المعونات النقدية من خلال إعادة النظر بمعايير أهلية المستحقين وتوسيع قاعدة المستفيدين من الأسر الفقيرة بما يضمن عدالة أكبر وتغطية أشمل (عن طريق شراء ماكينات الخياطة وآلات التريكو أو عمل مشغل صغير لتدريب النساء على القيام بهذه الأعمال) .
- ✓ التوسع في إنشاء وحدات لرعاية وحضانة الأطفال في مختلف المناطق .
- ✓ العمل على إعطاء المرأة فرصاً لإنشاء وإدارة المشاريع الخاصة من خلال تشجيع مشاريع المجتمعات المحلية والصندوق الدوار لقروض المرأة .
- ✓ رفع مستوى وعي المرأة وتثقيفها حول المسائل الاجتماعية خاصة (غلاء المهور ـ زواج الأقارب ـ الزواج المبكر ـ وبعض العادات التقليدية الأخرى .....) .
- ✓ الدعم المباشر للفقراء من خلال الوزارات المختصة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ هيئة تخطيط الدولة ـ وزارة الزراعة ـ الجمعيات الأهلية ـ المنظمات الدولية) والخاصة لمنح المساعدات المالية والعينية للأسر الفقيرة التي تعليها المرأة والتي يوجد فيها مسنون أو أطفال معاقون .

الأهداف الإستراتيجية في مجال التأهيل والتدريب وتعزيز دور المرأة :

- ✓ زيادة جهود التدريب المهني للمرأة التي يقوم بها الاتحاد العام النسائي ، وإعداد وتنفيذ البرامج لتبادل الخبرات بين صاحبات الأعمال .
- ✓ إقامة الحاضنات الصناعية الكفيلة بتقديم النصيحة والتدريب للمرأة والتي تتيح لها مكان العمل والخدمات المشتركة في خدمة واحدة وتكلفة مناسبة ، بالإضافة إلى توفير الاتصال مع مصادر التمويل والتكنولوجيا والخدمات المهنية .
- ✓ السعي لتعزيز الأدوات والشروط اللازمة لوصول المرأة إلى حقوقها الكاملة في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية ، والتأكيد على مساواتها في فرص العمل ، وتملك الأرض والموارد ومصادر التمويل ، ورفع مستوى الأداء الفني والمهني والتقني للمرأة العاملة .
- ✓ تقديم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بها المرأة من خلال تسهيل الحصول على القروض وبفوائد مخفضة ، ودراسة جدوى تكاليف المشروع ، وتسويق منتجاتها الصناعية والزراعية (صناعة السجاد ـ التريكو ـ منشآت صناعة البلاستيك ـ المنتجات الغذائية .....) .

الأهداف الإستراتيجية في مجال تعليم وتثقيف المرأة :

- ✓ زيادة وتكثيف النشاط الهادف إلى محو أمية النساء الأميات التي يقوم بها الاتحاد العام النسائي .
- ✓ تغيير الصورة النمطية للمرأة في مناهج التعليم ، وإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي (الجندر) في مناهج التعليم كافة .
- ✓ تضمين البرامج الإرشادية ضرورة تعليم الفتيات على الأقل إلى مستوى التعليم الإلزامي .
- ✓ تشجيع الإناث وخاصة الريفيات الراغبات في متابعة التعليم ما بعد الإلزامي وإيلائهن العناية الكافية للارتقاء بواقعهن .
- ✓ تشجيع المرأة على اتباع الدورات التعليمية والتثقيفية الكفيلة ببناء الأسرة بشكل سليم .
- ✓ إدخال الاختصاصات الجديدة إلى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة المتعلقة بقضايا المرأة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .
- ✓ زيادة حملات التوعية الاجتماعية حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، بهدف القضاء على المفاهيم الخاطئة لتبرير كثرة الأطفال مثل الفهم الخاطئ لوجهة نظر الدين في تنظيم الأسرة .
- ✓ تثقيف النساء بالأمراض الخاصة بهن ، وأعراضها والوقاية منها ، وكذلك الأمراض التي تصيب الأم بعد الولادة ، والأمراض التي قد تصيب الأطفال وأعراضها وطرق الوقاية منها.

<u>الأهداف الإستراتيجية في مجال الإعلام والاستفادة من الطاقات النسائية :</u>

- ✓ تعزيز مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار .
- ✓ إحداث مركز لدراسات شؤون المرأة ، بحيث يضع خطة للبحوث والدراسات التي تتلق بالواقع الحقيقي للمرأة وعلى جميع الأصعدة.
- ✓ تعزيز دور الإعلام لنشر الوعي العام بأهمية مشاركة المرأة في برامج التنمية ، وتعزيز فرص التدريب والتأهيل لتطوير مستوى أداء المرأة العاملة .
- ✓ العمل على توفير الشروط المختلفة من أجل الإفادة من الطاقات النسائية المؤهلة وذات الكفاءات المتميزة لإشغال المناصب الهامة ، وذلك وفق استراتيجيات الخطط الوطنية والتنموية وإيجاد الآليات الناظمة لذلك .
- ✓ تفعيل دور المنظمات غي الحكومية في المساهمة في رفع سورية وحجم مشاركة المرأة في الحياة العامة .

وقد صادقت الجمهورية العربية السورية على الانضمام إلى **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** (سيداو) بموجب المرسوم التشريعي /330/ تاريخ 2002/9/25 وذلك مع بعض التحفظات على بعض من مواد هذه الاتفاقية ، وتعمل الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي بشكل فاعل لعقد ورش عمل حول المواد المتحفظ عليها ، كما نسقت الهيئة لإعداد التقرير الأولي للجمهورية العربية السورية في 2005 مع عدة جهات مساهمة وكما هو

معروف ففي 18 كانون الأول 1979 اتخذت خطوة رئيسية نحو تحقيق هدف منح المرأة المساواة في الحقوق عندما اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وتضع هذه الاتفاقية المؤلفة من 30 مادة ، في قالب قانوني ملزم المبادئ والتدابير المقبولة دولياً بدعوتها إلى كفالة الحقوق المتساوية للمرأة بصرف النظر عن حالتها الزوجية في جميع المبادين من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومدنية ـ عمق العزلة والقيود المفروضة على المرأة ، وهي تدعو إلى سن تشريعات وطنية تحرم التمييز وتوصي باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بتحقيق المساواة الحقيقة بين الرجل والمرأة .

5 ـ المرأة في الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010

مضامين الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام /2006-2010/ فيما يخص النهوض بالمرأة كنتيجة أساسية من نتائج الإستراتيجية الوطنية للمرأة وبخاصة في مجال تلمس الاحتياجات وتحديد الأولويات :

تشكل الخطة الخمسية العاشرة التي صدرت بموجب القانون رقم /25/ تاريخ 2006/5/7 نقطة انطلاق باتجاه تحديث الاقتصاد الوطني والتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ويتطلب هذا الاقتصاد أن لا تحدد مسؤولية التنمية بالحكومة المركزية ، وتحميلها مهام تنفيذ الخطة ، بل يتوجب ضرورة تعدد المسؤوليات لتشمل القطاع الخاص ، والمحافظات ، والمنظمات غير الحكومية ، والمجتمع المدني ، وعليه فإن الخطة توضح دور كل فاعل رئيسي فيها .

ولقد وضعت الخطة في حسابها لإعادة الهيكلة والتكيف الاقتصادي ، وإحداث التغيرات في السياسات الاقتصادية الكلية ، وتحقيق معجلات النمو المرسومة هدف التخفيف من حدة الفقر وفق بيانات حديثة وتصور واضح لما يمكن عمله لتخفيض حجم الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

تضمنت الخطة جوانب تصب في مسألة النهوض بالمرأة فالهدف الأساسي والجوهري الذي تسعى إليه هو إدماج قضايا النوع الاجتماعي في عملية التنمية لتحقيق مجتمع عادل قائم على أساس إنجاز المزيد من حقوق المرأة ، وتحسين المكانة السورية عالمياً في مقياس التنمية والتمكين

المرتبطين بنوع الجنس وزيادة مساهمتها في تحقيق أهداف كفاءة توظيف الموارد وإنجاز معدلات النمو المستدامة وتحقيق أهداف العدل الاجتماعي والحد من الفقر .

وتنطلق إستراتيجية الخطة العاشرة في مجال تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية من إدماج احتياجات المرأة في الأهداف والغايات والبرامج ، وضمان مساواتها مع الرجل في الوصول إلى الموارد والانتفاع بالعوائد وتقليص الفجوة القائمة على النوع ، وقد ركزت الخطة في مجال التنمية الاجتماعية على تنمية الموارد البشرية .

ومن أجل التمكين من صياغة السياسات والبرامج لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتنفيذها بشكل فاعل ، فإن السياسات القطاعية المبنية على المساواة والعدل الاجتماعي وتأسيس شبكات الأمان الاجتماعي ينبغي أن يجري تنسيقها في إطار إستراتيجية وطنية لإدماج المرأة ومعالجة قضايا النوع الاجتماعي وخطة لآفاق تنمية المرأة السورية .

وتنطلق الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أن تحقيق أهداف التنمية البشرية وضعت في الخطة مجموعة أهداف منها :

- ✓ تفعيل دور المرأة في الأسرة والمجتمع وتعزيز مشاركتها في شتى الميادين على أساس الكفاءة.
- ✓ تحسين التركيبة التعليمية للسكان والقوى العاملة والمشتغلين.
- ✓ الارتقاء بالعملية التعليمية كماً ونوعاً .
- ✓ تحقيق التوازن في عملية التنمية بين المحافظات وبين الحضر والريف
- ✓ رفع حصة مساهمة المشاركة المجتمعية من الناتج المحلي الإجمالي

أما المرامي الكلية الأساسية على المستوى القطاعي والكلي فإنها تشمل ما يلي :

- ✓ تخفيض معدلات وفيات الأمهات من 58 وفاة لكل 100000 ولادة حية عام 2004 إلى 26.75 وفاة عام 2015 .
- ✓ تخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع من 17.1 وفاة بالألف عام 2004 إلى حوالي 11.53 وفاة عام 2015 .
- ✓ تخفيض معدل وفيات الأمهات من 58 وفاة لكل 100000 ولادة حية عام 2004 إلى 26،75 وفاة عام 2015.
- ✓ تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع من 17،1 وفاة بالألف عام 2004 إلى حوالي 11،53 وفاة عام 2015.
- ✓ تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من 19،3 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2004 إلى 13،9 وفاة عام 2015.

- ✓ زيادة انتشار وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات من 49،5% عام 2004 إلى 60% عام 2015.
- ✓ رفع نسبة الولادات تحت إشراف عنصر طبي أخصائي ومدرب من 89،7% عام 2004 إلى 100% عام 2015.
- ✓ رفع نسبة الإناث من قوة العمل من 17،3% عام 2004 إلى 21،3% عام 2010 وإلى 25% عام 2020، وإلى 30% عام 2025.
- ✓ رفع معدل مساهمة المرأة الخام في النشاط الاقتصادي من حوالي 9،2% عام 2004 إلى 25% عام 2020، وإلى 30% عام 2025
- ✓ زيادة نسبة الإناث للذكور في مرحلة التعليم الأساسي /6-11/ سنة من 92% عام 2004 إلى 100% عام 2015.
- ✓ زيادة نسبة الإناث للذكور في مرحلة التعليم الأساسي /12-14/ سنة من 88% عام 2004 إلى 100% عام 2015.
- ✓ زيادة نسبة المتعلمات الإناث للذكور في الأعمار /15-24/ سنة من 92% عام 2004 إلى 100% عام 2015.

وضمن إطار عمل اللجنة الوزارية للتنمية البشرية أقرت الحكومة في شهر نيسان عام 2006 "البرنامج الوطني لتمكين المرأة والحد من الفقر"، وذلك بالتنسيق والتعاون مع عدد من الوزارات والهيئات الأهلية والدولية بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، وتعزيز المشاركة الشعبية في خطط التنمية الاجتماعية من خلال تشكيل لجان للتنمية المحلية، وتدريب وتأهيل المرأة، وتحديد احتياجاتها عبر إعداد وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن المناطق الفقيرة، وبالتالي القدرة على تأمين أطر مؤهلة إدارياً وفنياً في مجتمع محلي تشارك فيه المرأة بفعالية، وتتعزز قدرتها على اتخاذ القرار.

وحديثاً أقرت الخطة الخمسية العاشرة للأعوام 2006-2010 فصلاً خاصاً بالمرأة (الفصل الثالث والعشرون) وجاء فيه :

إن الهدف الأساسي والجوهري الذي تسعى الخطة الخمسية العاشرة للإسهام في تحقيقه هو إدماج قضايا النوع الاجتماعي في عملية التنمية لتحقيق مجتمع عادل قائم على أساس إنجاز المزيد من حقوق المرأة وتحسين المكانة السورية عالمياً في مقياسي التنمية والتمكين المرتبطين بنوع الجنس

وزيادة مساهمتها في تحقيق أهداف كفاءة توظيف الموارد وإنجاز معدلات النمو المستدامة وتحقيق أهداف العدل الاجتماعي والحد من الفقر.

وقد حدد الفصل جملة من المشكلات والتحديات شملت ما يلي :

- لم يتم إجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة.
- انعدام التنسيق وعدم وجود إستراتيجية متكاملة وبرنامج عمل لدمج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- لم يتم ترجمة مفاهيم النوع الاجتماعي إلى سياسات ونشاطات فاعلة.
- لم يجر الانتفاع من المواد المتاحة لتنفيذ برامج النهوض بالمرأة بالشكل المطلوب.
- بقيت الفجوة بين المرأة الريفية والحضرية قائمة فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الموارد والفروق في مستويات الرفاه الاجتماعي ولم يتحقق التوازن الإقليمي في التنمية.
- رغم التحسن الملحوظ في الإحصاءات حسب النوع الاجتماعي فإن بعض المجالات لا تزال تعاني نقص هذا النوع في البيانات.
- بقيت العادات والتقاليد تلعب دوراً لتكريس الصورة النمطية للمرأة ولم يتم إعمال القوانين والتشريعات والأخذ بالإصلاحات للحد منها بالشكل المطلوب.
- تعاني المرأة من العنف والاضطهاد نتيجة الجهل، وعدم المعرفة بحقوقها، مما أدى لعدم أخذ دورها الصحيح في الحياة.

ج - مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي :

1 - مفهوم التمكين :

يعزى التمكين Empowerment حسب " الموسوعة الحرة " إلى زيادة قوة الأفراد السياسية والاجتماعية والاقتصادية , وهو غالباً ما يعني أن الشخص المتمكن يطور الثقة في قدراته . وضع التعريف عدة مكونات للتمكين فهناك الاجتماعي , والإداري , والاقتصادي , وتطوير الذات , والتمكين في علوم التسويق . وحسب الموسوعة فالتمكين الاجتماعي يعني القضاء على التمييز الاجتماعي في عمليات اتخاذ القرار , وفي التنمية الاقتصادية فإن مقاربة التمكين ترتكز على تفعيل جهود الاعتماد على الذات أكثر مما تعتمد على تأمين الرعاية الاجتماعية , وفي مجال التطوير الذاتي فالكلمة تعني نظام من إعادة تشكيل (تكوين) الذات .

وهكذا فالتمكين تعبير يستخدم في مناحي ومجالات عديدة منها التنمية المجتمعية والتعليم والاقتصاد وعلم النفس ودراسات علم الاجتماع ودراسات المرأة الخ , إلا أن مفهوم التمكين يختلف بمعناه بين هذه المجالات . وفي الأدبيات الحديثة حول التمكين فإن المعنى هو معنى مفترض وليس معرفاً أو مشروحاً . وكما أشار أحد الباحثين (رابوبورت , 1984) إلى أنه من السهل تعريف التمكين عندما يكون غائباً إلا أنه من العسير تعريفه عندما يكون موجوداً .

وذهب البعض إلى النصح بعدم المحاولة لوضع تعريف وحيد للتمكين ليصبح هذا الأخيرة كالوصفة الطبية وهذا بحد ذاته يتناقض أصلاً مع مفهوم التمكين ، إلا أنه يبقى من المفيد محاولة وضع فهم متفق عليه للتمكين وذلك للمساعدة في معرفة الأفراد المتمكنين وفي تقييم البرامج ذات الصلة .

وكتعريف مفاهيمي عام نقترح أن التمكين هو عملية اجتماعية متعددة الجوانب تساعد الأفراد في التحكم بحياتهم وضبطها وهي عملية تعزز القوة (أي القدرة على التنفيذ) لدى الأفراد لاستخدامها في حياتهم ومجتمعاتهم والمجتمع عامة ، وفي هذا الإطار من المفيد النظر إلى أن لتعريف التمكين ثلاث مكونات رئيسية هي :

- ☒ التمكين هو عملية اجتماعية حيث أنه يتحدد بالعلاقة مع الآخر
- ☒ التمكين هو متعدد الجوانب فهو ممكن اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وهو يحدث في مستويات مختلفة كمستوى الفرد والمجموعة والمجتمع
- ☒ التمكين هم عملية مشابهة لرحلة أو معبر نتطور بقدر ما نعمل من خلالها .

والتعريف الأكثر استخداماً لتمكين المرأة هو التعريف التالي :

تمكين المرأة : إحساس المرأة بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد ، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على التأثير على التغييرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر سورية وطنياً وعالمياً .

Women sense of self-worth their right to have and to determine choices their right to have access to opportunities and resources their right to have power to control their own lives both within and outside the home and their ability to influence the direction of social change to create a more just social and economic order nationally and intemationally.

وفي مجال تمكين المرأة Women Empowerment فقد ركزت أغلب الأدبيات على التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة إلا أن التمكين الاجتماعي كان أقل حظاً في الدراسة وفي وضع السياسيات وفي هذا المنحى كان التركيز في أغلبه على موضوع تعليم المرأة وهذا أمر غاية في الأهمية ، أما في مجال الصحة فإن موضوع تمكين المرأة صحياً لم يدرس بالشكل الكافي وفيه من الصعب تحديد مشار تمكين المرأة ، فالعلاقة قد تكون متبادلة بين نقص الإنجابية وتحسين جودة الخدمات الصحية ومعرفة المرأة من جهة وبين تمكين المرأة من الجهة الأخرى ، أو أنه على العكس فإن الحد من العنف وزيادة التعليم وزيادة مشاركة المرأة وتمكينها من اتخاذ القرار بشأن صحتها وتحسين ممارسات الزواج تؤدي هي الأخرى إلى تحسين الصحة والنواتج السكانية.

وقد جاء الهدف الثالث من أهداف التنمية الألفية الخاص بمساواة النوع وتمكين النساء ليؤكد على أن الأجندة ما زالت غير منتهية ، وحسب التقرير الخاص بمراجعة الأهداف الصادر عن مشروع الألفية فإن أهم الأسباب لعدم التقدم هي:

- نقص وضوح معنى كلمة " التمكين "
- نقص الالتزام نحو تحقيق تمكين النساء ومساواة النوع وخاصة بما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية
- الخلط بما يتعلق بالطرق الفعالة في ترجمة التمكين إلى سياسات وبرامج عملياتية

وبمعنى آخر فإن كلمات " ماذا " ولماذا؟" و " كيف ؟ " والخاصة بالتمكين تحتاج إلى مزيد من الإيضاح وقد حاولت عدة أوراق وعلى رأسها ورقة المركز الدولي لبحوث المرأة (2006) الإجابة على تلك التساؤلات ، فهي توضح تعريف " التمكين " وتفصل الدليل على أهمية الاستثمار في معافاة النساء لتحسين النواتج الاجتماعية الاقتصادية ومن ثم تستعرض الطرائق المباشرة وغير المباشرة المستخدمة في تمكين المرأة .

2 ـ ماذا نمكن ـ أي تعريف تمكين المرأة :

ـ السؤال الأول : ماذا ؟ أي تعريف تمكين المرأة :

من الطريف أن نلحظ أن شيوع استخدام تعبير ما يتناسب عكساً مع درجة فهم معناه الفعلي، والحال هو ذلك بالنسبة لتعبير " التمكين " والتمكين تعبير رائج الاستخدام وخاصة في إطار النساء الفقيرات إلا أنه غير مفهوم بشكل واضح ، ومن غير الواضح أيضاً الاستخدام الشائع لتعابير تمكين المرأة ومساواة النوع واستقلالية النساء ووضع المرأة والرفق بها ، وفي ورقة حديثة لمالهوترا وشولر (2005) وضح أن تمكين المرأة يختلف عن تمكين المجموعات الأخرى فالنساء لسن فقط مجموعات ذات احتياجات خاصة ، ومن ناحية ثانية فإن عدم تمكين النساء ينجم ويتعزز من خلال علاقات عائلية وأسرية أكثر من المجموعات الأخرى ، وعليه يبقى من الضروري تحري المضامين داخل الأسرة والجهود لتمكين النساء ، ومن ناحية ثالثة فإن تمكين كل المجموعات يتطلب تحويلاً في علاقات القوة والتراتيب في المؤسسات الاجتماعية والتي تدعم البنية الأبوية .

إن أساس تعبير التمكين يرتبط بقدرة النساء على التحكم بمصيرهن وحسب تعريف كابير (2001) المقبول إلى حد بعيد يقول أن التمكين هو " زيادة قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات حياتية إستراتيجية في إطار كانت فيه تلك القدرات محرومة " .

وإن أغلب التعاريف للتمكين تحوي مفهوماً لزيادة الخيارات وحرية اتخاذ الإجراءات الخاصة بنواتج الحياة ، ويبقى في قلب تلك التعريفات مكونتين هامتين هما الموارد والوكالة resources and agency وحسب الإطار الذي وضعته مجموعة عمل التعليم ومساواة النوع لمروع الألفية للأمم المتحدة فإن الموارد تشمل : الإمكانيات (التعليم والتغذية والصحة) ـ الموصولية للموارد والفرص (الدخل ـ العمل ـ الملكية) والأمان (التعرض للعنف) ، وفي الإطار المفاهيمي للمجموعة فإن تعبير مساواة النوع عكس المساواة في قدرة الوصول بين النساء والرجال إلى تلك الموارد وتلك المساواة ضرورية إلا أنها غير كافية لضمان التمكين ، فهي تخلق البيئة الممكنة في عملية التمكين ولكنها لا تضمن التمكين .

أما الوكالة فهي خاصية معرفة للتمكين وهي تعزى إلى قدرة اتخاذ الخيارات الاستراتيجية وليس فقط إمكانية الوصول إلى الموارد ولكنها تتضمن التحكم بالذات واتخاذ القرارات التي تؤثر على

النواتج الحياتية الهامة ، والوكالة التي تتطلب عملية تحفيز المشاركة والتعرف على أن النساء هن وكيلات التغيير في حياتهن (women as agents of change in their own lives) .

وكنتيجة فإن التمكين يؤكد على عملية إشراك الأفراد أكثر من محتوى ماذا يحقق ! فمناصري التمكين يرفضون المقاربة من أعلى إلى أسفل للتنمية وقيمة تحريك الناس غير الممكنين ومشاركتهم ، وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن كل تحسين في وضع المرأة يضمن أن جميع الإجراءات المتخذة يجب أن تفرض من النساء أنفسهن أو أن التمكين هو مسؤولية سيدة وحيدة ، فعلى الحكومات والمؤسسات الدولية أن تتحمل المسؤولية لتشجيع السياسات والبرامج التي تدعم مساواة النوع وإعطاء النساء فرصاً أكبر للحصول على الموارد .

ولأن التمكين هو مفهوم متعدد المناحي فقد أظهرت عدة دراسات أن النساء المتمكنات في أحد مناحي الحياة قد لا يكن متمكنات في مناحي أخرى ، فعلى سبيل المثال قد تكون المرأة متمكنة في أسرتها إلا أنها غير ذلك في الشأن السياسي ، كما أن التمكين هو نوعي للمضمون أو الفحوى ، وعلى سبيل المثال يمكن أن تكون قرارات السيدة المتعلقة بصحة ابنها هامة جداً في تحديد النواتج الخاصة بها أو طفلها وذلك في بلد يكون فيه النظام الصحي العمومي ضعيف إلا أن هذا قد لا يكون صحيحاً في بلد يكون فيه النظام الصحي جيد وفعال .

3 ـ لماذا نمكن ـ أي تتمة الاستثمار في التمكين :

ـ السؤال الثاني : لماذا ؟.. أي حصيل الاستثمار في التمكين :

إن دراسة " لماذا ؟" تتطلب مراجعة للأدلة البحثية حول الفوائد على النساء أنفسهن وعائلاتهن والمجتمعات ، وبدل أن نشرد الدليل فإن بعض الأمثلة قد تكون مناسبة .

في التعليم : إن العلاقة بين تعليم المرأة ونقص الخصوبة ونقص معدلات وفيات الرضع معروض بشكل واضح ، وقد وجد شولتز في عام 1993 أن زيادة مستوى تعليم المرأة يرتبط بنقص في حجم الأسرة المرغوب بها وفي زيادة نجاح المرأة في تحقيق ذلك ، كما وجد أن أي سنة تعليمية إضافية يؤدي إلى نقص في وفيات الرضع بمعدل 5-10% ، وقد أظهرت دراسة أخرى أن زيادة نسبة الفتيات المتعلمات حتى المرحلة الثانوية بمقدار الضعف من 83% إلى 91% في /65/ دولة ضعيفة ومتوسطة الدخل بعد تثبيت أثر العوامل الأخرى كتنظيم الأسرة والرعاية الصحية يؤدي إلى نقص في معدلات الخصوبة من 5.3 طفل لكل سيدة إلى 3.9 طفل وإلى إنقاص معدلات وفيات الرضع من 61 إلى 38 لكل 1000 ولادة حية ، وفيما يتعلق بسوق العمل فإن فوائد تعليم النساء أظهرت في عديد من الدول أن المستويات العليا من التعليم تزيد احتمال أن النساء ينشغلن في عمل رسمي مدفوع الأجر .

في الصحة : أكدت هيئة منظمة الصحة العالمية للاقتصاد والصحة (2001) أن الصحة هي متطلب للتنمية الاقتصادية بنفس القدر الذي يمكن أن يعد ناتجاً فبالنسبة للنساء تعد الصحة الإنجابية شرط للوصول إلى الموارد الاقتصادية وفرص استخداماتها بشكل فعال سواء لهن أو لعائلاتهن ، وعلى سبيل المثال تسمح موصولية المرأة أو قدرتها على الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة بإحداث توازن في وقت إنجاب الأطفال وعددهم ، الأمر الذي له بطبيعة الحال نواتج إيجابية على النساء أنفسهن وعائلاتهن ،.

إن المعدلات العالية من وفيات الأمهات والمراضة والأمراض المتنقلة بالجنس بما فيها الإيدز والمعدلات العالية من فقر الدم بنقص الحديد والتي تؤثر كعوائق أمام إنتاجية المرأة وبالتالي تثبط قدرتهن على القيام بمسؤولياتها كأمهات مقدمات للرعاية وكاسبات للدخل ومنتجات ومقدمات للطعام ، كما أن التكلفة على المنازل الفقيرة وخاصة عندما تكون المرأة هي ربة المنزل والناجمة عن مرض المرأة وصحتها العليلة عالية وذلك بسبب أن البقيا ورفاهية الأسر تعتمد بشكل غير تناسبي على المساهمات الإنتاجية للنساء .

في الدخل والنشاط الاقتصادي : فهناك كم كبير من الأبحاث التي تظهر أن النساء غالباً ما ينفقن دخلهن على التعليم والرعاية الصحية لأطفالهن والطعام بالمقارنة مع الرجال ، وهذا يخلق حالة قوية لزيادة دخل المرأة وفرص كسبها المال لتحسين الحالة الاقتصادية للأسر الفقيرة ، وتشير الأدلة إلى أن دخل المرأة هو أساسي في بقاء الأسر الفقيرة .

4 ـ كيف نمكن ـ أي طرق تمكين النساء :

ـ السؤال الثالث : كيف ؟.. أي طرق تمكين النساء :

يتطلب تمكين النساء إجراءات للحد من افتقار المرأة للطاقات والفرص والأمان في الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات مطبقة بشكل يضمن أن تضبط النساء أنفسهن الموارد المتوفرة والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات ، وقد حددت مجموعة العمل حول التعليم والمساواة بين الجنسين التابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية سبع استراتيجيات ذات أولوية عالية في تحقيق مساواة النوع وتمكين النساء **وشملت الاستراتيجيات :**

1. تعزيز فرص التعليم ما بعد الأساسي للفتيات في الوقت الذي يتم به الالتزام تماماً بالتعليم الابتدائي العمومي .
2. ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية .
3. الاستثمار في البنية التحتية للحد من عبء الوقت على الفتيات والنساء .
4. ضمان امتلاك الفتيات والنساء للملكية والتوريث .
5. إزالة عدم المساواة بين الجنسين في التوظيف .
6. زيادة حصة النساء من المقاعد في البرلمانات والإدارات المحلية .

7. مكافحة العنف ضد المرأة .

وبعد التعليم الثانوي بالذات من الأهمية بمكان إذ أظهرت دراسة المركز الدولي لبحوث المرأة أن التعليم الأساسي غير كاف لتحقيق تمكين النساء وأن التعليم الثانوي هو وحده الذي يحقق النواتج ويخلق الفرص لزيادة التمكين ، ومن نواتج التمكين يمكن أن نذكر زيادة فرص كسب الدخل والقدرة على الفصل في الموارد المتوفرة داخل الأسرة والاستقلالية في اتخاذ القرار وضبط الخصوبة والمشاركة في الحياة العمومية .

ويظهر الشكل التوضيحي رقم (1) الذي يوضح مسارات تمكين المرأة الأسهم المنقطة التي تشير إلى اتجاه السببية والتي وضعها إعلان القاهرة ، أما الأسهم الغامقة فتشير إلى الطرق المناسبة لعكس تلك الأسباب ، فتلك الأسهم تقترح أن زيادة الموصولية إلى وسائل تنظيم الأسرة ونقص الخصوبة ونقص وفيات الرضع تخلق الظروف المناسبة لزيادة تعليم النساء ومشاركتهن في القوة العاملة وزيادة الأجور ، والمشاركة في الحياة المجتمعية والسياسية ، وتغيير تقاليد الزواج كل ذلك يساهم في خلق بيئة مناسبة لتمكين النساء ، وهذا بدوره يكون نتيجة لحصائل إيجابية على التنمية كالحد من الفقر ، ونقص سوء التوزيع أو عدم المساواة الاجتماعية والدخل .

الشكل التوضيحي رقم(1) مسارات تمكين المرأة

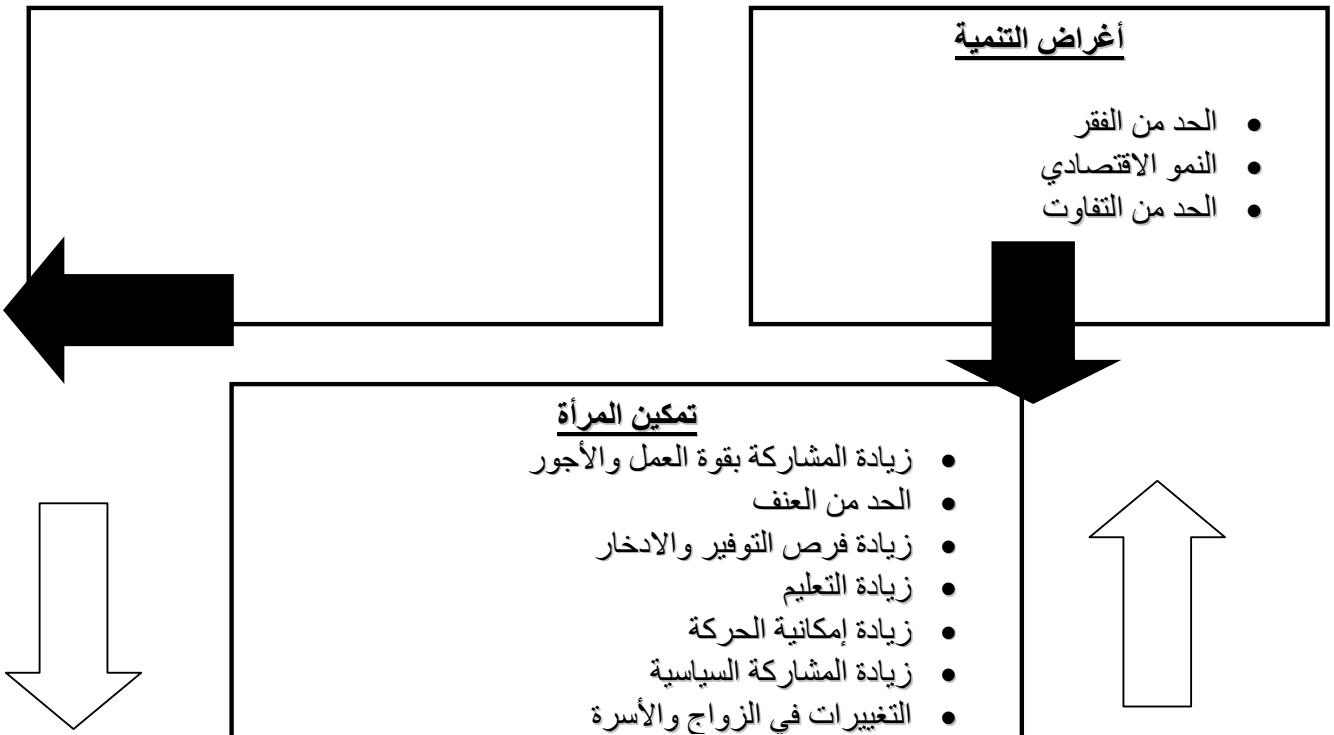

د ـ مؤشرات تمكين المرأة في سوريا :

حاولت الهيئة السورية رصد مؤشرات تمكين المرأة في العديد من الدول العربية ومنها سوريا واعتمدت المؤشرات التالية للقياس :

أولاً ـ المرأة والاقتصاد والفقر :

- ✓ بلغت نسبة النساء في قوة العمل 20.1% (2004)
- ✓ يبلغ معدل البطالة بين النساء ضعفي معدله بين الذكور
- ✓ نسبة النساء المستفيدات من قروض هيئة مكافحة البطالة 60% للقروض الأسرية و20% للقروض الصغيرة (2004)
- ✓ تم إحداث مديرية تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة
- ✓ تم إحداث الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) لتقديم القروض للنساء الريفيات
- ✓ تم إحداث مؤسسة مورد لتطوير عمل سيدات الأعمال
- ✓ تحتوي المشاريع التنموية مكوناً خاصاً بالمرأة
- ✓ تتوزع مداخيل العاملات في القطاعات المختلفة بين الحد الأدنى /5000/ ل.س والحد الأعلى /9001/ ل.س موزعة حسب الآتي :
  - ـ في الزراعة : 96.8 الحد الأدنى و 0.4 في الحد الأعلى
  - ـ في الصناعة والكهرباء والغاز والمياه : 69.8 الحد الأدنى و 4% الحد الأعلى
  - ـ في التجارة والفنادق والمطاعم: 89.4 الحد الأدنى و 0% الحد الأعلى
  - ـ في البناء والتشييد : 66.7 في الحد الأدنى و 0% للحد الأعلى
  - ـ في النقل والتخزين والاتصالات : 51.1 الحد الأدنى و 3.4 الحد الأعلى
  - ـ في المال والتأمين والعقارات : 50.1 الحد الأدنى و 3.4 الحد الأعلى
  - ـ في الخدمات : 26.6 في الأدنى و 4.5 الحد الأعلى

ثانياً ـ التعليم :

- ✓ عدد طالبات التعليم الأساسي 46.6 % والثانوي 46.1%
- ✓ عدد الطالبات المسجلات في أو المتخرجات من الجامعات والكليات 20581 مقابل 14267 طالباً (2003)
- ✓ نسبة المدرسات 67% في الابتدائي - 49% في الإعدادي والثانوي - 47% في التعليم المهني الثانوي - 47% في المعاهد المتوسطة - 22.9% في التعليم الجامعي
- ✓ تم البدء بمشروع مدته خمس سنوات لتعليم المتسربات من عمر (10-17) في المحافظات الشمالية الشرقية
- ✓ تم اعتماد العام الدراسي المنزلق بما يتناسب مع المواسم الزراعية مع وجود مدارس البادية المتنقلة .

ثالثاً - الصحة :

- ✓ انخفض معدل وفيات الأمهات إلى 65.4 لكل 100.000 عام (2002)
- ✓ العمر المتوقع عند الميلاد للمرأة هو 67.1 عاماً
- ✓ معدل النمو السكاني في الجمهورية العربية السورية 24.5 بالألف
- ✓ نسبة عدد الإناث للذكور 100 أنثى مقابل 104.7 ذكر
- ✓ ارتفعت نسبة مستخدمات وسائل تنظيم الأسرة إلى 46.6%
- ✓ هناك عدد من البرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية سواء على الصعيد الوقائي أو العلاجي

رابعاً - العنف ضد المرأة :

- ✓ تم إعداد مسودة الخطة الوطنية لحماية المرأة من العنف (الهيئة السورية لشؤون الأسرة)
- ✓ تم تخصيص جزء من الميزانية العامة (2005) لنشاطات تتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة
- ✓ توجد نشاطات توعية - حكومية وغير حكومية في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (2005-2004)
- ✓ جمعية غير حكومية تقدم استشارات قانونية ونفسية لضحايا العنف وهناك مأوى لرعاية النساء ضحايا العنف .

خامساً - المرأة ومواقع صنع القرار :

- ✓ تشغل سيدة منصب نائب لرئيس الجمهورية للشؤون الثقافية (2006)
- ✓ بلغت نسبة النساء في مجلس الشعب 12% وتشغل سيدة موقع أميت شر لمكتب المجلس
- ✓ بلغت نسبة النساء في الوزارة 7%

- ✓ بلغت نسبة النساء في السلك الدبلوماسي 11%
- ✓ بلغت نسبة النساء في مجالس الإدارة المحلية 3.1%
- ✓ بلغت نسبة النساء في القضاء 13.38% ونسبة المحاميات 16% وتشغل سيدة منصب النائب العام من عام 1998 .
- ✓ شغلت امرأة لأول مرة 2005 منصب عضو قيادة قطرية في حزب البعث
- ✓ هناك أمينتان عامتان لحزبين (رئيس) واحدة منهما عضو قيادة مركزية بالجبهة الوطنية التقدمية
- ✓ تشغل امرأة منصب رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة بمرتبة وزير

سادساً ـ حقوق المرأة الإنسان :

- ✓ يكرس الدستور المساواة بين المواطنين جمعياً ويفرد للمرأة مادة خاصة (45) لمنحها الفرص اللازمة وإزالة العوائق أمام مشاركتها في عملية التنمية .
- ✓ قوانين التجارة والمدني والعمل والانتخاب والضمان الاجتماعي تكفل المساواة للمرأة .
- ✓ انضمت الجمهورية العربية السورية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 2003 مع التحفظات على المادة /2/ والمادة /9/ الفقرة(2) والمادة /15/ الفقرة(4) والمادة /16/ الفقرات (1ج ـد ـو ـز) والفقرة /2/ والمادة /29/ الفقرة الأولى وهي منضمة للاتفاقيات السبعة الرئيسية في مواثيق حقوق الإنسان مع عدد كبير من الاتفاقيات الدولية .
- ✓ يجري العمل حالياً على رفع أغلب التحفظات السورية
- ✓ يجري العمل حالياً على إنجاز قانون الأسر وتعديل بعض المواد التمييزية في قانوني الجنسية والعقوبات .

سابعاً ـ المرأة والإعلام :

- ✓ تشكل النساء 38% من أعضاء اتحاد الصحفيين ونسبتهن في إعداد وتقديم البرامج وإجراء التحقيقات الصحفية تتجاوز الـ 50%
- ✓ جرى تنظيم العديد من حملات التوعية حول قضايا المرأة بالترافق مع بعض الفعاليات : منتدى المرأة والتربية ، يوم المرأة العالمي (2005-2006) حملة تعديل قانون الجنسية ، حملة تعديل المادة الخاصة بجرائم الشرف
- ✓ تهتم الدراما السورية بتقديم صور جديدة للمرأة
- ✓ تقوم الهيئة السورية لشؤون الأسرة بإعداد معارض نوعية وملصقات ولوحات طرقية للتوعية بحقوق المرأة وبدورها في التنمية
- ✓ تشغل امرأة موقع مديرة التلفزيون وامرأة أخرى مديرة القناة الأولى

ثامناً ـ الطفلة الأنثى :

- ✓ صادقت على اتفاقية حقوق الطفل منذ عام 1993
- ✓ تم تشكيل اللجنة العليا للطفولة 1999
- ✓ تم عقد المؤتمر الوطني للطفولة 2004
- ✓ تأسست الهيئة السورية لشؤون الأسرة وأعدت خلال عامها الأول الخطة الوطنية لحماية الطفل من العنف واعتمدتها الحكومة السورية وهي تعد إستراتيجية الطفولة المبكرة وقانون الطفل
- ✓ صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقيات العمل الخاصة بعمالة الأطفال وضمنت بنودها في قوانين العمل
- ✓ قانون العقوبات يشدد على العقوبة في حال كون المعتدى عليها قاصراً
- ✓ أصبح التعليم إلزامياً حتى نهاية الصف التاسع
- ✓ قامت الهيئة السورية بحملات توعية وتعميم لاتفاقية حقوق الطفل ويجري العمل على رفع التحفظات عنها .

الآليات المؤسساتية للنهوض بالمرأة

- تم أقرار الإستراتيجية الوطنية للمرأة (1996-2005)
- تم إنشاء الهيئة السورية لشؤون الأسرة (2003)
- تم تأسيس وحدة إعداد الإحصاءات حسب النوع في المكتب المركزي للإحصاء
- يوجد الاتحاد العام النسائي وعدد قليل من الجمعيات النسوية

الفصل الثالث

البنية الاجتماعية في الريف وأثرها في عملية تمكين المرأة

أ ـ تعريف المجتمع الريفي

ب ـ البناء الأسري في المجتمعات الريفية

ج ـ البناء القيمي في المجتمعات الريفية

د ـ دور المرأة في المجتمعات الريفية

هـ ـ مداخل ميدانية لدراسة دور المرأة في تنمية المجتمعات الريفية

1- مفهوم تنمية المجتمع الريفي

2- سمات تنمية المجتمع الريفي

3- مشكلات تنمية المجتمع الريفي

4- أهداف تنمية المجتمع الريفي

5- مبادئ تنمية المجتمع الريفي

6- مراحل تنمية المجتمع الريفي

7- مجالات تنمية المجتمع الريفي

أ- تعريف المجتمع الريفي :

يتسم المجتمع الريفي العربي بسمة أساسية هي صغر حجم السكان فيه , واعتماد أفراده على مهنة مميزة هي الزراعة . فالمجتمع الريفي إذاً : هو ذلك المجتمع الذي يمتهن أفراده الزراعة, ويتصف بصفة ملازمة له هي صغر حجمه النسبي .

ويتضح من هذا التعريف دور المهنة (وهي الزراعة في الريف) كمؤثر في صفات القوم ونحلتهم حيث تطبع المجتمع الريفي بطابعها الزراعي المعروف , فعليها يعيش القروي , ومن إنتاجها يقتات . كما أنها تكون الدخل الأساسي له مع ما يضاف إليها من إنتاج حيواني وآخر صناعي بسيط يعتمد أيضاً على الزراعة . ويتفق هذا التعريف مع التقسيم الإداري للبلاد حيث حدد القانون في سوريا مثلاً , أن الوحدة الريفية هي كل تجمع سكاني يقل عن (5000) نسمة , وتلحق بأقرب مدينة أو قصبة أو قرية , والقرية هي كل تجمع سكاني يتراوح عدد سكانه بين (5000-10000) نسمة , والبلدة هي كل تجمع سكاني يتراوح عدده بين (10-20) ألف نسمة , أما المدينة فهي كل مركز محافظة أو مركز منطقة يزيد عدد سكانه عن (20) ألف نسمة .(1)

---

(1) وزارة الإدارة المحلية , قانون الإدارة المحلية , المرسوم التشريعي رقم (15) لعام 1971 , والمعدل بالقانون رقم (12) تاريخ 1971/6/20 , دمشق . تجدر الإشارة إلى أن الحدود السكانية للتقسيمات الإدارية قد تم تعديلها , وصدرت تعليمات إجرائية بهذا الخصوص من قبل وزارة الإدارة المحلية , كما تم اعتمادها من قبل المكتب المركزي للإحصاء

ب- البناء الأسري في المجتمع الريفي* :

تهدف دراسة التركيب البنائي والوظيفي للأسرة الإجابة على سؤال جوهري وهو هل الأسرة الريفية بتركيبها ووظائفها الراهنة قادرة على استيعاب تطور أدوار المرأة ولاسيما بأنها أصبحت صاحبة مشروع مستقل, ***وبعبارة أدق نقول : هل تشكل خلايا البناء الأسري عوامل دعم لامتصاص ما هو جديد في تنمية المرأة أم أنها تقف حجر عثرة يعيق عملية الامتصاص هذه .***

- التمييز بين مفهومي الأسرة والعائلة :

يشير مفهوم العائلة إلى وحدة في القرابة تشمل الأصول والفروع التي ترتبط بنسب الأب سواء كانت في شكلها الممتد (الأولاد , الأحفاد) أم كانت في شكلها المركب (الأخوة وأولاد العم).

ويستخدم مفهوم الأسرة للدلالة على الخصائص البنيوية , والوظيفية , والنشاطات الاجتماعية , التي تقوم في رحاب وحدة قرابية وسكنية واقتصادية ومعاشية , تشمل الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين .

ويتعدى التمييز بين مفهومي الأسرة والعائلة نطاق الحجم إلى مسائل السلطة والولاء والتماسك الاجتماعي والموازنة بين الحقوق والواجبات , كما يتعدى التمييز بين الدور الذي تلعبه الأسرة والدور الذي تؤديه العائلة في مسألة استيعاب التطور العلمي .

---

* تم إعداد هذه الفقرة بالرجوع إلى : رائدة أيوب ، الشروط المجتمعية لاستيعاب التطور العلمي في قطاع التنمية الريفية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق 1994

العلاقة الوظيفية الفرد والعائلة والمجتمع :

تعد العائلة من أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع المعاصر نظراً لعلاقتها الوثيقة بالفرد والمجتمع , والتي تتجسد في الوظائف الجوهرية التي تقدمها للمجتمع , من خلال قيامها برعاية الفرد والسهر على تلبية ما يحتاج إليه من خدمات وعناية وإشراف , وتلقينه تراث المجتمع وقيمه, ذاك التراث الذي يتيح فرصة التعرف على موقف الفرد تجاه التعامل مع المستجدات العلمية الحديثة.

ولفهم طبيعة العلاقة بين العائلة والفرد والمجتمع من الضروري توضيح العلاقة الوظيفية بين :

- العائلة والفرد من جهة .
- العائلة والمجتمع من جهة أخرى .

1- العلاقة الوظيفية بين العائلة والفرد :

تقوم العائلة في هذه العلاقة بأهم دور وهو وظيفة التنشئة الاجتماعية , التي من خلالها تستطيع العائلة تلقين أفرادها أخلاقاً وقيماً مقاييس ومعتقدات فضلاً عن أهداف المجتمع الذي تعيش فيه وتتفاعل معه لذا تساعد عملية التنشئة الاجتماعية التي تتبناها العائلة على تكوين الشخصية الاجتماعية عند الفرد ومن جهة ثانية نرى أهمية الفرد لعائلته , فهو الوحدة التي تتكون منها العائلة ومن خلال خدماته وواجباته تستطيع القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها الجوهرية .

2- العلاقة الوظيفية بين العائلة والمجتمع :

تلعب العائلة دوراً أساسياً في رسم معالم المجتمع الريفي وتحديده . وتعتبر العائلة أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي في الريف , وتتفاعل مع بقية المؤسسات البنائية الاجتماعية والاقتصادية فتتأثر بها وتؤثر فيها . وتعكس العلاقة القائمة بين الدين والعائلة , أو الاقتصاد والعائلة , أو العائلة وأي مؤسسة اجتماعية أخرى , المكانة الهامة التي تشغلها العائلة وبخاصة في تنشئة الفرد وتلقينه أخلاق المجتمع ومقاييسه وقيمه وخبرات , وبما أن المجتمع يتكون من مجموعة أسر والأسرة تتكون في بذورها من مجموع أفراد **فإننا نستطيع الاستنتاج أن:** "العائلة هي التي تقرر الصفات النوعية للسكان هذه الصفات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد وقياس درجة تقدمه ورقيه الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي" . وأما تأثير المجتمع على العائلة فهو واضح , فالمجتمع هو الذي يزود العائلة بالأحكام القيمية والمقاييس والايدولوجيا التي يعتقد بها , وتلتزم العائلة بهذه القيم والمقاييس التزاماً لا يمكن عنده الفصل بين أخلاقية المجتمع وأخلاقية العائلة, مما يجعل أي تغير بأطر المجتمع يعتبر تغيراً على العائلة وتنظيماتها .

وفي ضوء هذه العلاقة التكاملية لا نستطيع الحديث عن عملية توطين تقنيات البحث العلمي في المجتمع الريفي , سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي , دون التعرض إلى دور الأسرة في ذلك

.

التطور البنائي والوظيفي للأسرة الريفية :

يتواكب فهم التركيب البنائي والوظيفي للأسرة مع فهم التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الريفي في المرحلة المعاصرة , وفي ضوء ذلك يمكن تحديد دور الأسرة في استيعاب معطيات البحوث العلمية .

عندما كانت الملكيات واسعة وتتطلب جهود جماعية للعمل فيها , كان الميل إلى تضافر جهود أفراد الأسرة بصورة جماعية من نساء ورجال وأطفال ينتظمون في العمل كلاً حسب قدرته, وكانت الأسرة بمجملها تمثل وحدة العمل في الأرض الزراعية .

ومن أجل توزيع العمل على عدد أكبر من الأفراد كان المزارعون يلجؤون إلى توفير أيدٍ جديدة للعمل عن طريق استيلاد الزوجات بشكل متكرر , وتمجيد قيمة الإنجاب عند المرأة , وبخاصة إنجاب الذكور , إضافة إلى تزويج ذكور الأسرة مبكراً إذ يؤدي ذلك إلى تزويد الأسرة بأيدٍ عاملة جديدة هي أيدي أحفادها من ذلك الزواج , إضافة إلى يد الزوجة الجديدة , مما أدى إلى تكوين أسر فلاحية كبيرة كثيرة الفروع والتشعبات للأب , وتقوم الأسرة على الاكتفاء الذاتي , إذ باستطاعة هذه الأسرة أن تؤمن معظم حاجاتها الغذائية من منتجات الأرض , ومن الحيوانات التي تربى على الأرض , ومن الصناعات المنزلية التقليدية التي تقوم بها المرأة .

ومع التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الريفي , وبخاصة في مرحلة الخمسينات والتي أدت إلى تغير أشكال ملكية الأراضي نتيجة صدور قوانين الإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية وبالتالي تفسخ العلاقات الإقطاعية وانهيارها التام , وترسيخ الملكية الخاصة للأرض وحمايتها قانونياً , وفي ضوء هذا التغير تقلصت الأسر الفلاحية المتفرعة بعض الشيء وأصبح عددها الصغير يكفي في متطلبات قطعة الملكية الصغيرة .

وقد أثر هذا التحول على معظم أوجه نشاطات الأسرة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية , إذ أبرز بنية جديدة وواضحة ومتميزة لهذا النمط الأسري المعاصر مع بقاء بعض الملامح أو السمات من المرحلة السابقة , وبإمكاننا استخلاص بعض هذه الملامح التي تتسم بها الأسرة الفلاحية المعاصرة :

- تلعب ملكية الأرض الزراعية دوراً أساسياً في تكوين الأسرة الفلاحية وتحديد حجمها ومهامها

يشهد الريف السوري في الفترة المعاصرة ميلاً واضحاً نحو سيادة الأسر البسيطة المؤلفة من الزوج والزوجة والأولاد المتزوجين وغير المتزوجين , بعد كانت الأسر المركبة هي السائدة والتي تجمع الأب والأم والأبناء المتزوجين وأولادهم والأعمام وأولادهم ....

وهذا الميل نحو الأسر البسيطة ليس فقط لسبب التحضر , بل يعود أيضاً إلى عوامل ميراث الأرض وقوانين الإصلاح الزراعي التي فتت الملكيات الواسعة وسهلت عملية انفصال كل وارث أو حائز على ملكية أرض عن العائلة الممتدة مع الحفاظ على ولائه لهذه العائلة .

- تتميز الأسرة الريفية وحتى البسيطة منها بكثرة عدد مواردها وكبر حجمها .
- أصبحت الأسر الريفية تنشط في المرحلة المعاصرة في الإنتاج التجاري (المعد للسوق) بعد أن كانت تنتج للاكتفاء الذاتي .

3 التركيب الوظيفي للأسرة :

إن الأسرة هي نواة المجتمع الأولى وهي من الركائز الأساسية لقيامه وقد تطورت وظائف الأسرة بالترافق مع تطور المجتمعات نفسها واختلفت أيضاً باختلاف المجتمعات , فعلى سبيل المثال:

إن الأسرة الأوربية تختلف وظائفها عن وظائف الأسرة العربية بعض الشيء ولكننا في نهاية الأمر نستطيع تحديد خطوط عريضة لوظيفة أي أسرة من الأسر .

ويمكن تحديد خصوصية بعض الوظائف الإضافية نتيجة التباين بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري .

يرى بعض الباحثين أن وظائف الأسرة تتبلور في أربعة محاور هي :

- الوظائف البيولوجية
- الوظائف الاجتماعية
- الوظائف النفسية
- الوظائف الاقتصادية

بينما يرى بعض الباحثين أن الفصل بين هذه الوظائف هو نظري لأنها متداخلة ومتشابكة بعضها مع البعض الآخر , لذا نستطيع تحديدها بالوظائف التالية:

1- استمرارية الجنس البشري أو التكاثر الذي يعد من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة إذ لا بد من التكاثر ليستطيع المجتمع الاستمرار في البقاء .

2- تنظيم إشباع الدافع الجنسي (تنظيم الزواج) والاعتراف بحق الجنسين بالعيش معاً في منزل واحد .

3- الرعاية النفسية والاستقرار النفسي , ومنح الحب والحنان للأطفال ولأفراد الأسرة فمن المعروف أن أفراد الأسرة يحتاجون إلى تحقيق رغبات نفسية مثلاً : يحتاج كل نهم إلى أن يحب أو يستجاب له وأن يشعر بالأمن والطمأنينة والأسرة خير من يوفر لأفرادها هذه الرغبات النفسية

4- التنشئة الاجتماعية للأجيال إذ تقوم الأسرة بالدور الأساسي في تلقين الثقافة لأفرادها ونقل تراث الماضي للحاضر فالطفل يولد كائناً عضوياً ويبدأ في اكتساب صفاته الاجتماعية التي تحيله إلى كائن اجتماعي بعد ولادته , وذلك ضمن إطار والديه .

- الرقابة أو الضبط الاجتماعي على أفراد الأسرة فمن المعروف أن الأسرة جماعة أولية , وفي مثل هذه الجماعة يتوفر جو الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يعتمد رقابة الأفراد على سلوك بعضهم .

- هذه هي الوظائف الأساسية لأي أسرة من الأسر ولكن بعضاً من هذه الوظائف تقلص مع حركة تغير المجتمعات , ووجود مؤسسات أخرى غير الأسرة تقوم بأداء بعض من هذه الوظائف (كالضبط والتنشئة) اللذان أصبحا مناطين بالمدرسة والتنظيمات المعنية , كما تكتسب بعض الوظائف أهمية بحسب المجتمع ريفياً كان أو حضارياً , وهذا ما سنتحدث عنه بعد تميزنا سابقاً لأنواع الأسر في المجتمع السوري .

4- الوظائف الإضافية للأسرة الريفية العربية :

1- تقوم الأسرة الريفية بوظيفة إنتاجية مهمة إذ يتعاون أفرادها تعاوناً وثيقاً في العمل والإنتاج الزراعي فيقسم العمل بينهم بشكل يتكامل فيه الإنتاج .

2- تقوم الأسرة الريفية بدور مهم في تحديد المكانات الاجتماعية لأفرادها , فما زال للمكانات المنسبة دور مهم وواضح في المجتمع الريفي .

3- يعتمد أفراد الأسرة في كثير من المجتمعات الريفية وبخاصة الأكثر عزلة من أبناء الريف على الانتماء العائلي , فيقولون مثلاً : فلان عزوة أي له عائلة تسانده وتحميه , وما ظاهرة الأخذ بالثأر في بعض المجتمعات إلا بلورة لهذا المفهوم .

ولكن تطور المجتمع والاختلاط بين الريف والحضر والخروج الريفي من عزلته أضعف من هذه الوظيفة , وألقى بمسؤوليتها على الحكومة .

4- ما زالت الأسرة الريفية تقوم بوظيفة هامة في الإعداد والتدريب المهني لأفرادها .

ج - البناء القيمي في المجتمعات الريفية:

تشكل القيم الاجتماعية جانباً من الشروط المجتمعية التي تؤدي دوراً مهماً في نجاح خطط التنمية الريفية أو فشلها عموماً و منها مسائل تنمية المرأة الريفية ، إذ يشكل تواؤمها مع التغير

الاقتصادي شرطاً ضرورياً من شروط التنمية ، و يخلق تخلفها عقبة من العقبات الحقيقية التي تقف في وجه تنفيذ الخط التنموية .

و **يتوخى** البحث في القيم توضيح العلاقة بين البناء القيمي في الريف السوري و مسألة تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً ، و بخاصة أن معظم الدراسات النظرية إن لم نقل كلها تؤكد على أن البناء القيمي في الريف يؤدي دوراً سلبياً في مسائل التنمية الريفية عامة وتنمية المرأة الريفية خاصة ، إذ تقف هذه القيم حاجزاً منيعاً مقاوماً لكل ما هو جديد ، لما تتركه من آثار على شخصية الفرد لتجعله شخصية محافظة تقليدية ، تخاف كل الأشياء الجديدة ، و تكره المخاطرة مما يعيق عملية برامج تنمية المرأة الريفية ، ومن أجل ذلك سيتم دراسة البناء القيمي في الريف من منظور وظيفي بنائي ، إذ تمثل القيم بناء متكاملاً يشتمل على مجموعة من النظم الاجتماعية المتداخلة و المتشابكة ، و كل نسق يؤدي وظيفة تتكامل مع وظائف النظم الأخرى ، بغية المحافظة على ديمومة البناء و استمراره فالقيم الاقتصادية تتضافر مع القيم العائلية و الدينية .. الخ ، ليحتفظ بناء القيم كلية في الريف ، و هذا البناء بدوره يجب أن يتكامل مع البنى الاجتماعية الأخرى في المجتمع كالاقتصاد ، و الأسرة التي تشكل الأسس المجتمعية للاستيعاب العلمي للحفاظ على ديمومة المجتمع الريفي كله ، و تحقيقاً **لذلك سيتناول الجوانب التالية بالدراسة :**

أ – التعريف بالبناء القيمي في الريف .

ب – خصائص القيم الاجتماعية .

ج – الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها القيم في المجتمع الريفي .

د – تصانيف القيم السائدة في المجتمع الريفي و أثرها على برامج تنمية المرأة الريفية .

– التعريف بالبناء القيمي في الريف :

لقد تعددت التعاريف التي حاولت تعريف القيم ، و تنوعت حسب اتجاهات الباحثين و خلفياتهم المعرفية من انثربولوجين ، وعلماء نفس ، و علماء اجتماع ، و لكن القاسم المشترك بينهم كان الإجماع على (أن القيم هي الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة المبادئ والمعايير التي وصفها المجتمع الذي نعيش فيه والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك) وإصدار الحكم يعني التقويم أي تفضيل شيء على آخر والشيء المفصل هو الذي يكون أكثر أهمية في نظر الفرد , وتتحدد درجة الأهمية هذه برغبة المجتمع بهذا الشيء أو رفضه , وبذاك يدل لفظ القيم على عملية تقويم يقوم بها الإنسان , وتنتهي هذه العملية بإصدار حكم معين على شيء أو موقف أو موضوع ليترجم حجم هذا الحكم بسلوك عملي .

وعملية التقويم هذه تتم بالخبرات المختلفة والعلاقات الاجتماعية مع الأشخاص والأشياء في المجتمع . فالإنسان يكتسب نظرة إلى الأشياء وتقديراً لها من الآخرين من خلال تفاعله معهم أي أن

المجتمع هو الذي يحدد للفرد كيف ينظر إلى الأشياء وهو الذي يعلمه كيف يحكم عليها ومتى يعطيها قيمة ومتى يسلب منها القيمة .

وقولنا شيء له قيمة يعني أنه شيء مرغوب به من المجتمع , وعندما يخرج الشيء عن رغبة المجتمع يعرض صاحبه اللوم والسخرية أي أن الفرد في تقويمه للأشياء يتأثر بأوضاع معينة , ومعايير خاصة ترغبها الجماعة , ويشعر نحوها بالالتزام وهذه الأوضاع المعينة والمعايير .. التي تلزم الفرد هي قيم الجماعة التي ينتمي إليها أو ما نسميه البناء القيمي الذي يتميز بقوة وتماسك في المجتمع الريفي أكثر بكثير مما هو عليه الحال في المجتمعات الحضرية.

والقيم في المجتمع الريفي أو الحضري على حدا سواء يشتق وجودها من وجود المجتمع ومن نظمه ويتغير تبعاً لتغير النظم فيه فالأخلاق والدين والعادات والتقاليد المختلفة في المجتمع الريفي هي قيم اجتماعية لأن الريفيين ينظرون إليها نظرة واحدة هي نظرة التقديس الاجتماعي ومن يأخذ بها يلقى الاستحسان الاجتماعي ومن يخرج عنها يتعرض لسخط المجتمع .

وما دامت القيم مشتقة من الوجود مشتقة من الوجود الاجتماعي فإنها متجانسة لدى الجماعات التي تعيش في نظم اجتماعية متجانسة , وبعبارة أخرى نرى أن البناء القيمي إلى حد ما له الملامح نفسها في ظل المجتمعات الريفية لتشابه هذه المجتمعات بنظمها وخاصة الاقتصادية منها الأمر الذي يجعل دراستنا منصبة على البناء القيمي للمجتمع الريفي عامة مع محاولة تلمس نقاط الخصوصية التي تميز الريف السوري عن المجتمعات الأخرى إن أمكن , ولكن ما هو جدير بالذكر أن القيم والانصياع لها لا يكونان بالدرجة نفسها لإلزام كل الأفراد , إذ نجد بعض الأفراد يعانون من عدم تطبيق السلوك الاجتماعي أكثر من غيرهم , لذلك تختلف ردة الفعل لأنماط السلوك لارتباطها بالدرجة التي تمثل بها بعض القيم المرتبطة بمثل هذا السلوك , فعلى سبيل المثال : لا يتورع فلاح عن بيع أرضه وهو راضٍ بينما نجد فلاح آخر يعد بيع الأرض خيانة تنتهي بها الحياة وكما تختلف القيم بدرجة إلزامها تختلف أيضاً بدرجة شيوعها وعموميتها بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة . فربما لا تتمثل جماعة بقيم معينة بينما تتمسك بها جماعة أخرى . ومن القيم ما يعم انتشاره في المجتمع كله سواء في قطاعه الريفي أو الحضري , وتستقر أحكام عامة يشترك في الأخذ بها أفراد المجتمع بصرف النظر عن مكان وجودهم أو مكان عملهم, ويتحقق تماسك المجتمع بمقدار تماسك القيم فيه ويكون تفككه بمقدار التفاوت والتباين والتناقض بين القيم ولكت مهما تتفاوت درجة الانصياع للقيم في الريف وتتدنى أو ترتفع فإنها تشكل قوة ضابطة ومتماسكة أكثر مما هي عليه في الحضر , وهذا يعني أن القيم الاجتماعية تكتسب قوتها من المجتمعات المترابطة حيث تشكل في الريف قوة اجتماعية يصعب على الفرد أن يخرج عنها بسهولة , فعادة الثأر – مثلاً – لم تزل تحمل قيمة اجتماعية ضاغطة لا يستطيع الفرد الخروج عنها في بعض مناطق الريف السوري.

وتأسيساً على ذلك , يمكن القول : إن البناء القيمي في الريف هو قوة محركة ودافعة لشخصية الفلاح بتقليديته وبالرجوع إلى هذه القوة المحركة يتم التقويم والاختبار ويتم إصدار الحكم, وهذا الحكم يترجم إلى سلوك عملي وتكرار السلوك مع الزمن والمكان يؤدي إلى تأصيل عادات معينة في مجال معين , وتصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الفلاح ومن بنائه الاجتماعي وبتعبير أدق : يتولد عن القيم سلوك , وتكرار السلوك يؤدي إلى تكوين عادات مما يجعل من القيم السائدة في المجتمعات الريفية ضرورة حتمية لتفسير وتأويل السلوك الاجتماعي ولذلك تشكل عند بعض الباحثين دعامة أساسية للتنبؤ والتكهن بموقف الفلاح إزاء تغيير معين أو موقف معين .

وسيتم في الفقرات التالية توضيح أنواع القيم بحسب نظامها الاجتماعي لنتمكن وفقها من رصد فعاليتها فيما يتعلق بمسألة استيعاب مستجدات البحوث العلمية الزراعية .

– خصائص القيم الاجتماعية في الريف :

تعود أهمية خصائص القيم الاجتماعية في الريف إلى دافع توضيح فعاليتها في التحكم بسلوك الفلاح الشخصي لإتاحة الفرصة للباحث للتنبؤ بهذا السلوك أو ضبطه أو تغيره أي أن معرفة ماهية الشيء تمكننا من تغييره , وكذلك القيم فإذا عرف الباحث الاجتماعي أو المخطط التنموي أو المرشد وظيفتها وخصائصها استطاع التعامل معها أو تغيرها أو تجاوزها .

تعددت التصنيفات التي تم بموجبها وضع خصائص القيم ولكن معظمها اعتبر القيم ظاهرة اجتماعية وهذا يعني أنها تنطوي على أخص خصائص الظواهر الاجتماعية وبناءً على ذلك فإن القيم في الريف بالخواص التالية.

1- القيم قوالب وأساليب يصب فيها الأفراد عملهم :

إذا أنها تحدد للشخص الريفي أو حتى الحضري الغاية المرغوبة والمستحسنة اجتماعياً كما تحدد أيضاً الوسائل الاجتماعية لتحقيق هذه الغايات , لذلك فهي من الموجهات الأساسية للسلوك الأمر الذي يمكن استغلاله في وسائل الضبط الاجتماعي أو التغير الاجتماعي نتيجة لوظائفها الأساسية في ضبط سلوك الأفراد والجماعات وتنظيم عمليات التفاعل الاجتماعية والمساعدة على ربط أجزاء البناء الاجتماعي بعضها ببعضها الآخر , بغية تحقيق أهداف البناء ووظائف لاستمراره واستمرار المجتمع الريفي بكليته .

2- القيم تلقائية :

المقصود بهذه الخاصية أن القيم في الريف ليست من صنع بعض الفلاحين الأفراد بل هي تعبير عن العقل الجماعي لهذا المجتمع وليس تعبيراً عن التطورات الفردية .

3- القيم مسألة موضوعية :

بمعنى أنها خارجة عن ذوات الأفراد وعن تجسداتهم الفردية .

أي عندما يتعرض الباحث الاجتماعي لدراسة القيم في الريف على سبيل المثال فإنه لا يتعرض لها إلا وكأنها ظاهرة اجتماعية بمعنى أن اختيار فلاح ما لتمسكه بأرضه وعدم بيعه لها مهما بلغ الفقر ليس تمسكاً ذاتياً بقدر ما هو انسياق أو خروج عن (الأنا) في (النحن) التي تتمثل بالنسق القيمي العام لمجتمعه فحتى لو أحب فلاح بيع الأرض فإنه اختيار فردي لا يتواءم مع الاختيار الجماعي .

4- القيم الاجتماعية مترابطة مع النظم الأخرى :

بمعنى أنها تؤثر وتتأثر بغيرها من الظواهر الاجتماعية فهي مثلاً ترتبط بالبناء الاجتماعي ارتباط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعضها الآخر , فهناك اعتماد متبادل بينها وبين المكونات الأخرى لهذا البناء (إذ أن البناء الاجتماعي للريف نسق من الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعائلية المنفصلة والمتمايزة بعضها عن بعضها الآخر والتي يقوم بينها بنفس الوقت علاقات متبادلة) . فالقيم تؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد كما أنها ترفض مثلاً صناعة الخمور في منطقة محافظة أو ترفض خروج المرأة للعمل , وسيتم توضيح تأثير القيم على مسألة استيعاب التطور العلمي في الريف انطلاقاً من هذه العلاقة الترابطية بين القيم والنظم الاجتماعية الأخرى .

5- القيم الاجتماعية عامة منتشرة :

تنتشر القيم في جميع أجزاء البناء الاجتماعي الريفي أي بمعنى أن للاقتصاد قيمة وللعائلة قيمتها , وللدين قيمة , ولكن كل هذه الفروع القيمية متناسقة ومترابطة للحفاظ على استمرارية البناء الاجتماعي .

6- القيم ظاهرة تاريخية :

ذلك أنها توجد في المجتمعات البشرية الريفية وغير الريفية قديمها وحديثا سواء أكانت متأخرة أم متقدمة , إذ أن لكل مجتمع نسيج خاص من القيم الاجتماعية بغض النظر عن بساطته أو تعقيده , ولكن المسألة المهمة هي مسألة النسق القيمي القديم مع أنساق مجتمعية حديثة وهذا ما نحن بصدد معالجته أي أن النسق القيمي في الريف قديم ولا يعد متوائماً مع النسق الاقتصادي الحديث الذي يستوجب تطبيقات التقانات العلمية المستحدثة الأمر الذي يحدث اختناقاً في مسيرة التطور الاقتصادي .

7- للقيم صفة الجبر والإلزام :

تمتاز القيم بأنها ذات إلزام جمعي يخضع لمنطق المجتمع ونظمه وقوانينه الاجتماعية , فإذا كانت تنطوي على الأوامر والنواحي الاجتماعية والرسائل والغايات المقبولة اجتماعياً , فإن الذي يخرج عليها يعرض نفسه للجزاء الاجتماعي في المجتمع , فوجود القيم ملزم اجتماعياً لأن الشكل الذي يأخذه يرتبط ارتباطاً وظيفياً مع النواحي الأخرى . فعلى سبيل المثال : نجد الطب الشعبي أو

المعرفة الشعبية في الريف تكاد تشكل نظاماً اجتماعياً متكاملاً فعندما يخرج أحدهم عن هذا النظام كأن يذهب إلى طبيب المستوصف فإنه ينظر إليه نظرة لوم ونبذ وأحياناً سخرية .

8- القيم مسألة نسبية زمانياً ومكانياً :

تختلف القيم باختلاف الثقافات والمجتمعات في الزمان والمكان , فالقيم الريفية في المجتمعات العربية تختلف عن القيم في المجتمع الانكليزي إضافة إلى أنها تختلف بين مجتمعين ينتميان إلى إطار واحد كالمجتمع المصري والمجتمع السوري مثلاً واعتماد على ذلك نجد أن ما تراه ثقافة ما ذا قيمة لا يشكل في عرف الثقافة الأخرى أي شيء , ومن هنا تأتي أهمية تحليل النظام القيمي في الريف قبل الشروع بوضع أي مشاريع قيد التنفيذ قد تكون نجحت في مجتمعات أخرى وتواءمت مع قيمها فأحياناً كثيرة نجد القيم التي يحملها الفلاح في ريف المناطق الشرقية مختلفة عن قيم الفلاح في الساحل السوري .

ولا تقتصر نسبية القيم على المكان وإنما تكون تابعة للزمن أيضاً أي : أنها تختلف وتتغير في المجتمع الواحد بما يطرأ على نظمه من تطور وتغيير وهي في تطورها وتغيرها تخضع للحوادث الاجتماعية في التاريخ كما تخضع لظروف الوسط الثقافي الذي كانت سائدة فيه فالقيم التي سادت في الريف السوري في مرحلة الأربعينات أو الخمسينات من هذا القرن تختلف عما هو سائد الآن .

9- القيم معيارية :

تتحدد معيارية القيم بحسب معايير المجتمع , وما تشمله من مجموعات وجماعات ذلك لأن الفلاح في أحكامه التقويمية أو اختياره لسلوك ما لفظي أو عملي مقيد بمعايير المجتمع الريفي وأحكامه التقويمية على ألوان هذا السلوك . إن أحكام المجتمع ومعاييره لأبناء الريف جاهزة وتتمثلها عقولهم أثناء عملية التنشئة الاجتماعية وقولنا القيم معيارية يعني أنها تشكل جوهر المضمون المعنوي للسلوك , لذا فإن القيم غير محسوسة ولكن الأفراد يشعرون بوجودها ويحسون بمظاهرها وآثارها في أعمالهم وممارستهم.

10- القيم مكتسبة :

تقوم التنشئة الاجتماعية بدور أساسي في إكساب الطفل قيم المجتمع الريفي الذي يعيش فيه, ولا تتوقف عملية اكتساب القيم على الأسرة بل تتعداها إلى المدرسة وحتى إلى الكتاب والجماعات الاجتماعية الأخرى فالقيم يكتسبها الإنسان بالتعلم من المجتمع الذي يعيش فيه , ويمر التعلم القيمي بخمس مراحل مرتبة من الأدنى إلى الأعلى كما يلي :

مرحلة الاستقبال والقبول / مرحلة الاستجابة / مرحلة التعميم / مرحلة التنظيم / مرحلة التشخيص.

وكلما كانت القيم ذات عمق واضح تم اكتسابها دون وعي وتصبح من موجهات السلوك ومهما اختلفت القيم باختلاف الجنس أو الطبقة في النسق الاجتماعي فإن قيماً معينة تظل ذات عمومية لجميع الأعضاء .

وتترتب القيم فيما بينها ترتيباً هرمياً فتهيمن بعض القيم على غيرها أو تخضع لها وتخضع القيم الهبوط أو الصعود في سلم القيم وتتغير بتغير نظرة الإنسان ومنظوره للحياة على العموم .

الوظيفة الاجتماعية التى تؤديها القيم فى الريف :

تؤدي القيم الاجتماعية في الريف وظيفة أكثر فعالية وأهمية عما هو الحال في المدن ، لان القيم في الريف تشكل قوة متماسكة تعمل على ربط أجزاء ثقافة المجتمع الريفي بعضها ببعض الآخر، لتشكل المنبع الذي يتزود منه أبناء الريف في نظرتهم إلى الحياة ومواقعها , وبما أننا اعتبرنا القيم الاجتماعية نظامِا متكاملا فانه يؤدي جملة من الوظائف الأساسية وعندما يدرك الباحث الاجتماعي أو المخطط أو المرشد هذه الوظائف يمكنه من خلالها الولوج إلى بناء القيم بغية تغييره أو تطويره ويمكن إجمال الوظائف التي تؤديها القيم في الريف بما يلي :

1- تساعد القيم في المجتمع الريفي أبناء هذا المجتمع على تنسيق سلوكهم الاجتماعي وتحدد الغايات المرغوبة اجتماعيا والوسائل المقبولة لتحديد هذه الغايات وهذا يظهرها بمظهر القوة الآمرة الناهية المحددة للسلوك وتوضيح أبعاده وهذا ما يؤدي إلى تناسق السلوك وانعدام فوضى التصرفات أي أن القيم تساعد على الامتثال وحفظ النظام في المجتمع الريفي بشكل متفق عليه ، فمثلا : المجتمعات الريفية ذات نظام عائلي ممتد ، وسلطة الأب من سمات العائلة الريفية ، وطاعة الأبناء للأب أمر معروف لدى كل الأبناء في الريف ولا يمكن الخروج عنه . (مع العلم ان هذا النوع من العائلات اخذ بالانحسار والميل إلى الأسر النووية حتى في الريف) ولكن سلطة الأب موجودة .

وبموجب الامتثال والاحترام الذي تكرسه القيم في المجتمع الريفي بخاصة ، نجد الابن لا يستطيع مخالفة رأي والده فيمتثل لتوصيات المرشد الزراعي حول تقنية معينة مثل تغير نوع المحصول بشكل يناسب طبيعة الأرض أو حتى لا يستطيع تغيير نوع البذار في المحصول ذاته ما لم يوافق عل ذلك الأب .

2 – إن القيم لا تحدد السلوك ولا توضح مساراته فحسب بل تساعد كذلك على وصف وتحديد المكافآت والجزاءات الخاصة بانتهاك قيم المجتمع الأساسية أو الخروج عليه فمثلا : نجد عصيان الأب والخروج عن طاعته يعرض صاحبه للوم والسخرية وأحياناً للنبذ من مجالس القرية .

كما تعد موجهاً ومرشداً للأدوار الاجتماعية وتحدد متطلبات كل دور وحقوقه وواجباته مما يساعد على تناسق هذه الأدوار : فمثلا نجد عصيان الابن لأبيه والخروج عن طاعته في زراعة نوع محصول أو نوع بذار موصى به يعرض هذا الابن للوم والسخرية وأحياناً يجرد الأب ابنه من حق العمل في هذه الأرض إذ أن سلطة الوالد واجب شبه مقدس اجتماعيا ودينيا ولا يجوز الخروج عنه.

وعلى سبيل المثال : ثمة تقسيم حسب العرف أو حسب العادات في العمل الزراعي بين النساء والرجال وحتى الأطفال في الحقول ولا يجوز التعدي على هذه التقسيمات حتى لو كانت مشروعات التنمية تستدعي مساهمة المرأة الريفية بالعمل إلى جانب الرجل , فهذا لا يمكن ان يكون مادامت القيمة الاجتماعية لعمل المرأة محصورة أو مرهونة مثلا بنوع عمل معين مثل : الاعتناء بالحيوانات والقيام بشؤون المنزل والأولاد .

3 – تؤثر تأثيراً واضحا في مسائل التغيير الاجتماعي الذي يطرأ على المجتمع وهذه هي الوظيفة الأهم التي تشكل محورا من محاور البحث، إذ يمكن للقيم في المجتمع الريفي أن تعيق التغير حيث ترفض أو تقاوم ما تطرحه خطط التنمية على سبيل المثال ومنها نتائج البحث العلمي بينما يمكن في أوقات أخرى أن تساعد التغير أو تدعمه , الأمر الذي يجعل من دراسة القيم في الريف ضرورة ملحة لمعرفة مسارات التغير الاجتماعي واتجاهه وسرعة هذه المسارات والتنبؤ بنجاحها أو فشلها في المجتمع الريفي فعلى سبيل المثال اكتسب محصول الزيتون لقدمه مكانة هامة لدى المزارعين وخاصة كبار السن وأصبح من الصعب إقناعهم بالتحول عنه لزراعة نوع آخر من المحاصيل الزراعية بل تمتد القيمة الاجتماعية لهذا المحصول إلى طرق تصنيعية حيث يرفض بعضهم الاعتماد على تصنيع الزيتون آلياً لان ذلك يعد خروجا عن التراث الاجتماعي الذي ورثوه من الآباء والأجداد في العمل اليدوي المتمثل في المعاصر التقليدية .

إن تصنيف القيم حسب مستوياتها / إلزامية – تفصيلية – مثالية/ لا يعطي دلالة واضحة عن القيم السائدة في الريف بل يساعد على دراسة القيم دراسة نظرية ولذلك لا بد من دراسة القيم وتوضيح علاقتها بالتطور التقني في المجتمع الريفي .

- إن الوظائف السابقة للقيم تدعم أمراً أساسياً مهما في المجتمع يتمثل في إسهاماتها في التكامل الاجتماعي إذ تساهم في إشباع الدوافع الاجتماعية بصورة تتسق مع حياة الأشخاص في المجتمع وبذلك تكون القيم بمثابة تجارب أصيلة في الأفعال الاجتماعية .

وقد أجريت عدة دراسات على وظيفة القيم فيما يتعلق بالنواحي التقنية في الريف وتمخضت عنها حصيلة من المعلومات الهامة عن القيم ودورها في حياة تلك المجتمعات الريفية :

إذ أظهرت لنا أن مجموعة معينة من القيم قد تكون مفتاحا حقيقيا وعاملا أساسياً في القبول أو الرفض من جانب الأسر الريفية فالتجديدات غير معروفة النتائج بدرجة دقيقة لا يقدمون عليها كما أنهم يرفضون مثلا استخدام أنواع جديدة من البذور أو تجربة طريقة جديدة في الزراعة لم يكونوا قد عرفوا نتائجها سلفا إذ أنها تخالف ما تعودوا عليه وما ورثوه فا القديم خير ونتائجه معروفة لديهم وأما الجديد فمستغلق ولا يريدونه فهم يرددون دائما عبارة : (الشيء الذي تعرفه خير من الذي تتعرف عليه) وهذا الاستعراض يجعلنا نعاود تأكيد ضرورة دراسة القيم كأساس لمعرفة مسار التغير ومواقع عقباته واختناقاته .

تصانيف القيم الاجتماعية السائدة في الريف وأثرها على برامج تمكين المرأة:

تعددت التصانيف التي بموجبها قسمت القيم الاجتماعية عامة بحسب التيارات الفكرية والنظرية للباحثين, فهناك من يميز بين ثلاث مستويات من القيم وهي: القيم الإلزامية – القيم التفصيلية – القيم المثالية .

وهناك تصانيف للقيم بحسب أبعادها وهي ستة أبعاد : / بعد المحتوى – الشدة – العمومية – الوضوح – الدوام – المقصد / ولكل بعد تصنيفات معينة من أنماط القيم والتصنيف الذي اعتمدناه في هذا البحث هو التصنيف بحسب بعد المحتوى واعتماد هذا التصنيف يعود للغاية المنشودة من دراسته للبناء القيمي وتحديد دور مضمون كل قيمة اتجاه مستجدات البحوث العلمية وتصنيف القيم حسب بعد المحتوى يؤدي هذه الغاية .

كما تندرج القيم في ست أنماط هي :

1- القيم الاجتماعية : وهي اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس وتعاونه معهم ومحبته لهم إذ يجد في ذلك إشباعاً له .

2- القيم الاقتصادية : ويقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى ما هو نافع وهو في سبيل هذا الهدف يتخذ من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها بالإنتاج والتسويق واستهلاك البضائع واستثمار الأموال .

3- القيم الدينية : اهتمام الفرد وميله إلى معرفة ما وراء العالم الظاهري فهو يرغب في معرفة أصل الإنسان ومصيره ويرى ان هناك قوة تسيطر على العالم الذي يعيش فيه وهو يحاول ربط نفسه بهذه القوة بصورة ما .

4- القيم النظرية : اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة وفي سبيل ذلك الهدف يتخذ اتجاها معرفا في العالم المحيط به فهو يوازن بين الأشياء على أساس ماهيتها كما انه يسعى إلى القوانين التي تحكم هذه الأشياء وذلك بقصد معرفتها دون النظر إلى قيمتها العملية ا والى الصورة الجمالية لها .

5- القيم الجمالية : اهتمام الفرد وميله إلى ما هو جميل من ناحية الشكل .

6- ويضاف إلى ذلك القيم السياسية **.**

وبموجب هذه التصنيفات ممكن رصد القيم الموجودة في المجتمع الريفي مع توضيح القيمة على عملية استيعاب مستجدات البحوث العلمية هل هو يدعم هذه المستجدات أم انه يرفضها ويلفظها .

نماذج من القيم الاجتماعية السائدة في الريف :

- قيمة الولاء العائلي
- قيمة السلطة الأبوية
- قيمة الإنجاب وبخاصة إنجاب الذكور
- قيمة الامتثال بآراء كبار السن
- قيمة تفوق الرجل على المرأة بكل شيء
- قيمة تبعية المرأة للرجل بكل شيء
- قيمة تعليم المرأة .
- قيمة مشاركة المرأة بالحياة الاجتماعية
- قيمة مشاركة المرأة في قرارات الأسرة

ذماذج من القيم الاقتصادية السائدة في الريف :

- قيمة ملكية المرأة للأراضي الزراعية
- قيمة ملكية المرأة للثروة الحيوانية
- قيمة الاستهلاك والادخار عند المرأة .
- قيمة عمل المرأة المأجور
- قيمة ملكية المرأة للأموال الخاصة أوالذهب
- قيمة توريث المرأة

بعض من نماذج القيم الدينية السائدة في الريف :

- قيمة الاتكال على الله .
- قيمة الإيمان بالقضاء والقدر
- قيمة القناعة والتعشف

د ـ دور المرأة في المجتمعات الريفية :

ورد في إعلان جنيف عن نساء الريف (أن المرأة الريفية في جميع أرجاء العالم أن قوة أساسية وحيوية في العمليات الإنمائية التي تمثل مفتاح التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتضم نساء الريف المزارعات والعاملات بأجر والحرفيات والقائمات بالأنشطة التجارية البسيطة والصناعات المنزلية والإنتاج محدود النطاق وخدمة الأسر) .

وتشكل النساء العمود الفقري لقوة العمل الزراعي في جزء كبير من العالم النامي فهن يحققن من 35-45% من الناتج المحلي الإجمالي .

وكذلك تحقق ما يربو على 50% من إنتاج الأغذية في تلك البلدان ومع ذلك يوجد أكثر من نصف مليار امرأة ريفية يعانين من الفقر , وعدم إمكانية الحصول على الموارد , والوصول إلى الأسواق والواقع أن التقديرات تشير إلى أن عدد النساء الفقيرات قد زاد بنسبة 50% في الأعوام العشرة الماضية وأصبح عددهن اليوم يفوق عدد نظرائهن من الرجال *) وبالطبع واقع المرأة الريفية في بلادنا لا يختلف كثيراً عن واقعها في العالم .

وهذا ما يبرر الاهتمام العالمي بالمرأة عامة والمرأة الريفية خاصة والسعي الدؤوب لتحقيق أفضل الظروف والبدائل لإدماجها في العملية التنموية الشاملة وهذا الإدماج يستوجب بدء ذي بدء تشخيص واقع المرأة المجتمعي الذي تعيش بكنفه المرأة وذلك من خلال معرفة الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تؤديها المرأة في الريف سواء في النشاط الاقتصادي الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أو في النشاط الاجتماعي كإدارة الأسرة ورعاية الأطفال ...الخ

وبالطبع أداء هذه الأدوار يواجه جملة من المشكلات المنبثقة عن النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو المؤسساتي أو التشريعي والتي من شأنها أن تعيق عملية تنمية المرأة الريفية وتحول دون أدائها لدورها على أكمل وجه .

لذا ينبغي تحديد هذه المشكلات بشكل واضح ودقيق لنتمكن من إعداد البرامج التنموية اللازمة لمعالجتها ومساعدة النساء الريفيات بالتغلب عليها وبالطبع هذه البرامج هي جزء من خطة العمل الوطنية (الإستراتيجية) التي تعكس توجهات القيادة السياسية حيال تنمية المرأة السورية بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص .

---

* الصندوق الدولي للتنمية الزراعية , تقرير مؤتمر القمة المعني بالأحوال الاقتصادية لنساء الريف , جنيف 25-1992/2/26 , ص(415)

الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي تؤديها المرأة الريفية *:

كانت المرأة على مر العصور وما زالت منتجة في عملها سواء في البيت أو في المجالات الاقتصادية بمختلف أنماطها (الرعي – الصيد – الزراعة – الصناعة ....) فهي المسؤولة عن تربية الأطفال ورعايتهم وتحمل مسؤولية المنزل وبنفس الوقت وإلى جانب دورها كأم وزوجة تقوم بعملها خارج المنزل جنباً إلى جنب مع الرجل بل وكانت مهامها الإنتاجية تفوق أحياناً مهام الرجل فنجد أن النساء الريفيات يعملن في الزراعة بكامل فروعها ولو أن عملهن في مجال الإنتاج النباتي وتربية

الحيوان يفوق بكثير عملهن في مجال الغابات وصيد الأسماك . والنساء الريفيات في العالم الثالث لسن كما هو شائع عنهن مجرد أمهات وزوجات وإنما يقدمن في أكثر الحالات إسهاماً شديد الأهمية في إمداد الأسرة بالغذاء ورفع مستوى الحياة الاقتصادية ففي إفريقيا على سبيل المثال يعتمد على المرأة في إنتاج أو شراء كل الغذاء الذي تتناوله الأسرة تقريباً وفي المشرق العربي وشمال إفريقيا تقوم المرأة بمهام العمل الحقلي ورعاية الحيوان وفي آسيا تعمل جنباً إلى جنب مع زوجها كما تعمل خارج المزرعة لدى المزارعين الأكثر ثراء أو في الأعمال البسيطة التي يمكن أن تكسبها دخل إضافي تكمل به غذاء الأسرة وكذلك الأمر في أمريكا اللاتينية والكاريبي تعمل المرأة في حصاد محاصيل الأغذية وخاصة الأرز كما تعمل في العمل غير الزراعي لكسب دخل إضافي للأسرة .

هذا وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت على /74/ بلد نامي أن المرأة تعيل أسرة من بين كل خمس أسر حيث تكون أماً أرملة أو مطلقة أو منفصلة عن زوجها أو هجرها وبالطبع المرأة في الريف السوري تتشابه مع نساء العالم جميعها فهي تتحمل كافة الأعباء المنزلية من عمليات التنظيف والغسيل وتحضير الطعام وتأمين مؤونة البيت والعناية بالأطفال وشؤونهم ،

* انظر وزارة الزراعة / مديرية تنمية المرأة الريفية / الأدوار التي تؤديها المرأة في الريف ، دراسة ميدانية ، إعداد رائدة أيوب ، دمشق 2007

إضافة إلى تحمله الجزء الأكبر من الأعمال الزراعية المختلفة بدء من تحضير الأرض للزراعة وانتهاء بتسويق المحصول , وكذلك تهتم المرأة في رعاية الحيوانات وخاصة الأبقار والدواجن من حيث إطعامها ورعايتها وحلابتها وجلب العلف لها ... وإلى جانب الأعمال المنزلية والزراعية ورعاية الحيوان فإن المرأة في معظم مناطق الريف السوري تقوم بالعديد من الصناعات الريفية /القش/التطريز/الحياكة/الصوف .... إضافة لقيامها بالعديد من الصناعات الغذائية مثل المربيات وتجفيف الخضار والفواكه ومشتقات الألبان والأجبان لتلبية حاجات المنزل كما يتم تسويق بعضها أحياناً .

ورغم التفاوت في طبيعة ومشقة هذه الأعمال من منطقة إلى أخرى إلا أنها تتفق جميعاً بأن هذه الأعمال مهما تنوعت فهي من مهام ومسؤوليات المرأة وفي كثير من الأحيان يضاف إلى هذه الأعمال نقل الماء والحطب من أماكن بعيدة عن المنازل لاستخدامه في الاحتياجات المنزلية وتتم هذه العملية سيراً على الأقدام قد يستغرق ساعة أو أكثر ذهاباً ومثلها إياباً وهي تحمل على رأسها هذا الحمل الثقيل وسنستعرض إحصائياً فيما يلي وبالتفصيل المهام التي تؤديها المرأة في الريف السوري

.

أولاً – الأدوار التي تؤديها المرأة في العمل الزراعي :

يبدو أن هناك ما يشبه الاتفاق حول توزيع الأعباء الزراعية بين أفراد الأسرة في الريف السوري إذ أن صعوبة العمل وطبيعته ومدى اعتماده على القوة العضلية يحدد توزع الأعباء على أفراد الأسرة والجدول رقم (1) يوضح المهام التي يؤديها كل فرد في النشاط الزراعي حسب العمليات التالية :

أ- الحراثة :

هي من المهام الرئيسية التي يقوم بها الأب والأبناء الذكور أكثر من ربات الأسر والبنات وبعض الأحيان تلجأ الأسر إلى استخدام قوة عمل مأجورة ولا سيما إذا كانت الحراثة آلية حيث تستأجر آلة الحراثة ومعها العامل القائم عليها , وكما موضح في الجدول (1) نجد أن 87% من العينة يقوم بها أرباب الأسر و9% منها يقوم بها الأبناء الذكور ومساهمة الأمهات 2% وبالأجرة /1/% هذا في المنطقة الشمالية الشرقية .

ونجد إلى حد ما الوضع متشابه في المنطقة الجنوبية بتوزيع العمل حيث بلغت نسبة الأسر التي يقوم فيها الآباء بهذه المهمة 41% وبلغت مساهمة الأبناء الذكور 12% والأمهات 13% وانعدمت مساهمة البنات الإناث بهذه العملية وارتفعت نسبة العمل بالأجرة إلى 43% من أسر العينة .

ب- البذار :

تروي أساطير بلاد الشام القديمة تقديس آلهة الخصب عشتار الأم الكبرى ويربط هذا التقديس قديماً بقيام المرأة بعملية البذار تفاؤلاً بها لنقل الخصوبة الكامنة في جسدها إلى الأرض ولكن حالياً نجد أن عملية البذار انتقلت إلى حد ما إلى الذكور وتحولت إلى عملية آلية مع الحراثة باستثناء بعض المحاصيل (القطن) حيث تتم عملية البذار يدوياً وهذا ما رفع نسبة الأسر التي تقوم بها المرأة بعملية البذار .

ج- ري المحاصيل :

هذه العملية شانها شأن الحراثة والبذار باعتمادها على اليد العاملة الذكرية حيث يقوم الآباء والأبناء الذكور بالعمل فيها أكثر من الأمهات والبنات فهناك 64% من أسر العينة يقوم فيها الأب بعملية السقاية إلى جانب 23% تقع على عاتق الأبناء الذكور بينما انخفضت مساهمة الأمهات على 8% فقط والبنات الإناث على 5% في المنطقة الشمالية الشرقية في حين نجد في المنطقة الجنوبية أن

51% من أسر العينة الآباء يقومون بأداء هذه المهمة و28% الأبناء الذكور في حين مساهمة الأمهات بلغت 3.5% والإناث 4% وأما الذين يؤدونها بالأجرة بلغت نسبتهم 9% .

د- التعشيب :

لا يحتاج التعشيب على جهد عضلي كبير كما هو الحال في العمليات الأخرى وباعتباره من الأعمال التي تحتاج على صبر ووقت طويل نجد مساهمة المرأة والفتيات بهذا العمل مرتفعة فهناك 46% من الأسر تقوم فيها الأمهات بعملية التعشيب وكذلك 27% تقوم فيها الإناث بهذا العمل في حين انخفضت مساهمة الآباء إلى 19% وكذلك الأبناء الذكور إلى 4% وهناك عدد قليل من العمال مأجورين لأجل التعشيب الآلي اقتصر عددهم على 3% من أسر العينة المبحوثة في المنطقة الشمالية الشرقية في حين نجد في المنطقة الجنوبية أن نسبة الأسر التي تقوم بها الأمهات بهذه العملية 33% والبنات الإناث 19% في حين بلغت نسبة الأسر التي يؤدي بها الأب هذا العلم 30% والأبناء الذكور 6% وعمال الأجرة 11% .

هـ - المكافحة والتسميد :

تتعلق بعملية المكافحة والتسميد جملة من الإجراءات منها شراء الأدوات والأدوية اللازمة لعملية الرش وكذلك تلقي وتطبق تعليمات الوحدات الإرشادية أو الصيدليات الزراعية أو الجمعيات الفلاحية كما يحتاج العلم إلى مزيد من الدقة والحذر في التعامل مع المبيدات والأدوية لذلك تولى الرجال هذا العمل أكثر من النساء فهناك نسبة 84% من الأسر الأب يقوم بعملية المكافحة والتسميد وكذلك 12% من الأبناء الذكور في حين هناك 2% فقط الأم تقوم بها في المنطقة الشمالية الشرقية وأما في المنطقة الجنوبية نجد تشابه بالوضع فهناك نسبة 64.5% من الأسر الأب يقوم بهذه العملية وكذلك 7% الأبناء الذكور والأمهات 5% والبنات الإناث 1% وبالأجرة 11.5% من أسر العينة .

و- التطعيم والتقليم :

يحتاج التطعيم والتقليم على خبرة ودراسة لأهميته في عملية تحسين الإنتاج وهذا مناط برب الأسرة فهناك 89% من أسر العينة الأب يقوم بها بهذا العمل و10% بالأجرة في حين تنعدم مساهمة النساء بهذه العملية في المنطقة الشمالية الشرقية وفي المنطقة الجنوبية نجد مساهمة الآباء في هذه العملية تصل إلى 62.5% والأبناء الذكور 18% والأمهات 2% وأما عمال الأجرة يصلون إلى 17% من العينة .

ك- الحصاد والقطاف :

الحصاد والقطاف مهمة تحتاج إلى تعاون جميع أفراد الأسرة (ولكن بحال استخدام الآلة بهذه المهمة نجد الرجال يختصون بها) ففي المنطقة الشمالية الشرقية نجد /23/% من الأسر الأب يقوم بهذه العملية و7% الأبناء الذكور في حين ارتفعت مساهمة الأمهات إلى 49.5% والبنات الإناث إلى 17% وعمال الأجرة 3.5% وأما في المنطقة الجنوبية فنجد مساهمة النساء في عملية الحصاد والقطاف تصل إلى 27% ومساهمة الأبناء الذكور تصل إلى 5% وترتفع مساهمة الأمهات إلى 32% والبنات الإناث إلى 11% وكذلك ترتفع نسبة عمال الأجرة الذين يقومون بهذا العمل إلى 25% من العينة .

ز- التسويق :

قليلة جداً هي الحالات التي تقوم بها النساء بالتسويق فقد انحصرت هذه المهمة بالآباء أو لنقل بالذكور في الأسرة حيث يحتاج التسويق إلى التعامل مع الغرباء والسفر للإلمام بالأسعار المتداولة في السوق وتبدلاتها وغير ذلك من الأعمال التي يتم اعتبارها من اختصاص الرجال وكذلك عمليات البيع والشراء وتحصيل الأموال وصرفها التي تعتبر أيضاً من مهمات الرجال وهذا ما يبرر وجود 96% من أسر العينة يقوم الأب بمهمة التسويق و3% الأبناء الذكور في حين انعدمت مساهمة الأمهات والبنات الإناث بهذه العملية في المنطقة الشمالية الشرقية في حين نجد في المنطقة الجنوبية أن 75% من اسر العينة الأب يقوم بهذه العملية و10% الأبناء الذكور و7% بالأجرة .

جدول رقم (1) يوضح توزيع أعباء العمل الزراعي لدى أفراد الأسر الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الجنوبية

من يقوم بالعمل	الحراثة		بذار وغراس		ري وسقاية		تعشيب		مكافحة وتسميد		تطعيم وتقليم		حصاد وقطاف		تسويق	
	ش	ج	ش	ج	ش	ج	ش	ج	ش	ج	ش	ج	ش	ج	ش	ج
الأب	87	41	39	56	64	51	19	30	84	64.5	89	62.5	23	27	96	75
مساهمة الذكور	9	12	28	13	23	28	4	6	12	17	_	18	7	5	3	10
الأم	2	3	28	10	8	3.5	46	33	2	5	0.6	2	49.5	32	0.4	7
مساهمة الإناث	_	_	_	3	5	4	27	19	_	1	_	_	17	11	_	0.5
آخرون + أجرة	1	43	5	16	/	9	3	11	_	11.5	10	17	3.5	25	_	7.5

المصدر : ش- تعين البيانات الخاصة بالمنطقة الشمالية الشرقية ج- تعين البيانات الخاصة بالمنطقة الجنوبية

1- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي , مديرية الإرشاد الزراعي و مسح ميداني بالعينة اجتماعي , ثقافي واقتصادي لواقع الأسر الريفية في المحافظات حلب – ادلب – الرقة – دير الزور – الحسكة 1998 بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة FAO

2- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي , مديرية الإرشاد الزراعي و مسح ميداني بالعينة اجتماعي اقتصادي لواقع الأسر الريفية في المحافظات القنيطرة – السويداء – درعا – ريف دمشق 1992 بالتعاون مع إيفاد .

ثانياً – الأدوار التي تؤديها المرأة في رعاية الحيوان :

تختلف توزيعات أعباء الأعمال المتعلقة برعاية الحيوان عن توزيعات الأعمال في النشاط الزراعي النباتي ففي الأخير نجد توزيع المهام بين الذكور والإناث متعلقاً بعامل القوة العضلية . في حين تعتبر المرأة أن رعاية الحيوانات الموجودة داخل المنزل أو في الحظائر أو حتى في الحقول من مهامها الأساسية الملحقة بالعمل المنزلي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2) الذي يبين توزع المهام بين أفراد الأسرة في رعاية الحيوان وفق نتائج مسح ميداني أجري على 450 أسرة ريفية موزعين على 30 قرية موزعة على خمس محافظات في المنطقة الشمالية الشرقية في سوريا .

هذا ولا يختلف توزيع الأدوار على أفراد الأسرة بالنسبة لرعاية الحيوان في مختلف مناطق الريف السوري فهناك أوجه تشابه كبيرة في توزعات هذه الأدوار ويمكن اعتبار الجدول المذكور أعلاه صورة واقعية عن الريف السوري بوجه عام حول هذه المسألة .

أ- جلب العلف :

تتحمل المرأة هذه المهمة وحدها حيث نجد أن نسبة 97.8% من الأسر في العينة المبحوثة تقوم فيها المرأة بهذه المهمة وهناك 1% تقوم فيها الفتيات بنفس المهمة وكذلك 1% حالات للأبناء الذكور يقومون بمهمة جلب العلف إلى الحيوانات من الحقول في حين تنعدم مساهمة رب الأسرة تماماً بهذه المهمة .

ب- إطعام الحيوان :

تقاسمت مهمة إطعام الحيوان ربات الأسر وبناتهن فلدينا نسبة 47.11% تقوم فيها الربات بهذه المهمة ولدينا نسبة 49.56% تقوم بها الفتيات بنفس المهمة أي تمثل النسبة التي تعتمد على المرأة حوالي 97% من العينة المدروسة وهناك فقط 3.33% حالة ساهم بها الأبناء الذكور بمهمة إطعام الحيوان في حين انعدمت تماماً مساهمة رب الأسرة بهذه المهمة .

ج- السقاية :

من الواضح أنها مهمة مقتصرة تماماً على النساء من أمهات وبنات فلدينا نسبة 90.44% تقوم بها ربة الأسرة بهذه المهمة ونسبة 9.5% تؤدي فيها البنات نفس المهمة .

د- الحلابة :

على ما يبدو أن عملية الحلابة مقتصرة على ربات الأسر وبناتهن فهناك نسبة 97.56% حالة تقوم فيها ربة الأسرة بحلابة الأبقار والأغنام وكذلك 1.11% تقوم فيها الفتيات بالأسرة بهذا العمل ولدينا 1.33% يقوم بها آخرون مثل الرعاة الذين يعهد لهم القطيع .

هـ - الرعي :

نجد بهذه العملية بعض المساهمة للرجل من الآباء والأبناء الذكور ولكن النصيب الأوفر للبنات الإناث في الأسرة بمسألة الرعي فهناك نسبة 46.67% تقوم فيها الفتيات بالرعي ونسبة 15.56% تقوم بها ربة الأسرة وكذلك 15.56% يقوم بها راع مختص بهذه المهمة إضافة إلى 8.225% يقوم بها الأب برعاية الحيوان ونسبة 14% الأبناء الذكور يتحملون مسؤولية رعي الأبقار أو الأغنام .

و- تنظيف الحظائر :

لعل تنظيف الحظائر والتخلص من مخلفات الحيوان مهمة تقليدية من مهام المرأة وامتداد لعملها في تنظيف المنزل حيث تتولى الأم وبناتها بدون أي مساهمة من شخص آخر فهناك نسبة 86.67% تقوم بها ربة الأسرة بهذه المهمة وكذلك نسبة 13.33% تقوم فيها بالمهمة الفتيات في الأسرة .

في ضوء المعطيات السابقة نجد التزام المرأة تماماً برعاية الحيوان وتربيته مما يلفت النظر إلى ضرورة إقامة مشاريع خاصة بالمرأة بهذا المجال وأن تكون هذه المشاريع مدعمة بقروض تستطيع المرأة من خلالها اقتناء حيوانات وتربيتها والاستفادة منها كمصادر إضافية للدخل لتحسين أوضاعها وتوجه رسائل إرشادية خاصة للنساء لرفع خبرتهن وزيادة إنتاجهن وتحسين نوعيته باستمرار كل ذلك من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء في الريف .

جدول رقم (2)

يوضح مهام أفراد الأسرة في رعاية الحيوانات

نوع العمل ومن يقوم به	جلب العلف	إطعام الحيوان	السقاية	الحلابة	الرعي	تنظيف الحظيرة	العناية بخلايا النحل	العناية بالدواجن وإطعامها
الأب	_	_	_	_	8.22	_	_	_
الأم	97.78	47.11	90.44	97.56	15.56	86.67	_	93.78
الأبناء الذكور	1.11	3.33	_	_	14	_	_	_
البنات الإناث	1.11	49.56	9.56	1.11	46.67	13.33	_	6.22
آخرون	_	_	_	1.33	15.56	_	_	_
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

ثالثاً – الأدوار التي تؤديها المرأة في المنزل :

الأعمال المنزلية كتقليد اجتماعي هي من مهام المرأة مثل تنظيف المنزل وإعداد الطعام ورعاية الأطفال ولكن هناك بعض الأعمال التي ألحقت بشؤون المنزل وهي أعمال شاقة أيضا أصبحت من مهام المرأة مثل إحضار ماء الشرب والوقود وإعداد بعض الصناعات الغذائية والريفية للاستهلاك المنزلي أو حتى للبيع دون أية مساعدة تذكر من قبل الرجل سواء رب الأسرة أو الولد الذكر وهذا ما نستدل عليه من الجدول رقم (3) الذي يوضح توزع مهام أفراد الأسرة في الأعمال المنزلية .

أ- تنظيف المنزل :

من الطبيعي أن تتولى النساء هذه المهمة الأساسية دون أية مساهمة للذكر فلدينا نسبة 58.44% من الأسر تقوم بها ربة الأسرة بتنظيف المنزل بينما 41.5% تقوم فيها الفتيات بهذه المهمة .

ب- رعاية الأطفال :

إن المهمة الأساسية للمرأة في الحياة الاجتماعي هي العناية بالأطفال وتربيتهم وتنشئتهم التنشئة السليمة والصحيحة ولدينا نسبة 98.44% من الأسر تقوم فيها ربة الأسرة بهذه المهمة بالإضافة إلى 1.11% تقوم بها الفتيات في الأسرة بنفس المهمة ونسبة 0.44% يقوم بها آخرون هن جدات الأطفال في بعض الأسر .

ج- إحضار ماء الشرب :

هي من المهام الشاقة التي تتحملها المرأة حيث تضطر في كثير من الأحيان إلى السير حوالي ساعة للوصول إلى مورد الماء وتعود وهي تحمل على رأسها آنية كبيرة مملوءة بالماء صباح كل يوم فلدينا نسبة 24.44% تقوم بها ربة الأسرة بذلك إضافة إلى 14.67% تقوم فيها الفتيات بهذه المهمة.

وأما النسبة التي يقوم الأب فيها بهذه المهمة فهي 2.44% حالة وكذلك الأبناء الذكور يساهمون بنسبة 6.8% بنقل الماء باستخدام بعض الحيوانات أو بعض آليات النقل .

وأما 3.33% فهي نسبة الحالات التي يتم بها شراء الماء من باعة متجولين في القرى وهي حالات قليلة .

د- إحضار الوقود :

تعتبر عملية إحضار الوقود كلها قاسية سواء تحطيب الخشب وجمعه أو نقله إلى المنزل وكلا العملين شاق ونجد أن المرأة ربة الأسرة تأخذ على عاتقها هذا العمل في الأسر التي تحتاج منازلها إلى وقود بدون مساعدة أحد باستثناء الفتيات التي تكون نسبة مشاركتها في هذا العمل أقل.

هـ- شراء حاجيات المنزل :

نجد أن هذه المهمة مرتبطة بالنقود وبالذهاب للأسواق وأحياناً خارج القرى لذا نجد الأب يساهم بشكل ملحوظ بهذه المهمة فهناك نسبة 58.44% من الأسر يقوم فيها الأب بهذه المهمة ونسبة 8.89% يقوم بها الأبناء الذكور وبنفس المهمة إلى جانب 30.89% تقوم بها ربات الأسر بذلك وبنسبة 1.78% من الأسر تقوم بتأمين حاجيات المنزل من باعة متجولين في القرى .

و- إعداد الخبز :

تتولى ربات الأسر هذه المهمة دون منافس أو مساعدة أحد .

ى- إعداد الفرش اللازمة للمنزل :

يعتبر إعداد الفرش الصوفية تقليداً تتفاخر به نساء القرى ولا سيما في حالات زواج الأبناء الذكور وتعتبر النساء الفرش ثروة لديها لذا تتولى إعدادها بنفسها رغم مشقة هذا العمل بما يتطلبه من غسيل للصوف وتنشيفه وتنجيده وتنظيفه كل عام .

ويعتبر خلو المنزل من هذه الفرش أمراً معيباً بغض النظر عن المستوى الاقتصادي لهذا المنزل ومن خلال معطيات الجدول نجد ربات الأسر تؤدي هذه المهمة لوحدها فهناك نسبة 98.89% تقوم فيها ربة الأسرة بهذه المهمة وفقط نسبة 1.11% تؤديها الفتيات الإناث في المنزل.

ك- الصناعات الغذائية :

تتنوع وتتعدد الصناعات الغذائية التي تقوم بها النساء في القرى وحسب المواسم تشتمل صناعة تجفيف الخضار والفواكه وتصنيع الألبان والأجبان والبرغل والفريكة و وكل ما يلزم المنزل من مؤن في الصيف والشتاء وتقوم المرأة بكل هذا وحدها فهناك نسبة 43.78% تقوم بها ربات الأسر بذلك ونسبة 56.22% تتولى فيها الفتيات هذه المهمة .

إضافة إلى جملة من الصناعات الريفية مثل السلال والقصب وأعمال الإبرة والحياكة والقش هذا ما يجعل من الأهمية تضمين المشاريع الإنمائية دورات تدريبية بالنساء في مجال الصناعات الغذائية والريفية المختلفة ودعم هذه الدورات بقروض تتيح للنساء مصادر دخل إضافية من أعمال يقمن بها بشكل تقليدي ويومي .

جدول رقم (3)

توزيع مهام أفراد الأسرة في الأعمال المنزلية

نوع العمل ومن يقوم به	تنظيف المنزل	رعاية الأطفال	إحضار ماء الشرب	إحضار الوقود	شراء حاجيات المنزل	إعداد الخبز	إعداد الفرش اللازمة	صناعات غذائية	صناعات ريفية
الأب	–	–	2.44	–	58.44	–	–	–	–
الأم	58.44	98.44	24.44	41.56	30.89	75.33	98.89	43.78	51.33
الأبناء الذكور	–	–	6.89	–	8.89	–	–	–	–
البنات الإناث	41.56	1.11	14.67	14	2.44	1.11	56.22	48.67	
آخرون	–	0.44	3.33	–	1.78	–	–	–	–
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

هـ ـ مداخل ميدانية لدراسة دور المرأة في تنمية المجتمعات الريفية* :

يشكل تحديد الأصول المنهجية للدراسة الميدانية المنطلق السليم لاقتحام الواقع الاجتماعي ، ذلك الاقتحام الذي يبنى على أسس منهجية علمية واضحة تمكن جمهرة الباحثين من تتبع خطوات البحث الاجتماعي الميداني وتقويمها علمياً بالرجوع إلى تلك السلسلة من الخطوات المنهجية لذلك تعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي يوليها علماء الاجتماع المعاصرون عنايتهم البالغة ، وأضحت

منطلقات وأسس البحث الميداني تتصدر معظم الدراسات الاجتماعية الجادة ومن ضمنها دراسات علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية وخاصة تلك التي تتبنى الاتجاه الميداني في دراسة الواقع .

أ – دراسة المجتمع نظرياً وعملياً :

يعتمد الدكتور حسن الساعاتي[1] من خلال تعريفه للمجتمع إلى تحديد عناصر تكوين المجتمع ، والتي تتألف من جموع كبيرة من الناس يعيشون مع بعضهم مدة طويلة على أرض معينة وتتكون فيما بينهم علاقات اجتماعية مختلفة تحددها طرق التعامل بينهم بشكل يميزهم عن غيرهم وعلى هذا الأساس فالمجتمعات مختلفة عن بعضها البعض ويرجع اختلافها إلى اختلاف عناصر تكوينها أولا، وإلى العادات والتقاليد وما يصاحبها من ظواهر اجتماعية ثانيا . وتتبلور الخطوات التي يقترحها المؤلف لدراسة المجتمع من خلال النقاط التالية التي يجب دراستها حسب رأيه وهي :

1- حدود المنطقة المساحية وعدد سكانها ونوعهم وفئات أعمارهم وتكاثر هو وكثافتهم .

2- الأسرة والعادات والتقاليد .

*** انظر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا ، الإسكوا ، برنامج بناء قدرات العاملين في التنمية المجتمعية ، معدل ، بيروت 2009**

3- النواحي الصحية .

4- النشاط الاقتصادي .

5- النشاط التعليمي والثقافي .

6- النشاط الترويحي وشغل أوقات الفراغ .

7- النواحي المتعلقة بالأمن العام.

8- النواحي المتعلقة بنظام الأمان الاجتماعي .

وبعد عرضه للنقاط الواجب دراستها طرح جملة من الأسئلة حولها ووضعها في استمارة يتثنى له من خلال ذلك تكوين صورة واضحة وصحيحة عن المجتمع كما هو لتبدأ بعد ذلك مرحلة التغيير في النواحي القاصرة بما يتماشى وعملية التقدم والنمو .

لقد وائم الدكتور الساعاتي بين نقطتين هامتين وهما الناحية العملية والناحية النظرية زن لأن دراسات المجتمع تعطي ثمارها إذا ما انطلقت من هاتين النقطتين وتم الربط بينها فالدراسة العملية للمجتمع ذات جدوى إن لم ترتبط نتائجها – التي تشكل بدورها أساساً نظرياً لدراسة ميدانية أخرى – بالبعد النظري ، كما أن أية نظرية لم تمحص وتدقق وتسبر المجتمع بشكل عملي تبقى مجرد خطوط عامة لا صلة بينها وبين الواقع . وهنا يكمن الخلل سواء في الدراسات النظرية الصرفة أم في الأبحاث الميدانية البحتة فالدراسة العملية يجب أن تنطلق من معطيات نظرية تغنيها كما أن الواقع لا يمكن امتحانه إلا من خلال مقولات نظرية تعين الباحث على تلمس الطريق الميداني الذي يسلكه .

ب- دراسات في خصائص البنى الاجتماعي للريف :

يحدد الدكتور محمد طلعت عيسى في الفصل الأول من كتابه " دراسات في الاجتماع الريفي "جملة من الخصائص المجتمع الريفي تتمثل في سيطرة الطبيعة وخضوع الريفي لها وسيادة الطابع الزراعي وأثر ذلك على البنى الاجتماعية في الريف ، فالأسرة الممتدة على سبيل المثال تطبع حياة الفرد بشكل كامل وتمنعه من الاندماج وتجعله يكره التجديد وبالتالي فقد تميز المجتمع الريفي بالعزلة والالتفاف حول الذات وضعف الاتصالات الخارجية وسيطرة الأسرة وضعف الفردية ، حيث يقضي الفرد الجانب الأكبر من وقته في منزله وعمله ضمن حقله ، يحيط به أفراد أسرته من زوجة وأبناء وأخوة ويضاف إلى ما سبق ارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات وانخفاض نسبة الجريمة والانحراف وانخفاض مستوى المعيشة وتأرجح سمات الإيديولوجية ووضوح ظاهرة التلكؤ الحضاري وقوة الحوافز الدينية وخفوت مستوى الطموح وبساطة الحياة وسيطرة الشعور بالنقص خاصة في ظل الإقطاع والتعالي والأنفة والاعتزاز بالشرف فيما يختص بالعائلة وضآلة الشعور الطبقي .

أما الفصل الثاني فيتحدث عن المنهج التكاملي في دراسة المجتمع الريفي وصولاً إلى التنمية الشاملة ويعرف الكاتب التنمية بأنها إشباع حاجات المناطق الريفية ، وتحقيق ذلك يتطلب دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يمكن أن توجه نحو إشباع هذه الحاجات ولهذا لابد من التعرف على الموارد البشرية والمادية المتاحة كافة من خلال عملية مسح شاملة للمنطقة موضوع التنمية وتشمل التكوين المورفولوجي للقرية أي الموقع الجغرافي والطبوغرافي العام ونوع التربة وحالة الإسكان والمرفق العامة والخاصة والخصائص الديموغرافية للسكان بما فيها درجة استقرارهم ونظم الملكية السائدة بينهم والتقسيم الطبقي الاجتماعي لهم ودرجة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية وإمكانية التصنيع المحلي وإمكانية التسويق والحرف اليدوية الموجودة والصناعات الريفية التي يمارسونها ومستويات الكفاية الإنتاجية والمهارة في الصناعات الريفية إضافة إلى دراسة المستويات الثقافية والتعليمية والمستوى الصحي ومتوسط العمر لديهم وأحوال العمالة والبطالة المنتشرة بينهم وعمق السنن الاجتماعية التي تفهم العادات والتقاليد والأعراف والآداب الشعبية إضافة إلى استطلاع درجة الوعي العام وأنواع العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم ومدى انتشار القيادة الصالحة ودرجة التمتع بالحكم الذاتي وأخيراً دراسة دور المرأة في ذلك المجتمع الريفي .

ج – أساليب تنمية الريف :

يتحدث رفعت هباب عن المجتمع المحلي وأهم القواعد والخبرات المتبعة في أساليب تنميته فيقول:

" إن اقتران خطة التنمية الاقتصادية بجوانب التطوير الاجتماعي يعني امتداد مؤسسات الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية إلى القرية ويحدد نصيب الفرد من الاستثمارات والموارد التي تكفل رعايته اجتماعياً "

ولبرامج التنمية المحلية أهداف عامة :يكمن أولها في زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق توفير الري والصرف واستخدام البذور المنتقاة وإتباع الطرق الفنية الحديثة في العناية بالأرض ومقاومة آفات وأمراض النباتات وزيادة الثروة الحيوانية وتشجيع الصناعات الريفية ويسعى الهدف الثاني إلى رفع المستوى الصحي وذلك بمكافحة الأمراض المعدية وتحسين ظروف البيئة الصحية وتأمين الرعاية الطبية , وتوفير خدمات الإسعاف الأولية ... ورعاية الأمومة والطفولة ويرمي الهدف الثالث إلى رفع المستوى التعليمي والثقافي وذلك بتوفير التعليم وتحسينه في مدارس الصغار والعمل على مقاومة الأمية ونموها بين الكبار ونشر الثقافة والوعي عن طريق المعلومات العلمية الحديثة أما الهدف الأخير فهو توفير الأمن الطمأنينة في العمل ويتم ذلك بتنظيم وسائل الأمن في القرية وتفادي المواقف التي تثير الحزازات والعصبيات والعمل على التوفيق بين الأطراف المتنازعة .

هـ- مبادئ تنمية المجتمع وتنظيمه :

يبحث الدكتور عبد المنعم شوقي في الفصول الثلاثة من كتابه "مبادئ تنمية وتنظيم المجتمع في تعريف التنمية والتنظيم وأهدافهما ومبادئهما وينتقل في الفصول التالية الى توضيح النشاط الحكومي والأهلي في الخدمة الاجتماعية والتشريعات التي تتبعها الحكومة في عملية التنمية والخطوات الأساسية التي يجب أن تسير عليها العملية .

ويعرض في الفصول الأربعة الأخيرة تحديد نتائج البحث وخطوات تنظيم المجتمع ودور القيادة والاختصاصين في تلك العملية .

تتم عملية تنظيم المجتمع هي :

المرحلة التمهيدية أولا والتي يتم فيها شرح الموضوع للمواطنين قبل البدء بالعمل وكسب ثقتهم والتعرف على المجتمع , ثم بناء الجهاز الرئيسي الذي سيقوم بالعمل ويتم أخيراً إجراء اختبار أولي .

المرحلة الثانية وهي المرحلة التخطيطية التي تعتمد على مناهج التخطيط من جهة , ومبادئه من جهة أخرى , والتي لا بد أن تتصف بالواقعية والشمول والاتزان , ومراعاة الظروف الخارجية , والتكامل . تتبع في هذه المرحلة خطوات الدراسة العلمية من حيث تحديد أهداف البحث ومفاهيمه ومجالاته , واختبار العينة وعدد أفرادها وعدد الأسئلة وجامعي البيانات من ثم اللجوء إلى إتباع تمهيد للبحث ليتم جمع البيانات بشكل دقيق , وتحديد نتائج البحث وأخيراً وضع الخطة العملية.

المرحلة الثالثة وهي المرحلة التنفيذية وتتميز بأهمية كبيرة لأنها تشكل المنطلق الأساسي لعملية التنمية , وتتم عن طريقين :

1- المجهودات الأهلية في التنمية والتنظيم : والتي تنطلق من المواطنين أنفسهم من خلال إيقاظ الرغبة في نفوسهم من أجل التغيير , وبهدف إحداثه بشكل فعلي ليتم تثبيته أخيراً .

2- أجهزة التنفيذ : وتتم عملية التغيير بالتعاون بين الجهات المختصة من مجالس واتحادات ولجان وتأتي في المرحلة النهائية عملية التقويم العلمي للمشروع أو الخطة الذي يعرف بأنه منهج علمي يستخدمه المختصون في البحث الاجتماعي بغرض تحديد مدى نجاح العملية القائمة في التأثير على المجتمع من الناحيتين البيئية والبشرية .

ويشير المؤلف إلى أهمية التكامل في عملية التنمية والتنظيم بحيث تكون هذه العملية جزءً من خطة شاملة كبرى على المستوى القومي , ثم التعاون بين أهالي الريف والحكومة بجميع مستوياتها حتى تتم عملية الإصلاح بشكل سليم ولا بد عند تنفيذ الخطوات الأساسية لعملية التنمية من مراعاة جملة اعتبارات أساسية تتمثل في :

- اختلاف المجتمعات عن بعضها
- اختلاف الهيئات المشتغلة بعملية التنمية
- اختلاف العمل من حيث المستوى (مستوى المجتمع المحلي : حي – قرية – مدينة)
- ليس من الضروري أن تأتي الخطوات متتالية , فقد تتداخل فيما بينها وقد تستمر إلى نهاية المشروع .

1 - مفهوم تنمية المجتمع الريفي :

إن تنمية المجتمع المحلي هي عملية مستدامة تستحث أكبر عدد من المؤسسات والجماعات والأفراد للمشاركة فيها بهدف إحداث تغيير إيجابي في أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، كي يتمتع أفراده بنوعية من الحياة أفضل مما كانت عليه سابقاً . وهي عملية تغيير ارتقائي

منظم للنهوض الشامل المتكامل بجميع نواحي الحياة في المجتمع الريفي يقوم بها أبناؤه بنهج تشاركي ديمقراطي وبتكاثف المساعدات من خارجه .

2 ـ سمات تنمية المجتمع الريفي :

- عملية : أي إجراءات وخطوات منهجية لبرامج ومشاريع تنموية
- تغيير : أي إحداث فارق كمي ونوعي في الأوضاع القائمة
- مخططة : أي نتيجة تصورات نظرية لأعمال البحث والتخطيط
- تقوم على المشاركة المجتمعية : أي مشاركة المؤسسات والجماعات والأفراد
- تكاملية : أي تداخل مجالات التغيير وترابطها في منظومة كلية ، تمتد كي تكون تنمية المجتمع المحلي متكاملة ومتسقة مع خطط التنمية الوطنية
- شاملة: أي أن تكون البرامج والمشاريع شاملة كافة المجالات في تزامن آني متسق ومتوازن الاهتمامات وفقاً لمعايير الضرورة والإمكانية والأولوية
- منفتحة وتشبيكية : أي انفتاح إدارة عملية التنمية على مساندة ومشاركة المؤسسات والجماعات والأفراد من داخل المجتمع المحلي ومن خارجه

3 ـ مشكلات تنمية المجتمع الريفي :

- ضعف النظم والقدرات المؤسسية والفردية
- تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية
- انتشار الفقر واللامساواة والبطالة
- ضعف نوعية التعليم والمهارات والمعارف
- تدني خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية
- تدني مكانة المرأة
- ضعف الوعي البيئي
- اتساع التأثير السلبي لظواهر الهجرة وضعف المشاركة والتهميش الاجتماعي

4 ـ أهداف تنمية المجتمع الريفي:

1- أهداف إستراتيجية (أمثلة)

- تحسين مستوى معيشة سكان المجتمع المحلي
- تطوير الظروف التمكينية للمشاركة في عملية التنمية

2- أهداف عامة (أمثلة)

- بناء وتطوير القدرات المؤسسية والفردية للمشاركة في عملية التنمية
- تحسين الخدمات العامة من حيث التغطية والجودة والشمول والعدالة
- تطوير قدرات إنتاجية تحقق زيادة فرص العمل والاستثمار والدخل
- تعزيز آليات التنسيق وترشيد استخدام الموارد وإثارة الوعي البيئي

3- أهداف مباشرة حسب القطاعات (أمثلة)

- تنمية اجتماعية : مشاركة شعبية ، إدماج فئات مهمشة ، خدمات تكافل اجتماعي ، مشاركة المرأة ، خدمات شبابية ، خدمات تدريب وتعليم ومهارات.
- تنمية اقتصادية : زيادة الإنتاج ، رفع معدلات النشاط الاقتصادي ، تصنيع ، زيادة وتنويع الدخل ، زيادة فرص الاستثمار ، تسويق المنتجات ، تأهيل وتدريب ، مواصلات واتصال ، طاقة وتشغيل ، إمدادات مياه وصرف صحي
- تنمية سياسية : توعية ونشر معرفة ، خدمات إعلام ، تطبيق منهج من الأسفل إلى الأعلى، آليات تنسيق ومشاركة ، ممارسة ديمقراطية ، تفعيل نظام اللامركزية ، تنظيم منتديات حوار ، تشبيك وتبادل خبرات

5 ـ مبادئ تنمية المجتمع الريفي:

- تلبية احتياجات أساسية وفقاً لأولويات المؤسسات والجماعات والأفراد
- هيكلية أهداف برامج التنمية ومشاريعها ، وتوزيعها على أهداف عامة ومباشرة
- خطوات منهجية في التعرف والتشخيص والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم
- معرفة القيادات والوقوف على إمكاناتها واستعدادها لتقديم الدعم والعون
- استعداد الجماعات والأفراد للاهتمام بالشأن العام والمشاركة في التنمية
- استثارة الجماعات والأفراد نتيجة عدم رضاهم عن الأوضاع السائدة
- مشاركة المؤسسات والجماعات والأفراد في عملية التنمية
- تعددية مجالات التنمية والترابط والاتساق في ما بينها
- رسم العلاقات المهنية مع المؤسسات والجماعات والأفراد
- تلبية احتياجات أساسية وفقاً لأولويات المؤسسات و الجماعات و الأفراد
- هيكلية أهداف برامج التنمية و مشاريعها ، و توزيعها على أهداف عامة ومباشرة
- خطوات منهجية في التعرف و التشخيص و التخطيط و التنفيذ و المتابعة و التقويم

- معرفة القيادات و الوقوف على إمكاناتها و استعدادها لتقديم الدعم و العون
- استعداد الجماعات و الأفراد للاهتمام بالشأن العام و المشاركة في التنمية
- استثارة الجماعات و الأفراد نتيجة عدم رضاهم عن الأوضاع السائدة
- مشاركة المؤسسات و الجماعات و الأفراد في عملية التنمية
- تعددية مجالات التنمية و الترابط و الاتساق في ما بينها
- رسم العلاقات المهنية مع المؤسسات و الجماعات و الأفراد
- ضمان المعونة الفنية و المادية لبرامج ومشاريع التنمية
- توازن الاهتمام بمصالح الجماعات و الأفراد دون التعارض مع المصلحة العامة
- ضبط حركة التغيير بالسرعة التي يحتملها المجتمع المحلي
- تعزيز الاتجاهات الإيجابية دعماً لعمليات التغيير و الاهتمام بالشأن العام
- التعود على استشارة المختصين كلما استدعى الأمر
- الاهتمام بالتقويم لقياس مدى التغيير الذي طرأ على المؤسسات و الجماعات و الأفراد ، و على المجتمع و ظروفه التمكينية

تقوم مبادئ تنمية المجتمع المحلي على تصور منهج التنمية كعملية تغيير هادفة و مخططة، مقدرة التكاليف و الوسائل و النتائج اجتماعياً و اقتصادياً و سياسياً و ثقافياً ، و مبنية على الحقائق المعرفية .

6 - مراحل تنمية المجتمع الريفي :

1- مرحلة تمهيدية

- التعرف إلى المجتمع المحلي
- الاتصال بالمؤسسات والجماعات والأفراد
- كيفية رؤيتهم لاحتياجاتهم ودورهم المتوقع في تلبيتها
- توضيح ما سوف تقدمه برامج التنمية ومشاريعها
- تحفيز أفراد المجتمع وقادته
- بناء نواة التنظيم المؤسسي

2- مرحلة تخطيطية

- تحديد المشكلات/الاحتياجات التي تواجه تنمية المجتمع المحلي

- ترتيب أولويات المشكلات وفقاً لحدتها وتأثيرها وإمكانيات مواجهتها
- تحديد البرامج والمشاريع المقترحة لمواجهة المشكلات وفق أولوياتها
- تحديد جدوى كل برنامج أو مشروع يقترح إدراجه في خطة التنمية
- وضع تصور نهائي لمخطط شامل يتضمن البرامج والمشاريع المجدية
- توزيع أدوار مسؤوليات التنفيذ على الأطراف المشاركة

3- مرحلة تنفيذية

- إتاحة فرص وآليات المشاركة والتنسيق والتعاون
- الحرص على مشاركة القادة المحليين وعلى تدريبهم المناسب
- اختيار الأطر التنظيمية اللازمة والمناسبة لعملية التنفيذ
- توفير مستلزمات تنفيذ البرامج والمشاريع وإعداد إدارة مشتركة
- إثارة الوعي بأهمية التغيير الحاصل وما سيترتب عليه من لنتائج
- إشراف مشترك على علية التنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف

4- مرحلة تقويمية

- قياس الأهداف المنفذة ومقارنتها بالأهداف المتوقعة
- تحديد أسلوب تنفيذ الخطة ومدى كفاءة اعتماده
- تقدير آثار وتأثيرات الخطة على المجتمع المحلي
- معرفة نقاط القوة والضعف في الممارسات التنموية
- استخلاص دروس ومقترحات استدامة عملية التنمية

إن المبدأ العام الذي يحكم مراحل تنمية المجتمع المحلي هو تحقيق التعاون والتنسيق والمشاركة بين مختلف أصحاب الشأن أو أصحاب المصلحة سواء من ناحية الدعم أو التمويل أو تقديم الخبرات الفنية أو تهيئة الظروف الملائمة لنجاح البرامج والمشاريع التنموية

7 ـ مجالات تنمية المجتمع الريفي :

- تصنيف مبني على وظائف مؤسسات عامة مثل : صحة وتعليم وإسكان وعمل
- تصنيف مبني على قطاعات مثل : اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية
- تصنيف مبني على قضايا التنمية مثل : فقر وتهميش وبطالة ومساواة
- تصنيف مبني على فئات اجتماعية معرضة مثل : مرأة وشباب وطفولة

إن الفصل أو التمييز بين هذه المجالات هو نظري ومنهجي غالباً ما يبرره فصل المهام الوظيفية للمؤسسات المعنية أو ضرورات البحث والتحليل .

مقترحات المجالات المتداخلة

- بناء وتطوير القدرات المؤسسية والفردية
- مكافحة الفقر واللامساواة
- العدالة الاجتماعية ونظم المشاركة الشعبية
- تعزيز الاندماج الاجتماعي والارتقاء بمكانة المرأة ودعم الفئات المعرضة
- الحفاظ على البيئة وترشيد استخدام مواردها

غاية تنمية المجتمع المحلي:

إن غاية تنمية المجتمع المحلي هي إحداث تغيير إيجابي وشامل في حياة المجتمع . وقد يكون هذا التغيير مادياً يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي ، أو نوعياً يهدف إلى تغيير اتجاهات الجماعات والأفراد والتأثير في مستوى معيشتهم . وتسعى برامج ومشاريع التنمية إلى توفير ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع وتشمل نشاطاتها مقتضيات التعامل مع المشكلات والإمكانيات والفرص في مختلف مجالات التنمية .

الفصل الرابع

المشاريع الصغيرة كأداة من أدوات التنمية الريفية عامة والمرأة خاصة في سوريا

أ ـ لماذا مشروع صغير

ب ـ مفهوم المشاريع المتناهية الصغر

ج – المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لوصول النساء لهذه المشاريع

د ـ المحددات الاجتماعية والاقتصادية لوصول النساء لهذه المشاريع

هـ ـ برامج المشاريع الصغيرة في سوريا

أ – لماذا مشروع صغير خاص بالمرأة ؟ ..

يتسم واقع حال المجتمعات المحلية الريفية في سورية ، بالمقارنة مع المجتمعات المدنية بجملة من السمات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..التي تساهم في مجملها في إضافة أعباء كبيرة على العمليات الجارية للنهوض بالريف وتنميته، ومن بين هذه السمات التي تحدد فاعلية الخطط التنموية المنفذة في الريف ، ما يتصل بطبيعة العلاقات الزراعية ونمط الإنتاج الزراعي وما يرتبط بذلك من عادات وتقاليد اجتماعية موروثة تحدد الأطر العامة لتفاعل الأفراد فيما بينهم من جهة ، ولأسلوب تعاملهم مع الأرض وطرق استغلالها من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك (أو بالارتباط به) ، نلحظ أن هناك تدني نسبي لريعية الإنتاج الزراعي يصاحبه محدودية واضحة لتنوع المناشط الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات معيشة سكان الريف لتحسين مستويات معيشتهم، وذلك في ظل ارتفاع مستويات إعالة السكان نتيجة عدم التناسب بين فئات السكان داخل وخارج القوة البشرية ..

كل ذلك ينعكس سلباً على الحلقة الأضعف في المجتمع المحلي الريفي ، ألا وهي المرأة التي يستوجب عليها سد النقص الحاصل في اليد العاملة الذكورية المهاجرة، إضافة إلى الأعباء التي كانت وما زالت تقوم بها في المنزل وفي الحقل .. وهذا التنوع والتعدد في أدوار المرأة الريفية يجري

في ظل استمرار تهميش مكانتها وجعل موقعها في وسائل الإنتاج وملكيتها وجعل موقعها من وسائل الإنتاج وملكيتها في أضيق الحدود بالقياس لموقع ومكانة الرجل في الريف .

من هنا برزت الحاجة للبحث عن سبل لتمكين المرأة من مختلف الجوانب وبخاصة من الناحية الاقتصادية ، الأمر الذي يجعلها تساهم بشكل أفضل في بناء مجتمعها المحلي (الريفي)...

ب – مفهوم المشاريع المتناهية الصغر :

على الرغم من الانتشار الواسع للمشاريع المتناهية الصغر أو ما تسمى الميكروية في سوريا إلا أنه لا يوجد تعريف مشترك لهذه المشاريع بل نجد جملة من التعاريف ليس على مستوى سوريا فحسي بل على مستوى العالم .

ويعتبر ذلك التعريف الذي يستند على أربعة أنماط من المؤشرات أكثر هذه التعريفات شيوعاً وتتناول هذه المؤشرات كلاً من :

- حجم رأس المال المرصود لهذا المشروع
- المستوى التكنولوجي المستخدم للمشروع
- الشكل القانوني لملكية المشروع
- عدد العاملين في المشروع

حيث تعتمد هذه الدراسة مفهوم المشاريع المتناهية الصغر وتطلق على :

المؤسسات التي يديرها صاحب المشروع ولا يتجاوز عدد العمال فيها أربعة عاملين أو من أفراد الأسرة ، وغالباً ما ينطبق هذا التعريف على المشاريع التي تديرها النساء ومعظمها متمركز في القطاع الريفي وتقوم على تربية الحيوان والإنتاج الزراعي وبعض الحرف البسيطة التقليدية ، مع بعض المهارات التصنيعية ولاسيما تصنيع الألبان والأجبان وبعض المواد الغذائية .

وأصبحت تدعى هذه المشاريع بعدة أسماء منها الصغيرة ومنها الميكروية

ج – المؤسسات المعنية بالمشاريع المتناهية الصغر :

ما زالت المؤسسات المعنية بالمشاريع المتناهية الصغر محدودة إلى حد ما في سوريا وممكن التمييز بين نوعين من المؤسسات :

- مؤسسات تؤدي خدمات غير مالية

- مؤسسات تؤدي خدمات مالية

بالنسبة للنوع الأول من المؤسسات أي المعنية بالتدريب والتحفيز والمتابعة للنساء صاحبات المشاريع فهي متعددة بتعدد الجهات التي تمثلها ، والتي غالباً ما تكون جهات حكومية مثلاً :

- مديرية تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة
- مديرية القرى الصحية في وزارة الصحة
- الاتحاد العام النسائي

هذه المؤسسات تعمل بشكل منفصل ولكنها تسعى إلى تحقيق نفس الهدف ، ***ولعل برامج مديرية تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة هي الأشمل في تقديم خدمات (تحفيز - تدريب - إقراض - متابعة .....الخ) وهي الأكثر انتشاراً والأكثر كفاءة بفضل عناصرها المدربة والمنتشرة على كافة رقعة في الريف السوري .***

وأما بالنسبة للنوع الثاني من المؤسسات والذي يقدم خدمات مالية فنجد هذه المؤسسات كلها حكومية وهي المصارف بأنواعها (التجاري – العقاري – الصناعي – الزراعي – التسليف) ولكن بأغلب الأحيان أنواع مشاريع النساء الصغيرة لا تندرج ضمن قائمة هذه المصارف مما يعيق وصول النساء إلى خدماتها ، ولا يتم ذلك إلا بحال وجود اتفاقيات موقعة بين مؤسسات النوع الأول الآنف الذكر وبين أحد المصارف ، ومثال على ذلك الاتفاق المالي والإداري المبرم بين وزارة الزراعة / مديرية تنمية المرأة الريفية / والمصرف الزراعي التعاوني لتنفيذ مكون الإقراض في مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر ،وكذلك الاتفاق المبرم بين الاتحاد العام النسائي ومصرف التسليف الشعبي .

هـ - المحددات الاجتماعية والاقتصادية لوصول النساء لهذه المشاريع :

واقع المرأة الريفية في سورية متشابه كثيراً مع واقعها في الريف العربي وحتى العالمي ككل، فالمرأة الريفية تعمل كل شيء ولا تأخذ شيء فهي تؤدي ثلاثة أدوار اجتماعية – إنتاجية إنجابية.

ولدى الحديث عن دورها الإنتاجي نجد أنها تساهم بمختلف العمليات الزراعية ولمختلف المحاصيل لا بل تختص بالأعمال اليدوية من أعمال الحقل فهي مسؤولة عن البذار – التعشيب – التفريد – الترقيع – الحصاد اليدوي – فرزها – نقل بقايا المحاصيل....الخ.

أما بالنسبة لرعاية الحيوان فهي المسؤول الأول والأخير عن حلابتها – تنظيفها – جلب العلف...الخ وحتى تصنيع منتجاتها من حليب وأجبان وألبان... الخ. ورغم كل هذا الجهد المرأة بعيدة كل البعد عن عملية تسويق المنتجات فهناك 91% من الأسر بعينة بحث (7500 أسرة) الرجال هم المسؤولون عن عملية التسويق وهذا مؤشر واضح على عدم تحكم أو وصول المرأة للموارد الاقتصادية بالأسرة..

أما بالنسبة للمرأة عندما تفكر أو عندما تصبح صاحبة مشروع نستطيع الحديث عن عدة نقاط تميزها وهي :

1 ـ الخوف من الفشل : شعور يسيطر على غالبية النساء وهذا يرجع لثقافة المجتمع التي اكتسبتها المرأة وستنقلها لبناتها ، والتي تفيد بأن الرجل قادر على القيام بأمور المرأة لا تستطيع القيام بها ، ولاسيما الأمور والمهام ذات العلاقة بالأموال والربح والخسارة .

لذلك نجد المرأة تتردد كثيراً قبل البدء بالمشروع ، لذلك منح القرض لوحده لا يكفي لتمكين المرأة وإنما هو مجرد خدمة مالية لا تقدم ولا تؤخر ما لم ترتبط برامج تدريبية وتحفيزية لتعزيز ثقة النساء بأنفسهن ، ومنحنهن الفرصة الأكبر بالتدريب ولاسيما التدريب الفني على المشاريع وإدارتها

2 ـ محدودية الأسواق التي تتعامل معها النساء : وتعود هذه المحدودية بالأسواق للمحدودية بالإنتاج ونوعيته، إذ نجد المرأة لا تغامر بنوعية المشروع بل تلجأ إلى ما هو عادة مألوف ومجرب ولديها خبرة فيه مثل تربية الحيوان والزراعة ، لذلك منتجها يكون محدود وتقليدي ولا تستطيع المنافسة ، ولا يلبي احتياجات السوق ولاسيما أسواق خارج القرية .

3 ـ افتقار النساء للمعلومات الفنية عن آليات القروض وبرامجها : وهذا يستدعي تكثيف الجهود لإيصال الرسائل الإرشادية للنساء هذه البرامج وميزاتها والقائمين عليها وفرص الاستفادة منها .

4 ـ افتقار المؤسسة الاقراضية لموظفين أو أقسام متخصصة بإقراض النساء.

5 ـ كثرة الأعباء الملقاة على عاتق المرأة : إذ أن غالبية النساء في الريف تعمل في الحقل والمنزل يبعدها كثيراً عن التفكير بمشروع أو عبء يضاف إليها .

6 ـ عجز الجهات القائمة على تمويل المشاريع الصغيرة : عن تلبية احتياجات النساء مثلاً جهة (س) تستطيع إعطاء /10/ قروض في قرية ما بينما يكون الاحتياج الفعلي هو /100/ قرض مما يخلق ردة فعل عكسية لدى البقية اللواتي لم يحصلن على قرض .

7 ـ رغم تيسير شروط الإقراض وقبول كفالة موظفين في الدولة : إلا أنها لم تلامس النساء صاحبات الاحتياج الفعلي لأنهن لم يستطعن تأمين عاملين في الدولة وخاصة في القرى الفقيرة التي لا يوجد فيها موظفين أبداً

8 ـ حجم المشروع وصغره : والذي يعيق استخدام عاملين أو يعيق توزيع الأدوار حيث نجد أن المرأة هي صاحبة المشروع وهي البائع والمحاسب والمنتج ومسؤولة المشتريات وهذا يتطلب إكسابها كل هذه المهارات وبفترة قصيرة .

9 ـ عجز المرأة صاحبة المشروع الصغير عن منافسة المشاريع : الأكبر سواء من ناحية السعر أو ناحية الجودة أو قنوات التوزيع .... الخ

10ـ ضعف وصول النساء صاحبات المشاريع الصغيرة إلى : مصادر المعلومات المتعلقة بالاقتصاد والتمويل ومهارات التسويق والترويج والتدريب بسبب انخفاض مستواها التعليمي وبسبب صورتها النمطية في المجتمع من جهة ، وبسبب عدم توفر مثل هذه المصادر فيما يتعلق بمشاريع متناهية الصغر ، إذ نجد كثير من المؤسسات والمكاتب المتخصصة بالمشاريع الأكبر ولانجد أي مؤسسة تهتم بالمشاريع المتناهية الصغر .

11 ـ غالبية النساء تفضل العمل المأجور عند الغير على البدء بمشروع خاص .

لاسيما العمل بالقطاع الحكومي لأن ذلك يقدم لها مزايا عديدة لا تجدها بعملها الخاص .

12 ـ عدم وجود مؤسسات تأمينية تغطي خدمات المشاريع المتناهية الصغر : لأن مخاطرها عالية وبقاعها الجغرافية متناهية ، وهذا يشكل تحدي للمرأة صاحبة المشروع وللجهة المشرفة على التمويل .

13ـ ربح المشاريع المتناهية الصغر محدود جداً : وغير مغري لأن المرأة تنخرط في أنشطة تقليدية وبأساليب تقليدية حيث تميل المرأة إلى نشاط متوضع من حيث رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة فيه مما يعود عليها بربح محدود جداً .

14ـ غالبية النساء صاحبات المشاريع تميل إلى المشاريع المنزلية وإلى النشاط الإنتاجي والتسويقي : الذي لا تحتاج إلى تنقل أو مغادرة المنزل وهذا يعرض المشاريع لعدة مثالب منها يدوية المنتج ـ عدم المنافسة ـ محدودية التصرف .

هذه بعض النقاط التي استحقت الذكر ولكن بالمقابل هناك المئات بل الآلاف من المشاريع التي نجحت النساء بتأسيسها وإدارتها واستطعن تطوير أنفسهن اجتماعياً وأصبحن صاحبات قرار في أسرهن وإن نجاح المشروع انعكس على حياتهن بشكل إيجابي.

و - برامج المشاريع الصغيرة في سوريا :

نشطت المؤسسات الدولية والوطنية في سوريا ببدايات التسعينات بتنفيذ برامج تنموية تستهدف مدرات الدخل والمشاريع الصغيرة للنساء في الريف منها : (اليونيفيم – إيفاد – برنامج الغذاء العالمي... الخ) ومن المؤسسات الوطنية منها (وزارة الزراعة– الاتحاد العام النسائي.. الخ). ونشاط هذه المؤسسات اندرج تحت مكونين أساسين هما :

مكون الإقراض والادخار لتمويل المشاريع الصغيرة الخاصة بالنساء

مكون التدريب والذي تناول تدريب المدربين النساء صاحبات المشاريع.

وسنعرض بعضاً من المشاريع التي نفذت ضمن وزارة الزراعة باعتبارها استحوذت على 75% من حصة السوق بمشاريع متناهية الصغر ،وكذلك بعض من المشاريع التي نفذت خارج الوزارة

برامج وزارة الزراعة مع اليونيفيم لتطوير المشاريع الاستثمارية الصغيرة :

نشطت اليونيفيم منذ عام 1993 تجاه تمكين المرأة اقتصادياً " وتعزيز حقوقها الاقتصادية . وبدأت هذا النشاط بإعداد دراسة أساسية لتحديد المعوقات الرئيسية التي تواجه المرأة في القطاعات الرسمية وغير الرسمية ، وقد حددت الدراسة الأولويات : القروض ، الوصول إلى المعلومات ، التدريب ، التسويق وسن التشريعات .

وتأسيساً على نتائج هذه الدراسة شرعت اليونيفيم بعام 1996 بتنفيذ مشروع رائد بعنوان "تنمية الروح القيادية والاستثمارية للنساء السوريات " نفذ المشروع بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي / الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (WFP/IFAD) ومن الجانب الوطني مع وزارة الزراعة – مديرية الشؤون الزراعية وقد كان لهذا المشروع الفضل الكبير والأثر الإيجابي لتأسيس كادر من المدربات المتميزات حول (كيف تبدئين مشروعاً " خاصاً بك " (SYB) واللواتي تم الاعتماد عليهن فيما بعد بكافة مشاريع وزارة الزراعة مع مختلف الجهات ..

وتابعت اليونيفيم سلسلة نشاطاتها بعام 1999 أيضاً مع وزارة الزراعة – وحدة تنمية المرأة الريفية بمشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الذي ركز على الحقوق الاقتصادية للمرأة من خلال جملة من الأنشطة تناولت عدة مستويات :

1- مستوى أصحاب القرار :

فقد تم عقد ورشة عمل لصانعي القرار لمدة يومين تم خلالها مناقشة نتائج دراستين حول مساهمة المرأة في القطاع غير الرسمي والمرأة والقروض وحضرهما /54/ شخص ممثلين من وزارات مختلفة بمستوى عال ومتوسط من المؤسسات الوطنية ذات العلاقة .

ولكن إلى حد ما التوصيات المنبثقة عن ورشة العمل لم توضع موضع التنفيذ لتاريخه .

2- مستوى الفنيين العاملين في مجال التمكين الاقتصادي :

حيث تم تطوير مهارات التدريب لدى العاملين في مجال تنمية المرأة بمواضيع تعريفها على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية حيث تم إعداد حقيبة تدريبية حول القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة في إطار بناء القدرة المؤسساتية الوطنية بهذا المجال، كما تم التعاون مع الاتحاد العام النسائي في هذه النشاطات مما أتاح فرصة تبادل الخبرات وتقديم فهم أفضل عن التحديات التي تواجه النساء في المناطق الريفية فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية – القانونية – السياسية...

استفاد من هذا النشاط /121/ مدرب دربوا العاملين بشكل جيد على الحزم التدريبية وعلى تنظيم الحملات الإعلامية والنشاطات التحفيزية حول حقوق المرأة الاقتصادية. ونجح هؤلاء المدربون في تنفيذ 21 ورشة عمل على الحقوق الاقتصادية للنساء المحليات في مواقع مختلفة في سوريا.

وتجاوز المدربون بهذا النشاط مهارات تنمية وتطوير الاستثمار إلى مهارات التدريب والاتصال العام مستخدمين المناهج التشاركية وأدوات التدريب الكبير، وبالنسبة للمرشدين الزراعيين كانت المهارات مفيدة في كل أشكال عملهم فقد كانوا سابقاً يستخدمون طرق تدريب تقليدية كالمحاضرات والتعليم النظري وبعد تدريبهم من قبل اليونيفيم أصبحوا يعتمدون على منهج متطور في التدريب يعتمد على التعليم بالمجموعات والمشاركة التفاعلية مما حقق زيادة من حماس وتشجيع النساء للمشاركة بمختلف أنشطة المشروع.

3- مستوى النساء الريفيات :

ضمن فعاليات المشروع تم إصدار مواد تحفيزية وتدريبية بالتزامن مع /200/ يوم إعلامي جسد حملات توعية إعلامية عن حقوق المرأة استهدف النساء الريفيات إضافة إلى عقد /21/ ورشة عمل عن حقوق المرأة الاقتصادية على المستوى المحلي..

حضر هذه الورشات 269 امرأة ريفية من كل المحافظات السورية ونفذت هذه الورشات كورشات تدريب مدربين وكجزء من نشاطات المشروع تم تنفيذ 5 ورشات لمدة 10 أيام حول كيف تبدً مشروعاً خاصاً بك موجهة للنساء الريفيات اللواتي أبدين اهتماماً في البدء بمشاريع خاصة بهن شارك فيها 129 امرأة

أثر المشروع على النساء الريفيات :

لوحظ لدى تقييم المشروع أن معدل النساء اللواتي بدأن مشاريع خاصة بهن كان منخفض وسبب ذلك يعود إلى عدم تلبية المصارف لاحتياجات النساء من القروض، فعلى سبيل المثال هناك فقط /13/ فلاحة من محافظة السويداء من أصل /129/ فلاحة تدربن على تأسيس المشاريع استطعن البدء بمشاريعهن. ولكن هذا الانخفاض بعدد النساء بمشاريعهن لا يخفي أو يقلل من النجاح الذي حققه

المشروع ولا سيما لتعزيز التعاون بين اليونيفيم ووزارة الزراعة والاتحاد العام النسائي في مجال التمكين الاقتصادي...

برامج إيفاد لتطوير المشاريع الاستثمارية الصغيرة للنساء بالتعاون مع وزارة الزراعة :

لاحقاً لجهود اليونيفيم في سوريا نشطت مؤسسات دولية أخرى بالتعاون مع مؤسسات وطنية لتنفيذ مشاريع تنموية في الريف السوري تضمنت مكونات خاصة بتنمية النساء وتمكينهن اقتصادياً مثل (إيفاد – برنامج الغذاء العالمي – الإسكوا....الخ) ولعل أهم هذه المشاريع :

1 – مشروع التنمية في المنطقة الساحلية والوسطى : بالتعاون مع إيفاد

إن الهدف العام لمشروع التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية والوسطى هو رفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من سكان الريف عن طريق زيادة وحدة المساحة المزروعة باستصلاح الأراضي المحجرة والوعرة، أما فيما يخص المرأة الريفية فإن أهداف المشروع تتلخص بما يلي:

1. تعزيز إشراك المرأة كشريك كامل معترف به في عملية التنمية وفي عملية اتخاذ القرار
2. تامين التدريب المحدث للعاملين في الإرشاد الزراعي والعاملات في مجال المرأة الريفية وتطوير الخدمات الإرشادية القائمة والمخطط لها والتي تلبي بشكل مباشر احتياجات النساء وتطوير المهارات القيادية والإدارية لهن بهدف تعزيز إشراكهن في تنمية المجتمع المحلي
3. تدريب النساء الريفيات في مجال اكتساب المهارات الضرورية للقيام بالأنشطة المولدة للدخل في المجالات المختلفة (تصنيع غذاء – صحة – خياطة – تريكو...) وفي مجالات الصحة ومحو الأمية والبيئة... في القوى الواقعة ضمن نطاق المشروع
4. تقديم المساعدة لهؤلاء النسوة عن طريق توفير القروض اللازمة لإقامة مشاريع خاصة بهن
5. تدريب النساء الريفيات على تأسيس مشاريع زراعية صغيرة خاصة بهن
6. تأمين الآلات والمعدات التي تخص تدريب المرأة

وقد قام المشروع ومنذ بداية تأسيسه ولغاية 2002/10/30 بالنشاطات التالية فيما يخص المرأة الريفية :

- ❖ تأمين كافة مستلزمات التدريب الخاصة بالنساء الريفيات
- ❖ تنفيذ /28/ دورة للمهندسات العاملات في مجال المرأة شارك فيها /357/ مهندسة في مجالات الاقتصاد المنزلي واكتساب المهارات وإعداد مدربات وفي مجال استخدام النباتات الطبية والعطرية.

- تنفيذ /1037/ دورة تدريبية للنساء الريفيات شارك فيها /19175/ امرأة في مجالات الصحة ومحو الأمية والبيئة والأمومة والطفولة وفي مجال الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي والصناعات الغذائية.
- تنفيذ /3/ دورات تدريبية في مجال تأسيس المشاريع الصغيرة المولدة للدخل شارك فيها /60/ امرأة.
- تم منح /797/ قرض للنساء الريفيات كقروض عينية ونقدية (ماكينات خياطة كهربائية وعادية – ماكينات عادية ومتطورة (مبرمجة) – ماكينات حبكة – ماكينات أغباني – دجاج بياض – فراز عسل – تربية أبقار – تربية أغنام – تسمين عجول – كباش عواس – ماعز شامي – تيوس شامية – طرود وخلايا نحل – قروض لتربية دودة الحرير – تسمين خراف....الخ) لمساعدة النساء الريفيات على إيجاد مشروع صغير خاص بهن كمورد مدر للدخل.

2 – مشروع تنمية البادية : /إيفاد

يهدف مشروع تنمية البادية السورية إلى إعادة بناء الطاقة الإنتاجية لموارد البادية على مساحة /3/ مليون هكتار وفق منهجية تشاركية والحفاظ على الموارد الطبيعية للبادية وتتجلى أهدافه :

1.تنمية المراعي

2.تنمية الثروة الحيوانية

3.تنمية البنى التحتية

4.تنمية المجتمع المحلي

الخدمات المالية المقدمة في قطاع المشاريع الصغيرة :

1.قروض عينية مولدة للدخل للمشاريع الصغيرة

2.دورات تدريبية تأهيلية عملية في موضوع المشاريع المدرة للدخل بالإضافة إلى مبلغ نقدي صغير كحافز تشجيعي للمستفيدين عند اتباعهم هذه الدورات.

<u>أنواع القروض المقدمة من المشروع حسب وثيقة المشروع :</u>

1.كباش محسنة – المخطط في عام 2002 /250/ قرض، المنفذ /103/ قرض بعدد من المستفيدين /26/ مستفيد وهو عدد الكباش المحسنة التي استطعنا الحصول عليها من المراكز المختصة والتابعة للوزارة.

2.شراء وحدات تصنيع الأجبان – اعتذر المربين عن التنفيذ بسبب ارتفاع أسعارها.

3.قروض مولدة للدخل للنساء (خياطة، تريكو...الخ) سيتم البدء بتنفيذ القروض العينية في 2003 كون أغلب الدورات المتعلقة بتنمية مهارات المرأة بدأت عام 2002.

4.قروض الجرارات، يتم حالياً تنفيذ /25/ قرض بالتعاقد مع المصرف الزراعي ومع شركة الآليات.

الأعمال التي نفذها المشروع من دورات:

في عام 2001 :

- ❖ دورات محو أمية /43/ دورة لعدد من المستفيدين /1420/ مستفيد ومستفيدة منهم /1009/ نساء.
- ❖ دورات خياطة وتريكو /4/ دورات لعدد من النساء /111/ مستفيدة
- ❖ دورات صحية أسرية /4/ دورات لعدد من النساء /60/ مستفيدة

أما في عام 2002 ولغاية الشهر التاسع:

- ❖ دورات محو أمية /58/دورة لعدد /1444/ من المستفيدين والمستفيدات
- ❖ دورات خياطة وتريكو /10/ دورة لعدد /224/ مستفيدة
- ❖ دورات صحة أسرية /16/ دورة لعدد /490/ مستفيدة
- ❖ دورات قبالة /5/ دورة لعدد /56/ مستفيدة
- ❖ صناعات غذائية /2/ لعدد /39/ مستفيدة

3 – مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص / undp

عمل المشروع على إحداث مؤسسة مالية ريفية تقدم التمويل اللازم للقيام بمشاريع مولدة للدخل بأساليب وإجراءات مرنة وسهلة تنسجم مع القيم السائدة في المنطقة سميت هذه المؤسسة صندوق القرية وهو اختبار لنظام التمويل الصغير الذي سيعمل على ترسيخ مبدأ المساعدة الذاتية لسكان المنطقة بالاعتماد على مواردهم المحلية.. عدد الصناديق الكلي: /22/ صندوق.

آلية عمل الصناديق :

تمنح القروض الصغيرة للمساهمين من أهالي القرية في الصندوق بطريقة سريعة وسهلة ومرنة شرط أن تكون هذه القروض استثمارية وليست استهلاكية ولا يوجد فرق بين الرجال والنساء ويشترط وجود كفيلين وسمعة ائتمانية جيدة للمقترضين وتسترد هذه القروض بنسبة مرابحة لصالح صندوق القرية، قيمة القرض لا تزيد عن /50.000/ ل.س ومدته لا تتجاوز السنة. والأرباح المحصلة في نهاية العام توزع على المساهمين في الصندوق مع احتساب تكاليف الإقراض والتضخم وتوسع

الصندوق في سبيل تحقيق مستويات الاستدامة. تمنح القروض بإشراف لجنة الصندوق المنتخبة من أهالي القرية وتتألف من (لجنة التنمية الذاتية – لجنة المرأة الريفية)...

مصادر أموال الإقراض :

- مساهمة من الأهالي + منحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- عدد القروض القائمة الكلي /943/ قرض منها /329/ قرض للنساء
- إجمالي مبلغ القروض القائمة الكلي/28237140/ل.س منها للنساء/9885714/ ل.س.
- عدد المشاريع التي اقترض من أجلها (نساء فقط) /329/ مشروع خاص بالنساء وهي قروض فردية....

4 – مشروع التنمية في المنطقة الجنوبية : بالتعاون مع إيفاد

بالنسبة لمشروع المنطقة الجنوبية ومن ضمن نشاطاته تم تنفيذ دورة تدريبية لتأهيل /29/ مدربة في كادر وزارة الزراعة من المهندسات الزراعيات ليصبحن مدربات في مجال تأسيس المشاريع الصغيرة حيث قمن بتنفيذ /6/ دورات تدريبية للنساء الريفيات حول كيفية تأسيس المشاريع الصغيرة حضرتها /185/ فلاحة حصلن على /88/ قرض من محافظات السويداء والقنيطرة وريف دمشق وهذه القروض وظفت في مجال مشاريع مختلفة مثل تربية الأبقار والدواجن وتسمين الحملان والعجول وتصنيع الألبان والأجبان بالإضافة لقروض الخياطة والتريكو وأصبحن هؤلاء النسوة رائدات في مشاريعهن وأدت إلى زيادة حقيقية في دخل الأسرة كذلك بلغت نسبة النساء اللواتي استفدن من قروض مشروع التنمية قمن بمشاريع ل /69/ مقترضاً من أصل /130/ قرض مقترح أي بنسبة تنفيذ 52.2% وذلك لمشاريع مختلفة أيضاً. وسيوفر المشروع في مرحلته الثانية تقديم 12 ألف قرض للنساء الريفيات لزيادة دخلهن.

برامج الغذاء العالمي لتطوير المشاريع الاستثمارية الصغيرة للنساء بالتعاون مع وزارة الزراعة

1 – مشروع /2746/ في مديرية الشؤون الزراعية :

قام هذا المشروع بتنفيذ دورات تدريبية على تأسيس المشاريع الصغيرة في مناطق الحزام الأخضر حيث تم تدريب /125/ فلاحة من محافظات حمص وحماه وحلب وريف دمشق وتم إقراض /24/ فلاحة في محافظتي حمص وحماه والمحافظات الأخرى قيد استلام القروض منحت من مشاريع تربية الأبقار والأغنام والنحل وتسمين الخراف...

2 – مشروع سوريا /10070/ في المناطق الحراجية :

وهو مشروع جديد بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي سيتم خلال المشروع اختيار النساء الريفيات الراغبات بالتدريب واستلام القروض وإقامة مشاريع خاصة بهن للدخل وفق شروط وأولويات محددة باتفاقية المشروع

- يتم التدريب على برنامج (كيف تؤسسين مشروعاً خاصاً بك) من ثم تعطى النساء تدريباً على تطوير المهارات للمشروع الذي ترغب به.

- يقدم القرض وفق المشروع المطلوب وما يتناسب مع جدول الاحتياج المعمول به بالمصرف الزراعي.

- تم تنفيذ نشاطات مدرة للدخل للنساء مقسمة على سنوات المشروع الثالثة :

- في السنة الأولى تدريب 100 مستفيدة من خلال تنفيذ 4 دورات تدريبية

- في السنة الثانية تدريب 50 مستفيدة من خلال تنفيذ دورتين تدريبيتين

- في السنة الثالثة تدريب 50 مستفيدة من خلال تنفيذ دورتين تدريبيتين

حيث مجموع الدورات 8 دورات حول تأسيس المشاريع الصغيرة خلال فترة المشروع

وتم الاتفاق في هذا المشروع مع منظمة الغذاء العالمي على زيادة حجم التدريب والإقراض إلى 300 مستفيدة أي بزيادة عدد الدورات 4 دورات عن المخطط علماً أنه سيتم تقديم مساعدات غذائية للنساء اللواتي تدربن وأقمن مشاريع خاصة بهن لمدة عام كامل كدعم وتشجيع للاستمرار بمشاريعهن دون عقبات فالهدف الأساسي للمشروع هو استمرار هذه المشاريع ونمو عائداتها.

3 – مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الحراجية بالمشاركة :

أعداد المستفيدين من القروض تاريخ 2002/9/30 :

- بلغ عدد المتدربين لدورات تأسيس المشاريع المولدة للدخل /215/ متدرباً.

- بلغ عدد المستفيدين من المنح والقروض لإقامة مشاريع مولدة للدخل /190/ مستفيدة منهم /65/ مستفيد من مبالغ على شكل هبة (وليست قرض) والباقي بشكل قروض على مبدأ صندوق الدوار مما يوسع عدد المستفيدين لاحقاً.

- تم عقد /8/ دورات فنية للمستفيدين من القروض في مجال الأنشطة المختارة لزيادة خبرات المستفيدين مدة كل دورة /5/ أيام وذلك لضمان نجاح المشروع واستمراره.

4 – المشروع 2418م :

- عدد الدورات المنفذة في مجال المشاريع الصغيرة المدرة للدخل للمرأة /50/ دورة تدريبية.

- عدد النساء المتدربات المقرر منحهم قروض /1350/ متدربة.

- عدد القروض الممنوحة حتى الآن بحدود /650/ قرض

- عدد المشاريع الجماعية التشاركية /6/ مشاريع وهي مشاريع ناجحة

هذه الأرقام المذكورة منذ بداية المشاريع وحتى تاريخ 2002/9/30

نماذج من برامج تطوير المشاريع الاستثمارية الصغيرة للنساء :

1 – مشروع القرى الصحية :

مشروع تنموي يعتمد على مشاركة المجتمع المحلي في تحقيق الأهداف والأولويات التي تلبي الاحتياجات الأساسية لكل تجمع سكاني، سواء منها: الصحية أو البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ويهدف المشروع إلى :

- ❖تحسين نوعية حياة الناس من خلال توفير متطلبات التنمية الأساسية
- ❖إحداث تنمية اجتماعية شاملة تعتمد على مشاركة المجتمع والدعم المشترك من القطاعات المختلفة.
- ❖توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية وتعزيز الصحة ولا سيما صحة الأطفال والنساء.

من نشاطات مشروع القرى الصحية في مجال المشاريع الصغيرة المدرة للدخل تم تقديم قروض لتحسين مستوى دخل بعض الأسر في القرى الصحية، حيث تم في محافظة حماه تقديم /61/ قرض أسري لأسر مختلفة في القرى الصحية في المحافظة، وقد تم تقديم قرض جرار زراعي لقرية جرنية المطار لخدمة القرية كلها.

وفي محافظة طرطوس كان تقديم قرض كبير لقرية مجدلون البستان لبناء مخيم سياحي يخدم القرية بأكملها و /26/ قرض صغير للأسر الريفية في قرى صحية مختلفة. وفي محافظة القنيطرة تم إعطاء /3/ قروض أسرية للقرى الصحية في المحافظة، وفي ريف دمشق تم تقديم /23/ قرض للأسر الريفية في قرى مختلفة. أما في محافظة السويداء تم تقديم /70/ قرض للأسر الريفية لمشاريع مختلفة مثل تسمين الخراف – مشروع إنتاج البطاطا – تربية أبقار – تصنيع ألبان وأجبان– تأجير كراسي وغيرها..

2 – مشروع هيئة مكافحة البطالة :

يهدف المشروع إلى :

- ❖ تنمية طاقات وإمكانيات وقدرات أفراد الأسر الريفية
- ❖ تنمية الإمكانيات والموارد المحلية المتاحة وتحويلها إلى منتجات نهائية ذات قيمة اقتصادية مضافة.
- ❖ تنمية المبادرة الفردية والابتكار لدى أفراد الأسر أو الشباب العاطل عن العمل
- ❖ إتاحة فرص العمل لكافة فئات المجتمع ممن لهم القدرة والرغبة في الإنتاج
- ❖ الاستفادة من الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة في زيادة الإنتاج كماً ونوعاً
- ❖ إعداد أفراد الأسر المستفيدة في المشروع وتدريبها لإكسابها مهارات حرفية ويدوية مع استثمار عائد هذا التأهيل والتدريب في الممارسة الإنتاجية والاقتصادية.

وقد تم توقيع اتفاق لإطار العمل بين مشروع مكافحة البطالة ووزارة الزراعة والمصرف الزراعية التعاوني لإقراض الأسر الريفية بقصد تأسيس مشاريع صغيرة في الريف لتحسين واقع الأسر الريفية في مجال تربية الحيوانات الزراعية ومختلف المهن الأخرى.

3 – الاتحاد العام النسائي :

منظمة شعبية وتعتبر المنظمة الأم لنشاطات المرأة في سورية في كافة المجالات. صعد الاتحاد العام النسائي اهتمامه بمسألة التأهيل والتدريب المهني والإنتاجي وحرص على رفع سوية المرأة من الناحية الفنية والتقنية وتنمية الذوق الفني واستثمار الطاقات الكامنة لديها بما ينعكس إيجابياً على بيتها وأسرتها.

أكد على ضرورة رفع مستوى الأسرة المعاشي وإيجاد نواة للأسرة المنتجة بإدخالها مهنة لكل منزل من منظمة الاتحاد النسائي تكون مهارات أساسية وضرورية ومهارات جديدة وفق الحياة اليومية ومتطلبات التطور الاقتصادي والحضاري وذلك من خلال الاستمرار في إقامة الدورات في مجال (الخياطة – التريكو – الآلة الكاتبة – الحلاقة – التطريز الأغباني).

إضافة إلى الدورات الجديدة التي تم التركيز عليها والعمل على تعميمها من خلال الدورات المركزية التي تم إقامتها وعددها /20/ دورة مركزية وهي (الرسم على الحرير والزجاج والفخار الوورد بأنواعه صرما – لوحات – شرانق دود القز – لوحات من رقائق النحاس – صنع القش تقشيش كراسي – شك النول – صناعة الحقائب الجلدية – مكارم وحقائب من خيوط قطنية ملونة خيزران – ألعاب – اقتصاد منزلي) وذلك حرصاً على تأمين المدربات المؤهلات في المهارات الأساسية والضرورية والمهارات التقنية والمهنية وذلك حرصاً الجديدة في الريف والمدينة على حد سواء وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية والتعاون مع اتحاد المرأة الفلسطيني – ووزارة الإسكان ووكالة جايكا ومنظمة اليونيسف.

وقد بلغ عدد الدورات المنفذة /37540/ دورة منوعة تم إقامتها في الروابط والوحدات، وتقوم الفروع بتغطية نفقات جميع النشاطات وتنفيذ الخطط السنوية في جميع المجالات وأدخلت منافذ جيدة للموارد كصالات أفراح وحدائق الأطفال ومدن الألعاب وتوسيع صالات البيع وإقامة الدورات التعليمية والفنية وغيرها. المنافع من هذه المشاريع : معدلات الفائدة المنخفضة، والقروض العينية من آلات خياطة – تربية ماشية، التي قدمت بشكل أساسي للنساء المكتتبات.

مشروع بدأ العمل فيه مؤخراً في سوريا ألا وهو هيئة مكافحة البطالة (برنامج 1 مليون دولار) الهدف منه تشجيع فرص القروض الصغيرة للعاطلين عن العمل بتقديم قروضاً قصيرة ومتوسطة الأجل مع أقل ما يمكن من المستلزمات المواكبة (المترافقة). وكون المشروع لم يستهدف

تنمية المرأة لكنه وفر حصصاً كبيرة لبرامج تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة، ومن المتوقع تحقيق نسبة لا تقل عن 30% من المقترضين هم نساء.

4 – مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر :

يعتبر البرنامج الحكومي الأهم والأكبر هو مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر والذي رصدت له نسبة 25 بالألف من ميزانية الحكومة سنوياً وذلك لإحداث صناديق دوارة لإقراض النساء الريفيات في /750/ قرية الأشد فقراً في سوريا خلال 2005-2010 .

والرؤية خلف هذا المشروع اعتبار المرأة الريفية أحد دوافع وركائز التنمية المحلية وذلك من خلال تمكينها اجتماعياً وبالتالي لتكون شريك حقيقي بعملية تنمية القرية لتحقيق الهدف العام وهو الحد من الفقر وتحسين واقع هذه المجتمعات ..

هذا وقد كلفت وزارة الزراعة بتنفيذ الجانب الأكبر من المشروع مع مشاركة تجريبية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وقد قامت مديرية تنمية المرأة الريفية بإنجاز الآتي حتى تاريخه **(هذا المشروع سيكون النموذج الذي ستتناوله الدراسة بالبحث والتحليل .) :**

أولاً ـ هدف المشروع: تفعيل مشاركة المرأة الريفية في التنمية وتمكينها اقتصادياً ،وزيادة دخل الأسرة وخلق فرص عمل للنساء الريفيات من خلال المشاريع المولدة للدخل

ثانياً ـ الجهة المنفذة للمشروع: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي / مديرية تنمية المرأة الريفية / لمكوني التدريب والإقراض ووزارة الإدارة المحلية والبيئة لمكون /الأشغال العامة /

ثالثاً ـ الفئة المستهدفة : النســاء الريفيات الأشــد فقراً في كافة محافظات القطر واللواتي يمتلكن المهـارة للبدء بمشاريع مولدة للدخل تساعدهن على مواجهة صعوبات الحياةً .

رابعاً ـ المبلغ المخصص لعملية الإقراض والتدريب :

بعام 2006 : تم تخصيص مبلغ /30/ مليون ليرة سورية

بعـام 2007 : تم تخصيص مبلغ /243/ مليون ليرة سورية

بعام 2008 : تم تخصيص مبلغ /152/ مليون ليرة سورية

بعام 2009 : تم تخصيص مبلغ /150/ مليون ليرة سورية

خامساً ـ قـرى المشروع :القرى الأشد فقـراً في محــافظـات القطر .

سادساً ـ خطة النشاطات المنفذة ضمن خطة المشروع:

أ ـ في مجــال تنميـة المجتمع المحلي

- ✓ تنفيذ دورات تدريبيـة للجـان المجتمـع المحلـي لتعـريفهم بـدورهم فـي تنميـة المجتمـع المحلـي والمهام الموكلة لهم في القرى المختارة .
- ✓ اختيار النساء الريفيات الراغبات بتنفيذ مشاريع خاصة بهن من قبل لجنة المجتمع المحلي
- ✓ عقد لقاءات جماهيرية في القرى المختـارة لانتخـاب لجـان المجتمـع المحلـي فـي القرى وتتـألف اللجنة من 5-7 أعضاء .

ب ـ في مجــال التـــدريـــب :

ـ تدريب النساء الريفيات على كيفية تأسيس المشاريع المتناهية الصغر

ـ تدريب النساء الريفيات على المهارات الفنية اللازمة للبدء بالمشروع

ـ تدريب لجان التنمية المحلية على مبادئ تنمية المجتمعات المحلية

ـ تدريب الكادر العامل بالمشروع على ما يلزم من مهارات

ج ـ في مجال الإقراض

- تم توقيع اتفاق مالي وإداري بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمصرف الزراعي يتضمن آلية العمل ومنح القروض للنساء الريفيات ومن أهم النقاط التي تضمنها هذا الاتفاق
  1. اعتماد مبدأ عمولة إقراض بنسبة /3/ % سنوياً للقروض متوسط الأجل /4/% للقروض قصيرة الأجل .
  2. الضمانات وهي عبارة عن كفالة شخصية إما شخص مليء معروف لدى المصرف (تجار أو زراع أو صناع) في حال كانت ملاءته كافية لتغطية مبلغ القرض أو تقديم

كفالة شخصية اثنين من الموظفين مع مراعاة شروط الضمانات الشخصية المنصوص عنها بالتعليمات التطبيقية لنظام عمليات المصرف ويجوز تقديم الضمانات العينية وفق تعليمات المصرف وحسب رغبة المستفيدة .

3. تقديم سند ملكية أو عقد إيجار بين المقترضة والمالك (من الدولة أو القطاع الخاص) وفي حال عدم توفر إمكانية ذلك تقديم وثيقة من المجتمع المحلي وعلى مسؤوليتها بتوفر المكان المناسب - شهادة تصرف للأراضي غير المحددة وغير المحررة - قرار محكمة مكتسب درجة الحكم القطعي -عقد بيع قطعي مع وكالة غير قابلة للعزل ..... الخ .
4. يتم إعادة نصف حصة المشروع من العمولات المحصلة في حال التزام المستفيدة بتنفيذ غاية القرض وتسديد الأقساط بتواريخ استحقاقها .
5. وضع معايير لانتقاء المستفيدات منها (رغبة المرأة على لإقامة المشروع الخاص بها – الاقامة الدائمة في القرية – يفضل معيلات الأسر – العمر بين 18- 55 سنة – تتوفر لديها الخبرة في مجال المشروع – اتباعها دورة كيف تؤسسين مشروعاً خاصاً بك)
6. حدد سقف القرض ب/100000/ مائة ألف ليرة سورية لكل مقترضة ويمكن رفع سقف القرض الى /150000/ مائة وخمسون ألف ليرة سورية لبعض المشاريع الريادية .
7. يمول المشروع الغايات التالية :
   - المشاريع الزراعية في مجال الإنتاج الحيواني (تربية أبقار – أغنام – تسمين خراف – تسمين عجول – تربية دجاج بياض – تربية نحل – تربية فروج لحم).
   - المشاريع الخدمية بكافة أنواعها (بقالية – نوفوتيه- حلاقة و تجميل – ألبسة – عصرونية – مطحنة بن – سجاد – بياضات -موبايلات – تحف – مطعم فول – محل فروج – محل تصوير 00000الخ).
   - مشاريع الحرف اليدوية (خياطة – تريكو –شك نول)
   - مشاريع التصنيع الزراعي (أجبان و ألبان – مواد غذائية – حلويات – معجنات – نباتات طبية – تقطير أعشاب – نشارة خشب 000الخ)

8. .أما بالنسبة لآجال القرض هناك قصير الأجل يستحق كامل المبلغ \12\شهر و هذا يخص قروض تسمين الحملان و تسمين العجول ويمكن أن تستفيد المقترضة من

قرضين خلال العام الواحد أما القرض متوسط الأجل يقسط على أربعة أقساط متساوية على أن يتم استحقاق القسط الأول بعد \300\يوم من تاريخ الإقراض و باقي الأقساط سنوية.

د ـ متابعة القروض

- تتم عملية المتابعة من قبل مهندسة المتابعة التي تم تسميتها من قبل دائرة المرأة الريفية في المحافظة والتي تقوم بمتابعة المقترضات ميدانياً من خلال جولات ربعية للتحقق من تنفيذ المشاريع ورفع تقارير ربعية لمديرية تنمية المرأة الريفية عن تتبع حركة القروض والصعوبات التي تعترض سير تنفيذ القروض وخاصة في هذا العام والمقترحات لحلها
- وقامت مديرية تنمية المرأة الريفية بعملية المتابعة الميدانية لعينة من المقترضات ولأنواع القروض المختلفة في كافة المحافظات وفق برنامج زمني من قبل كادر المديرية وذلك بهدف تتبع أثر القروض على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة واستخلاص النتائج بقصد تحسين وتطوير العمل .

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً ـ الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي للنساء صاحبات المشاريع:

1ـ التركيب العمري للنساء صاحبات المشاريع

2ـ البنية التعليمية للنساء صاحبات المشاريع

3ـ البنية الزواجية للنساء صاحبات المشاريع

4ـ عمل المرأة في الإنتاج الزراعي

5ـ واقع ملكية المرأة للأراضي الزراعية

6ـ عمل المرأة في الثروة الحيوانية

7ـ واقع ملكية المرأة للثروة الحيوانية

8ـ واقع ملكية المرأة للمدخرات الذهبية

9ـ واقع ملكية المرأة للمدخرات المالية الخاصة

10ـ واقع مدى حرية تصرف المرأة بما تملك والمعيقات المحددة لهذا التصرف

11ـ مدى شعور المرأة بالحرمان من الإمكانيات المادية للأسرة

12ـ كيفية مواجهة المرأة للمشاكل التي تتعرض لها

13ـ المرأة والإرث في المجتمعات الريفية وأسباب عد التوريث

14ـ تفاعل المرأة مع المؤسسات المجتمعية المحلية

ثانياً ـ البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع:

أ ـ مؤشرات الملكية والدخل :

1ـ ملكية الأسر للأراضي الزراعية وتوزيع الملكية حسب الجنس

2ـ ملكية الأسرة للثروة الحيوانية وتوزيع الملكية حسب الجنس

3ـ ملكية الأسر للمسكن

4ـ ملكية الأسر للآلات الزراعية

5ـ ملكية الأسرة لوسائل نقل

6ـ ملكية الأسرة للسلع المعمرة

7ـ مصادر دخل الأسرة الأساسية

ب ـ مؤشرات السكن وما يتعلق به :

1ـ نوع المسكن

2ـ مادة بناء السكن

3ـ مياه الشرب

4ـ مرافق وملحقات المسكن

ج ـ مؤشرات العلاقات الاجتماعية السائدة في الأسرة :

1ـ بنية الأسرة المبحوثة وحجمها

2ـ أسلوب اتخاذ القرارات في الأسرة

3ـ موقف الأسر من عمل المرأة المأجور وأسباب عدم السماح لها بذلك

4ـ التمييز بين الذكور والإناث في التنشئة الاجتماعية

5ـ عادات الخطبة و الصفات المطلوبة للعروس

د ـ بعض المؤشرات الجندرية السائدة في القرية وانعكاساتها على تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً :

1ـ تفاوت الأجور بين الذكور والإناث

2ـ موقف أهل القرية من عمل المرأة

3ـ قناعة أهل القرية بقيام الرجل بمهام لا تستطيع المرأة القيام بها

4ـ موقف أهل القرية من مشاركة المرأة بقرار عدد أطفالها

5ـ موقف أهل القرية من مشاركة المرأة في قرار تعليم أبنائها

6ـ موقف أهل القرية من حق المرأة باختيار الشريك

7ـ موقف أهل القرية من مشاركة المرأة في قرار زواج أبنائها

8- موقف أهل القرية من حق المرأة المشاركة في الحياة الاجتماعية

9- موقف أهل القرية من حق المرأة تتأسيس مشروع خاص بها

10-موقف أهل القرية من قيمة تبعية المرأة للرجل

ثالثاً ـ المشاريع الصغيرة كأدوات تمكينية للمرأة

1- أنواع المشاريع المبحوثة ومجالات استثمارها

2- المرأة وقرار نوع المشروع

3- قيمة رأس المال للمشروع

4- كفالات رأس المال /القرض/

5- الصعوبات التي واجهت المرأة القيام بالمشروع

6- أسباب نجاح المشروع

7- معوقات تهدد استمرارية المشروع

8- الدخل الصافي من المشروع

9 ـ أوجه انفاق الدخل العائد من المشروع

10- حرية تصرف المرأة بالدخل العائد من المشروع

11- المرأة وقرار توسعة المشروع

رابعاً ـ مؤشرات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية من المشاريع كأدة تمكينية للمرأة

1- زيادة دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع

2- توسعة المشروع لمرحلة أكبر

3- انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين نوعية طعام الأسرة

4- انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين نوعية لباس الأسرة

5- انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين أوضاع المسكن

6- انعكاس الدخل العائد من المشروع على اقتناء سلع معمرة جديدة

7- لنعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين صحة الأسرة والمرأة

8- انعكاس الدخل العائد من المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار ميزانية الأسرة

9- انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار تعليم الأطفال

10- انعكاس أثر المشروع زيادة مشاركة المرأة في قرار عدد الأطفال

11- انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار زواج البنات والأبناء

12- انعكاس أثر المشروع على تسجيل ملكية خاصة باسم المرأة

13- انعكاس أثر المشروع على زيادة ملكية مدخرات خاصة (أموال ـ ذهب ...)

14- انعكاس أثر المشروع على زيادة المشاركة في الأنشطة الاجتماعية في القرية

15 ـ تأثير المشروع على تغير نظرة الأسرة للمرأة

16 ـ تأثير المشروع على تغير نظرة القرية للمرأة

17 ـ تأثير المشروع على تعزيز ثقة المرأة بنفسها

18 ـ قياس مدى رأي المرأة صاحبة المشروع بتكرار التجربة مع نساء أخريات

19 ـ الأثر الذي أحدثه المشروع في حياة المرأة

أ ـ الأثر الإيجابي

ـ التغير الإيجابي في العلاقة مع الزوج

ـ التغير الإيجابي في العلاقة مع الأبناء

ـ التغير الإيجابي في العلاقة مع أهالي القرية

خامساً ـ الخلاصة والنتائج الإجمالية

سادساً ـ المقترحات والتوصيات

سابعاً ـ ملاحق الدراسة

1 ـ جداول الدراسة الميدانية

2 ـ استمارة الدراسة

3 ـ بعض المراجع والمصادر ذات الصلة

أولاً ـ الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي للنساء صاحبات المشاريع :

1 ـ التركيب العمري للنساء صاحبات المشاريع :

الشكل رقم/1/

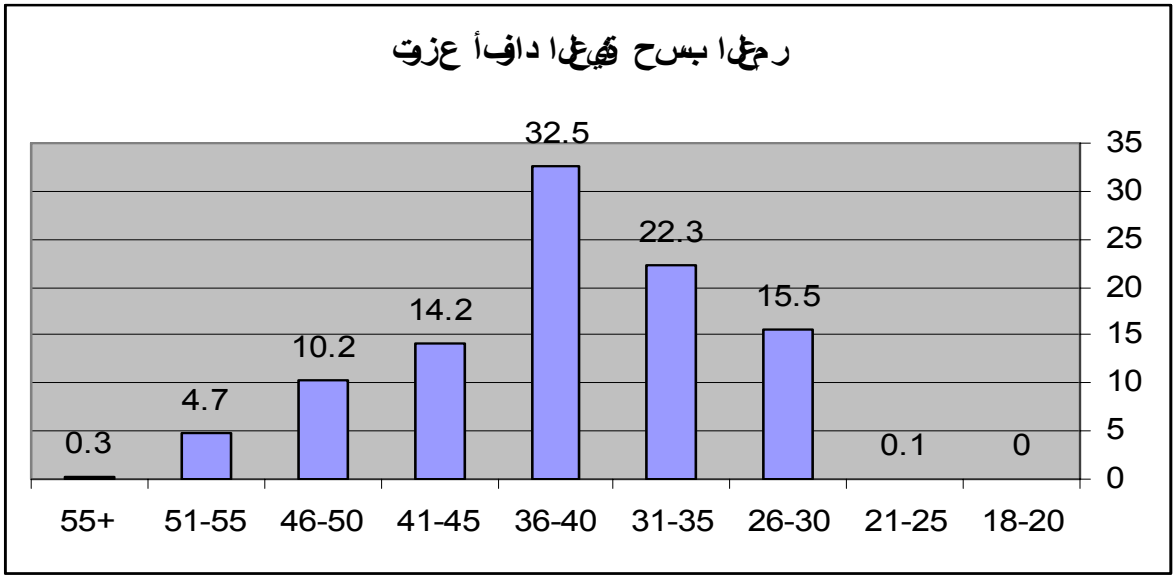

تشير نتائج الدراسة الميدانية أن العينة المبحوثة من النساء صاحبات المشاريع توزعت إلى عدة فئات عمرية هي الحد الأعلى والأدنى للعمر المسموح به لاستفادتها من قرض وهو ما بين /18-55/ سنة لذلك نلاحظ انحسار العينة بالفئات العمرية بين هذين الرقمين .

ولكن النسبة الأكثر 32.35% كانت من نصيب الفئة العمرية /36-40/ سنة تليها الفئة العمرية /31-35/ سنة حيث بلغت 22.38% أي بعبارة أخرى ممكن القول أن نسبة النساء اللواتي أعمارهن تتراوح بين /30-40/ سنة شكلن أكثر من نصف العينة أي حوالي 55% من العينة المبحوثة ، وقد يعود مرد ذلك إلى أن المرأة بهذا العمر تشعر بالحاجة إلى دخل إضافي لاسيما وأن أولادها كبروا بعض الشيء وازدادت مصاريفهم ومتطلباتهم ، فتكون الحاجة ملحة للبحث عن مصدر مولد للدخل إضافي من جهة ، ومن جهة أخرى كبر حجم الأسرة جراء الولادات للمرأة الواحدة بهذا العمر .

بينما نجد أن النساء صاحبات المشاريع بالفئة العمرية /26-30/ لم تتجاوز 15.52% ، وكذلك نسبة قريبة وهي 14.12% للفئة العمرية /41-54/ سنة ، لتقل النسبة بشكل ملحوظ بالفئة العمرية /51-55/ لتصل إلى 4.73% ، وتكاد تنعدم بالفئة العمرية /55فأكثر / حيث تشكل فقط 0.32% وقد يعود سبب ذلك إلى أن تأسيس المشروع يسبقه الالتحاق بدورات تدريبية وترى المرأة نفسها بهذا العمر غير مهيأة لذلك .

وهناك تعليل آخر أن الأولاد يكونون قد أصبحوا بطور العمل وممكن أن تعتمد الأسر عليهم بتأمين بعض مصادر الدخل للأسرة .

2 ـ البنية التعليمية للنساء صاحبات المشاريع :

الشكل رقم /2/

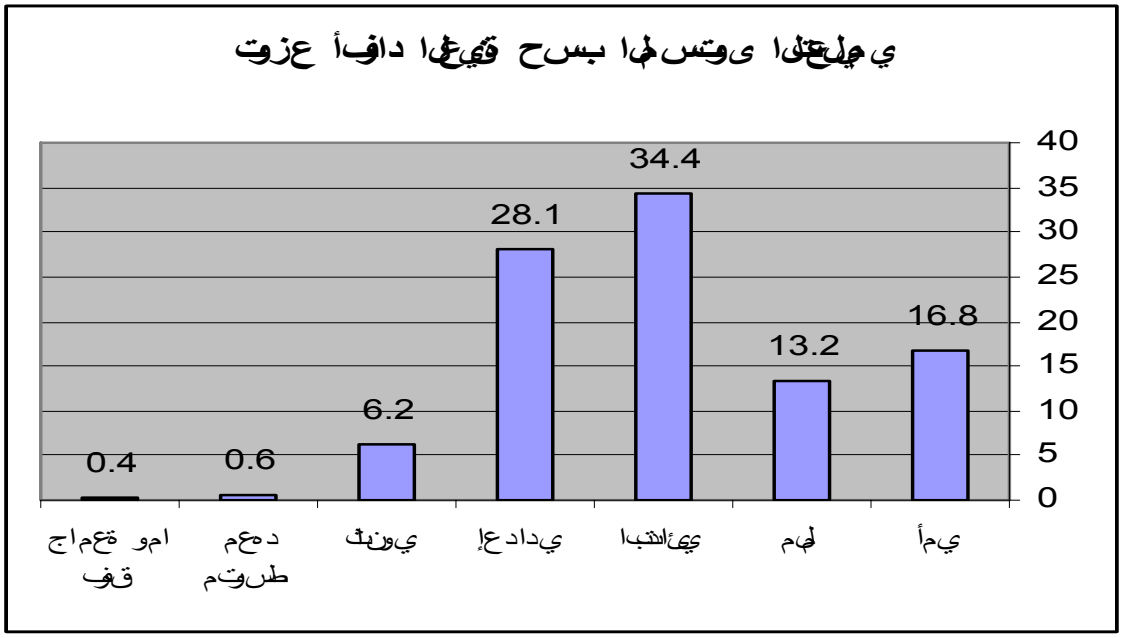

تشير نتائج الدراسة الميدانية بخصوص البنية التعليمة لأفراد العينة المبحوثة إلى انخفاض نسبي في نسبة الأمية لدى العينة المبحوثة على خلاف ما هو سائد في المجتمعات الريفية ، إذ لم تتجاوز نسبة الأمية 16.83% ولكن إذا أضفنا إليها نسبة الفئة التي تم تصنيفها **ملم** أي يقرأ ويكتب ولكن ليس لديه شهادة ابتدائية تصبح هذه النسبة حوالي 30% .

وقد يكون مرد انخفاض هذه النسبة إلى أن شروط الالتحاق بالدورة السابقة لتأسيس مشروع تفضل المرأة التي تقرأ وتكتب فتكون بذلك العينة موجهة ، **ومع ذلك نسبة الأميات كما ذكرنا تجاوزت 30% أي ثلث العينة** ، في حين تركز أكثر من ثلث العينة في فئة المستوى الابتدائي حيث بلغت النسبة 34.47% أي شكلت بروزاً على حساب بقية المراحل وهذا بحد ذاته يعتبر تطور إيجابي مقارنة بما هو سائد بالأذهان عن اتساع قاعدة الأميات بين النساء الريفيات على حساب الفئات الأخرى ، ومع ذلك فإن زيادة نسبة هذه الفئة التي تترك الدراسة مع نهاية المرحلة الابتدائية تعتبر كبيرة بالنسبة للبنية التعليمية للنساء خاصة ، وسكان الريف عامة ، لأن ذلك سيلحقه تدني بنسبة الإناث في الإعدادي والثانوي وهذا واضح من الجدول ، حيث بلغت نسبة النساء من أفراد العينة اللواتي التحقن بالمرحلة الإعدادية 28.10% لينخفض بالمرحلة الثانوية إلى 6.20% وقد يعود ذلك **للأسباب التالية:**

- سن الزواج المبكر

- عدم وجود مدارس ثانوية في القرى المبحوثة للبنات

- التفرغ للأعمال الإنتاجية المأجورة أو غير المأجورة

لتبدأ النسب بشبه الانعدام بالتعليم المتوسط أو الجامعي فسجلت 0.65% للمعاهد و0.49% للجامعات . والحقيقة أن البنية التعليمية للعينة المبحوثة متوقعة وتعكس وضع تعليم المرأة في ريفنا والتي تتمحور حول نقاط أهمها :

- ✓ ارتفاع نسبة الأمية بشكل ملحوظ لدى النساء وكذلك ارتفاع نسبة المتسربات من التعليم الابتدائي ومن يطلقن عليهن ملم .
- ✓ انخفاض نسبة التحاق الإناث كلما ارتفع مستوى التعليم أي بالمرحلة الإعدادية أقل من المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية أقل من المرحلة الإعدادية والمرحلة الجامعية أقل وأقل

والجدير ذكره أن العينة مأخوذة من كل المحافظات التي تتمايز بها النسب حسب المجال الجغرافي ، إذ نجد أن النسبة الأعلى من الأمية تركزت في محافظات (الرقة - الحسكة - دير الزور - حلب - ادلب) ، بينما نجد أن محافظات (السويداء - اللاذقية - طرطوس - ريف دمشق) ارتفعت بها نسب التعليم الثانوي والجامعي .

3 - البنية الزواجية للنساء صاحبات المشاريع :

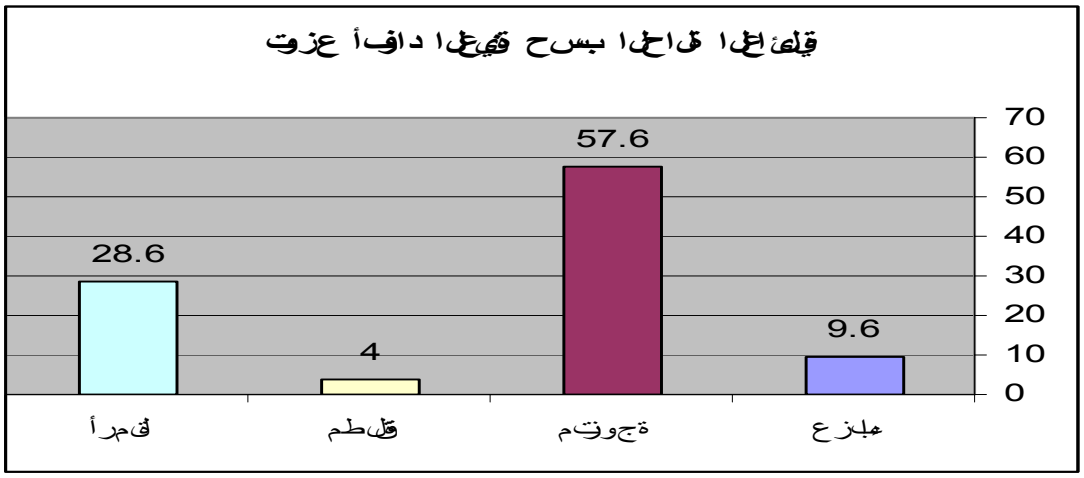

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى البنية الزواجية للعينة المبحوثة تسجل ارتفاعاً ملحوظاً للنساء ربات الأسر سواء بفئة المتزوجات حيث بلغت النسبة 57.61% أو الأرامل التي سجلت نسبة 28.66% أي مجموع نسبة النساء المتزوجات صاحبات المشاريع وصل إلى 86% وهذا أمر منطقي ومتماش مع أهداف الدراسة التي تستهدف النساء صاحبات المشاريع التي هدفها تأمين مصادر دخل إضافية للأسر لذلك لابد من وجود أسرة ، وبالتالي حالة زواجية ، حيث انخفضت نسبة العازبات بشكل واضح إلى 9.64% لأن العازبة لا تدرك كثيراً احتياجات الأسر والأولاد لمصادر دخل جديدة ، في حين نجد أيضاً انخفاض في نسبة المطلقات وهذا يعود إلى انحسار ظاهرة الطلاق بشكل كبير في الريف السوري لصالح ظاهرة تعدد الزوجات .

وقد يكون مرد ارتفاع فئة المتزوجات لكافة الفئات العمرية أيضاً إلى أسباب غير مباشرة أهمها انتشار ظاهرة الزواج المبكر في الريف ، تسرب الفتيات من التعليم مبكر ، فلا يعود أمامها سوى خيار الزواج وتأسيس أسرة ، ولعل هذه الفئة من ربات الأسر يتطابق واقعياً مع فئة الأميات والملمات اللواتي أسسن أسر قبل متابعة تعليمهن .

4 ـ عمل المرأة في الإنتاج الزراعي :

على الرغم من التقديرات الرسمية للعمالة النسائية في الزراعة، فإن النساء يؤدين عادة وظائف عديدة في الزراعة وذلك من خلال العمالة الأسرية التي لا ترصدها الإحصائيات. تقوم جميع النساء في الأسر الزراعية بأدوار إنتاجية متعددة لا يتم الاعتراف بها غالباً على أنها إنتاج اقتصادي سواء في الإحصائيات أو من قبل النساء أنفسهن، وقد تم رصد الأعمال التي تؤديها النساء في مختلف العمليات الزراعية ولمختلف المحاصيل وكذلك الأعمال التي يؤديها الرجال مع الفجوات النوعية الناجمة عن ذلك ، (الشكل رقم4) .

متوسط نسبة مساهمة المرأة في العمليات الزراعية لإجمالي المحاصيل

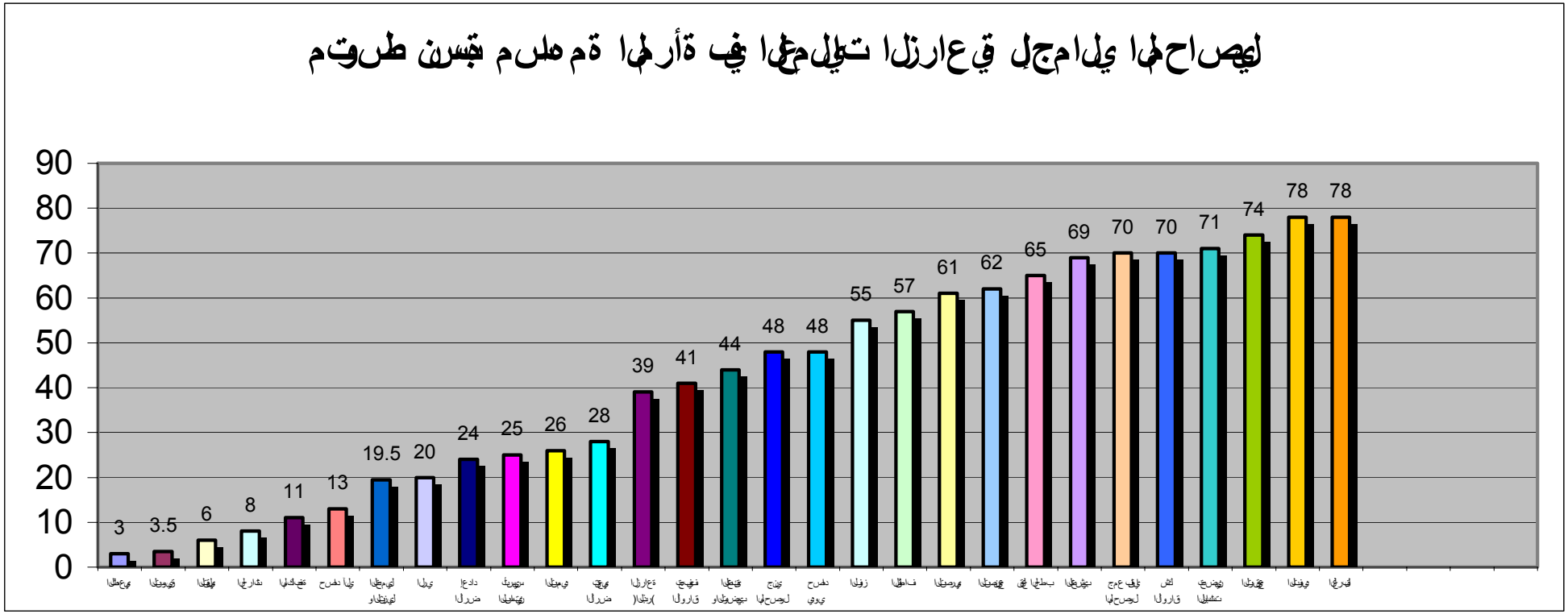

5 ـ واقع ملكية المرأة للأراضي الزراعية :

الشكل رقم /5/

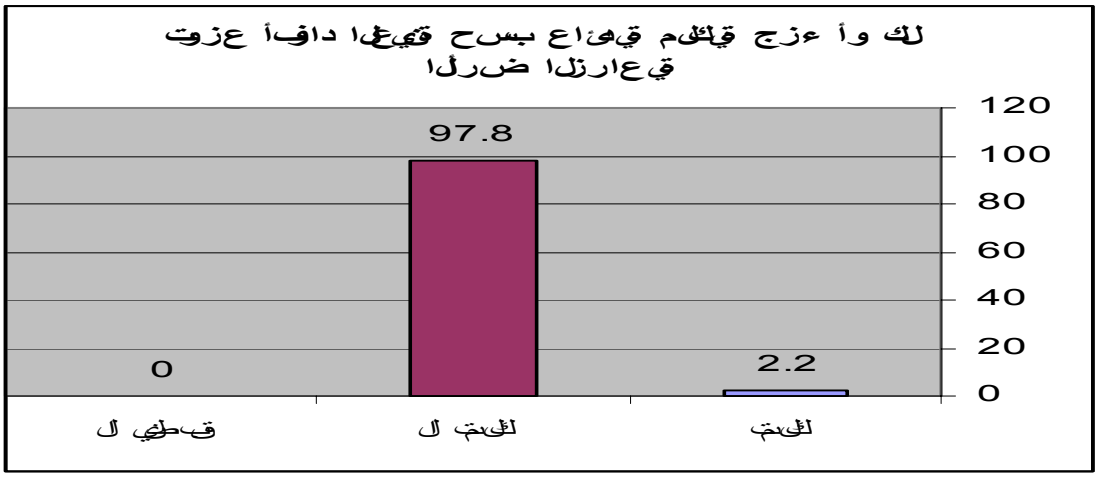

حاولت الدراسة الميدانية التصدي لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ، وكذلك الأسرة وذلك من خلال رصد بعض المؤشرات المرتبطة بالملكية والدخل والإنفاق والتصرف بالدخل ، وتعتبر الملكية من الركائز الأساسية في المؤشرات التي ترصد الواقع الاقتصادي ومبرراته الاجتماعية ودرجت العادة قياس مؤشر الملكية بملكية الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية باعتبارهم أهم وسائل الإنتاج لدى الأسر الريفية بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الاهتمام برصد ملكية السلع المعمرة التي تعتبر من أهم مظاهر الملكية بالمعنى الاجتماعي.

وبما أن الهدف الأساسي للدراسة هو قياس مؤشرات التمكين الاجتماعي النابعة عن المؤشرات الاقتصادية كان من الأهمية بمكان التعرف على عائدية ملكية الأراضي الزراعية التي تملكها الأسرة حيث تبين أن نسبة الأسرة المالكة في العينة لأراضي الزراعية تشكل نسبة 49.84 (انظر الجدول رقم 31) الذي يوضح توزع أسر العينة حسب الملكية لأراضي زراعية منها 97.8% المرأة لا تملك أرضي زراعية وفقط 2% من هذه الأسر يوجد فيها حالات المرأة تملك أراضي زراعية ، وكما افترضت الدراسة مسبقاً فإن عائدية الأرض تعود للذكور مع أن المرأة تعمل بالزراعة بنسبة تصل إلى 80% أحياناً كما مر معنا بالفقرة السابقة ، وذلك يعود إلى طبيعة المحصول والمحافظة والزراعات المروية أو البعلية ونوع الزراعة سواء آلية أو يدوية .

وهذا يدل بقوة على وجود فجوة نوعية ضد المرأة في ملكية الأرض ولابد من التصدي لها ببرامج التنمية الزراعية والريفية ومتناقضة تماماً مع نسبة مساهمة المرأة في العمل الزراعي .

6 ـ عمل المرأة في الثروة الحيوانية :

تعتبر الأبقار والأغنام من ملحقات المنزل الريفي والعناية بها لصيقة بالمرأة وكأنها تتمة لأدوارها المنزلية ، فمعظم الأسر الريفية تربي الأبقار والأغنام والمرأة مسؤولة عنها مسؤولية شبه تامة إذ تبلغ مساهمتها في رعاية وخدمة الثروة الحيوانية إلى 80% بشكل إجمالي .

وإذا حللنا المناشط الخاصة بتربية الأبقار والأغنام التي تقوم بها المرأة نلاحظ أنها متخصصة بتصنيع مشتقات الحليب إلى ألبان وأجبان وقشطة ..... الخ وكذلك المرأة متخصصة هي وبناتها الإناث بعملية الحلابة ، وكذلك تتولى المرأة مع بناتها مهمة تنظيف الحظائر هذا وتساهم المرأة حتى بالرعاية الصحية والإشراف على مناعتها أو ولادتها وتساهم المرأة بتسويق الحليب ومنتجاته بشكل مصنع أو خام وبشكل أو بآخر (الشكل رقم 6).

الشكل رقم /6/

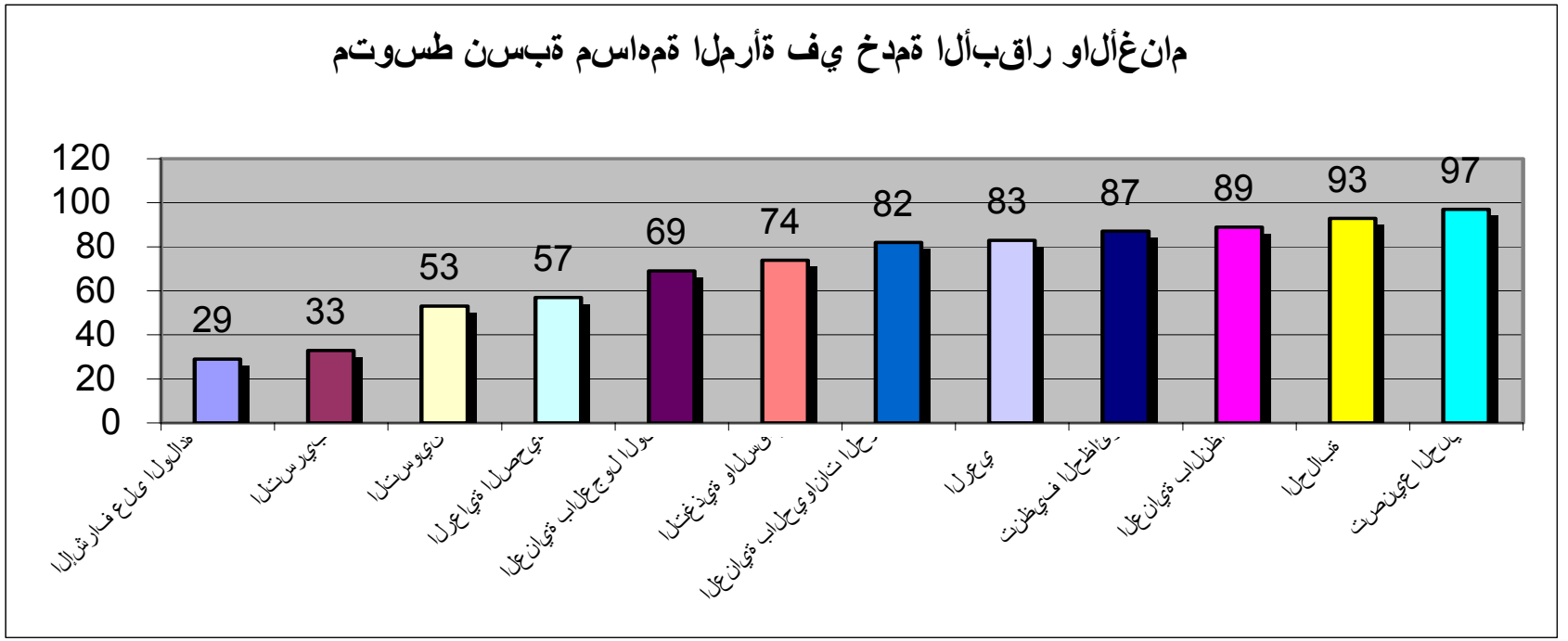
متوسط نسبة مساهمة المرأة في خدمة الأبقار والأغنام
120
100
80
60
40
20
0
29
33
53
57
69
74
82
83
87
89
93
97

7 ـ واقع ملكية المرأة للثروة الحيوانية:

الشكل رقم /7/

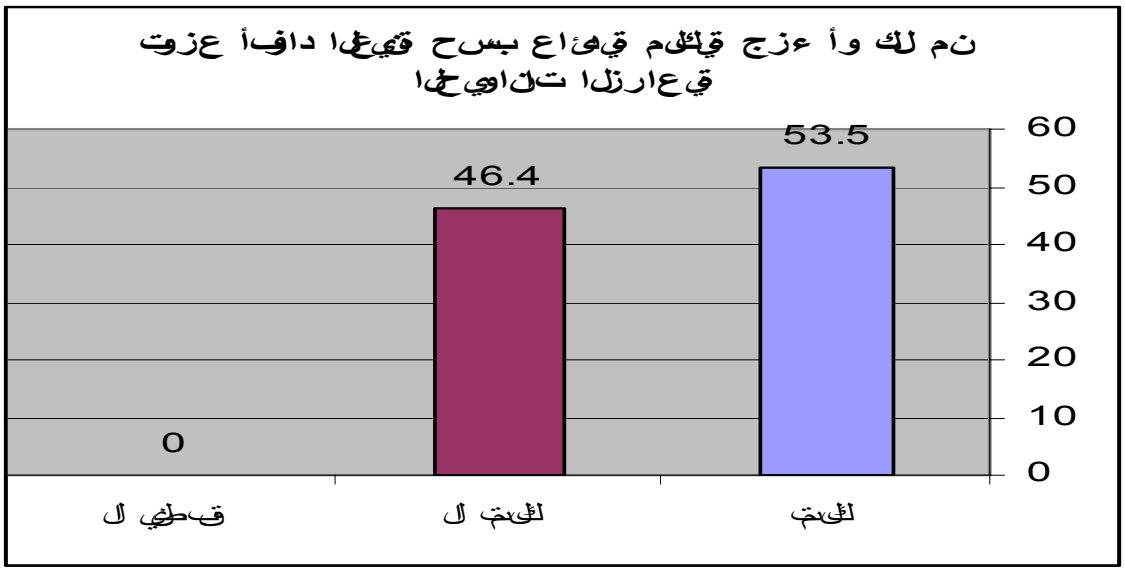

تعتبر ملكية الثروة الحيوانية جزء لا يتجزأ من أنماط ومؤشرات الملكية في المجتمعات الريفية وكما هو موضح بالشكل رقم /7/ فإن رعاية والاعتناء بالثروة الحيوانية تعتبر مهمة وعمل نسائي بامتياز ، حيث تصل نسبة مساهمة المرأة في ذلك إلى ما يتجاوز 90% ، ويفترض من حيث المنطق أن تنعكس هذه المساهمة على الملكية ، ولكن وحسبما هو موضح بالشكل رقم /5/ فإن نسبة عدد الأسر المالكة في العينة 50.32% منها 88% النساء لا تملك فيها أي رأس حيوان / باستثناء حيازة المشروع / و12% فقط تملك بين دواجن وأبقار وأغنام، ولكن النسبة قليلة جداً مقارنة مع عمل المرأة في رعاية الحيوان .

وأشارت الدراسة الميدانية إلى أن ملكية الأسرة من قطيع الأغنام لا يتجاوز /10/ رؤوس ومن الأبقار لا يزيد عن رأس واحد وهذا يدل على فقر الأسر المبحوثة بالعينة .

وكما هو واضح فإن ملكية المرأة للثروة الحيوانية أكبر من ملكيتها للأراضي الزراعية وإنما يعود ذلك لتساهل المجتمع بقيمته وعاداته في مسألة ملكية المرأة لأي شيء عدا ملكيتها لأرض.

ولكن وكما ورد آنفاً فإن الدراسة موجهة للنساء صاحبات المشاريع وهذا أتاح فرصة للنساء للتملك بالثروة الحيوانية .

8 ـ واقع ملكية المرأة للمدخرات الذهبية

الشكل رقم /8/

تعتبر ملكية المرأة من المدخرات الذهبية أحد مؤشرات الملكية سواء في الريف أو في المدينة ، بل الأصح أن مؤشر المدخرات الذهبية هو مؤشر نسائي بامتياز وعادة عندما تفتقر المرأة إلى ملكية وسائل الإنتاج من أراضي زراعية أو ثروة حيوانية ممكن أن تلجأ إلى ملكية بعض القطع الذهبية التي يكون مصدرها عادة جزء من المهر الذي يقدم للنساء في الأرياف والمدن على حد السواء ، ولكن غالباً ما تضطر المرأة إلى بيع هذا الرصيد أو هذه الملكية المتواضعة لسد احتياجات الأسرة من نفقات لاسيما بحال زواج أحد الأبناء أو بحال بناء أو شراء منزل أو قطعة أرض ، وهذا ما يفسر النسبة الضئيلة جداً من النساء اللواتي يملكن مدخرات ذهبية حيث بلغت النسبة فقط 20.61% وهناك 80.3% من العينة لا تملك .

9 ـ واقع ملكية المرأة للمدخرات المالية الخاصة :

الشكل رقم /9/

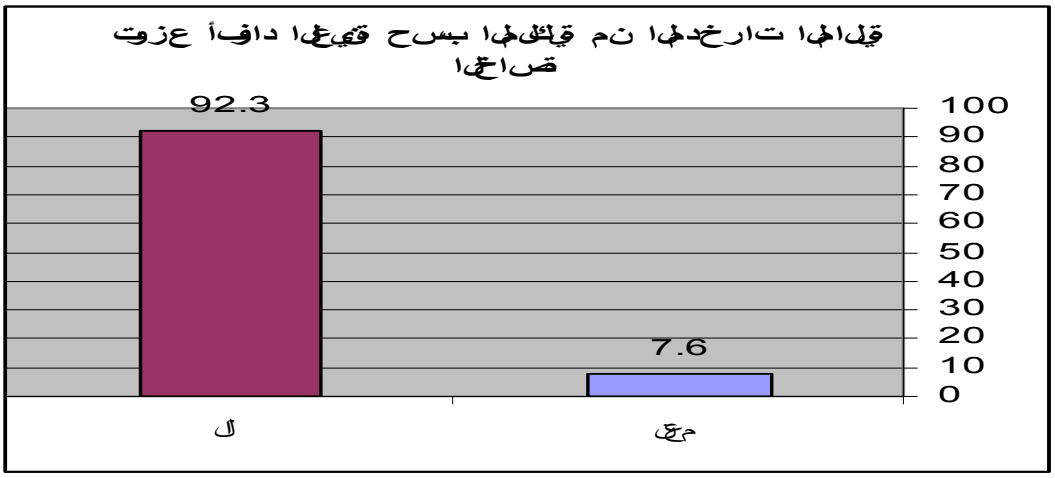

ملكية المدخرات المالية الخاصة أحد مؤشرات ملكية النساء التي تضاف إلى مؤشرات ملكية الذهب والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية ، وعادة هذه الملكية تحصل عليها النساء من جراء الأعمال الخاصة جداً التي تقوم بها مثل العمل المأجور بالزراعة أو عائدات الثروة الحيوانية أو التصنيع الغذائي ولاسيما الألبان والأجبان .

ولعل المصدر الأهم لدخل المرأة الريفية هو الدجاج المنزلي البياض الذي تبيع المرأة فيه البيض للجيران أو بالبازارات المحلية ، وتعود عليها بدخل بسيط ولكن يومي عادة ما تدخره المرأة للملمات أ و سد احتياجات المنزل ونفقات الأسرة ..

ولعل هذا ما يفسر النسبة المنخفضة من النساء المالكة لهذا النوع من المدخرات حيث بلغت النسبة 7.67% بينما هناك 92.3% لا تملك أي مدخر مالي

10 - واقع مدى حرية تصرف المرأة بما تملك والمعيقات المحددة لهذا التصرف:

الشكل رقم /10/

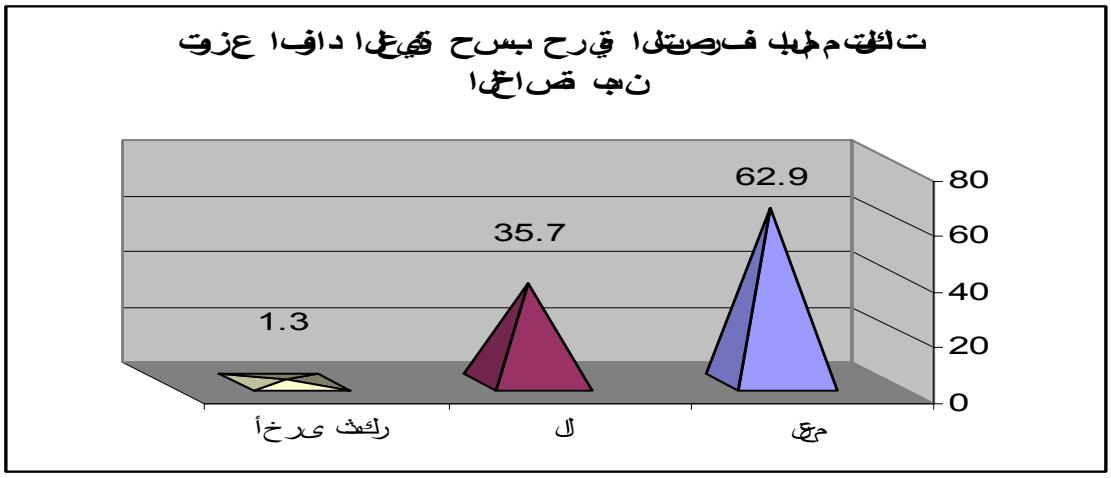

بناءً على كل الفقرات السابقة المتعلقة بالملكية الخاصة بالنساء سواء من أراضي زراعية أو ثروة حيوانية أو مدخرات مالية أو ذهبية فإنها تشير إلى الفجوات النوعية التي تصنف سلباً اتجاه المرأة ولاسيما وأن نسبة ملكيتها من الأراضي لم تتجاوز2% وملكيتها للثروة الحيوانية لم تتجاوز 12% ، وملكيتها للمدخرات الذهبية لم تتجاوز 2% ، وكذلك ملكيتها للمدخرات المالية فهي بالكاد7% ، لذلك كان من المتوقع أن تكون نسبة حرية المرأة التصرف بممتلكاتها منخفضة جداً ولكن الدراسة الميدانية أشارت إلى 62.90% من نساء العينة يستطعن التصرف بممتلكاتهن بينما نسبة 35.78% لا يستطعن ذلك وقد يعود ذلك لتواضع هذه الملكية .

11 ـ مدى شعور المرأة بالحرمان من الإمكانيات المادية للأسرة

الشكل رقم /11/

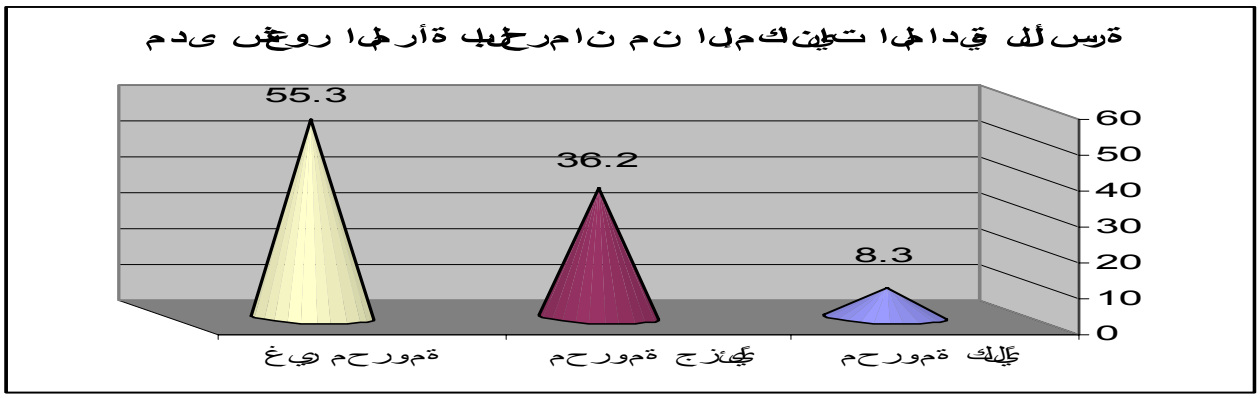

في سياق هذه المتغيرات التي تم رصدها ومتابعتها سواء فيما يتعلق بالملكية أو حرية التصرف بالدخل أو العمل أو سواه كان لابد من سؤال المرأة سؤال مهم وهو مدى شعورها بالحرمان من الإمكانات المادية للأسرة أي لديها هذا الشعور أم لا .

وواضح أن الإجابة على هذا السؤال لا ترتبط بمدى وعي المرأة الريفية لظروفها الاجتماعية فقط وإنما أيضاً بوعيها أن هذه الظروف مجحفة بحقها ، نرى أن أكثر من نصف العينة أي ما نسبته 55.3% لا تشعر أنها محرومة من شيء وأنها لا تتعرض لأي شكل من أشكال التمييز فهذا مؤشر سلبي لأنها لن تحاول أو لن تستجيب لمحاولات تغيير هذا الواقع بل حتى هي مقتنعة أن هذا هو الوضع الطبيعي لها من المجتمع الذكوري ، وهذا يجعلها تكرس هذا الوضع وتمارسه على نفسها على بناتها ويؤثر على سلوكها وسلوكهم والحقيقة أن الأرقام التي وصلت إلهيا الدراسة تعطي صورة ضبابية عن وعي المرأة للتمييز والحيف الواقع عليها إذ نجد أن ما نسبته 36.6% يشعرن أنهن محرومات من الموارد بشكل جزئي وفقط ما نسبته 8.33% يعترفن بهذا الحرمان\ من الموارد المتاحة أمامهن والمتوفرة بشكل أكبر للرجل انظر الشكل رقم /11/ .

12 ـ كيفية مواجهة المرأة للمشاكل التي تتعرض لها :

في سياق الحديث عن واقع المرأة الريفية ومسائل التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها كان لابد من قياس مدى استقلالية المرأة واعتمادها على ذاتها ولو كان ذلك من خلال مؤشر واحد وهو كيفية مواجهتها للمشاكل التي تعترضها .

وكما هو متوقع بينت نتائج الدراسة الميدانية أن اعتمادها على ذاتها في حل المشاكل كان محدود جداً حيث بلغت النسبة 9.64% فقط في حين كان اعتمادها على الآخرين وبخاصة الأهل يتجاوز 75% موزعة على 63.5% تحل مشاكلها بمساعدة الأهل و1.1% تعتمد على مشورة الجيران في حل مشاكلها وهناك 8.8% من العينة تعتمد المرأة على أهل الزوج في ذلك ونسبة تكاد تصل إلى 1% تعتمد فيها على الأصدقاء ، بينما هناك ما نسبته 14.2% يتركون حل مشاكلهم للقضاء والقدر وهذا يدل على إيمان المرأة العميق بالقدرية في حل مشاكلها الشكل رقم /12 /

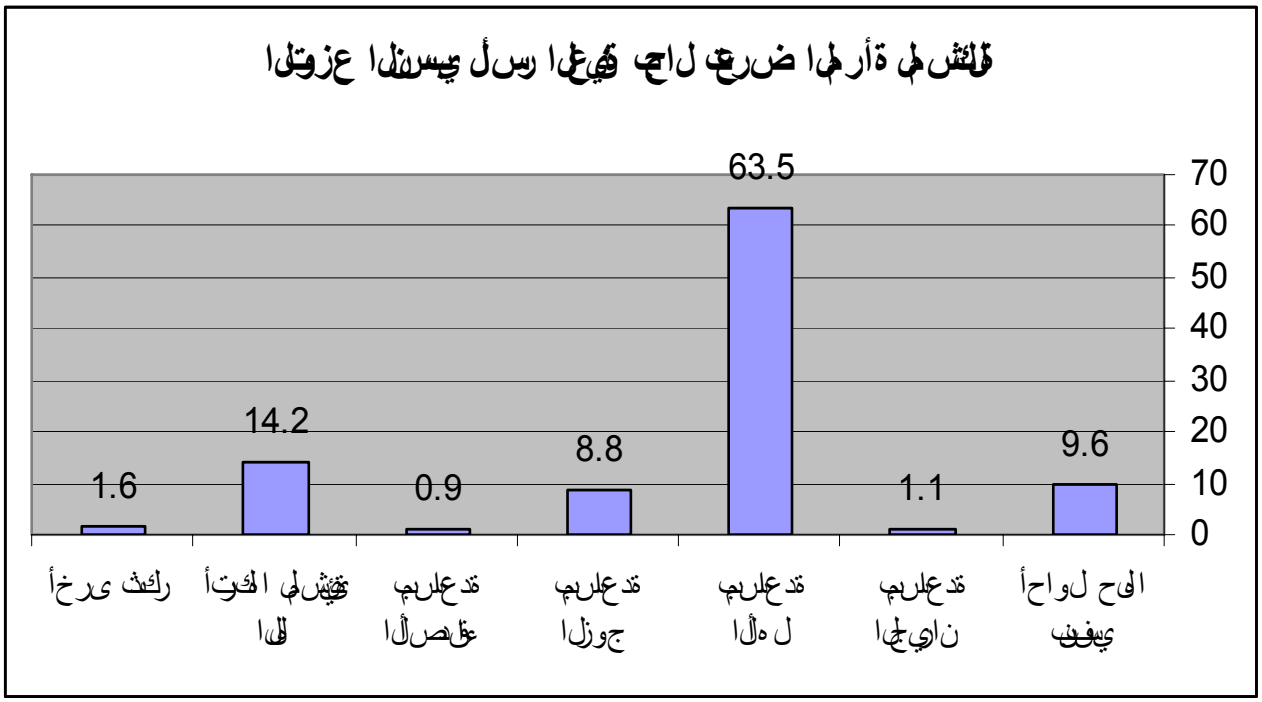

13 - المرأة والإرث في المجتمعات الريفية وأسباب عدم التوريث:

الشكل رقم /13/

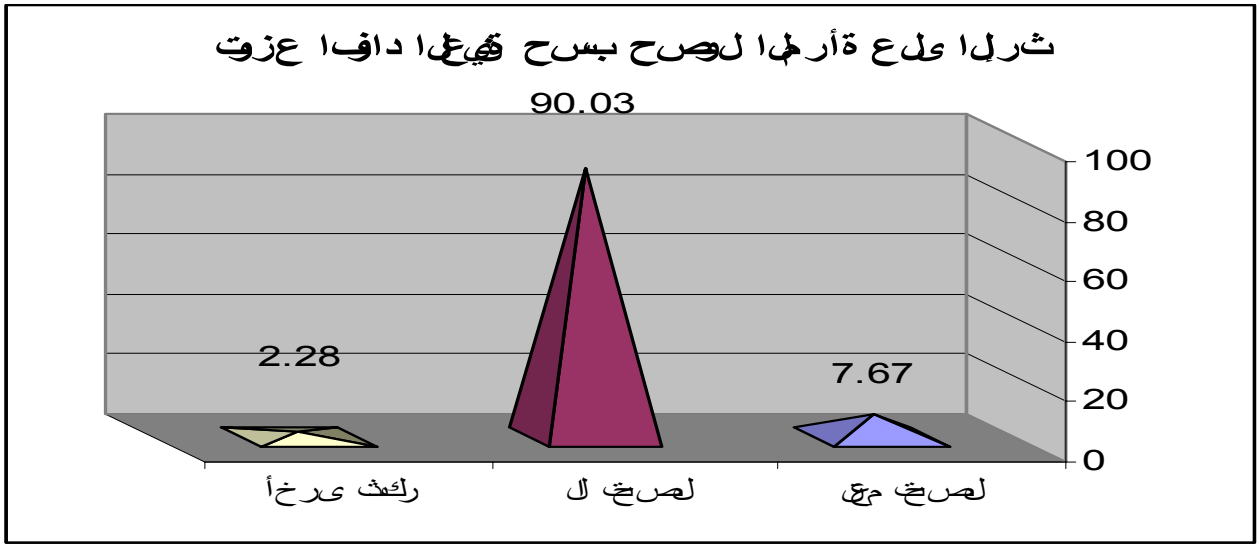

في حقيقة الأمر أن مسألة توريث النساء تعتبر من الفجوات النوعية الواسعة لصالح الذكور مع أن المرأة خاصة والأسرة عامة بالريف السوري لا تعتبر موضوع التوريث موضوع قائم على التمييز بين الجنسين من الأبناء بل تعتبره عرف سائد ونظام عام بل حتى الكثير من النساء أثناء المقابلة استهجنوا من السؤال عن هذا الموضوع .

حيث أكدت نتائج الدراسة الميدانية هذه الحقيقة عندما أجابت 90.03% من نساء العينة أنهن لايحصلن على الإرث وهناك فقط ما نسبته 7.6% أجبن بحصولهن على الإرث مع الإشارة أن المرأة التي ترث بهذه الحالة لا تحصل على نصيبها من الأراضي الزراعية أو العقارات ولكن ممكن إعطاءها مبلغ مادي بسيط يعتبر مقابل حقها ومقابل اسقاط حقها في ورثة ذويها وفي بعض الأحيان كما هو الحال في إجابة النساء في محافظة السويداء أن الذكور ترث كل شيء ويتركوا غرفة في المنزل / غرفة مقاطيع / أي للأرامل أو المطلقات أو العوانس .....

وحسب الكلام الشائع / الدار الكبير / والصغير يعمر ببيت والبنت ما لها شيء غير غرفة مقاطيع والحقيقة هذه الحالة ليست إرث للمرأة ولكن هي شكل من أشكال الأواصر الاجتماعية القوية والتي تعتبر إيجابية جداً لو لم تأتي على حساب حق المرأة بالإرث .

وفي حقيقة الأمر أن عدم توريث النساء يعود للعديد من الأسباب وبخاصة عدم توريث الأراضي الزراعية أهمها نظرة المجتمع بأن توريث المرأة للأرض = ضياع الأرض لأن زوج المرأة أي الصهر سيتصرف بهذه الأرض ، حيث أن المرأة عندما تتزوج تصبح تنتمي لعائلة الزوج وتفقد الرابطة الاقتصادية بأسرتها ، في حين أن أسرة الزوج تعتبرها غريبة لا ترتبط بصلة الدم بهذه الزواجة الوافدة .

وبين فقدان صلة الدم وصلة الاقتصاد تبقى المرأة محرومة من حقها بتملك أرض زراعية وغيرها ، ونرى هناك كثير من الحالات في العينة أجبن أن سبب عدم التوريث يعود إلى وصية الأب بعدم توريث النساء ومنح هذه الورثة للذكور فقط .

أضف إلى ذلك الحجة الواهية التي يتسلح بها الآباء والأخوة الذكور بأن إرث المرأة يفتت الحيازة بينما إرث الرجل لا يفعل ذلك ، والملفت للنظر عندما تسئل رغم كل هذا الحيف الواقع على حق المرأة يقولون النساء والرجال أن الإرث يتم بموجب الشرع والقانون .

14 ـ تفاعل المرأة مع المؤسسات المجتمعية المحلية:

في كل مجتمع ريفي غالباً ما توجد مجموعة من المؤسسات الحكومية والأهلية التي تقوم بتقديم خدمة أو جملة من الخدمات لأهالي المجتمع .

بالريف العربي السوري جملة من هذه المؤسسات التي تتداخل أدوارها وتتكامل لتقدم سلة من الخدمات للأسرة الريفية عامة وللمرأة الريفية خاصة ، وسنحاول بهذه الفقرة رصد أهم هذه المؤسسات المعنية بشكل مباشر بتقديم خدمات للنساء الريفيات وهي الوحدات النسائية ، الوحدات الإرشادية الزراعية ، الوحدات الصحية .

فإذا بدأنا بالوحدات النسائية نجد أن فقط ما نسبته 18.3% من نساء العينة استفدن من خدمات هذه الوحدات بينما 48.8% لم يستفدن نهائياً منها ، وهناك ما نسبته 32.1% أجبن بعدم وجود وحدات نسائية في قراهن انظر الشكل رقم /14/

ولدى سؤال المبحوثات اللواتي استفدن من هذه الوحدات عن نوعية الاستفادة تبين أن 16.9% منهن استفدن بدورات تدريبية متنوعة ، وهناك 77.6% استفدن ببعض خدمات المشورة والتوعية وهناك 5.3% أجبن ببعض الاستفادة انظر الشكل /15/

الشكل رقم /14/

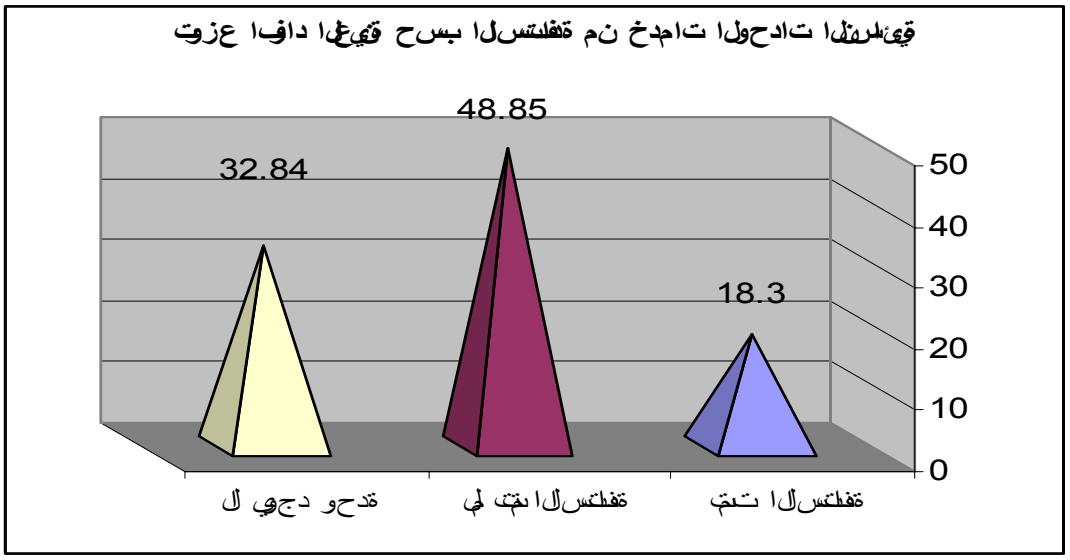

الشكل رقم /15/

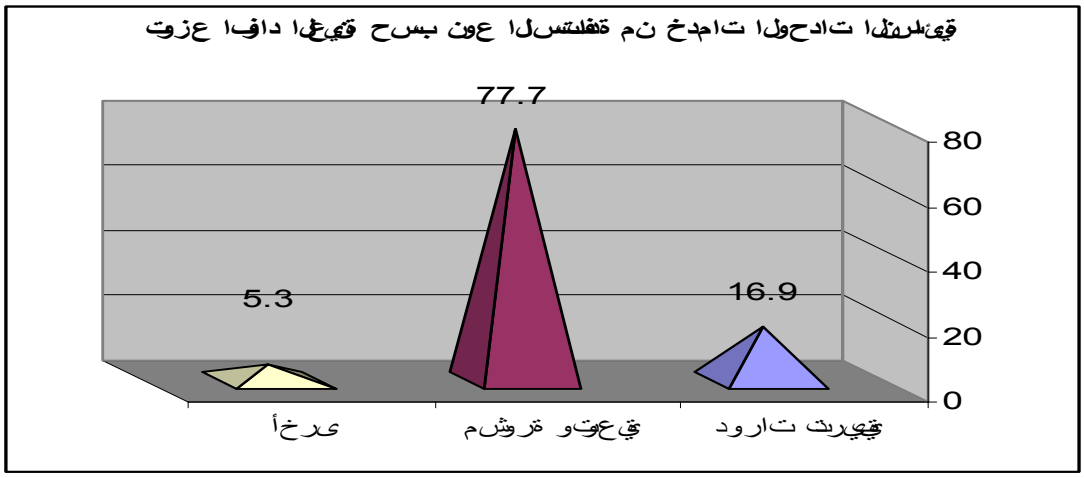

أما بالنسبة لخدمات الوحدة الصحية في حال وجودها بالقرى تبين أن ما نسبته 32.5% من الأسر التي يوجد في قراها وحدة صحية استفادوا من خدمات هذه الوحدات بينما نسبة 17.6% لم تتم الاستفادة منها ، مع العلم أن نصف عينة القرى أي ما نسبته 49.8% لا يوجد فيها وحدة صحية وقد يكون سبب ذلك إلى أن معظم القرى المبحوثة هي من القرى الصغيرة الحجم والقليلة العدد السكاني التي لا يتم اعتماد وحدة صحية لها / الشكل رقم 16/

الشكل رقم /16/

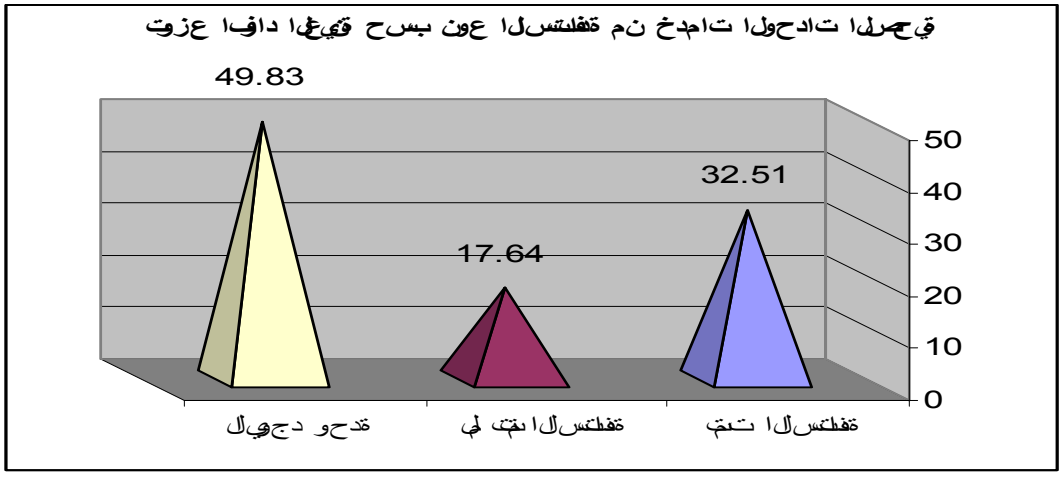

ولدى سؤال المبحوثات عن نوع الاستفادة تبين من الشكل رقم /17/أن 14.5% من المستفيدات كانت استفادتهن من خدمات المشورة والأدوية ... الخ وهناك نسبة 6.03 % من العينة المبحوثة استفدن من خدمة الإسعافات الموجودة في هذه الوحدات و20.6% استفدن من هذه الوحدات بلقاحات أطفال .

الشكل رقم /17/

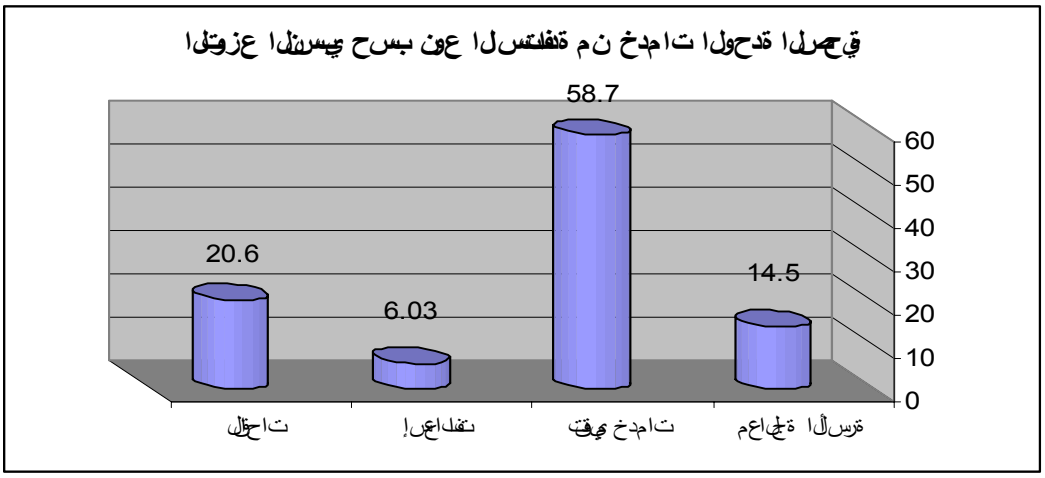

وعندما سئلت العينة المبحوثة عن أسباب عدم الاستفادة من خدمات الوحدة الصحية على الرغم من وجودها في القرية أوضحن أن السبب يعود إلى وكما هو موضح بالشكل رقم /18 /أن 11.1% لا يعرفن بالخدمات المتوفرة بهذه الوحدات و66.6% أجبن بسوء الخدمة المقدمة وعدم توفر الطبيب أو الأدوية أو المعالجة وفقط 19.4% أجبن بممانعة الأهل ذلك .

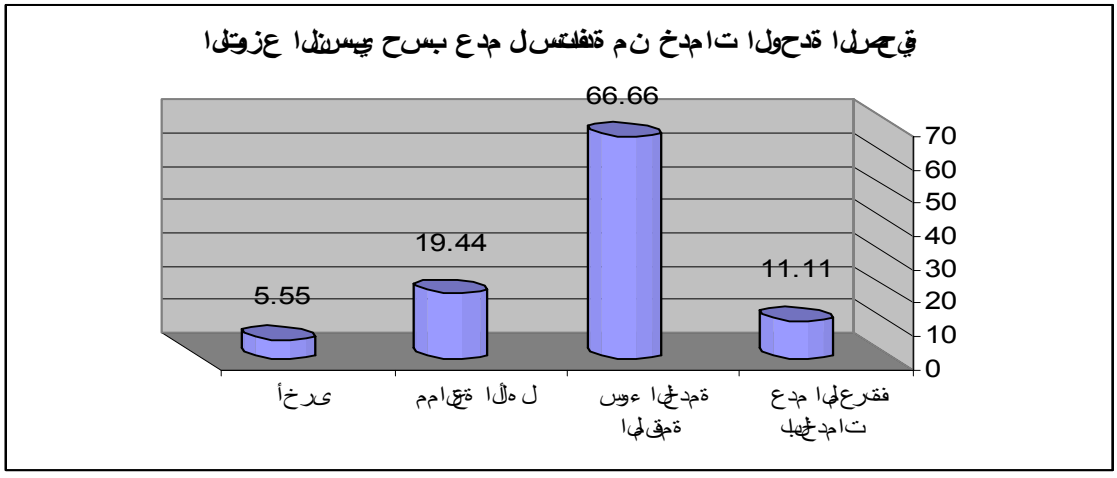

وأما لدى سؤال العينة المبحوثة عن استفادتها من خدمات الوحدات الإرشادية فقد تبين كما هو موضح بالشكل رقم /19/ أن هناك 49.6% من العينة استفادوا من هذه الخدمات في حين أن 19.4% لم يستفيدوا على الرغم من وجود وحدات في قراهم و30% لم يستفيدوا بسبب عدم وجود وحدات إرشاد زراعي في قراهم .

الشكل رقم /19/

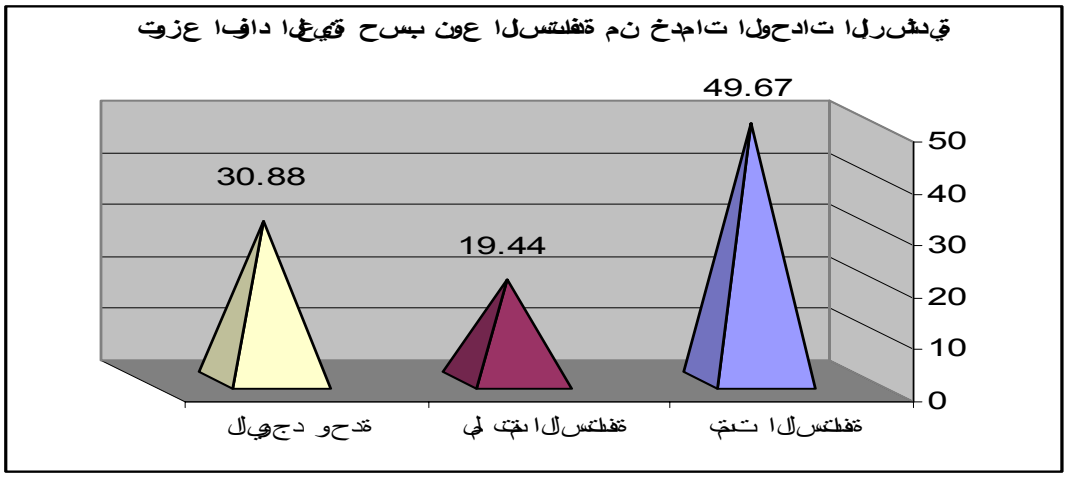

ولدى سؤال المبحوثات اللواتي استفدن من هذه الخدمات عن نوع الاستفادة تبين وكما هو موضح بالشكل رقم /20/ أن 55.5% منهن استفدن في تأسيس مشروع صغير مدر للدخل الذي هو موضوع البحث وهناك نسبة 6.2% استفدن من هذه الوحدات بدورات محو أمية و13% استفدن بدورات صناعات منزلية غذائية ، في حين نسبة 9.6% استفدن بدورات صناعات ريفية و 14.8% استفدن بأكثر من خدمة مجتمعية

الشكل رقم /20/

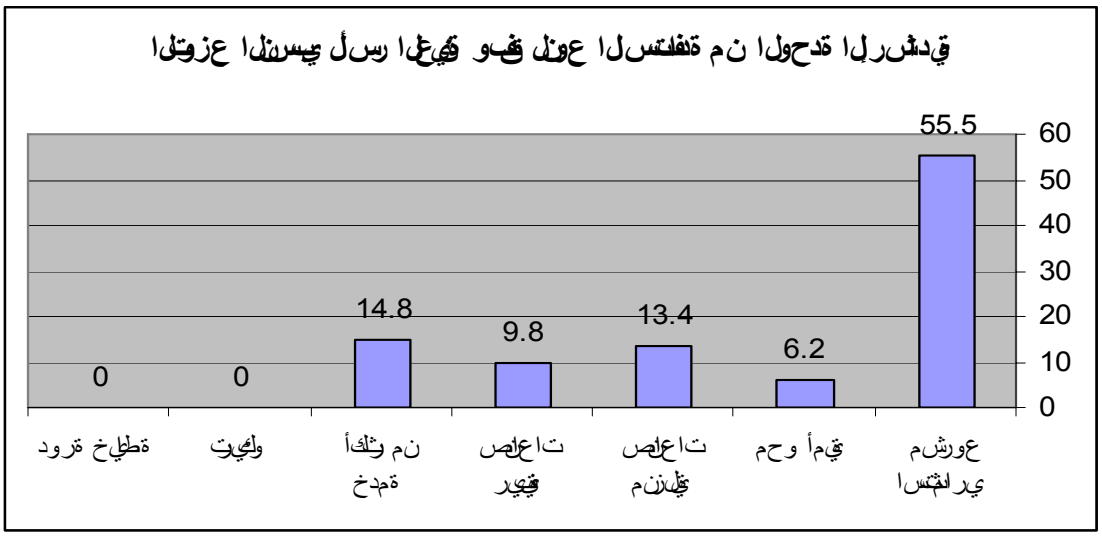

ولدى سؤال العينة التي تستفد من خدمات الوحدة الإرشادية على الرغم من وجودها في القرية جاءت الإجابة كما هو موضح بالشكل رقم /21/ أن 38.6% بسبب عدم رغبة الأهل بذلك بالنسبة للبنات و22.6% بسبب عدم رغبة الزوج بذلك بالنسبة لربات الأسر وهناك 18.4% يرون دورات الوحدة الإرشادية غير مناسبة لهن وهناك 10.9% لأسباب شخصية تعود لعدم رغبتهن بذلك.

الشكل رقم /21/

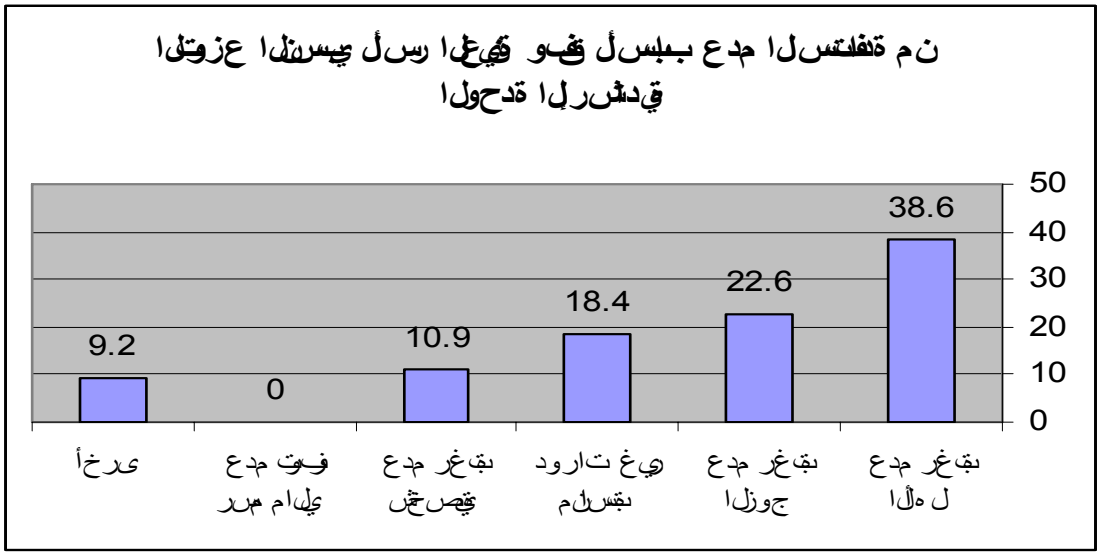

ثانياً ـ البناء الاجتماعي والاقتصادي لأسر النساء صاحبات المشاريع :

أ ـ مؤشرات الملكية والدخل :

1 ـ ملكية الأسر للأراضي الزراعية وتوزيع الملكية حسب الجنس :

تعتبر ملكية الأراضي الزراعية من أهم مؤشرات الملكية الاقتصادية بالنسبة للأسر الريفية لأنها تعتبر أهم وسيلة إنتاج ، وبالطبع تختلف هذه الملكية حسب نوعية الأرض المملوكة من قبل الأسرة سواء كانت بعل أم مروية ، وحسب حجمها وحسب نوعية استثمارها وهذا يعود إلى الطبيعة الجغرافية لكل قرية أو لكل محافظة ، والذي يهمنا في هذه الدراسة هو ملكية الأسرة كمؤشر اقتصادي وانعكاسه على ملكية المرأة بالذات كمؤشر اقتصادي واجتماعي .

حيث تبين أن حوالي نصف العينة المبحوثة أي ما نسبته 49.84% من الأسر يملكون أراضي زراعية وما نسبته 50.1% من الأسر لا تملك أي أرض زراعية .

الشكل رقم /22/

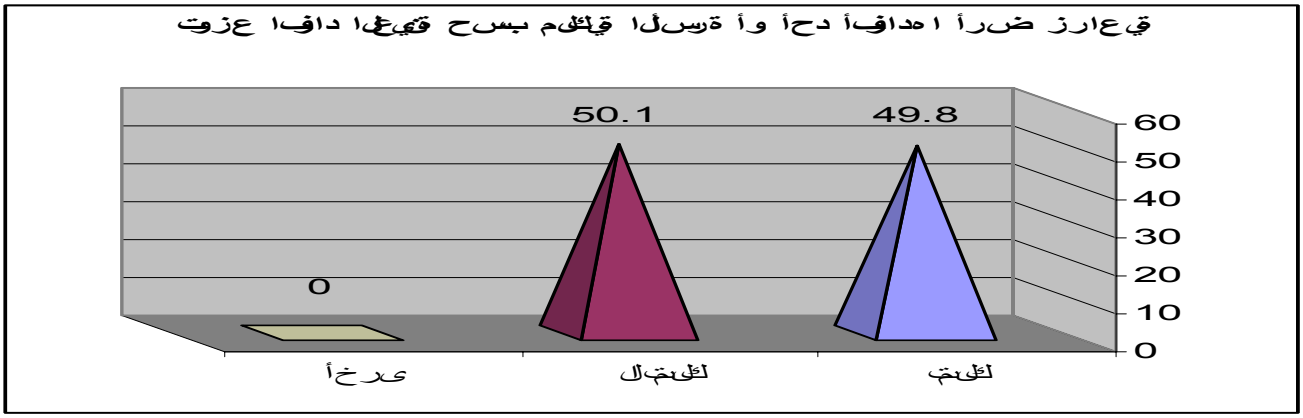

وبالنسبة للملكية للمرأة وكما ورد في فقرة سابقة أن نسبة ملكية المرأة 2.2% بينما ملكية الذكور هي 97.8% .وهذا يسجل أوسع فجوة نوعية لصالح الذكور بمؤشر مهم من مؤشرات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وهو مؤشر ملكية الأراضي الزراعية ولاسيما لو ربطنا هذا المؤشر بمؤشر عمل المرأة في المحاصيل الزراعية .

2 ـ ملكية الأسرة للثروة الحيوانية وتوزيع الملكية حسب الجنس :

الشكل رقم /23/

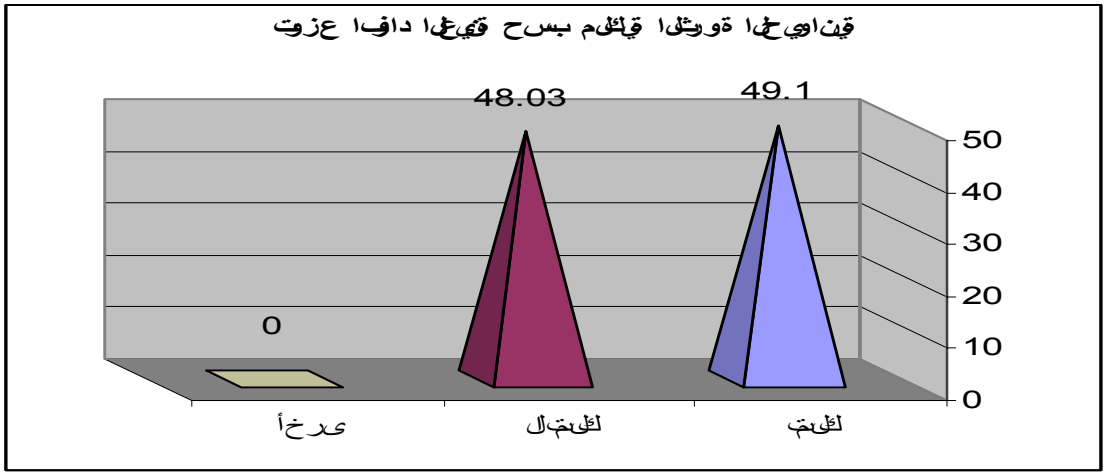

تعتبر ملكية الأسرة للثروة الحيوانية من أهم مؤشرات الملكية الاقتصادية في المجتمعات الريفية لأنها تأتي بالمرتبة الثانية بعد الأراضي الزراعية في ملكية وسائل الإنتاج ، وتتنوع هذه الملكية إلى أغنام وأبقار وماعز ودواجن وأرانب وخيول وإبل .....الخ ، ولكن النمط السائد من الملكية هو ملكية الأغنام والأبقار والدواجن ،حيث أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن ما نسبته 49.1% من الأسر تملك ثروة حيوانية من أي نوع ذكر سابقاً وهناك 48.03% لا يملكون أي ثروة حيوانية ، والذي يهمنا في مؤشر ملكية الثروة الحيوانية هو ملكية المرأة من هذه الثروة والتي جاءت سابقاً بنسبة 12% من الأسر التي تملك ثروة حيوانية

الشكل رقم /24/

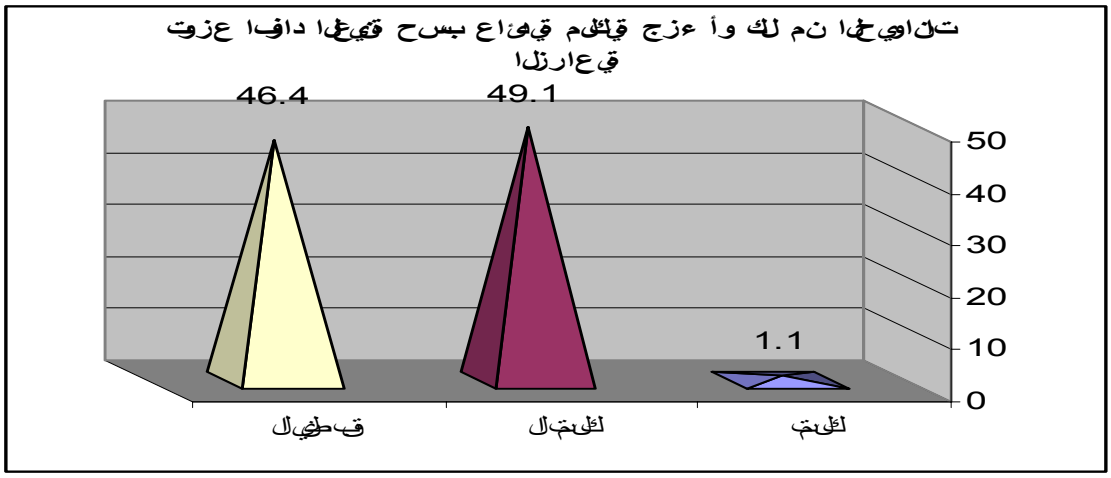

مع العلم أن المرأة تعمل في رعاية الحيوان بنسبة تصل إلى 97%وهذا يسجل أيضاً فجوة واسعة لصالح الذكور إذ أن عمل المرأة كبير جداً في الثروة الحيوانية وملكيتها صغير جداً جداً بهذا المجال .

3 ـ ملكية الأسر المسكن :

الشكل رقم /25/

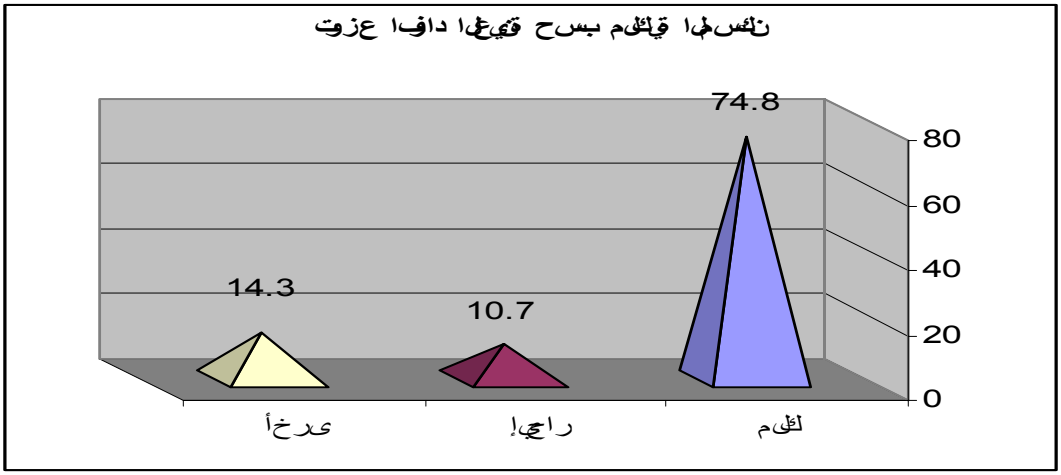

يعتبر مؤشر ملكية المسكن مجتمعاً مع مؤشرات المسكن الأخرى المتعلقة بنوعية وتوفر المرافق والخدمات فيه من المؤشرات الرئيسية والهامة لرصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر الريفية المبحوثة حيث نجد أن ما نسبته 74.8% من الأسر مالكة للمساكن التي تعيش فيها وهذا يعود إلى عدم شيوع الإيجار في الريف السوري ، بل من المعيب ذلك فالولد يعيش في منزل والده هو وأسرته حتى يستطيع بناء منزل منفرد له ولأسرته وهذا مرتبط بالعادات والتقاليد والمكانة الاجتماعية ، في حين نجد وجود ما نسبته 10.78% هي مستأجرة في القرى القريبة من المدن والتي تأثرت اجتماعياً بهذا القرب ولاسيما في محافظات (ريف دمشق ـ اللاذقية ـ طرطوس) هناك 14.7% من الأسر تسكن في منازل بين المالك والمستأجر ولها أوضاع خاصة مثل السكن عند أهل الزوج أو الزوجة أو سواهما .

ولكن نستطيع القول أن مؤشر ملكية المسكن ليس حاسم بشدة في مسائل الأوضاع الاقتصادية للأسر لأن رب الأسرة الذي يسكن بغرفة واحدة مع أسرة مؤلفة من /10/ أشخاص في منزل والده الكبير يعتبر مالك أي لابد من ربط هذه المؤشرات بمؤشرات أخرى ستأتي لاحقاً مثل عدد الغرف ـ نوع المسكن وملحقاته ..... الخ

4 ـ ملكية الأسرة للآلات الزراعية :

هذا وأما بالنسبة لملكية الأسرة للآلات الزراعية نجد أن النسبة الأكبر والبالغة 85.6% من الأسر لا تملك أي نوع من وسائل الإنتاج ، في حين هناك ما نسبته 12.4% من الأسر المبحوثة في العينة تملك عزاقة وهناك 1.9% من هذه الأسر تملك محرك كهربائي وهذا يدل على فقر هذه الأسر ولاسيما لامتلاك وسائل وأدوات إنتاج (انظر الشكل رقم 26) .

الشكل رقم /26/

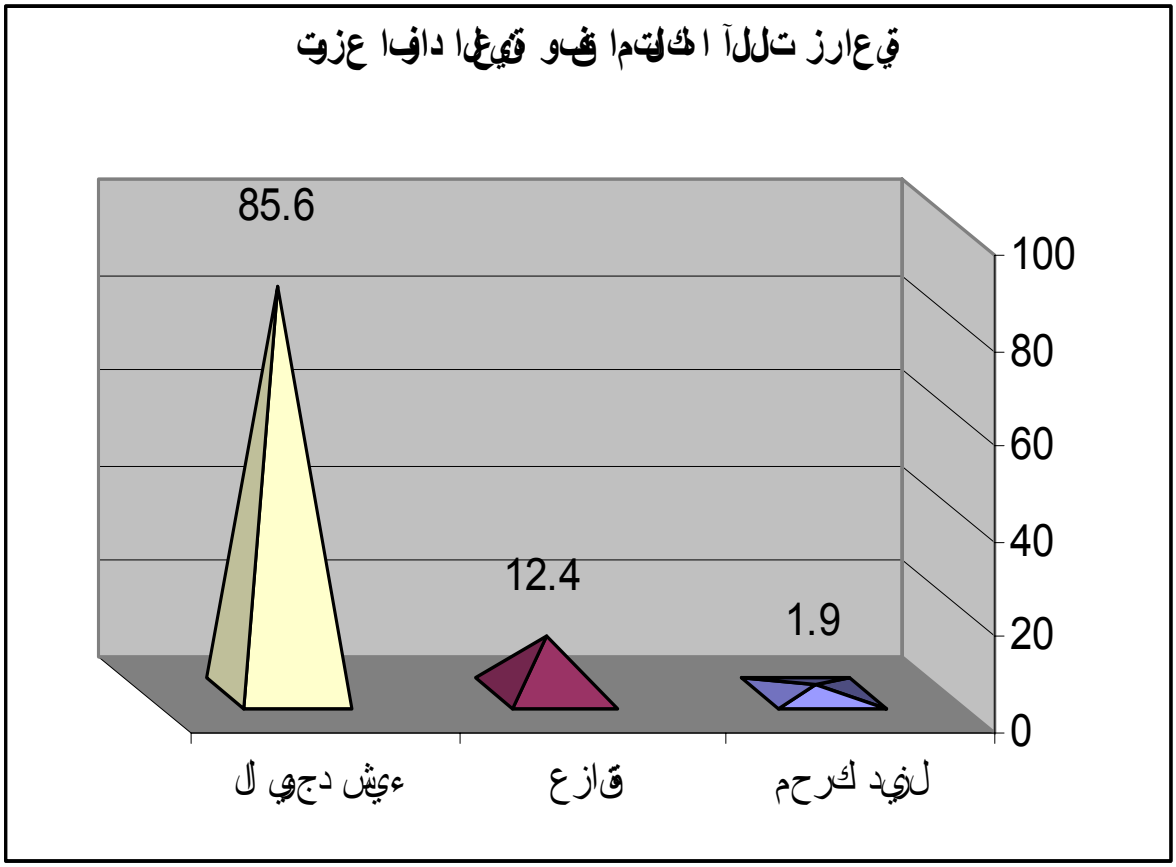

5 ـ ملكية الأسر لوسائل نقل:

الشكل رقم /27/

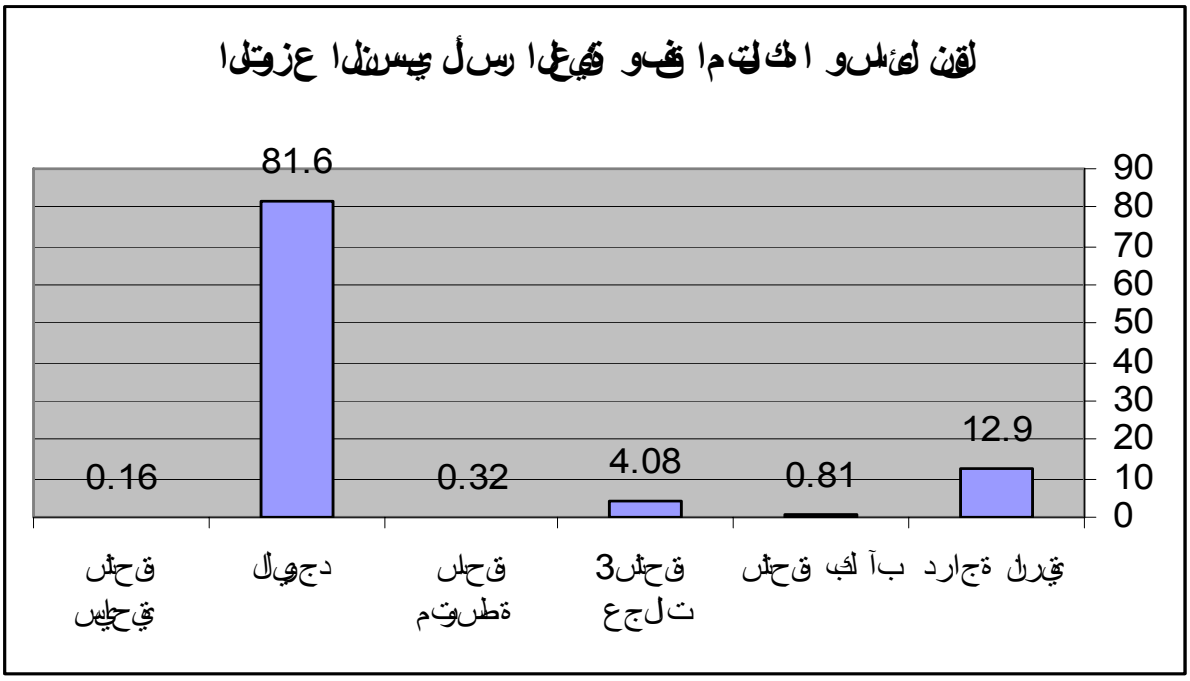

إن مؤشر ملكية وسائل نقل يعتبر من المؤشرات التي ممكن أن تساهم برسم ورصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة الريفية إلى حد ما ، وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسة الميدانية فهناك ما نسبته 81.6% من الأسر لا تملك أي وسيلة نقل في حين أن نسبة 12.9% امتلكوا دراجة نارية حيث تعتبر من وسائل النقل الأساسية في الريف وهناك ما نسبته 4.08% من الأسر تمتلك شاحنة بثلاث عجلات ، في حبن أن نسبة الأسر المالكة لشاحنة بك آب أو باص أو شاحنة متوسطة أو سياحية لم تتجاوز 1% من العينة وهذا مرده إلى أن القرى المبحوثة فقيرة وكذلك الأسر هي الأسر الفقيرة بهذه القرى .

6 ـ ملكية الأسر لسلع معمرة :

الشكل رقم /28/

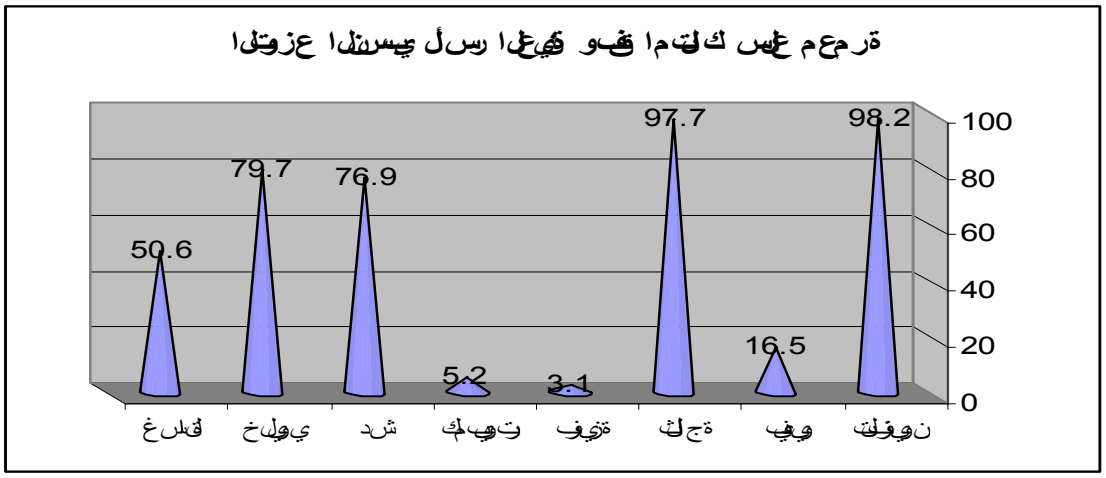

فيما يتعلق بملكية الأسرة لبعض السلع المعمرة والتي يعتمدها الباحثين كمؤشر عن المستوى الاجتماعي للأسر أكثر من اعتمادها كمؤشر عن المستوى الاقتصادي نلاحظ من الشكل رقم /28/ أن اقتناء الأسر الريفية محدود جداً على وجه العموم لما كان يعرف سابقاً بالسلع الكمالية وبات حالياً من السلع الضرورية فعدا التلفزيون والبراد اللذان تملكهم غالبية الأسر بنسبة تجاوزت 98% للتلفزيون و 97% للبراد نجد أيضاً ارتفاع نسبة ملكية الخليوي إلى 79.79% وكذلك الدش إلى ما نسبته 76.9% وتنخفض ملكية السلع الأخرى بشكل محدود جداً فمثلاً ملكية الفيديو فقط 16.5% الفريزة 3.1% ، كمبيوتر 5.2% ، في حين الغسالة ارتفعت إلى 5.6% .

وكما هو معروف فإن ملكية الأسر لمثل هذه السلع المعمرة قد يبدو للبعض ضرورياً وحاجة ملحة في حين يراه البعض الآخر أمر غير منطقي ، فعلى سبيل المثال لا يمكن شراء غسالة أوتوماتيك في منطقة تعاني من نقص في المياه أو منطقة لا يوجد فيها شبكة صرف صحي نظامية ، وقد يكون من غير المجدي اقتناء فريزة لأسرة تكيف نظامها الغذائي مع إنتاج الأرض حسب الفصول أو لأسرة لا تكاد تجد قوت يومها لتقوم بتخزينه لفصل آخر .

7 ـ مصادر دخل الأسرة الأساسية :

بعد أن تم رصد جملة من المؤشرات المتعلقة بعملية الإنتاج مثل ملكية الأراضي والثروة الحيوانية والعمل بالزراعة والعمل بتربية الحيوان ..... الخ نصل إلى المؤشر الأهم وهو مصدر دخل الأسرة إذ تبين من خلال الدراسة الميدانية المشار إليها بالشكل رقم /29/ أن النسبة الأعلى من الأسر تعتمد على العمل لدى الدولة بأجر وهي ما نسبته 34.6% و نسبة 14.2% تعتمد على بيع المنتجات الزراعية والمحاصيل وهناك 10.2% من الأسر تعتمد على بيع منتجات الثروة الحيوانية وهناك 7% يعتمدون على العمل لدى الغير و 2.77% على الصناعات المنزلية .

ولكن النسبة الأهم في الجدول وهي 28.5% والتي تعتبر مشروع المرأة المدر للدخل هو المصدر الأساسي للدخل وهذا يوضح أهمية هذه المشاريع ويعزز مقولة أن التمكين الاقتصادي للمرأة يعود بالتمكين الاقتصادي لكل أفراد الأسرة .

مع العلم أنه في كثير من الأحيان التي تكون المرأة معيلة لأسرتها وليس لديها إمكانيات تعليمية أو خبرات إيجاد عمل يكون المشروع المدر للدخل هو الركيزة الداعمة التي تساعدها لإعالة أسرتها .

الشكل رقم /29/

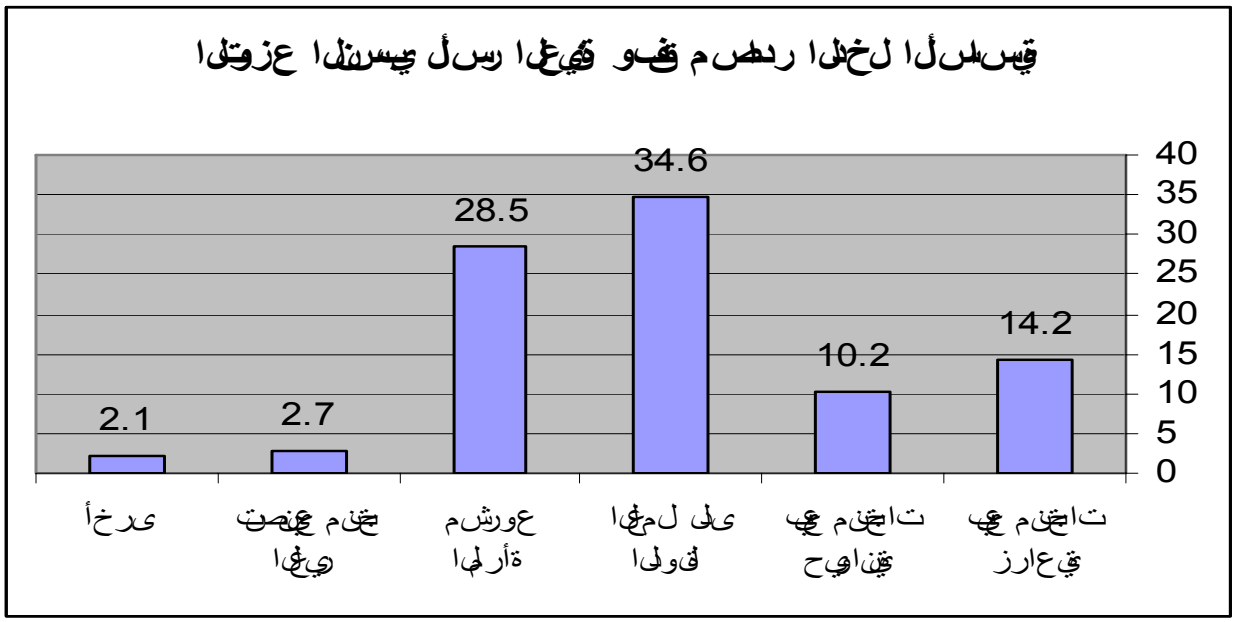

ج ـ مؤشرات السكن وما يتعلق به

1 ـ نوع المسكن

الشكل رقم /30/

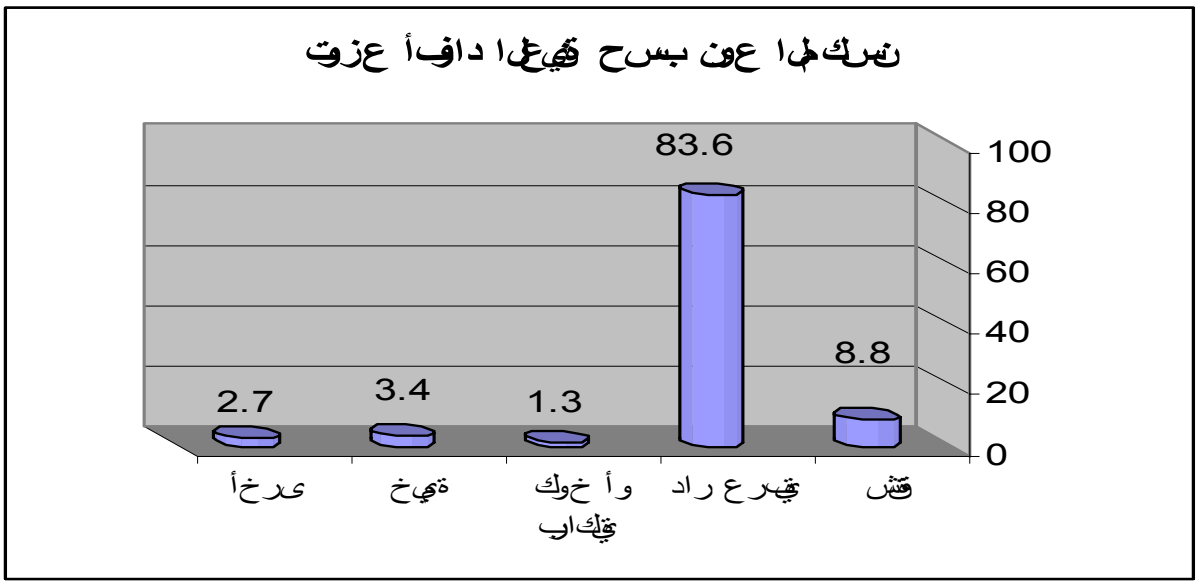

يعد المسكن من أهم عوامل الاستقرار والراحة من وجهة النظر النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما ويعتبر المسكن وظروفه من المؤشرات الهامة الدالة على مستوى معيشة الأسرة ومركزها الاجتماعي والمعبرة

ذات الوقت عن مستوى تقدم أو توفر الخدمات العامة ووصولها للسكان في منازلهم كالماء والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وما شابه ذلك .

وفي هذا السياق ركزت الدراسة على بعض المؤشرات التي ترمي من ورائها إلى تكوين فكرة معقولة عن ظروف سكن الأسرة المشمولة بالدراسة وطبيعة المساكن التي تقطنها ، وتأتي في مقدمة هذه المؤشرات نوع المسكن التي تقطنه الأسرة حيث تبين أن نمط المسكن السائد في القرى المدروسة وبنسبة 83.6% هو عبارة عن دار عربية الأسلوب في البناء والشكل تتكون من عدة غرف مبنية بالغالب بشكل أفقي يتوسطها فسحة سماوية أو فناء غير مسقوف ويبدو أن الأنماط الأخرى للمساكن نادر الوجود في القرى المدروسة .

2 ـ مادة بناء المسكن

هذا ويغلب على مادة بناء المساكن الإسمنت بالنسبة لغالبية المحافظات حيث وصلت إلى 90.6% ، في حين يشير الجدول إلى ضآلة البيوت المبنية من الطين إذ سجلت فقط 4.4% وهي في محافظة الحسكة ، وهناك أيضاً نسبة ضئيلة جداً تبنى فيها المساكن من الخشب والتوتياء إذ لم تتجاوز 2.1% (انظر الشكل رقم 31)

الشكل رقم /31/

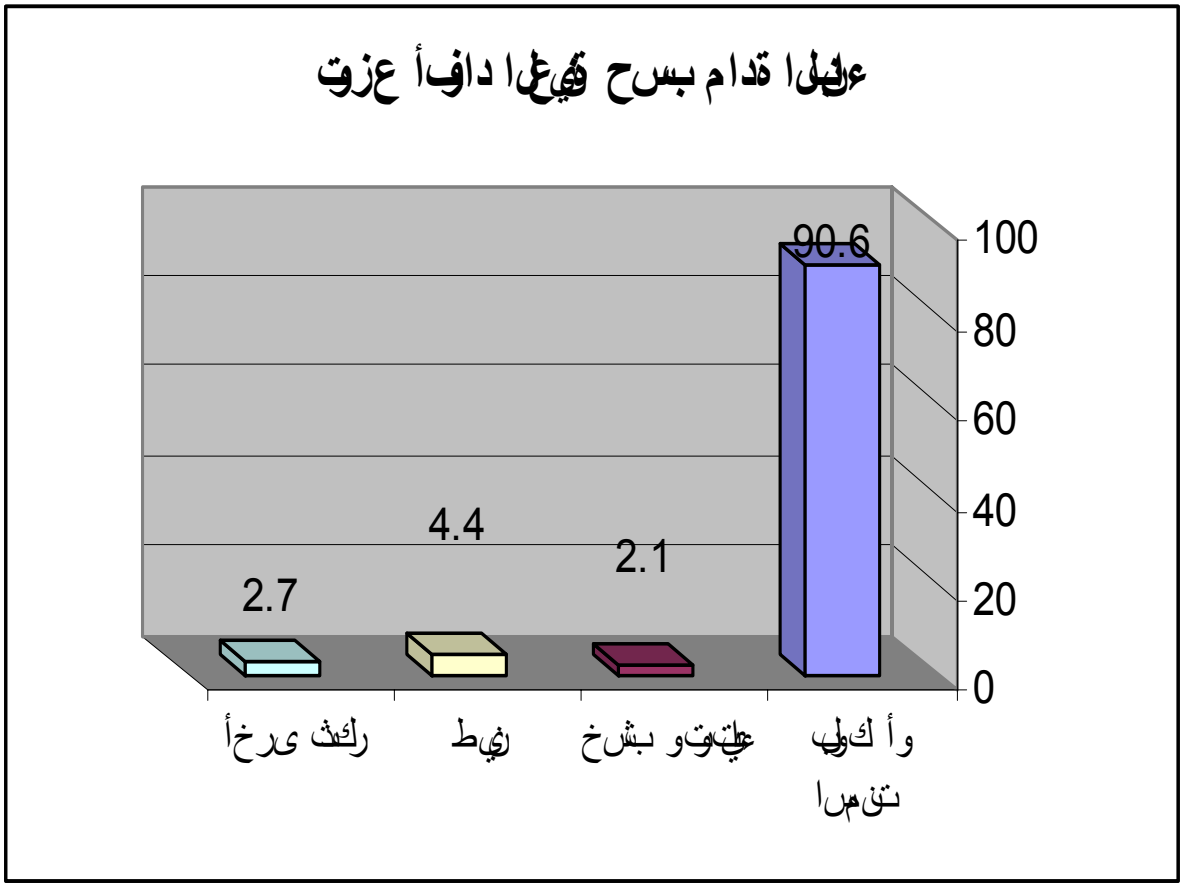

3 ـ مياة الشرب :

أما فيما يخص المصادر الأساسية لمياه الشرب فقد تبين أن قرب من ثلثي العينة أي ما نسبته 62.09% تشرب من الشبكة العامة الواصلة إلى المنزل ، في حين هناك 3.9% يشربون من سدود أو لتقل من سدات ترابية في قراهم ، بينما تبلغ نسبة الذين يشربون من بئر 10.9% لتنخفض نسبة الأسر التي تعتمد على البرك أو الصنابير العامة إلى نسبة لا تتجاوز 1.5% في حين ترتفع النسبة في الأسر التي تعتمد على الصهاريج إلى 19.6%(الشكل رقم 32).

الشكل رقم /32/

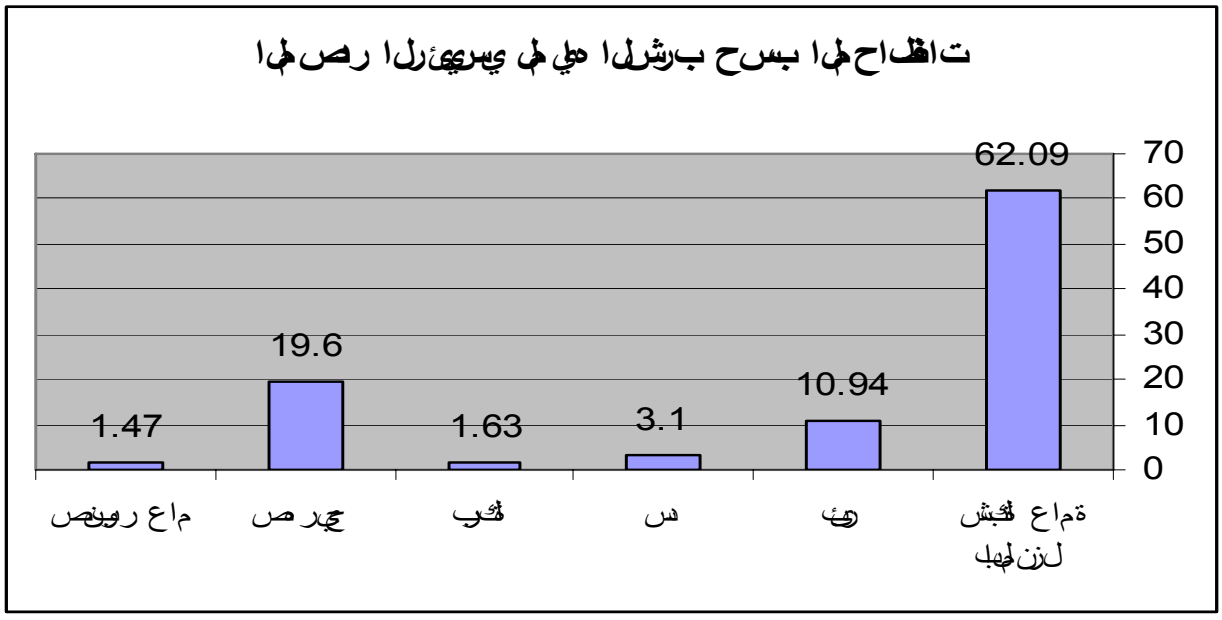

وبالطبع أشارت الدراسة الميدانية إلى فروق بين ألأسر بحسب المحافظات في مسألة المصدر الأساسي لمياه الشرب حيث نجد أن غالبية الأسر في محافظات (درعا ـ ريف دمشق ـ السويداء ـ القنيطرة ـ الرقة ـ حماه ـ دير الزور) تصل المياه إلى منازلهم بواسطة شبكة نظامية مقابل معاناة بقية أسر العينة في محافظات (حلب ـ الرقة ـ الحسكة) في مشقة الحصول على هذا المصدر المائي

4 ـ مرافق وملحقات المسكن

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن 21.9% من الأسر المبحوثة يملكون حديقة منزلية سواء لزراعة الخضار أو للأشجار المثمرة وهذا من العوامل المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي للأسر ، وهناك ما نسبته 85.3% يملكون فسحة سماوية بالمنزل و6.05% من العينة يملكون دكانة ملحقة بالمنزل و10.7% يملكون

مكان مخصص للدواجن ، 56.2% يملكون مكان مخصص للأغنام ، 16.6% يملكون مكان مخصص للأبقار ، وفقط نسبة 3% يملكون ورشة عمل منزلية مثل ورشة خياطة أو حرفة أو سواها . وهناك 3.6% يملكون مكان لتصنيع منتجات الحليب (الشكل رقم 33) .

الشكل رقم/32/

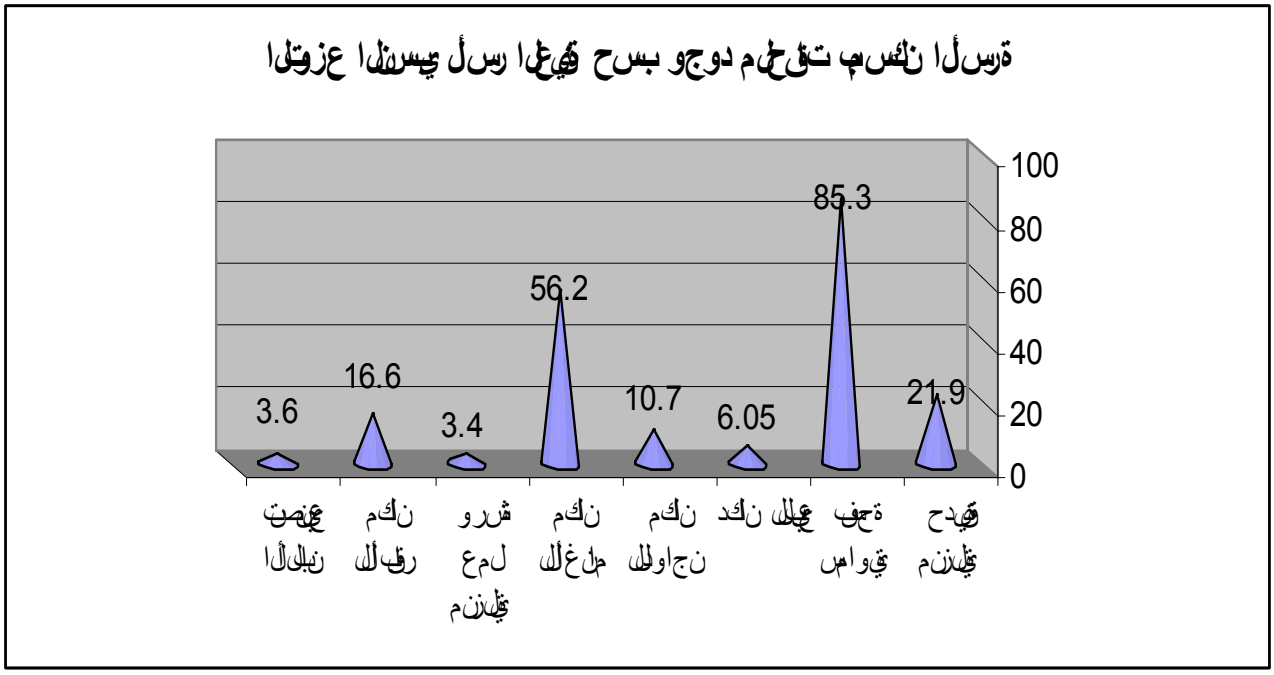

والجدير بالذكر أنه تم رصد هذه المؤشرات لمعرفة البيئة المنزلية التي يمكن أن تساعد المرأة على تأسيس مشروعها المنزلي .

أما بالنسبة لملحقات المسكن من مطبخ وحمام ومرحاض نجد أن ما نسبته 49.8% من الأسر تمتلك مطبخ منفصل عن غرف السكن وهناك فقط ما نسبته 30.5% يملكون بالمنزل مكان مخصص للاستحمام وهناك ما نسبته 83.6% لديهم مراحيض بأنماط مختلفة (الشكل 33)

الشكل رقم/33/

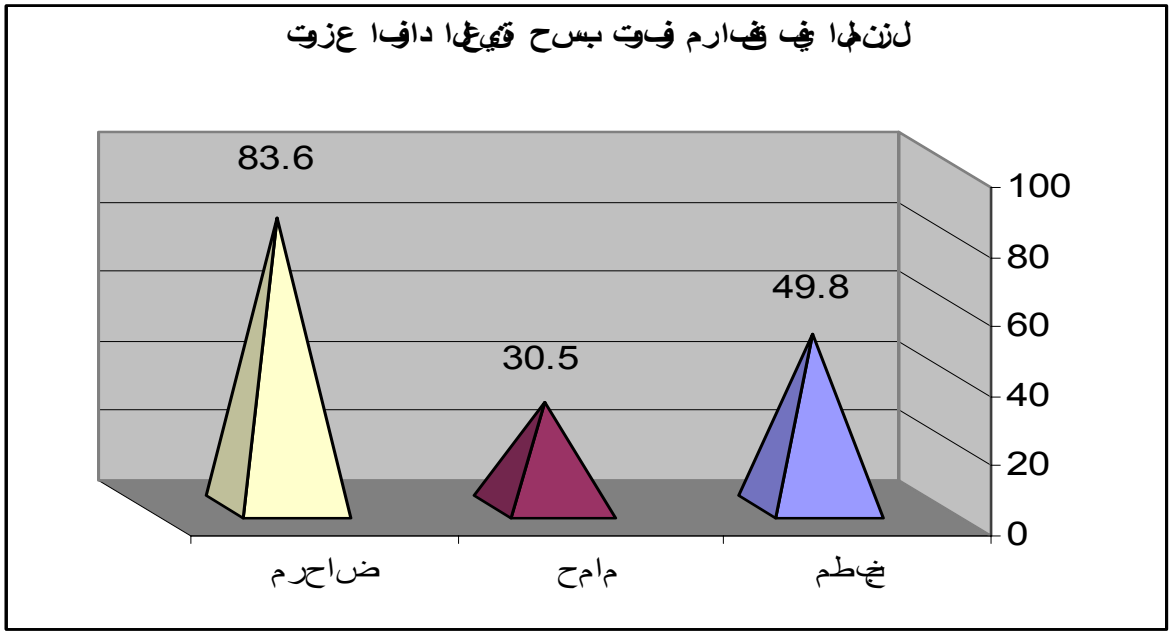

ج ـ مؤشرات العلاقات الاجتماعية السائدة في الأسرة :

1 ـ بنية الأسرة المبحوثة وحجمها :

تتميز الأسر بالريف عن نظيرتها بعدة خصائص من أهمها ميل الأسرة الريفية إلى النمط الممتد الذي يضم إضافة إلى الزوجين والأبناء بعض الأقارب سواء من الفروع أو الأصول وعادة هم من أصول أو فروع الزوج . ولكن هذه الخاصة من خصائص الأسر الريفية أخذت بالانحسار التدريجي حيث تبين من العينة المبحوثة أن غالبية الأسر (انظر الشكل رقم 34) تنتمي إلى الأسر النواتية أو البسيطة وذلك بنسبة تجاوزت ثلاث أرباع العينة لتصل إلى 77.7% في حين لم تتجاوز نسبة الأسر الممتدة 22.2% وهذا الكلام ينطبق على محافظات القطر العربي السوري بدرجات متفاوتة من محافظة إلى أخرى.

الشكل رقم /34/

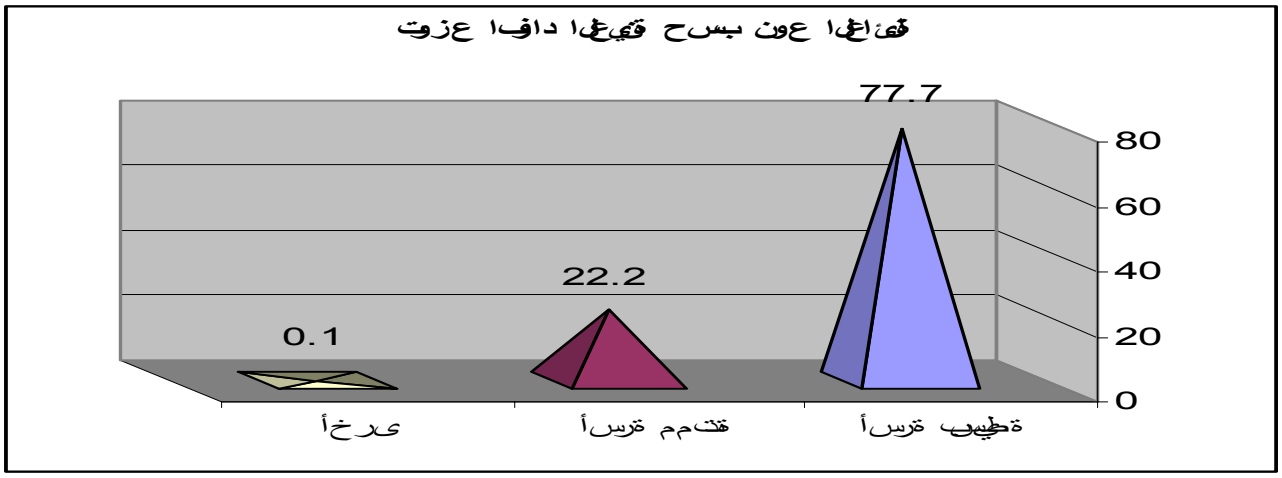

وكما ذكرنا فإن نمط الأسرة الممتدة في الريف كان من أهم خصائص هذه المجتمعات نظراً لتواؤم هذا النمط من الأسر مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الريف .

ولكن حالياً فإن طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية بدأت تتغير وتتبدل وأصبح الريف لصيق جداً بالحضر ولاسيما بالنشاط الاقتصادي الذي لم تعد الزراعة هي السائدة أو الوحيدة في هذه المجتمعات ، فانعكس ذلك على نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النواتية أو البسيطة ، وهذا التحول بنمط الأسر ما زال نقطة جدل بين الجيل القديم والجيل الحديث فزوجات هذه المرحلة يرفضون العيش مع أهل الزوج بينما الآباء والأمهات يرون أن إقامة الولد وزوجته أمر ضروري بسبب قيم الولاء العائلي وبسبب الظروف الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية القائمة بالأسرة .

والجدير بالذكر أننا نقول الأسر الممتدة انحسرت إلى أسر نواتية أو بسيطة لكنها بالمقابل حافظت على حجم العائلة الكبير إذ نجد أن 72.5% من الأسر عدد أفرادها بين /7-8/ أشخاص وهناك ما نسبته 11.2% أكثر من /9/ أشخاص بل وهناك ما نسبته 5.22% أكثر من /13/ شخص ، في حين انخفضت بشكل ملحوظ الأسر التي عدد أفرادها بين /5-6/ أشخاص وهي نسبة 8.6% والأسر التي عدد أفرادها /3-4/ أشخاص نسبة 2.28% (الشكل رقم /35/)

وهذا1 يؤكد أن خصائص الأسر النواتية في الريف له طبيعة مميزة تتمثل بتضخم حجمها وبعبارة أخرى خصائص الأسرة النواتية في الريف لم يتوافق مع انخفاض حجم الأسرة كما هو الحال في الأسر النواتية في المدن .

الشكل رقم /35/

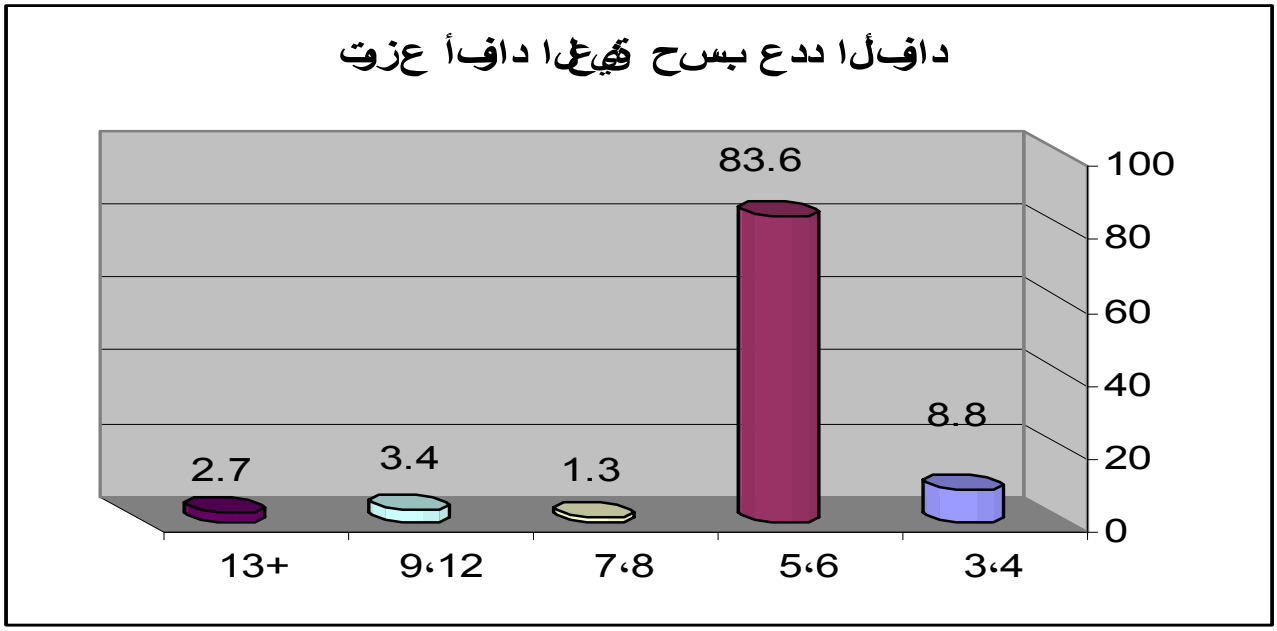

2 ـ أسلوب اتخاذ القرارات في الأسرة :

تتعدد المؤشرات الاجتماعية الدالة على شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وتتنوع متغيراتها وعواملها لتشمل العديد من المحاور والنقاط الجوهرية والثانوية ولكن الدراسة انطلقت من وحدة التحليل المستخدمة منها وهي المرأة في ظل ظروفها المجتمعية والأسرية ، وركزت في فقرات سابقة على تفاعل المرأة وأسرتها مع المحيط الخارجي للأسرة ، ونحاول بهذه الفقرة تسليط الضوء على بعض مؤشرات دور مكانة المرأة الاجتماعي في أسرتها من خلال موقعها في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة لنرصد لاحقاً إلى مدى استطاعة المشروع المولد للدخل إلى تغيير هذا الموقع وتعزيزه وجعل المرأة شريك أساسي في اتخاذ القرارات الأسرية ، حيث يشير الجدول إلى أن ما نسبته من الأسر المشمولة بالعينة 48.6% تتخذ القرارات الهامة عن طريق الحوار والتشاور بين جميع أفراد ألأسرة وتأتي في المرتبة الثانية بنسبة 16.8% حال إيجابية تتمثل في اتخاذ القرار في الأسرة عن طريق الحوار بين الزوجين أو من قبلهما معاً وبالمحصلة أو في كلا الحالتين السابقتين للمرأة دور في القرارات الأسرية ، أما اتخاذ القرار من قبل الأب لوحده نسبتها 18.7% ومن قبل الأم لوحدها كانت النسبة 4.2% ، بينما انعدمت نسبة السر التي يتخذ الأولاد الذكور قرارتها وانخفضت نسبة الأسر التي لم تحدد طريقة اتخاذ القرار إلى 7.3% وكذلك شبه انعدمت حالة اتخاذ الأقارب قرارات خاصة بالأسرة (الشكل 36)

الشكل /36/

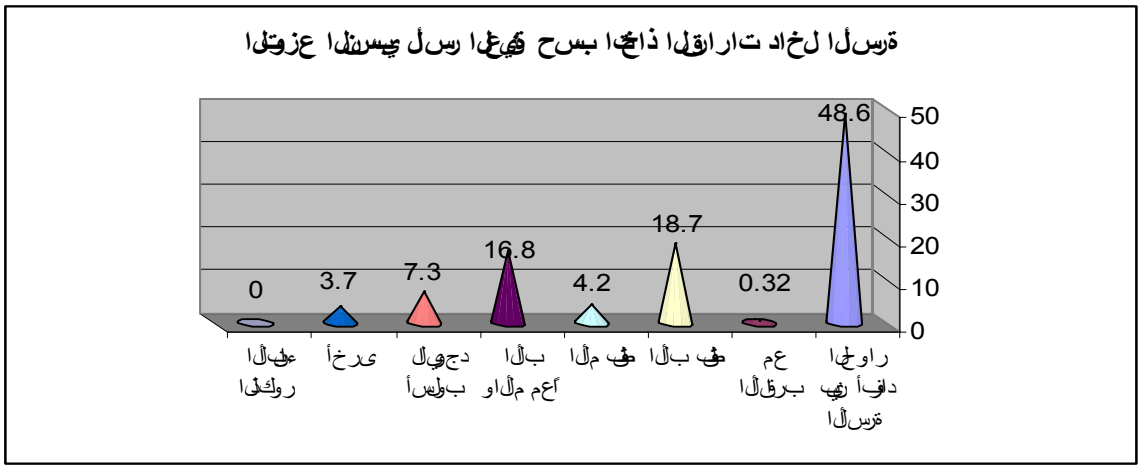

3 ـ موقف الأسرة من عمل المرأة المأجور وأسباب عدم السماح لها بذلك :

من المؤشرات التي تم رصدها على مستوى الأسر الريفية هو موقف هذه الأسر من عمل المرأة المأجور خارج المنزل ، ورغم أن هذا العمل يساهم في زيادة دخل الأسرة نجد أن ثلث العينة تقريباً (الشكل رقم 37) أي ما نسبته 32.5% لا يوافقون على هذا العمل خارج المنزل في حين أن ما نسبته 65.5% يوافقون على هذا العمل.

الشكل رقم /37/

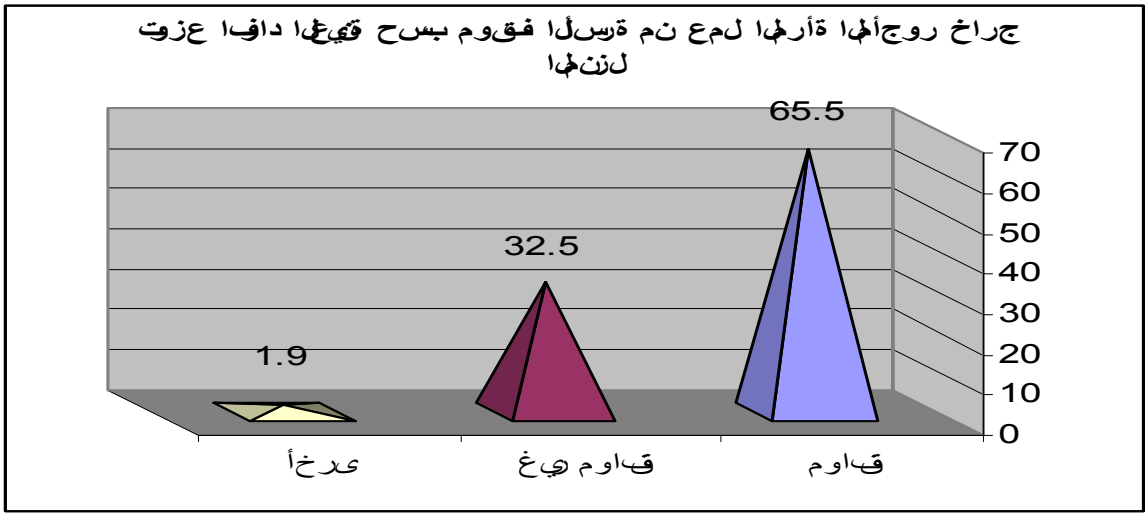

أسباب عدم سماح الأسر للنساء بالعمل المأجور:

ولدى سؤال الفئة التي ترفض هذا العمل عن الأسباب تبين كما هو مبين في الجدول رقم/42/ أن 43% منهم يرون أن العادات والتقاليد لا تسمح بذلك في حين 25% يروا أن المرأة الأولى بها التفرغ للأعمال المنزلية وتنشئة الأطفال وهناك 11% يرفض هذا العمل بسبب عدم مواؤمة ظروفه للنساء ، وهناك 8.5% أفادوا أن السبب هو ممانعة الزوج لكل الأسباب الآنفة الذكر ونسبة قليلة لم تتجاوز 8.5% ترى السبب هو عدم ملكية المرأة المؤهل التعليمي خارج المنزل وهذا يؤكد دعم وتعزيز تعليم المرأة ، في حين 2% يروا أن مخالطة الرجال سبب لعدم عملها خارج المنزل .

ولعل هذه الأسباب مجتمعة توضح الميزة النوعية للمشاريع المولدة للدخل كونها مشاريع منزلية تناسب بيئة المجتمع وعاداته وتقاليده .

الشكل رقم /38/

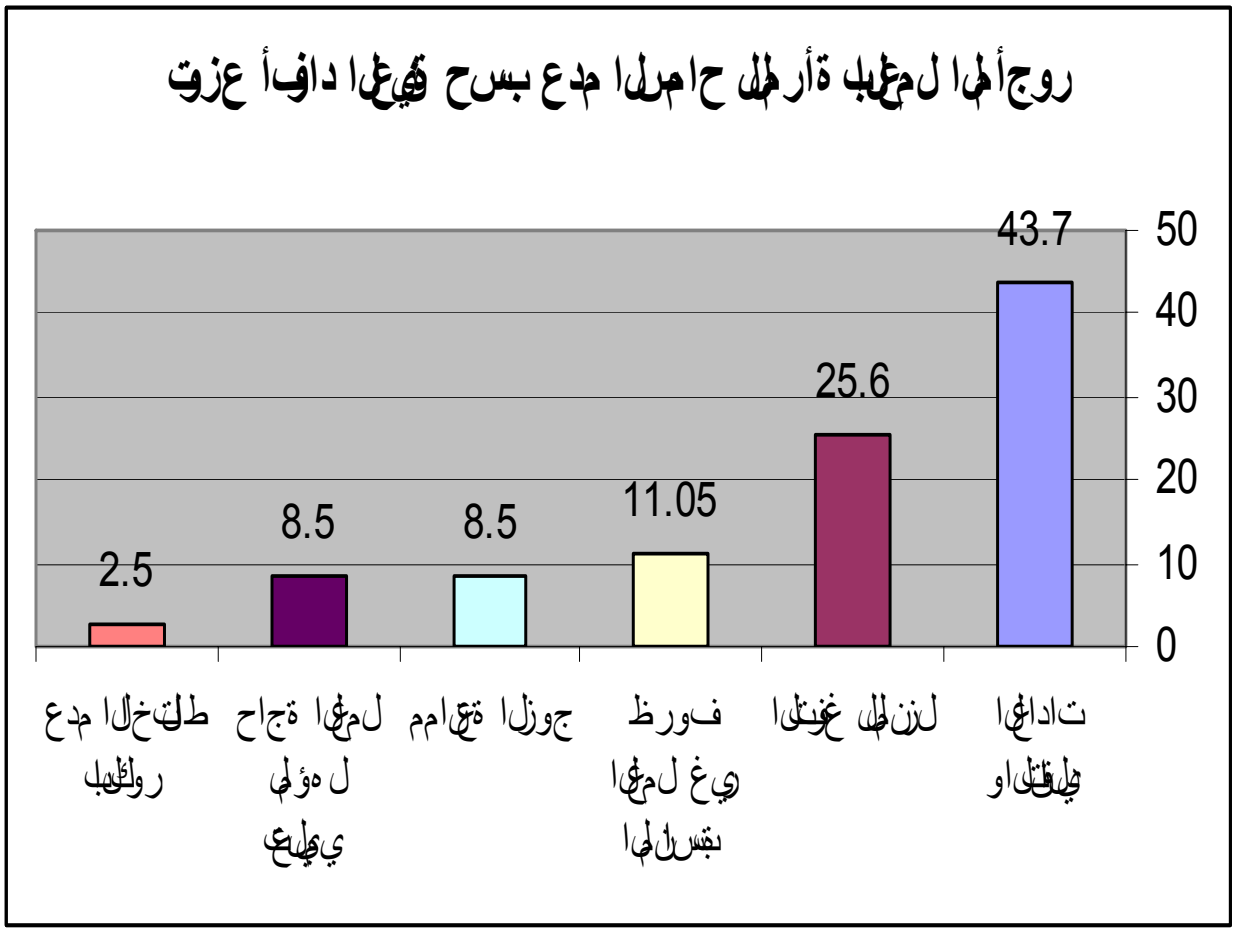

4 ـ التمييز بين الذكور والإناث في التنشئة الاجتماعية :

من المؤشرات الجندرية التي تم رصدها لتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر الريفية هو مؤشر أشكال التمييز في معاملة الأبوين بين الذكور والإناث وعلى غير ما هو متوقع فإن الأسر التي أفادت بأن هناك تمييز في المعاملة بين الذكور والإناث كانت قليلة جداً ولم تتجاوز نسبتها 15.3% من أصل العينة المبحوثة ،

بينما أفادت غالبية الأسر وبنسبة 82.4% بعدم وجود تمييز بين الذكور والإناث وقد تكون هذه النسبة إيجابية جداً ولكن السبب الكامن وراءها أن الآباء يميزون دون أن يعرفوا أو يقصدوا ذلك وهذا أحد إشكاليات التمييز حيث يقوم ألآباء والأمهات بالتمييز على أساسي الجنس دون معرفة ذلك مثلاً عدم متابعة الفتاة تعليمها ليس تمييز ، عدم ورثها ليس تمييز ـ عدم عملها ليس تمييز ـ عدم مشاركتها بقراراتها ليس تمييز ـ تمايز الأجور ليس تمييز ـ عدم ملكيتها ليس تمييز ـ عملها بالأرض ليس تمييز كل هذا مرده للعادات والتقاليد حسب رأي الأسر المبحوثة .

الشكل رقم /39/

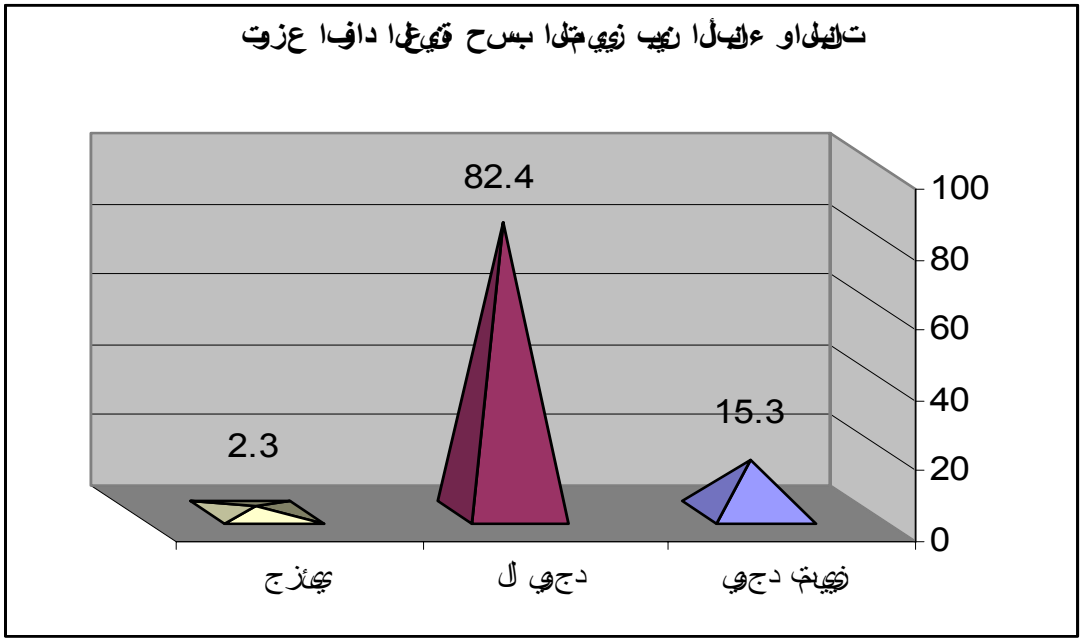

5 ـ عادات الخطبة والصفات المطلوبة للعروس

يبدو أن الطرق والعادات التقليدية ما زالت سائدة إلى الآن وبقوة في مسائل الخطبة والزواج فما زالت الخطبة لدى أكثر من ثلاثة أرباع العينة بنسبة 81.8% من الأسر المشمولة بالدراسة تتم عن طريق الأهل بصورة عامة أو الأبوين بصورة خاصة ، أما أساليب الاختيار الجديدة مثل التعارف بين الشاب والفتاة دون وسيط في العمل أو على مقاعد الدراسة أو ما شابه ذلك والمنتشرة في المدن بشكل كبير فهي قليلة الوجود في الريف نسبياً حيث لم تبلغ نسبتها سوى 2.2% تحت خانة أخرى تذكر ، مع وجود ما نسبته 15.8% عن طريق الأقارب التي عادة ما تكون العمات والخالات (الشكل رقم 40)

الشكل رقم /40/

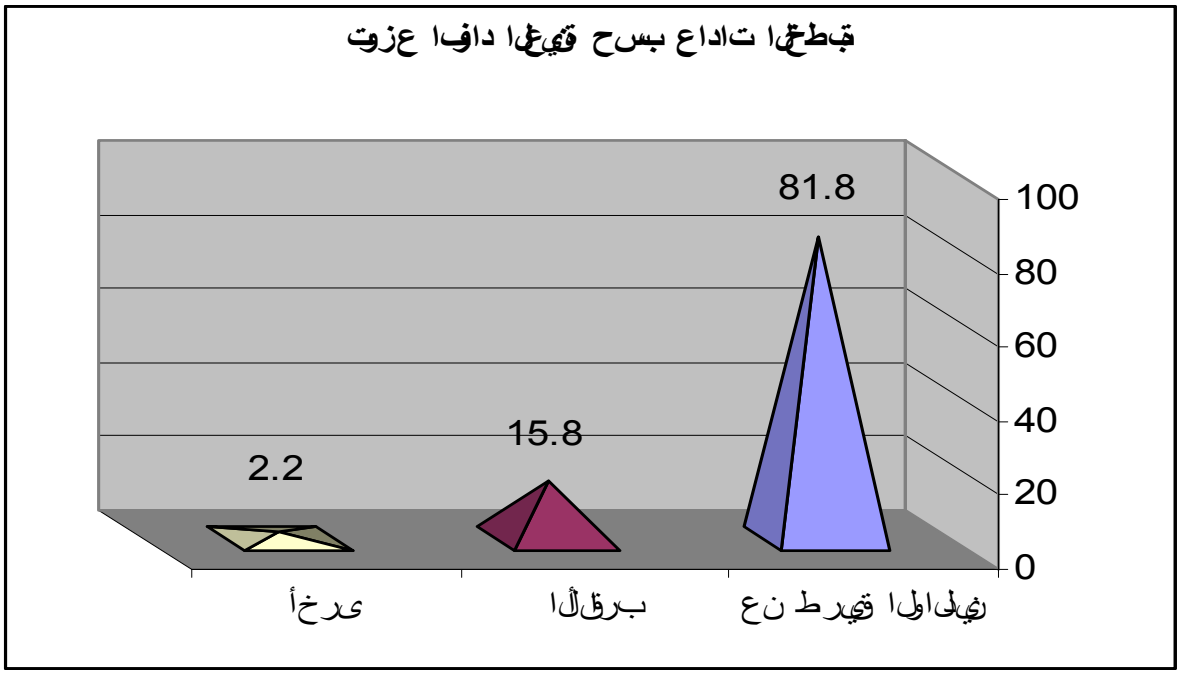

وأما الصفات المطلوبة في العروس وكما هو موضح في الشكل رقم /41/ نجد أن النسبة عكس ما هو متوقع أن تكون موظفة ونسبة ذلك 75.9% والسبب بذلك حسب قول العينة صعوبة الحياة وضرورة وجود مساعدة من كلا الزوجين ، ثم تلا ذلك صفة الصغر في السن لدى 16.5% من العينة ، ومن ثم متعلمة بنسبة 5.7% وواضح أن هاتين الصفتين بل حتى صفة موظفة وصغيرة يصعب وجودهما معاً إلا إذا اقتصر المقصود بالتعليم المرحلة الإعدادية .

الشكل رقم /41/

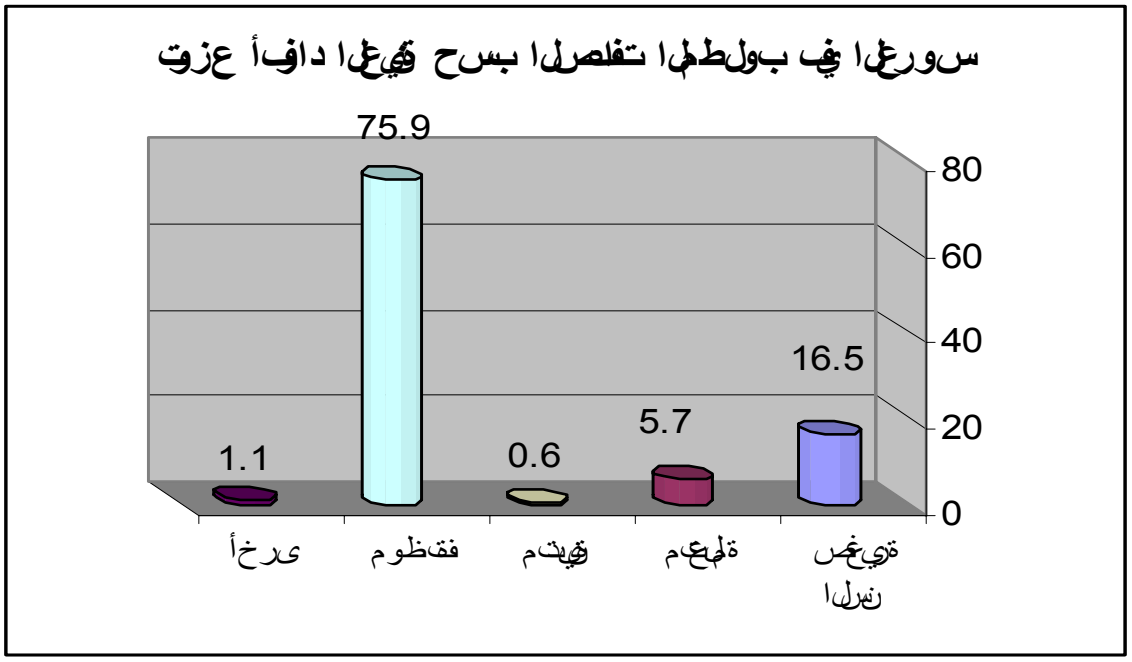

د ـ الملامح المجتمعية السائدة في القرية وانعكاساتها على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً:

1 ـ تفاوت الأجور بين الذكور والإناث لنفس العمل :

من المفيد الخروج قليلاً خارج نطاق أسرة المرأة ذاتها لمعرفة التمييز الواقع على المرأة في حصولها على الموارد لقاء ما تقدمه من جهة مباشرة كالعمل في الإنتاج الزراعي أو تربية الحيوان أو التصنيع المنزلي .... الخ ، حيث نلاحظ وجود تمييز بنسبة 57.% وعدم تمييز بنسبة 36% وهناك نسبة 6.2% لم تحدد وجود تمييز أو عدمه .

على كل الأحوال وبالمختصر المفيد طالما العمل الذي يؤديه الرجل أو المرأة واحد يفترض أن يكون الأجر واحد (انظر الشكل رقم 42) .

الشكل رقم /42/

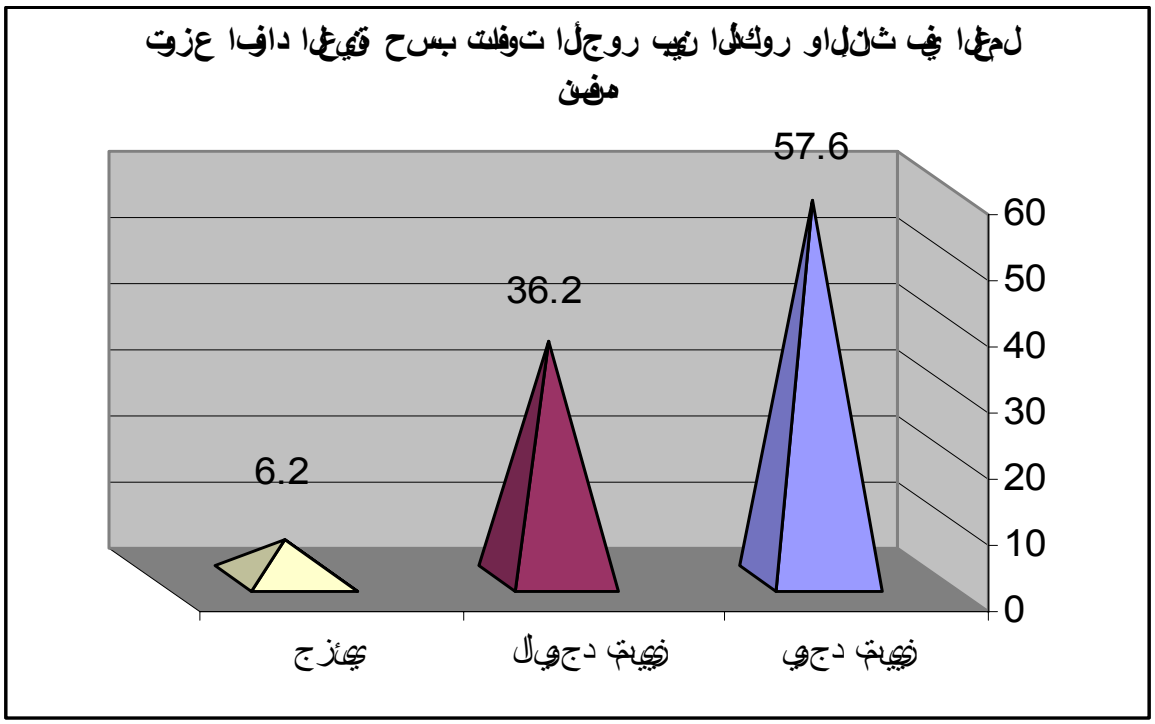

2 ـ موقف المجتمع من تعليم البنات :

59% من أفراد العينة المبحوثة يروا أن من حق الفتاة إكمال تعليمها وهذا مفيد ونافع لها بينما نسبة 12.7% ترى ذلك ليس من حقها ولاجدوى منه ونسبة 27% أجابوا إجابات شرطية توفر المدارس وعدم الاختلاط بالذكور .

3 ـ موقف أهل القرية من عمل المرأة :

تبين أن نسبة 79.9% من العينة المبحوثة ترى أن مجتمع القرية يشجع على عمل المرأة المأجور مقابل 5.88% لا يشجعون ذلك في حين أجاب 14.2% إجابات مشروطة أي التشجيع على العمل يكون حسب شروط العمل وهل هو داخل القرية أم خارجها مختلط مع ذكور أم لا.....الخ .

4 ـ قناعة أهل القرية بقيام الرجل بمهام لا تستطيع المرأة القيام بها:

بالنسبة لرؤية أهل القرية من أن الرجل يفوق المرأة ولا يستطيع القيام بمهام لا تستطيع المرأة القيام بها تبين أن 92% يؤيدون هذه النظرة وفقط 3% يرفضون ذلك ونسبة 3.7% أجابوا إجابات نسبية وهذه فجوة نوعية واسعة لجهود الجندر والتمييز ضد المرأة إذ يرى أهالي القرية أن التمييز قائم على أساس الجنس وحسب .

5 ـ موقف أهل القرية من مشاركة المرأة بقرار عدد أطفالها:

أما بالنسبة لموقف أهل القرية من حق المرأة بتحديد عدد الأطفال المرغوب به فقد تبين أن نسبة 34.8% يروا ذلك من حقها بينما 40.03% لا ترى ذلك من حقوق المرأة و 25% أجابوا إجابات نسبية .

6 ـ موقف أهل القرية من مشاركة المرأة في قرار تعليم أبنائها :

أما بالنسبة لموقف أهل القرية من المشاركة في تعليم أبنائهافقد تبين أن ما نسبته 40% يروا ذلك من حقها بينما نسبة 49% لا يرى ذلمك و نسبة 10% أجابوا أن هذا نسبي حسب الظروف .

7 ـ موقف أهل القرية من حق المرأة باختيار الشريك : أما بالنسبة لموقف أهل القرية من حرية المرأة باختيار الشريك تبين أن نسبة 61% يروا ذلك من حق المرأة في حين 37.5% يروا ذلك من اختصاص الأهل ونسبة 27% أجابوا إجابة مشروطة أو نسبية .

8 ـ موقف أهل القرية من مشاركة المرأة بقرار زواج أبنائها : فيما يتعلق بموقف أهل القرية من موقف مشاركة المرأة أو التدخل بقرار زواج أبنائها وبناتها تبين أن 43% يروا في ذلك أمر طبيعي و 14% أي تقريباً النصف يرفضوا ذلك لأنه من شأن الرجل وما نسبته 41% أجابوا إجابات نسبية أي ذلك مرهون بالظروف .

9 ـ حق المرأة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية : 49% من أفراد العينة يروا أن أهالي القرية يشجعون على مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية مثل الاستفادة من خدمات الوحدات الصحية وخدمات الوحدات الإرشادية الزراعية وكذلك الوحدات النسائية وسواها من الأنشطة .

10 ـ حق المرأة في تأسيس مشروع خاص بها :أما بالنسبة لمؤشر تشجيع أهالي القرية للمرأة للبدء بمشروع خاص بها نجد أن النسبة الغالبة كانت مع هذا الموقف إذ أن هناك 81.8% أجابوا على ذلك بـ نعم و نسبة 2.2% أجابوا بـ لا وهناك نسبة 15.8% أجابوا أن هذه المسألة نسبية وتختلف من أسرة إلى أسرة .

11 ـ التشجيع على إنجاب الذكور : أما فيما يتعلق بموقف أهالي القرية من موضوع الجندر وتمييزهم أو تفضيلهم إنجاب الذكور على الإناث كانت النتيجة حاسمة إذ أن نسبة 98.3% يفضلوا الذكر على الأنثى وما نسبته فقط 1.7% أجابوا نسبي بينما انعدمت الإجابة بـ لا لأن ذلك من صميم حياتهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم .

12 ـ قيمة تبعية المرأة للرجل :68% من العينة ترى أن المرأة يجب أن تتبع تبعية مطلقة للرجل وفي كل شيء ونشبة 14% منهميرى في ذلك خطأ و 17% يرى ذلك نسبي .

جدول رقم /1/

البيان	نعم		لا		نسبي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
56-1: أهل القرية يشجعون تعليم البنات	367	59.96	78	12.74	167	27.28
56-2: أهل القرية يشجعون عمل المرأة	489	79.90	36	5.88	87	14.21
56-3: أهل القرية يرون أن الرجل قادر	588	92.74	20	3.27	24	3.78

على مهام لاتستطيع المرأة القيام بها						
56-4:أهالي القرية يرون من حق المرأة تحديد عدد الأطفال المرغوب به	213	34.80	245	40.03	154	25.16
56-5:أهالي القرية يرون من حق المرأة التدخل بقرار تعليم أبنائها وبناتها	245	40.03	301	49.18	66	10.78
56-6:أهالي القرية يرون من حق المرأة تحديد اختيار شريك حياتها	376	61.43	219	35.78	17	2.77
56-7:أهالي القرية يرون من حق المرأة التدخل بقرار زواج أبنائها وبناتها	268	43.79	87	14.21	257	41.99
56-9:أهالي القرية يشجعون مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية	302	49.34	135	22.05	175	28.59
56-10:أهالي القرية يشجعون المرأة على القيام بمشروع خاص بها	501	81.86	14	2.28	97	15.84
56-13:أهالي القرية يشجعون إنجاب الذكور أكثر من الإناث	601	98.20	-	-	11	1.79
أهالي القرية يشجعون تبعية المرأة للرجل من كل شيء	417	68.13	87	14.21	108	17.64

ثالثاً ـ المشاريع الصغيرة كأداة لتمكين المرأة :

1 ـ أنواع المشاريع المبحوثة ومجالات استثمارها :

من خلال الدراسة الميدانية لواقع المشاريع الصغيرة المولدة للدخل ممكن تصنيف للدخل ممكن تصنيف أنواع المشاريع حسب مدخلين :

ـ الأول : نوع المشروع (نقدي ـ عيني)

ـ الثاني : مجال استثمار المشروع (خدمي ـ زراعي ـ ثروة حيوانية ـ حرفي)

ومن خلال المشاريع المبحوثة نجد أن كافة المشاريع هي نقدية ولكن أنواعها تختلف من محافظة إلى محافظة حسب طبيعة المناخ الجغرافي والاقتصادي ولكن الملاحظ أن غالبية المشاريع هي مشاريع ثروة

حيوانية إذ بلغت نسبتها 70.2% من ثروة حيوانية ، إجمالي المشاريع المنفذة وتلتها المشاريع الخدمية ونسبتها 19.8% ومن ثم المشاريع الزراعية بنسبة 7% والمشاريع اليدوية 1.2% ومشاريع التصنيع 0.89% .

الشكل رقم /43/

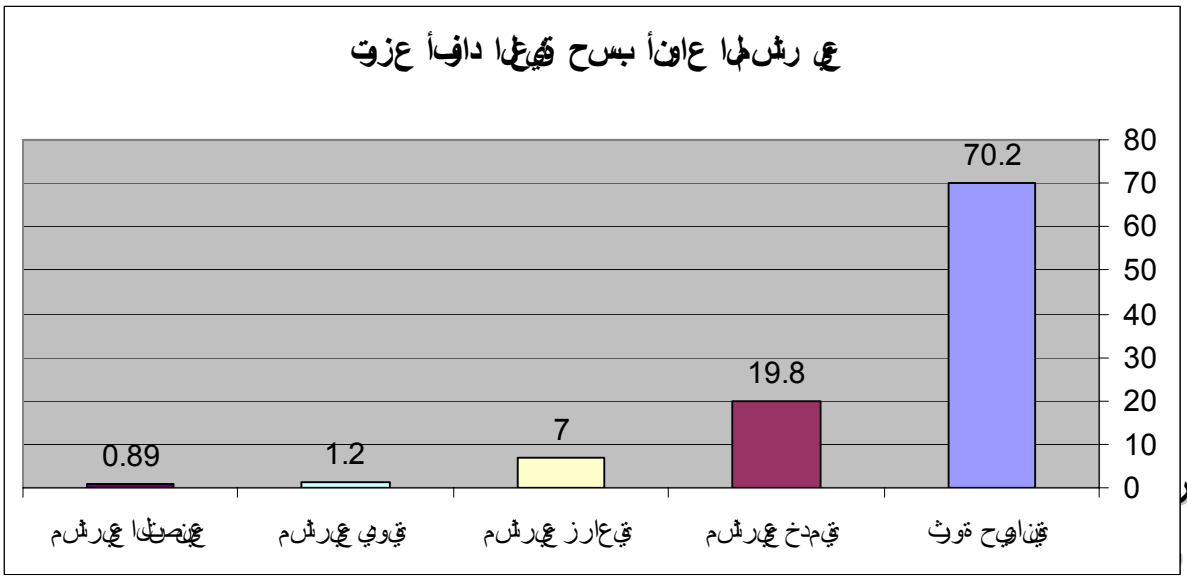

2 - المر

تمكينية كان لابد من سؤال المرأة هل صاحبة فكرة المشروع ومجال استخدامه تبين أن 81.8% من العينة كانت المرأة صاحبة القرار في مجال استثمار القرض وتحديد نوع المشروع في حين 13.2% أجبن أن دورهن في ذلك كان نسبي وكان تحديد نوع المشروع بمشاركة الزوج على الغالب أو بعض الأقارب وهناك ما نسبته 4.9% من العينة أجابت أن الزوج كان هو صاحب فكرة المشروع وكيفية استثمار القرض .

وهذا أيضاً من المؤشرات الإيجابية التي تدل على مساهمة المشاريع بتمكين المرأة (انظر الشكل رقم (44

الشكل رقم /44/

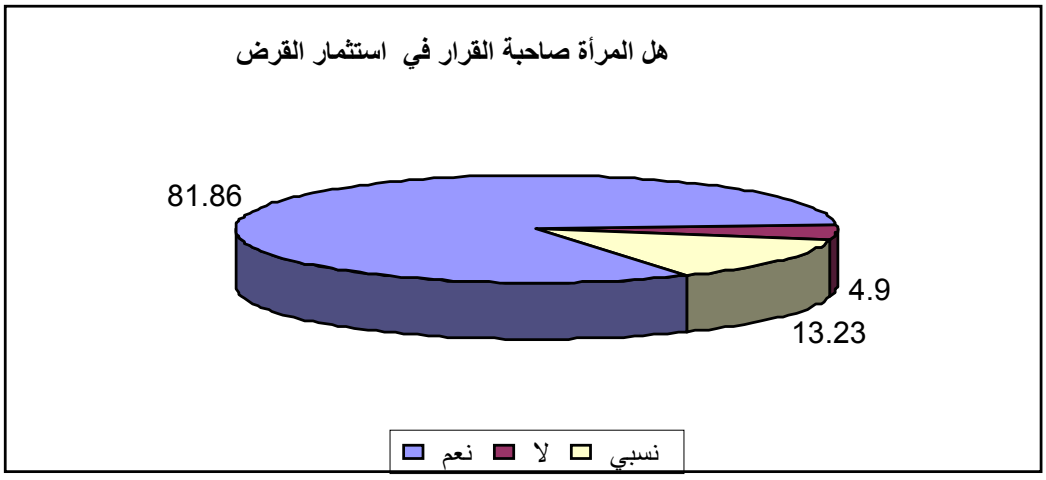

3 ـ قيمة رأس المال للمشروع :

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن حجم المبلغ أو قيمة القرض المستفاد منه لدى كافة أفراد العينة تتراوح بين /90-100/ ألف ليرة سورية ، وكما هو معلوم فإن قيمة القرض تتحدد بدفتر شروط السقف الأعلى للقرض المحدد أصلاً من قبل الجهة المانحة (وزارة الزراعة ـ مديرية تنمية المرأة الريفية) وتحديد القرض بهذا المبلغ تتعلق بعدة أسباب منها :

ـ ميزانية المشروع وقدرتها على تلبية احتياجات القرى

ـ مبلغ القرض هو مساهمة وليس كل رأس مال المشروع مع العلم أنه واقعياً المرأة لا تساهم بشيء بل تعتمد على مبلغ القرض فقط لتأسيس مشروعها .

ـ مبلغ /100/ ألف ليرة سورية معتدل نوعاً ما ولا يحمل المرأة عبء سداده على أربع سنوات

ـ مشاريع النساء المقترحة لا يلزمها أكثر من هذا المبلغ .

ولكن لدى سؤال العينة المبحوثة عن مدى كفاية هذا المبلغ جاءت الإجابات 80.5% من العينة ترى أن مبلغ /100/ ألف ليرة سورية أقل من رأس المال المطلوب للمشروع ونسبة 14.2% يروا أن المبلغ كافي ومناسب (الشكل رقم 45)

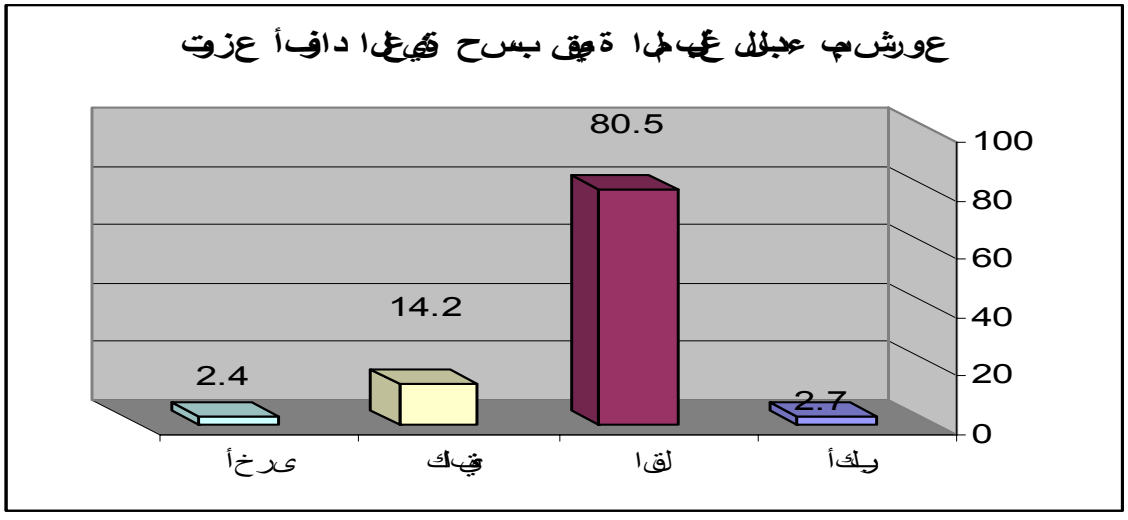

4 ـ كفالات رأس المال / القرض / :

تشكل كفالة العاملين في الدولة أهم ضمان مقدم من قبل المستفيدات من القروض حيث شكلت نسبتها حوالي 87% تلتها ملكية الأراضي الزراعية بنسبة 9% ومن ثم نسبة تكاد تدون معدومة لخيارات أخرى ، من

هنا نلاحظ أن خيار المرأة في تقديم الضمانات للحصول على القروض يكاد ينحصر في كفالة العاملين في الدولة أي الضمانات الشخصية وهذا متماش تماماً مع انخفاض نسبة ملكيتها للأراضي الزراعية كما مر معنا سابقاً .

وعلى ما يبدو أن الضمانات المرتبطة بوسائل الإنتاج المختلفة ومن ضمنها الأرض حكراً على الرجال ، وطالما أن ملكية المرأة للأرض الزراعية أو لوسائل الإنتاج الأخرى لا يحبذها المجتمع وبما أن الذهب لا يشكل ضمانة لدى المصرف مقابل الحصول على القرض ، وإذا مفاد القول أن معظم الكفالات التي قدمتها النساء هي كفالة عاملين في الدولة ولكن حتى هذه غير متوفرة وأبدت كثير من النساء في العينة المبحوثة صعوبة إيجاد عاملين في الدولة بقراهم البعيدة النائية .

وبجرد سريع أجابت الكثيرات الكفالات كانت من أقارب المرأة مثل زوجها ، أخوها ، زوج أختها ، خالها ، صهرها ، أخو زوجها .....الخ ، وبكثير من الأحيان تم الاعتماد على معلمي ومعلمات المدرسة الموجودين في القرية .

وقد أبدت بعض النساء رغبتهن بتغيير هذه الكفالة واستبدالها بكفالة اسهل ومن الطروحات التي تم تقديمها ضمانة البضاعة نفسها / قبول سندات موقعة أي إيصالات أمانة /

5 ـ الصعوبات التي واجهت المرأة عن القيام بالمشروع :

طالما أن مجال الأعمال والاستثمار الاقتصادي حتى ولو كان رأس المال الصغير محفوف بالمخاطر والصعوبات ومن أهم الصعوبات التي واجهت المرأة عند بدايتها العمل والتي تم رصدها من خلال مجموعة النقاش البؤرية

صعوبات خاصة بالمشاريع الريفية :

- ✓ عدم معرفة المرأة التعامل مع الزبائن وتلبية احتياجاتهم ولاسيما عن النساء صاحبات المشاريع المتعلقة بالبيع المباشر واليومي مثل البقاليات والمحلات ..الخ
- ✓ المنافسة
- ✓ غلاء أسعار المواد الأولية
- ✓ البيع بالدين الطويل لعدم توفر السيولة لدى أهالي القرية
- ✓ وجود بعض الصعوبة بتأمين البضاعة من الأسواق بسبب عدم توفر وسائل نقل أو غلاءها

صعوبات خاصة بالمشاريع الزراعية وتربية الحيوان

- ✓ غلاء أسعار الأعلاف

- ✓ الجفاف الذي أصاب المنطقة الشمالية الشرقية
- ✓ ارتفاع أسعار ألأغنام كما ورد بدراسة الجدوى والذي بناء عليه تم تقدير منحة القرض
- ✓ ارتفاع أسعار الأبقار بشكل جنوني لحد وصل إلى 125000 ل.س
- ✓ نفوق بعض الأغنام بسبب عدم وجود الرعاية البيطرية اللازمة لذلك

6 ـ أسباب نجاح المشروع :

تم رصد رأي العينة المبحوثة بالأسباب الكامنة وراء نجاح المشروع ضمن مجموعات النقاش البؤرية بعد أن أجابت ما نسبته 95% (الشكل رقم 46) حسب الجدول أن مشروعها ناجح فتراوحت الآراء بعدة خيارات من أهمها :

- ✓ المعلومات الفنية التي استفادت منها صاحبة المشروع بالدورة التدريبية التي سبقت القرض (دورة كيف تؤسسين مشروعاً خاصاً بك) وتنفيذ ما ورد فيها على أرض الواقع.
- ✓ بينما البعض الآخر من النساء ترى السبب الكامن وراء نجاح مشروعها وهذا خاص بالتصنيع الغذائي نظافة المنتج بكل مراحله وظروفه وسمعة هذا المنتج لدى القرية والقرى المجاورة ولاسيما الناتجة عن عدم الغش
- ✓ مجموعة من النساء ترى تعاون أهل القرية والجيران معها وشراءهم من منتجاتها
- ✓ مجموعة من النساء ترى السبب هو انخفاض وتوفر الأعلاف بالفترة الماضية ساعدها على تحقيق هوامش ربح مجزية
- ✓ كثير من النساء ترى أن من أهم عوامل نجاح المشروع توفر الخبرة الفنية بمجال المشروع والتي حصلت عليها إما من التدريب أو من تراكم الخبرات السابقة .
- ✓ مجموعة أخرى ترى النجاح يعود لمجموعة صفات شخصية (حب العمل ـ الإصرار والتصميم ـ الرغبة الحقيقة)

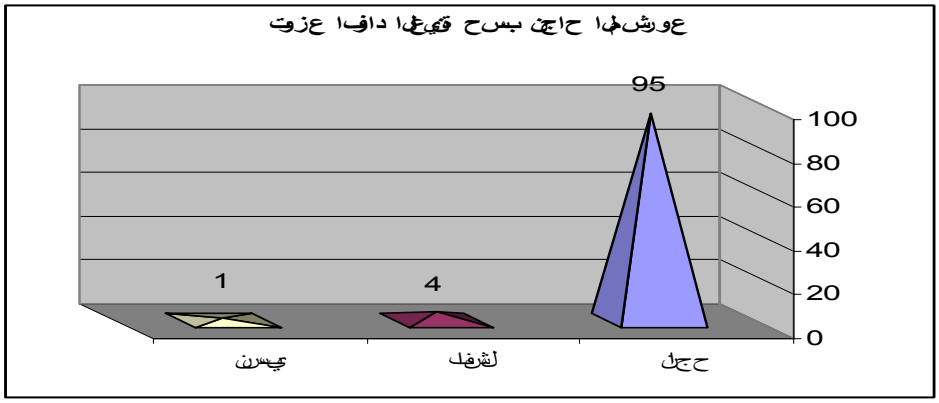

7 ـ المعوقات التي تهدد استمرارية المشروع :

لدى سؤال النساء عن هواجس أو معوقات تهدد استمرارية المشروع تركزت الإجابة وبنسبة 75.4% حول خوف صاحبات المشاريع من غلاء أسعار المواد الأولية سواء من بضائع أو أغنام أو أبقار أو أعلاف ، تلتها نسبة 12.74% للمشاكل التسويقية التي متوقع أو تواجه المرأة صاحبة المشروع ، في حين نسبة 10% من العينة ترى عنصر منافسة الغير هو ما يهدد استمرارية المشروع ودوامه

الشكل رقم /47/

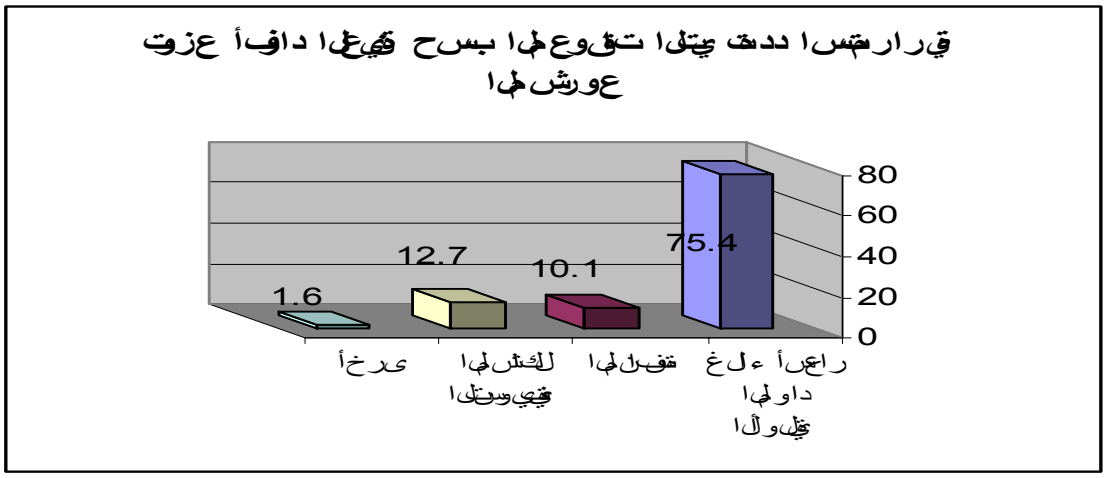

ولدى سؤال النساء عن مقترحاتهن لتعزيز نجاح المشروع وضمان استمراريته ضمن مجموعات النقاش البؤرية تنوعت الآراء ولكن ممكن حصرها بالنقاط التالية :

- ✓ غالبية المجموع طالبت بزيادة مبلغ القرض إلى 150 ألف ليرة سورية على الأقل ليسد كافة احتياجات المشروع
- ✓ البعض طالب بإعطاء فترة سماح أطول
- ✓ البعض يطالب بإعطاء قرض توسعة بعد التأكد من نجاح المشروع وحسن سير السداد وعدم الانتظار لانتهاء السداد للحصول على قرض آخر .
- ✓ صاحبات المشاريع الأغنام يطالبون بمنحة أعلاف داعمة
- ✓ البعض يرى ضرورة تدخل الجهة المشرفة على المشروع بتوفير منافذ تسويقية
- ✓ البعض يرى ضرورة لفترة سداد أطول
- ✓ ربط مشاريع الأغنام بطبيب بيطري يشرف عليها
- ✓ التسديد الشهري للأقساط
- ✓ تأمين اللقاحات للثروة الحيوانية بسعر مناسب
- ✓ تجديد معلومات النساء الفنية عن تربية الأغنام
- ✓ تأجيل الأقساط بسنوات الجفاف

8 ـ الدخل الصافي من المشروع :

يعتبر مؤشر الدخل العائد من المشروع أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدراسة ولتقصي ورصد هذا المؤشر تم سؤال المبحوثة بشكل مباشر عن الدخل اليومي أو الشهري أو السنوي العائد من المشروع والمقصود بالدخل الصافي بعد اقتطاع سداد القرض وكما هو موضح بالشكل رقم /48/.

الشكل رقم /48/

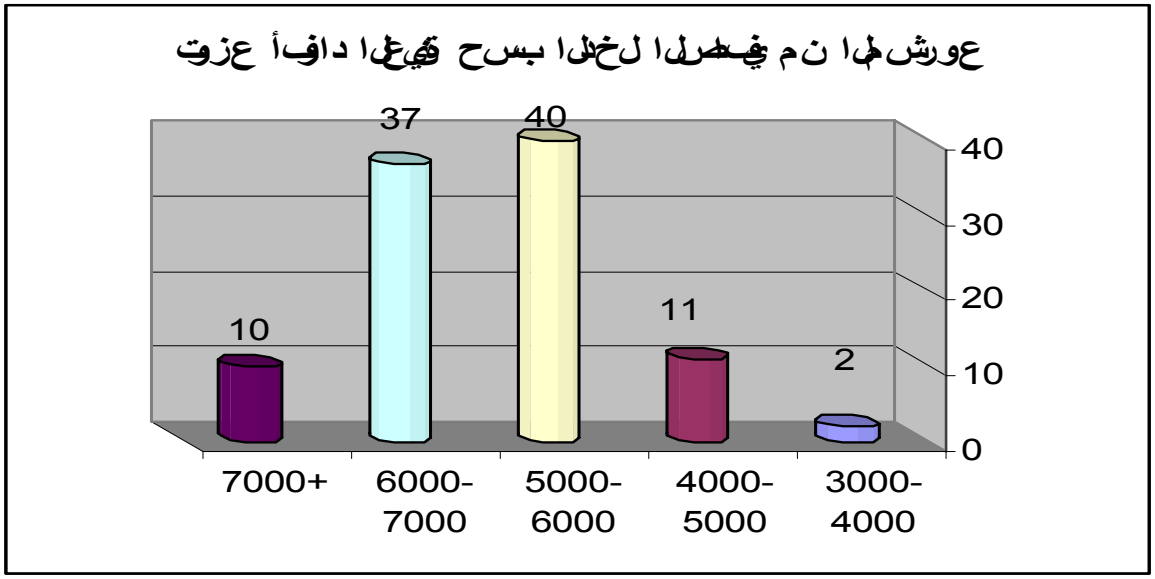

نلاحظ أن غالبية الإجابات تركزت بين خيارات /500-7000/ ل.س حيث بلغت النسبة 41.77% وهي نسبة معقولة جداً وبكثير من الأحيان تكون هي مصدر الدخل للأسرة وأما بالنسبة لفئة الدخل /7000 ل.س فأكثر / بلغت نسبة المشاريع التي حققت هذا الدخل 10% من العينة ، على حين انعدمت نسبة المشاريع التي دخلها يحقق أقل من 3000 ل.س شهرياً .

9 ـ أوجه انفاق الدخل العائد من المشروع :

كما هو واضح أن أوجه إنفاق دخل المرأة الخاص بها أن النسبة الأكبر هي 68.13% تستخدم دخلها الخاص لسد احتياجات ونفقات الأسرة أي أن المشروع وعائديته تشكل مصدر دخل إضافي للأسر الريفية ، ولاسيما أن معظم الأسر هي من الأسر الفقيرة وتعيش في القرى الأفقر من الريف السوري ، بينما هناك نسبة 9.4% من نساء العينة أنفقن دخلهن لشراء حاجات شخصية ، وهناك نسبة 5% من نساء العينة يستخدمن هذا الدخل للادخار الخاص وحتى هذا المؤشر يعتبر إيجابي جداً لأن من جملة الخدمات المالية التي قدمها المشروع هو التشجيع على الادخار وبالتالي تأسيس نواة دخل خاص .

الشكل رقم /49/

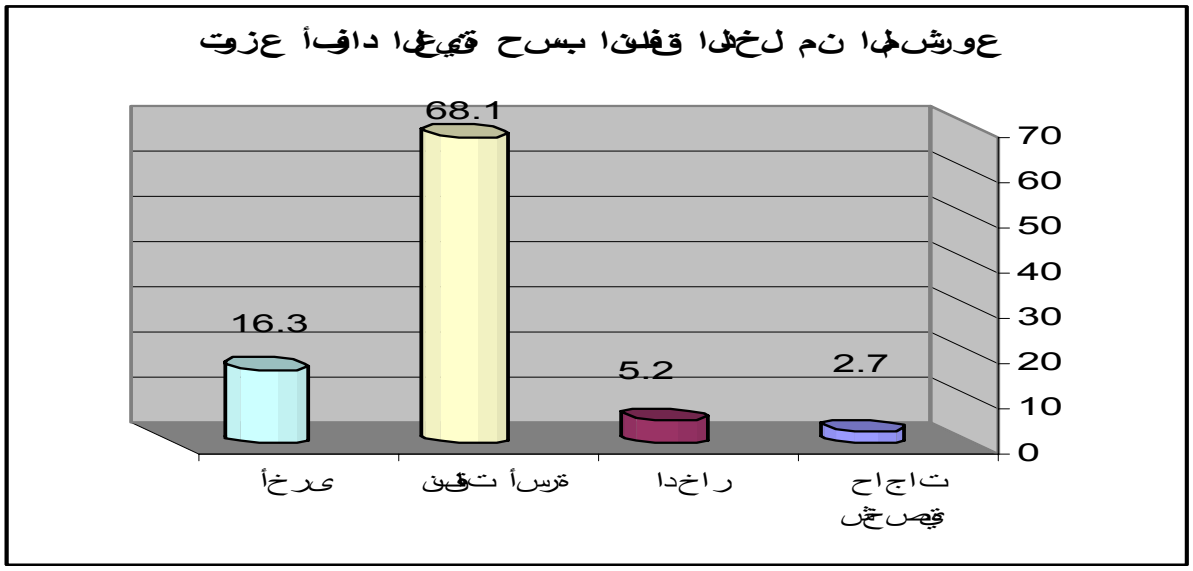

10 ـ حرية تصرف المرأة بالدخل العائد من المشروع :

استكمالاً لمؤشر صافي الدخل الذي تم اعتماده كمؤشر اقتصادي في تقييم تمكين المرأة اقتصادياً كان لابد من السؤال عن حرية تصرف المرأة بالدخل العائد من المشروع ليتحول التمكين الاقتصادي إلى تمكين اجتماعي حيث بينت إجابات العينة المبحوثة أن نسبة 96% من نساء العينة المبحوثة لديهن حرية التصرف بالدخل العائد من المشروع في حين فقط ما نسبته 2.9% أجبن أن حرية تصرفهن بالدخل العائد من المشروع نسبية وانعدمت نسبة النساء اللواتي لا يستطعن التصرف بدخلهن إلى 0.9%(انظر الشكل رقم /50/)

الشكل رقم /50/

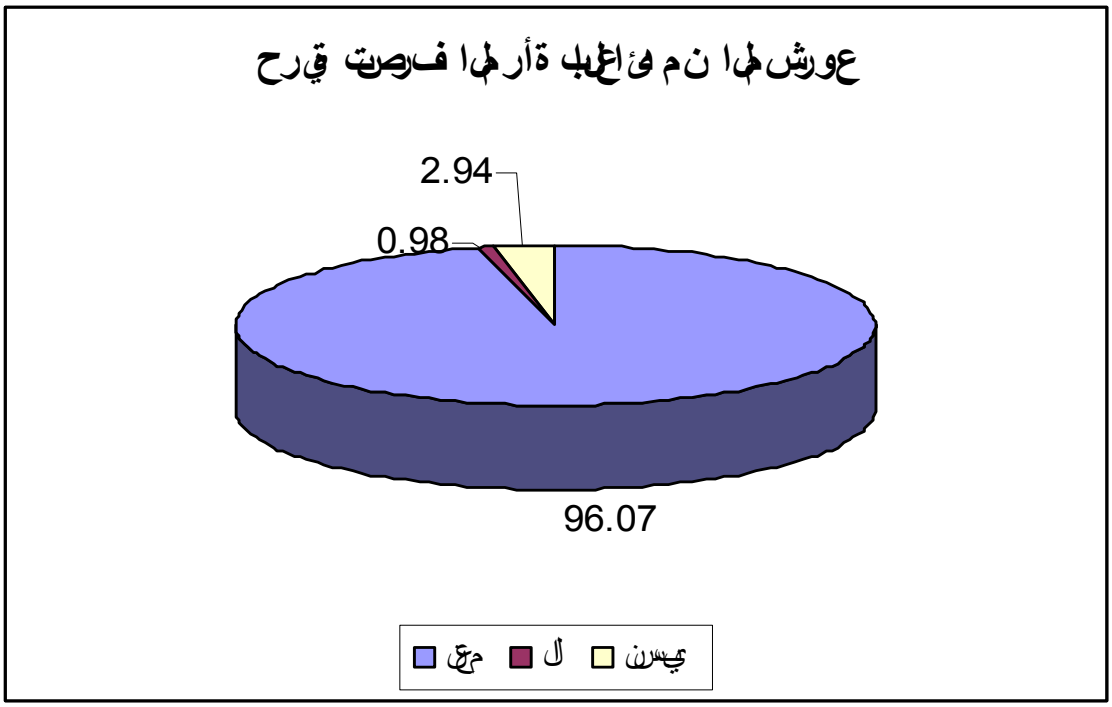

11 - هل المرأة صاحبة القرار بتوسعة المشروع :

ولدى سؤال النساء عن حريتها في توسعة مشروعها مستقبلاً تبين أن نسبة 99.6% تمتلك هذه الصلاحية وهذه الحرية وهذا مؤشر إيجابي جداً على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً

الشكل رقم /51/

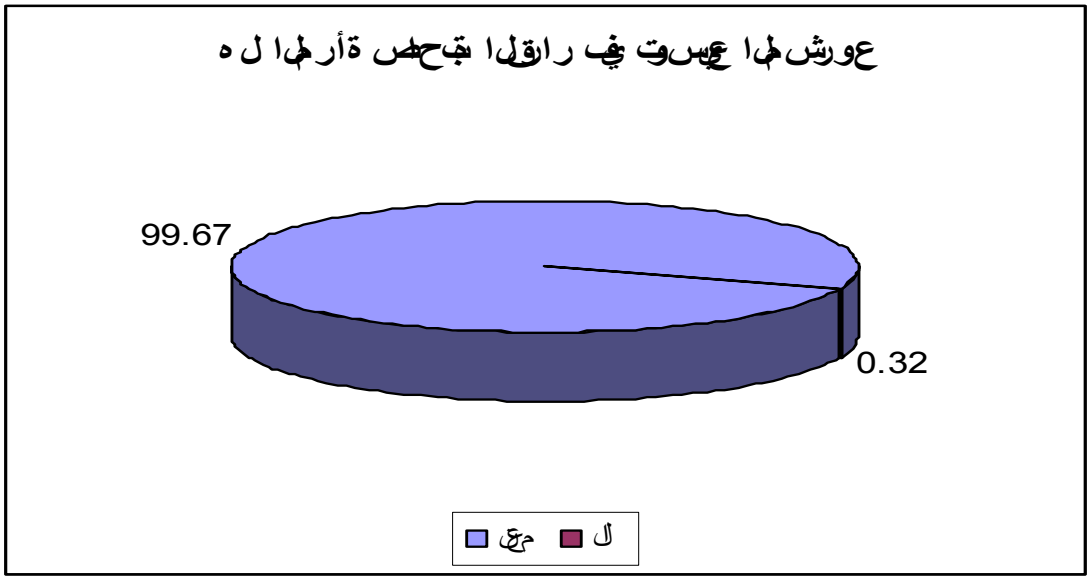

رابعاً ـمؤشرات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع كأداة تمكين للمرأة :

1 ـ زيادة دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع :

تتصدى الدراسة لقايس جملة من المؤشرات التي يشكل مجموعها متغيرات تهدف الدراسة إلى رصد تغيرها لتحديد ماهية الأثر الذي تركته المشاريع الصغيرة على النساء الريفيات وهل الإجابة على السؤال الذي تصدت له الدراسة منذ الكلمة الأولى وهو هل التمكين الاقتصادي للمرأة أدى إلى تمكين اجتماعي وما هي الدلالات على هذا التمكين وأول مؤشر تم الاستناد إليه هو مؤشر واضح وصريح ولا يحتمل لبس أو تأويل وهو يصب في خانة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بأن واحد وهو مؤشر الدخل حيث ترى 97.8% من العينة بأن المشروع زاد من دخل الأسرة بشكل مباشر وقد لمسنا ذلك في الفقرة الخاصة بالدخل الصافي من المشروع والتي تؤكد مؤشر زيادة دخل الأسرة في حين ترى 0.4% من العينة أن دخل الأسرة زاد نسبي من المشروع في حين اقتصرت نسبة اللواتي أجبن بعدم زيادة دخل الأسرة بنسبة 1.63%

الشكل /52/

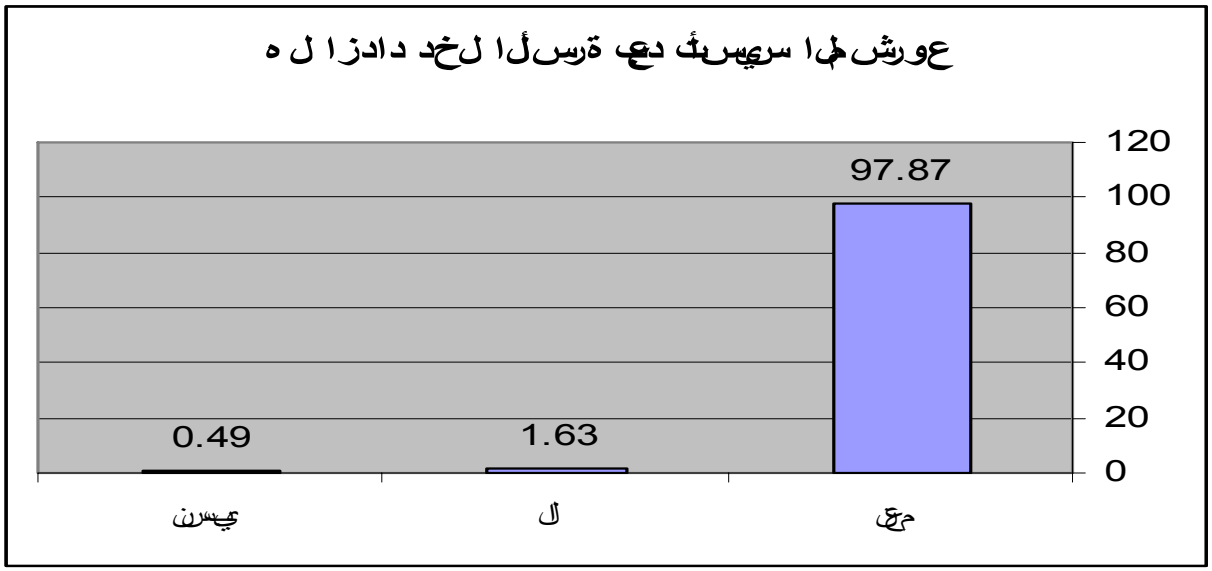

2 ـ توفير أكثر من فرصة عمل بالمشروع :

الشكل رقم /53/

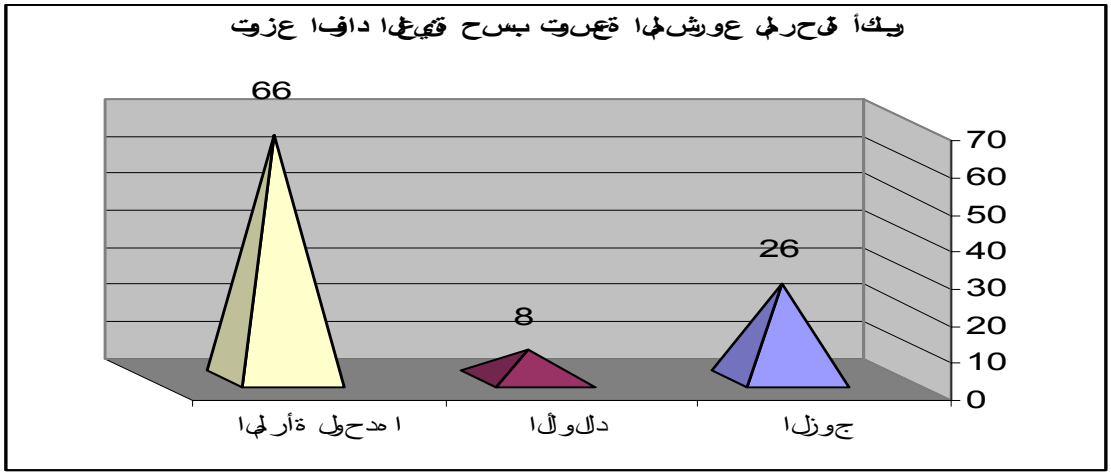

رصد هذا المؤشر ما نسبته 26% من الأسر التي وفر فيها المشروع فرصة عمل للزوج والزوجة معاً وهناك 8% من الأسر المرأة تعمل مع أحد أولادها أو بناتها في حين النسبة الأكبر وهي 76% من الأسر التي تدير المشروع المرأة لوحدها ، ولعل النسبة الأولى وهي 26% قد تبدو صغيرة مع أنها تشكل ربع العينة إلا أنها إيجابية جداً حيث استطاع قرض بقيمة 100 ألف ليرة سورية تأمين فرصة عمل لزوجين أو للأم مع أحد أولادها

3 ـ انعكاس الدخل العائد من المشروع إيجاباً على نوعية طعام الأسرة :

ترى نسبة 93.7% من أفراد العينة المبحوثة أن الدخل العائد من المشروع انعكس إيجاباً على تحسين نوعية طعام الأسرة سواء بما يخص عدد الوجبات إذ أصبحت أكثر من واحدة يومياً وقد تصل إلى 3 وجبات أو فيما يخص نوعية الغذاء إذ أصبح متاح إدخال اللحوم شهرياً أو اسبوعياً وكذلك مشتقات الحليب وخاصة لدى النساء صاحبات مشاريع الثروة الحيوانية أضف إلى ذلك كثير من الأسر تفيد أنه أصبح هناك حصة من الفواكه الموسمية أو الخضار الطازجة تقدم لأطفالها .

وهذا أحد أهداف هذا النوع من المشاريع في حين 4.9% ترى أن الأثر الإيجابي موجود ولكن بشكل نسبي وفقط 1% ترى أن عائد المشروع لم ينعكس على غذاء الأسرة .

الشكل رقم /54/

4 ـ انعكاس الدخل العائد من المشروع إيجاباً على تحسين نوعية لباس الأسرة :

حيث تم رصد أثر الإيجابي لانعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين لباس الأسرة إذ ترى نسبة 81.8% من صاحبات المشاريغ هذا الأثر حقق وأصبحت ربة الأسرة وبسبب الدخل الإضافي في تحسين لباس أسرتها وخصوصاً الأطفال والبعض أجبن لأول مرة يشترين لأطفالهن جديد في العيد بدلاً من البالة وكان هناك تركيز على تأمين احتياجات المدرسة من الملابس إذ قال ت لنا إحدى صاحبات المشاريع أنها سعيدة ولأول مرة تستطيع شراء بدلة مدرسية جديدة مع بدلة رياضة جديدة وحذاء لابنها الذي انتقل للصف الخامس وأنه ذهب للمدرسة فخوراً بإنجاز أمه بهذا المظهر الحسن .

في حين ترى نسبة 16.3% من العينة أن العائد المادي للمشروع انعكس إيجاباً على تحسين لباس الأسرة ولكن بشكل نسبي وفقط 1% لا ترى هذا الأثر الإيجابي .

الشكل رقم /55/

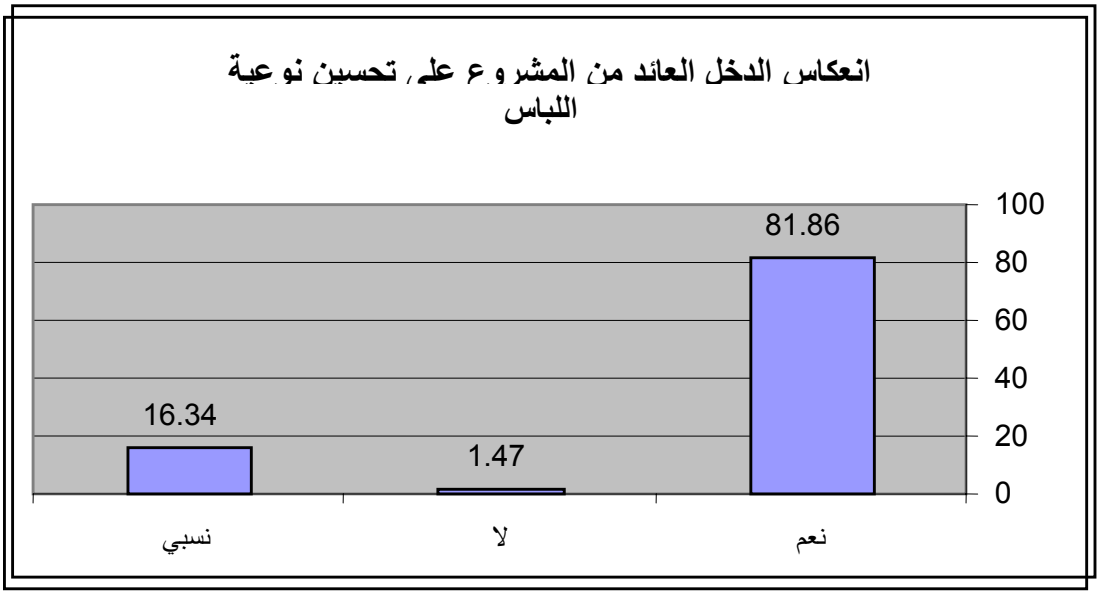

5 ـ انعكاس الدخل المادي العائد من المشروع إيجاباً على أوضاع المسكن وأدواته

والمقصود هنا بأوضاع المسكت تحسينات (طينية ـ أبواب ـ شبابيك ـ أثاث ـ سلع معمرة .... الخ) إذ ترى نسبة 51% من نساء العينة أنه وبفضل مشروعها استطعن تحسين أوضاع المسكن إذ بعضهن قام بشراء أثاث وخاصة الفرش مع استبدال أغطية الفرش وهي رمز للبحبوحة المادية في القرى مع تركيب برادي لبعض غرف المنزل والبعض يرى أن المشروع أتاح لها فرصة شراء أواني منزلية جديدة وإحدى السيدات أجابت بمنتهى البساطة والعفوية منذ أن تزوجت لم أستطع تركيب مجلى وبفضل المشروع تحقق حلمها وركبت مجلى

بـ 3800 ل.س وأصبحت تؤدي عملها براحة ، والبعض الآخر رأى أن استبدال الغاز من رأس واحد إلى ثلاثة رؤوس تحسين ..... الخ .

الشكل رقم /56/

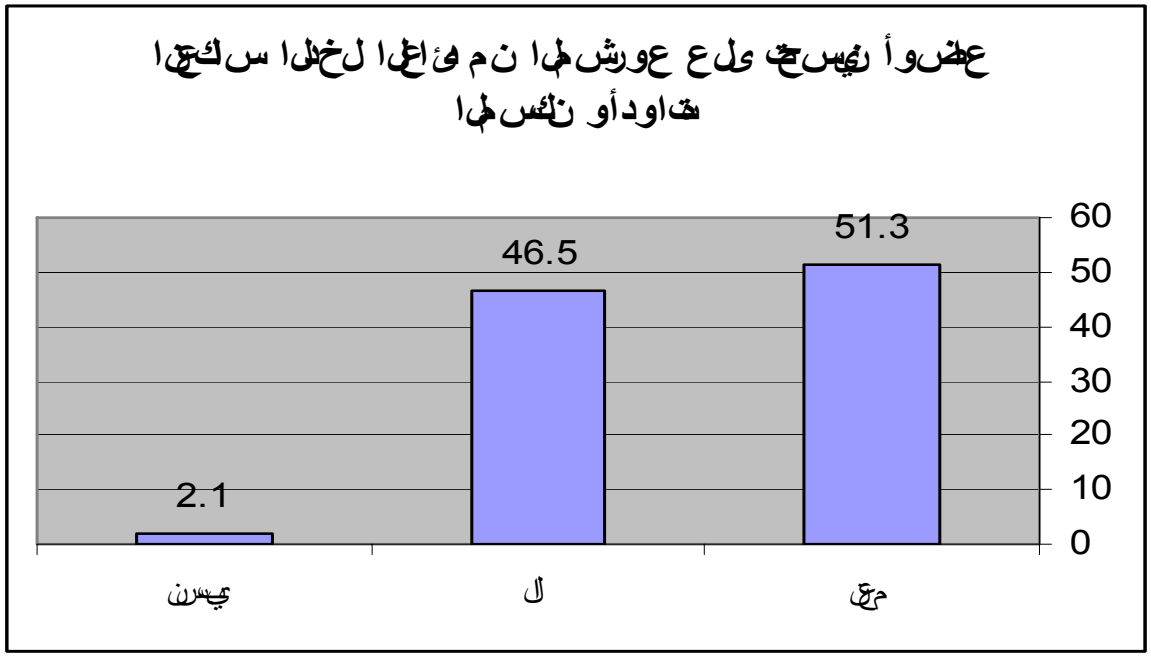

6 ـ انعكاس الدخل المادي للمشروع على اقتناء سلع معمرة جديدة :

هناك نسبة 71.4% من العينة ترى أنها استفادت من دخلها في المروع باقتناء سلع معمرة جديدة ولاسيما اقتناء دش وخليوي حيث ترى مجموعة من نساء العينة أنها لولا دخل المشروع لبقيت مقطوعة عن الاتصال بالعالم حسب رأيها .

وكثير من الأسر استفادت من دخل المشروع بشراء أدوات بسيطة مثل (غاز ـ غسالة ...الخ) ولكن حسب رأي المرأة أن هذه السلع ساعدتها بكثير من الأعمال المنزلية ووفرت عليها وقت وجهد .

في حين نسبة 32.3% ترى أن استخدام عائد المشروع باقتناء سلع معمرة جاء بشكل نسبي مثل المساهمة بأقساط بعض السلع مثل البراد أو التلفزيون ، وهناك نسبة 16.6% ترى أنها لم تستفد من الدخل باقتناء سلع معمرة جديدة .

الشكل رقم /57/

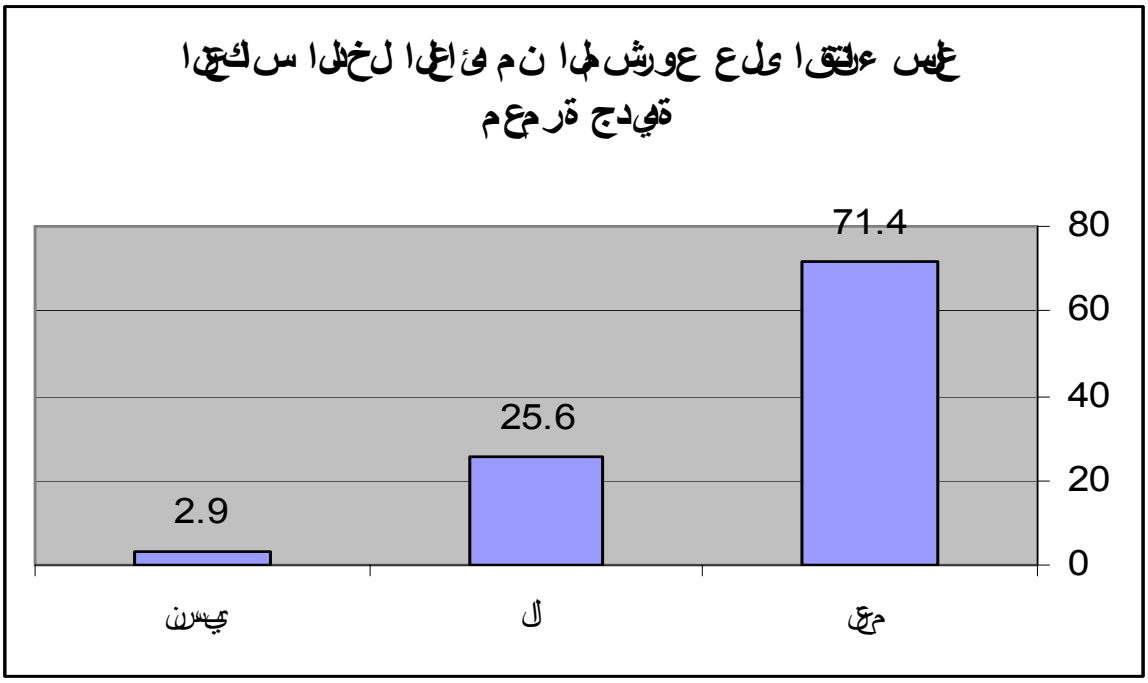

7 ـ انعكاس الدخل المادي العائد من المشروع إيجاباً على تحسين صحة الأسرة والمرأة :

حيث ترى نسبة 50.9% من النساء صاحبات المشاريع أنهن استفدن من عائد المشروع في تحسين صحة أفراد الأسرة بشكل مباشر .

تقول أحد السيدات أنها تعاني من وجع في خاصرتها منذ 4 سنوات وعندما أصبح لديها دخل خاص بها ذهبت إلى الطبيب في مركز المحافظة وشخص لها حالة البحصة والرجل المزمن وأعطاها العلاج المناسب لذلك ، هذه حالة ومثلها كثير حيث ترى النساء أن توفر سيولة مالية بين يديها أتاح لها فرصة مراجعة أطباء اختصاصيين وكذلك شراء أدوية وبعضهم راجع طبيب أسنان لأول مرة أو طبيب نسائي لأول مرة .

وهناك 32.3% من عينة النساء المبحوثات يجدن أن عائد المشروع انعكس إيجاباً على تحسين صحة الأسرة بشكل نسبي وخاصة فيما يتعلق بصحة الأطفال وأدويتهم ، وهناك نسبة 16.6% من نساء العينة لم ترى أي انعكاس لدخل العائد من المشروع على صحة أفراد الأسرة .

الشكل رقم /58/

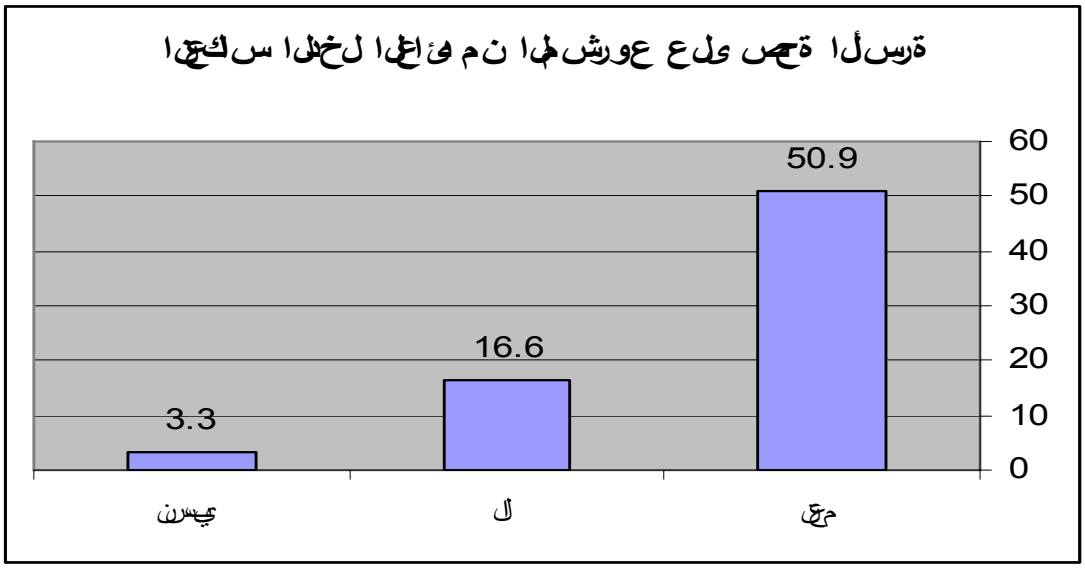

8 ـ انعكاس الدخل العائد من المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار ميزانية الأسرة

ـ أصبحت لها مشاركة بقرار توزيع ميزانية الأسرة لدى 97.7% من أسر العينة المبحوثة انظر الشكل /59/

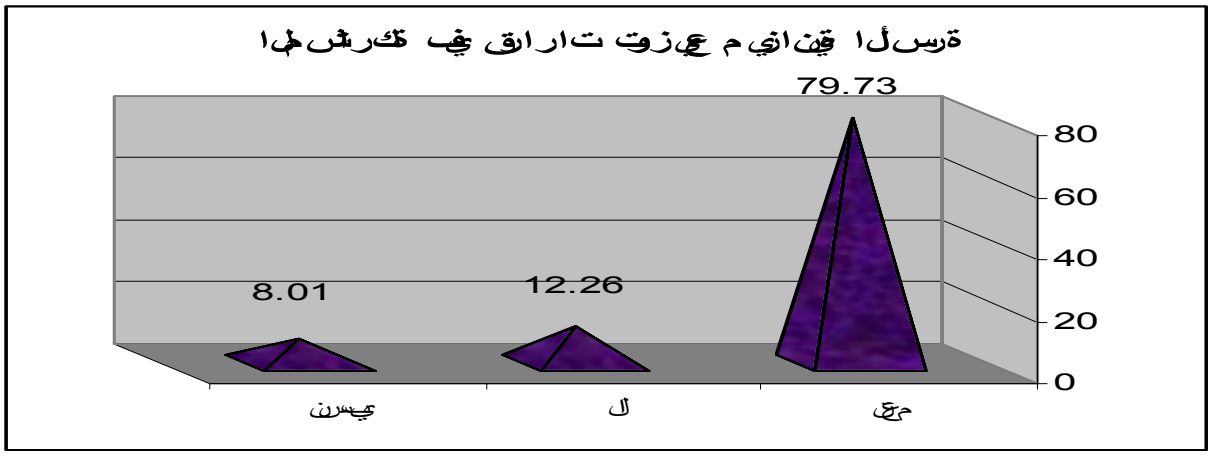

9 ـ انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار تعليم الأطفال :

ـ 84.47% من أسر العينة تشارك المرأة فيها بقرارات تعليم الأطفال وهذا يندرج على متابعة تعليمهم ذكور وإناث للإعدادي والثانوي وحتى المشاركة بنوع الاختصاص بعد الثانوية.... (انظر الشكل 60)

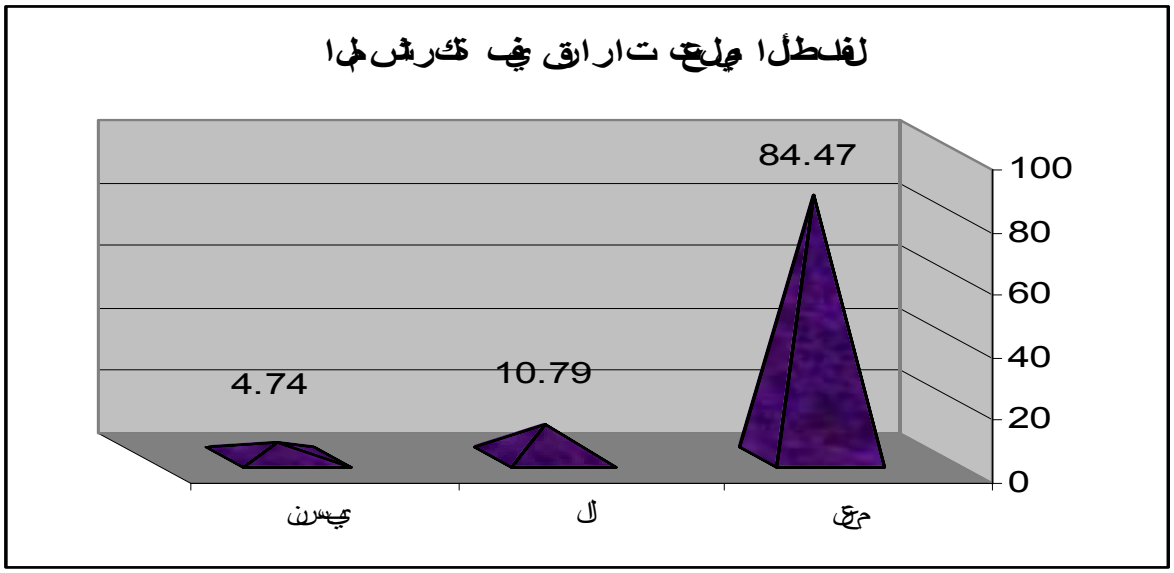

10 ـ انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار عدد الأطفال

ـ 51.63% من أسر العينة المبحوثة تساهم المرأة بقرار أعداد الأطفال المرغوب بالأسرة وقد يبدو هذه النسبة منخفضة ولكنها إيجابية جداً لأن تحديد عدد الأطفال ميزة وقرار ذكوري بامتياز على مر الزمان وفي مختلف القرى والأرياف ..... (انظر الشكل 61)

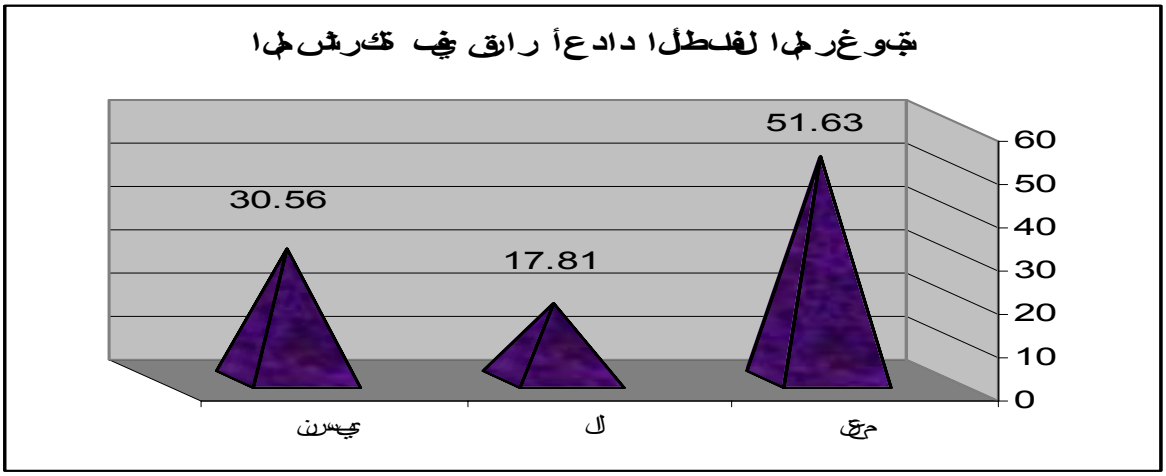

11 ـ انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار زواج البنات والأبناء :

ـ 41.7% من أسر العينة المبحوثة أصبح للمرأة مشاركة في قرار زواج الأبناء والبنات و نسبة 49.7% لها تدخل نسبي بمثل هذه القرارات وهذه المشاركة تندرج بالرأي بالشريك المقترح لابنها وابنتها (المهر ـ تفاصيل الجهاز ـ تفاصيل حفلة الزفاف ـ سكن العروسين....الخ) (انظر الشكل 62)

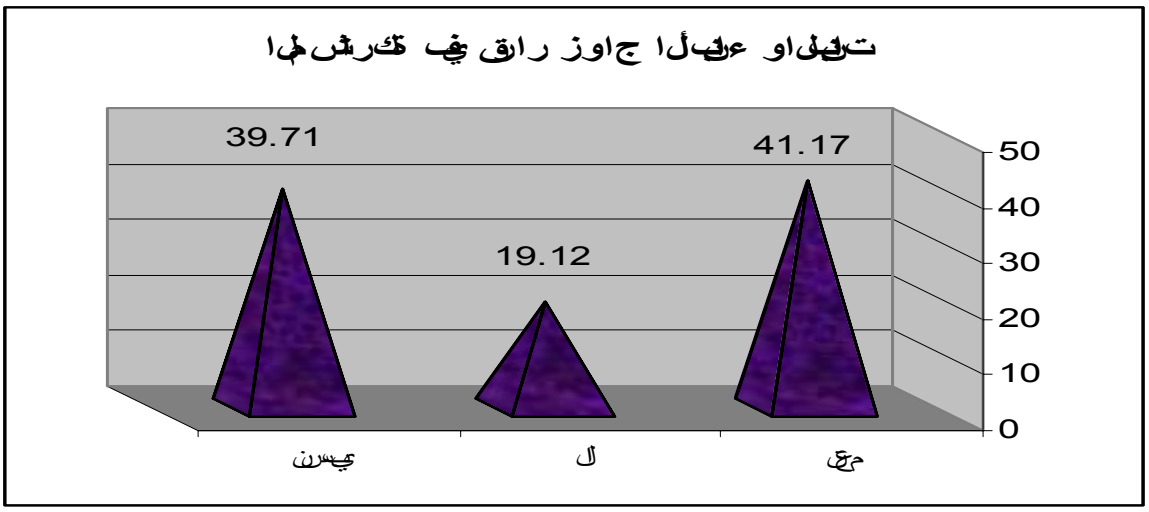

12 ـ انعكاس أثر المشروع على تسجيل ملكية خاصة باسم المرأة :

ـ 35.4 ساهم المشروع بتسجيل ملكية ما باسمها مثلاً (عقد إيجار محل ـ عقد بيع المحل ـ البضاعة ـ القطيع الصغير من الأغنام ـ البقرة ..... الخ) من الأشياء البسيطة والتي هي رأي مال المشروع ولكنها أعطت إحساس للمرأة بأنها تملك شيء (انظر الشكل 63)

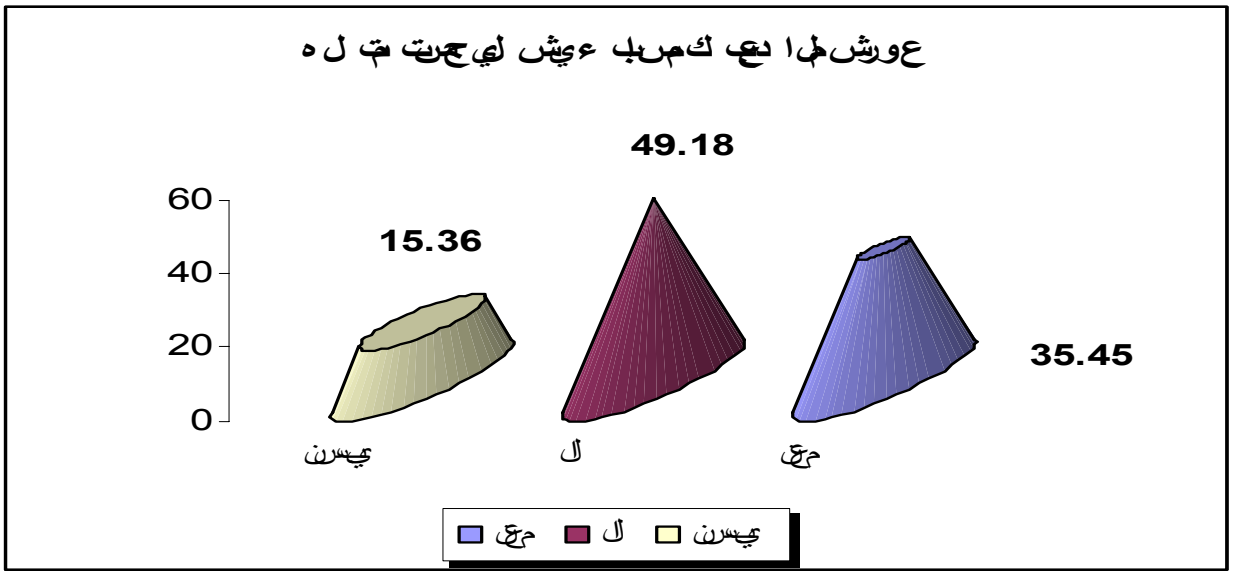

13 ـ انعكاس أثر المشروع على زيادة ملكية مدخرات خاصة (أموال ـ ذهب) :

ـ 88.5% من النساء أصبح لديهن مدخرات مالية ولو بسيطة من عائد المشروع (الشكل 64)

الشكل رقم /64/

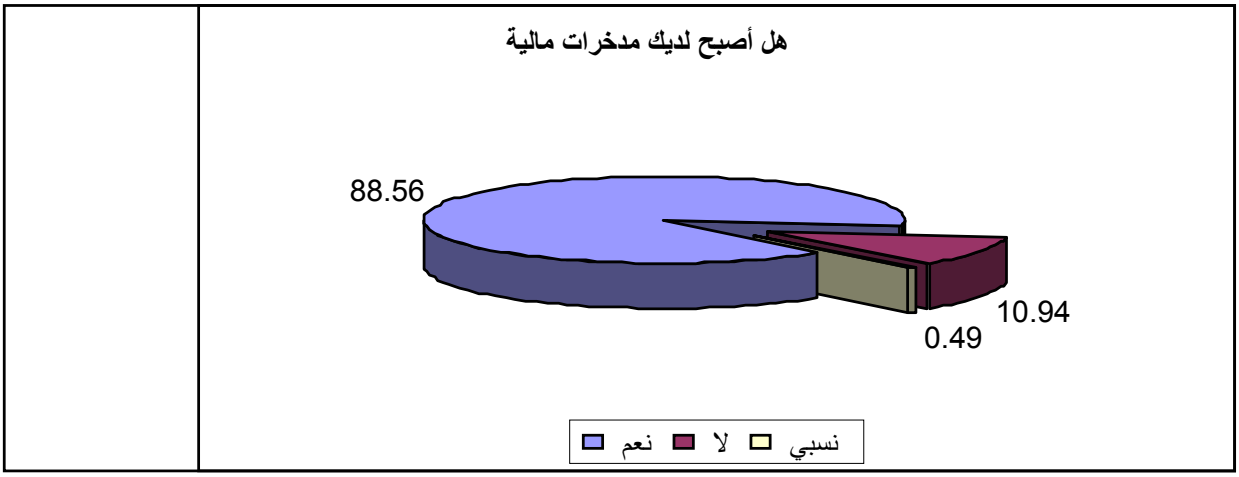

ـ 50.16% من النساء أصبح لديهن مدخرات ذهبية ولـو بـسيطة من عائد المشروع (الشكل رقم 65)

الشكل رقم /65/

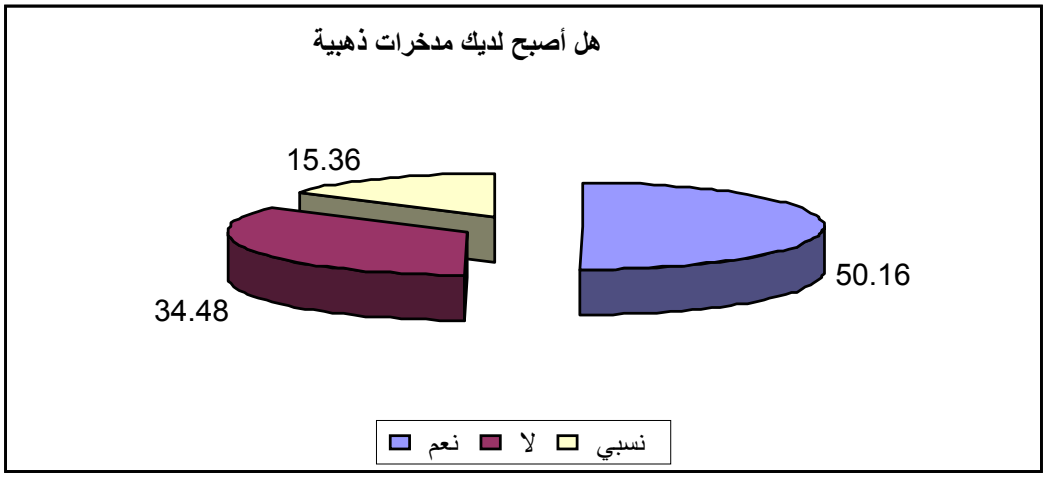

14 ـ انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية في القرية :

- 61.76% من أسر العينة المبحوثة تساهم المرأة في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية المختلفة في القرية مثل مراجعة الوحدات الإرشادية والنسائية والصحية وكذلك المشاركة بلجان التنمية المحلية وسواها ..... (انظر الشكل 66)

الشكل رقم /66/

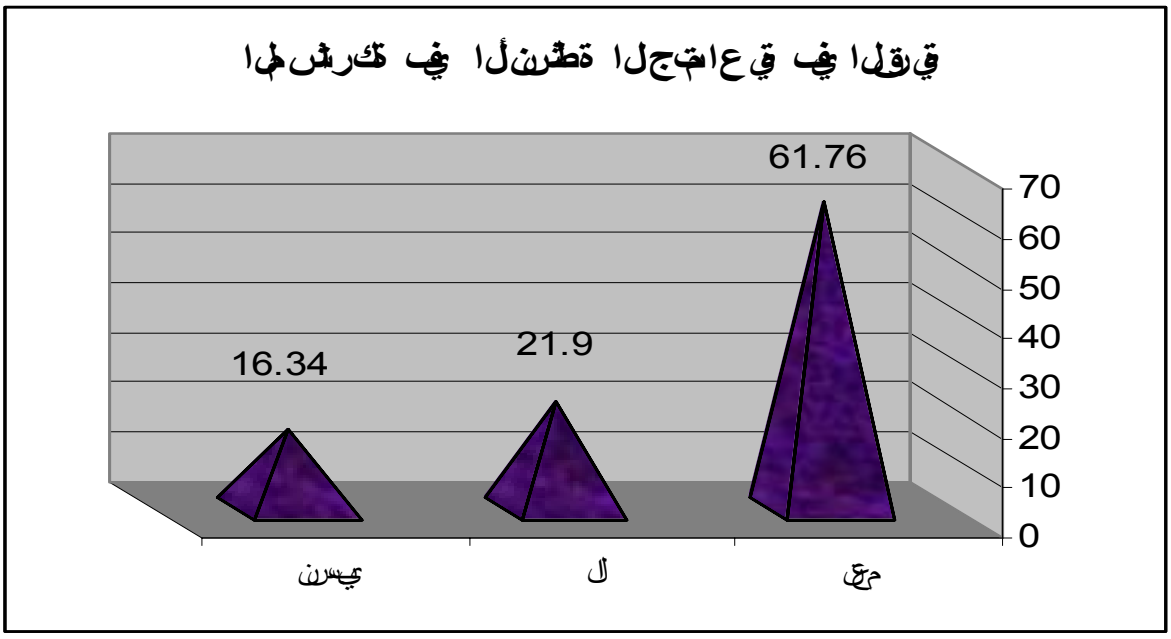

15 - تأثير المشروع على تغير نظرة الأسرة للمرأة :

- هناك 81.8% ترى أن نظرة الأسرة بما فيها الزوج والآولاد وأهل الزوج وأهل الزوجة تغيرت إلى الإيجابي اتجاهها بعد المشروع لأن المرأة أصبحت منتجة وفاعلة ومساعدة لأسرتها (انظر الشكل 67)

الشكل رقم /67/

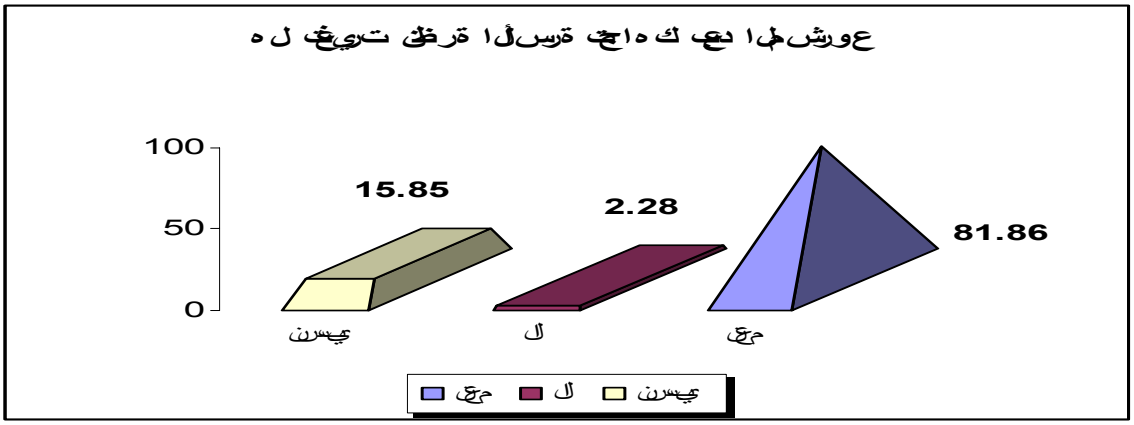

16 ـ تأثير المشروع على تغير نظرة القرية للمرأة :

ـ 65.1% من نساء العينة ترى أن علاقتها بأهل القرية تحسنت بعد تأسيسها للمشروع لأنهم أصبحوا زبائن عندها أو أصبح لديها علاقات معهم والبعض من النساء أجاب بأن المشروع ساهم بسداد بعض الديون الصغيرة المترتبة على المرأة مما حسن علاقتها مع أصحاب هذه الديون(انظر الشكل 68)

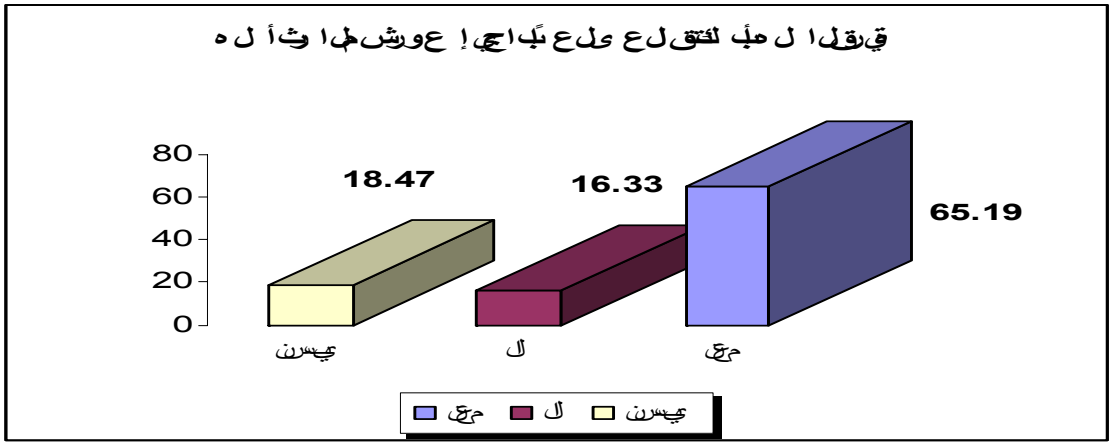

17 ـ تأثير المشروع على تعزيز ثقة المرأة بنفسها :

ـ هناك 76.1% ترى أن المشروع عزز من ثقتها بنفسها بينما نسبة 16.1% لم يؤيدن ذلك (انظر الشكل 70)

الشكل رقم /69/

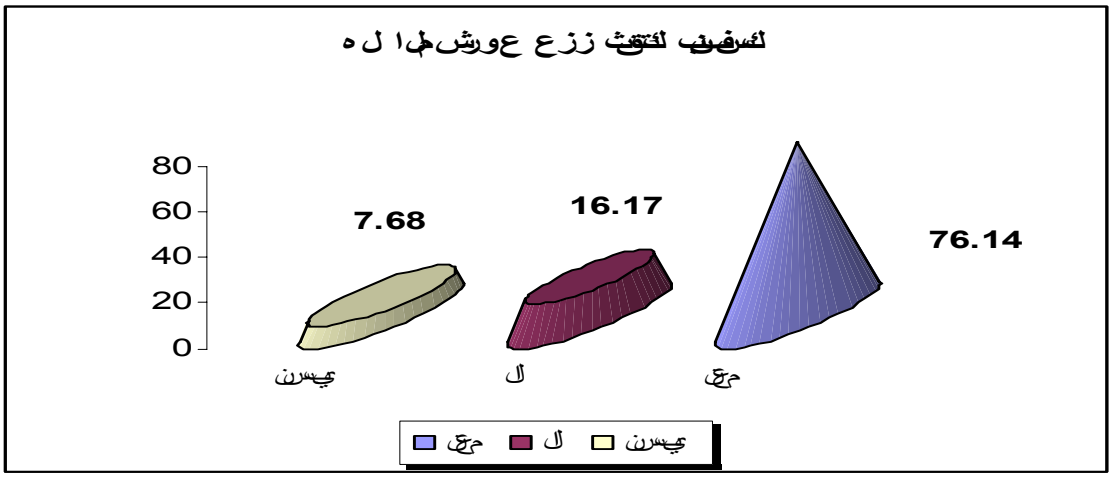

18 ـ قياس مدى رأي المرأة صاحبة المشروع بتكرار التجربة مع نساء أخريات :

82% من النساء المبحوثات ينصحن النساء الأخريات بتأسيس مشروع خاص بهن لأنه وحسب تعبيرهن (يعطي قيمة للمرأة ويعطيها ربح ولا تعود بحاجة إلى أحد) انظر الشكل رقم70

الشكل رقم /70/

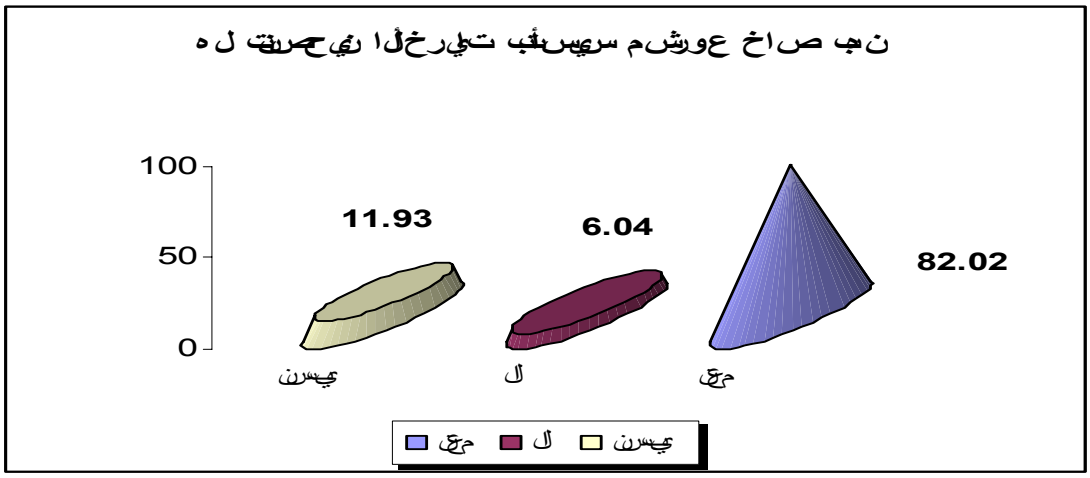

19 ـ الأثر الإيجابي الذي أحدثه المشروع في حياة المرأة

أ ـ الأثر الإيجابي :

ـ التغير في العلاقة مع الزوج :

ـ 77.7% من نساء العينة ترى أن علاقتها مع زوجها تحسنت بعد تأسيس المشروع وزيادة دخل الأسرة ، وتلاشي بعض الخلافات التي كانت بسبب مصروف البيت والأولاد ، وكذلك بالنسبة للأسر التي عمل الزوج والزوجة فيها إذا قلل دخل المشروع كثيراً من المشاكل التي كانت بين الزوجين بسبب عدم عمل الزوج وبقاءه في المنزل (انظر الشكل 71)

الشكل رقم /71/

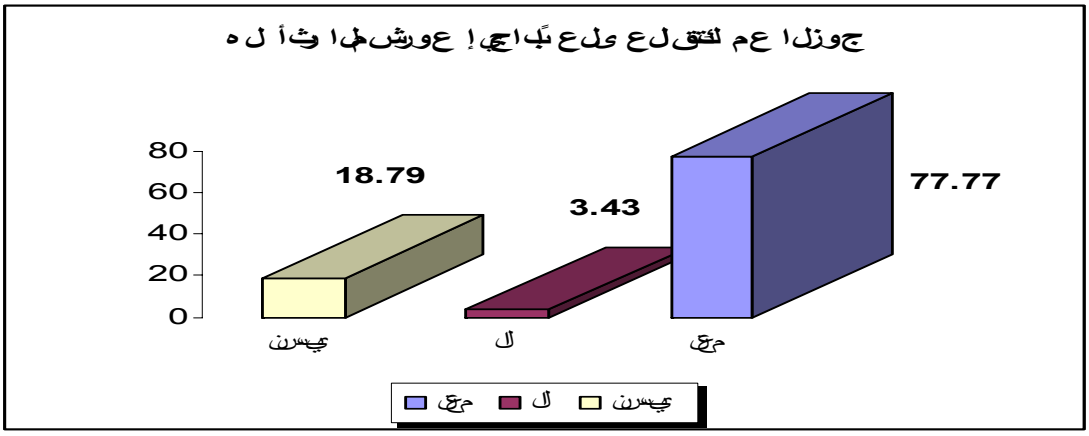

ـ التغير الإيجابي في العلاقة مع الأبناء :

ـ 69.1% من نساء العينة ترى أن علاقتها بأولادها تحسنت إلى الأفضل ولاسيما أنها أصبحت قادرة على تلبية جزء من احتياجاتهم اليومية (انظر الشكل 72)

الشكل رقم /72/

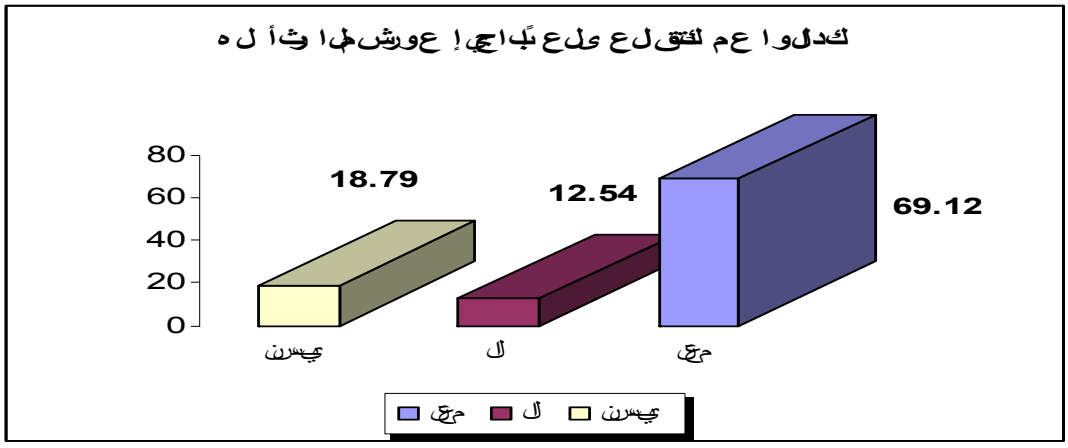

ـ التغير الإيجابي في العلاقة مع أهالي القرية :

ـ هناك 69.4% ترى أن أهل القرية زادوا احتراماً لها بعد مشروعها ولاسيما من النساء الأرامل والمطلقات اللواتي أصبحن يعلّن أطفالهن (انظر الشكل 73)

الشكل رقم /73/

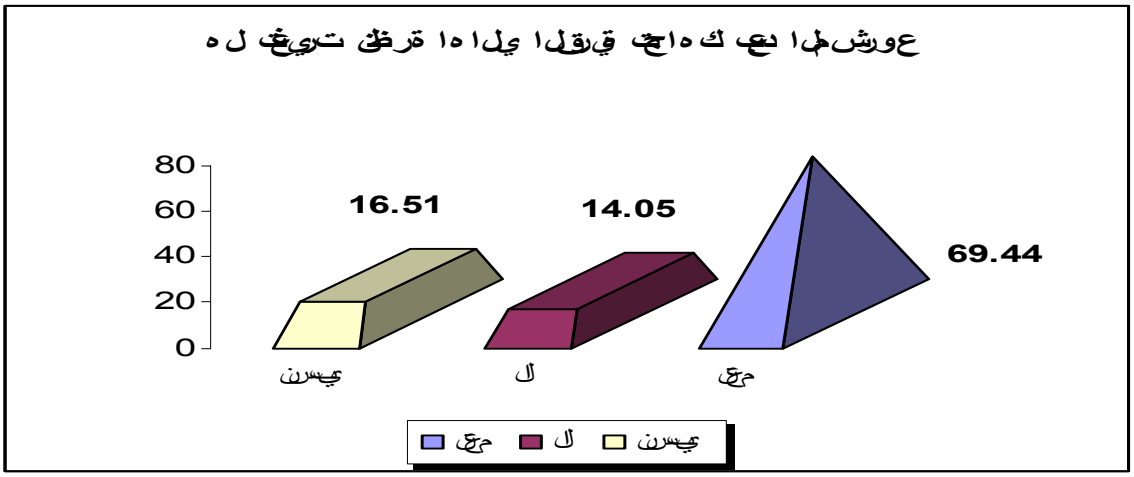

خامساً ـ الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً ـ الواقع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي للنساء صاحبات المشاريع :

- /55/% من النساء صاحبات المشاريع هن من الفئة العمرية 30-40 سنة وقد يعود تفسير ذلك إلى أن المرأة بهذا العمر تشعر بضغط نفقات الأسرة والحاجة لمصادر دخل إضافية ولا سيما أن الأولاد يكونوا كبروا بعض الشيء وازدادت مصارفهم ومتطلباتهم .
- /30/% من النساء صاحبات المشاريع هن من الفئة التعليمية (أمي + ملم) و/34/% من النساء صاحبات المشاريع هن من الفئة التعليمية الابتدائية.

وقد يعود تفسير ذلك إلى :

- سن الزواج المبكر .
- عدم وجود مدارس إعدادية وثانوية للبنات في كثير من القرى المبحوثة .
- التسرب الواسع والملحوظ للبنات من المدرسة مبكراً للتفرغ للأعمال الإنتاجية المأجورة أو غير المأجورة الأمر الذي يجعل هذه الفئة بحاجة ملحة لمصادر مولدة للدخل كنموذج المشروع الذي بين أيدينا لانعدام فرص أفضل للعمل بسبب عدم وجود مؤهلات تعليمية لديهن .

- 86% من صاحبات المشاريع ربات ومعيلات أسر لأن تأسيس مشروع والحصول على قرض بهدف تأمين مصدر دخل إضافي يأتي من ضغط نفقات الأسرة وهذا يعني لا بد من وجود أسرة وبالتالي وجود حالة زواجية وهذا بدوره يتماشى مع الزواج المبكر والتسرب من المدرسة .
- 78% تصل مساهمة المرأة في العديد من العمليات الزراعية ولمختلف المحاصيل وبكافة المحافظات حيث تشكل المرأة عمالة زراعية بامتياز ولا سيما للأعمال اليدوية والشاقة التي تحتاج للصبر وبكثير من الأحيان تكون غير مأجورة والأهم أنها غير مرصودة بالإحصاءات ذات الرسمية .
- 2.2% نسبة النساء المالكات لأراضي زراعية من الأسر التي لديها أراضي وهذا يدل على وجود فجوة نوعية واسعة ضد المرأة في ملكية الأرض ومتناقضة تماماً مع نسبة مساهمتها في العمل الزراعي .
- 97% نسبة مساهمة المرأة في تربية ورعاية الثروة الحيوانية من أبقار وأغنام .
- 100% نسبة مساهمة المرأة في تربية الدواجن لأن هذا العمل يعتبر من ملحقات العمل المنزلي للمرأة في الريف .
- 12% نسبة النساء المالكات لبعض من الثروة الحيوانية وقد تكون نسبة ملكيتها بهذا المجال أكبر من ملكيتها للأراضي الزراعية ولكن مع هذا فإن هذه النسبة تشكل فجوة نوعية ضد المرأة ومتناقضة تماماً مع نسبة عملها في رعاية وتربية الحيوان .

والإيجابي بهذا المجال هو أن المشاريع الصغيرة أتاحت إلى ما نسبته /70/% من النساء المبحوثات تملك بعض رؤوس الثروة الحيوانية .

- 20% نسبة النساء المالكات لمدخرات ذهبية وهو مؤشر ادخار نسائي بامتياز وعادة يكون مصدر هذا الادخار مهر المرأة .
- 7.6% من النساء صاحبات المشاريع لديهن بعض المدخرات المالية الخاصة بهن (باستثناء عائد المشروع) ولعل معظم الإجابات كانت أن مصدر هذا الادخار هو عائد الدجاج المنزلي البياض .
- 62% من النساء صاحبات المشاريع يستطعن التصرف بدخلهن الخاص وقد يعود ذلك لتواضع هذا الدخل .
- 69% من النساء اللواتي لا يستطعن التصرف بدخلهن يعود السبب لتسلط الزوج أو الأب.
- 68% من النساء صاحبات المشاريع ينفقن الدخل الخاص بهن لسد احتياجات ومتطلبات الأسرة أي عائدية المشروع تشكل أحد المصادر الأساسية لدخل الأسرة . بل وهناك نسبة تتجاوز /50/% عائد المشروع هو مصدر الدخل الأساسي والوحيد للأسرة .
- 55% من النساء صاحبات المشاريع لديهن شعور بعدم الحرمان من الإمكانيات المادية للأسرة وهذا يدل على عدم وجود وعي كافي للمرأة بالإجحاف الذي يمكن أن يقع عليها وهذا يساعدها على تكريس وضعها المعاشي وتمارسه على نفسها وعلى بناتها .
- 63% من النساء صاحبات المشاريع يعتمدن في حل مشاكلهن على الأهل وهذا يدل على عدم قدرتها على مواجهة المشاكل وحلها بنفسها .
- 7.6% من النساء صاحبات المشاريع حصلن على حقهن في الإرث ولكن /2/% فقط حصلن على أراضي زراعية والباقي مبالغ مادية على شكل ترضية ورغم تدني هذه النسبة لدى سؤال المرأة عن واقع الإرث في قريتها وأسرتها تقول حسب الشرع والقانون .

ثانياً ـ تفاعل المرأة مع مؤسسات المجتمع المحلي :

- 18% من النساء صاحبات المشاريع استفدن من خدمات الوحدة النسائية بدورات تدريبية وخدمات مشورة وتوعية في حال وجود وحدة في قراهم .
- 32.5% من النساء صاحبات المشاريع استفدن من خدمات الوحدة الصحية بحال وجودها في قراهن من (خدمات معالجة الأسرة – تقديم خدمات – إسعافات – لقاحات) .
- 49.6% من النساء صاحبات المشاريع استفدن من خدمات الوحدة الإرشادية الزراعية بالقرى التي توجد فقيها وحدات إرشادية لمختلف الخدمات مثل (تأسيس مولد للدخل – دورات محو أمية – صناعات منزلية – صناعات ريفية ...) .
- أكثر من 50% من النساء اللواتي لم يستفدن من خدمات الوحدة النسائية أوالصحية أو الإرشادية اعتبرن عدم موافقة الأهل أو الزوج هو السبب الرئيسي .

ثالثاً ـ الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأسر العينة المبحوثة

أـ مؤشرات الملكية :

- 50% من الأسر المبحوثة في العينة يملكون أراضي زراعية .
- 2.2% فقط نسبة النساء اللواتي يملكن أراضي في هذه الأسر وهذا يسجل فجوة نوعية واسعة ولا سيما إذا ربطنا هذا المؤشر بعمل المرأة في الزراعة والذي يتجاوز /80/% في بعض الأحيان .
- 49% من الأسر المبحوثة في العينة يملكون ثروة حيوانية مختلفة سواء (أبقار أو أغنام أو ماعز ...)
- 12% فقط هي نسبة النساء اللواتي يملكن بعض رؤوس الثروة الحيوانية مع أن مساهمتها في هذا القطاع تصل إلى /97/% .
- 74% من الأسر المبحوثة في العينة يملكون المساكن التي يقطنون فيها ولكن هذا المؤشر ليس حاسم بشدة في مسائل الأوضاع الاقتصادية للأسر لأن رب الأسرة الذي يسكن بغرفة واحدة مع /10/ أطفال في منزل والده يعتبر نفسه مالك أو العكس صحيح .
- 85% من الأسر المبحوثة في العينة لا تملك شيء من الآلات الزراعية وهذا مؤشر يدل بشدة على فقر هذه الأسر إذ أن الآلات أحد أهم وسائل الإنتاج .
- 81% من الأسر لا تملك أي وسيلة نقل من أي نوع .
- 12% من الأسر تمتلك دراجة نارية حيث تعتبر من وسائل النقل الأساسية في الريف .
- 98% من أسر العينة المبحوثة تمتلك تلفاز .
- 97% من أسر العينة المبحوثة تمتلك براد .
- 76% من أسر العينة المبحوثة تمتلك دش .
- 79% من أسر العينة المبحوثة تمتلك خليوي .

وباستثناء هذه فنسبة الامتلاك للسلع الأخرى كادت أن تتلاشى بملكية (الفيديو – الفريزر – الكمبيوتر ...الخ) .

- /34/% من الأسر المبحوثة العمل بالدولة يشكل مصدر دخلها الأساسي .
- /28.5/% من الأسر المبحوثة يشكل عائد المشروع المولد للدخل مصدر دخلها الأساسي .
- /14/% من الأسر المبحوثة تعتمد على بيع المنتجات الزراعية .
- /10/% من الأسر المبحوثة تعتمد على بيع منتجات الثروة الحيوانية .

وهذا يدل على أن الزراعة لم تعد هي مصدر الدخل الأساسي للأسر الريفية وأصبح من الملح جداً ايجاد مصادر أخرى منها المشاريع المولدة للدخل .

- /83.6/% من الأسر المبحوثة تسكن في منازل عبارة عن دار عربية الأسلوب في البناء والشكل تتكون من عدة غرف .

- /90/% من الأسر المبحوثة تسكن في منازل مبنية من مادة البلوك والاسمنت .
- /62/% من الأسر المبحوثة في العينة تعتمد على شبكة عامة بالمنزل بينما بقية العينة يعتمدون على مصادر مختلفة بنسب قليلة ومتفاوتة مثل الاعتماد على بئر أو سدود أو برك أو صهاريج .
- /85/% من المنازل العائدة لأسر العينة المبحوثة تمتلك فسحة سماوية بالمنزل .
- /56/% من المنازل العائدة لأسر العينة المبحوثة يوجد فيها مكان مخصص للأغنام والأبقار مع نسب متفرقة من شمول المنازل على حديقة منزلية أو دكان للبيع أو مكان مخصص لتصنيع الألبان والأجبان ...الخ . ولكن كل هذه النسب لم تتجاوز /20/%
- /65/% من أسر العينة المبحوثة يوافقون على عمل المرأة المأجور وهذه نسبة جيدة جداً ولكن هناك نسبة تبلغ 35 % لا يوافقون على ذلك لأسباب عدة أهمها العادات و التقاليد . و الحرص على عدم الاختلاط بالغرباء و خاصة الذكور في حين
- /100/% من اسر العينة المبحوثة تشجع عمل المرأة المنزلي
- /82/% من أسر العينة المبحوثة ترى أنه لا يوجد تمييز بين الذكور و الإناث هذه النسبة تبدو إيجابية و لكن ارتفاعها يعود لعدم الوعي بالتمييز أي الآباء و الأمهات يمارسون التميز لكل فعل دون أن يعتبرون ذلك تمييزاً مثلاً يعتبرون إخراج البنت من المدرسة ليس تمييز ، وعدم توريثها ليس تمييز وعدم السماح لها بالعمل ليس تمييز ..... الخ
- /75/% من الأسر المبحوثة بالعينة تفضل زواج أبنائها من فتيات موظفات أو بالأصح صاحبات دخل شهري ثابت و يفضلن العاملات في القطاع الحكومي
- /81/% من الأسر المبحوثة من العينة تختار زوجات أبنائها بطريقة تقليدية
- /49/% من مساكن الأسر المبحوثة يوجد فيها مطبخ
- /30.56/% من أسر العينة المبحوثة يوجد فيها حمام .
- /83/ % من مساكن الأسر المبحوثة يوجد فيها مرحاض بأشكال مختلفة .

رابعاً ـ مؤشرات العلاقات الاجتماعية السائدة في الأسرة :

- /77/% من أسر العينة هي أسر بسيطة وهذا يوضح ميل الأسر الريفية إلى الأسر النواتية التي تضم الزوجين والأبناء ولكن الميل إلى نواتية الأسر لم يتماشى مع الحجم الكبير الذي حافظت عليه أي كثير من الأسر أم وأب ولكن لديهم أكثر من /10/ أطفال .
- /72.5/% من أسر العينة عدد أفرادها يتجاوز /8/ أفراد .

خامساً ـ أسلوب اتخاذ القرارات في الأسرة :

- /48/% من الأسر تتخذ قراراتها بالحوار بين أفراد الأسرة وهي ظاهرة ايجابية .
- /16/% القرارات تتخذ في الأسرة من قبل الأم والأب .
- 4.2/% من أسر العينة الأم هي التي تتخذ القرارات وهذه هي الأسر التي تعيلها النساء .

سادساً – الملامح المجتمعية السائدة في القرية وانعكاساتها على تمكين المرأة:

- /75/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن المجتمع الريفي يميز بالأجور بين الذكور والإناث لنفس العمل والسبب هو الجنس .
- /79/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن المجتمع الريفي يشجع على عمل المرأة مأجورة ولكن مع ذكر بعض الشروط أهمها عدم الاختلاط بالذكور .
- /92/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن أهل المجتمع الريفي مقتنعون بأن الرجل يقوم بأعمال المرأة التي لا تستطيع القيام بها .
- /40/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن أهل المجتمع الريفي مقتنعون بأنه ليس من حق المرأة تحديد عدد الأطفال في الأسرة بل هذا يعود للزوج .
- /40/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن أهل المجتمع الريفي يروا من حق المرأة التدخل بقرار تعليم أبنائها .
- /43/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن أهل المجتمع الريفي مقتنعون بأن للمرأة الحق في المشاركة بقرار زواج أبنائها وبناتها .
- /41/% يروا أن ممارسة هذا الحق مرهون بظروف كل أسرة على حدا .
- /49/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن أهل المجتمع الريفي يشجعون على مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاستفادة من خدمات المؤسسات الفاعلة في القرية .
- /81/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن أهل المجتمع يشجعوا المرأة على تأسيس مشروع خاص بها ولا سيما وأنه مشروع منزلي .
- /98.3/% من أفراد العينة المبحوثة ترى أن أهل المجتمع يشجع على إنجاب الذكور .
- /68/% من العينة ترى أن المرأة يجب أن تتبع للرجل تبعية مطلقة .

سابعاً ـ المشاريع الصغيرة كأداة لتمكين المرأة :

- /100/% من المشاريع المبحوثة في دراستنا هي مشاريع نقدية وليست عينية .
- /70/% من المشاريع هي مشاريع ثروة حيوانية تنوعت بين تسمين الحملان وتربية الأغنام – الأبقار – الماعز – النحل .
- /19/% من المشاريع هي خدمية مثل :

/7/% مشاريع زراعية .

/4/% مشاريع يدوية وحرفية وتصنيعية .

- /81/% من المشاريع كانت المرأة صاحبة القرار في فكرة المشروع ونوعه ولم يؤثر عليها أحد .
- /100/% من المشاريع حصلت على تمويل تراوح بين (90-100) ألف .
- /80/% من صاحبات المشاريع ترى أن رأس المال الممنوح للمشروع أي القرض هو أقل من التكلفة الحقيقية اللازمة له .
- /14/% من صاحبات المشاريع ترى أن قيمة القرض كافية لتأسيس المشروع .
- /87/% من النساء صاحبات المشاريع قدمن كفالة عاملين في الدولة 80% منها من الذكور حصراً .
- /9/% من النساء صاحبات المشاريع قدمن كفالة أراضي زراعية .

معظم النساء اقترحن استبدال الكفالة بسندات أمانة موقعة للخروج من الحاجة للرجل في الكفالة.

أهم الصعوبات التي واجهت المرأة عند بدئها بالمشروع :

- عدم معرفة المرأة التعامل مع الزبائن .
- المنافسة .
- غلاء أسعار المواد الأولية .
- البيع بالدين .
- صعوبة تأمين البضاعة من السوق .
- غلاء أسعار الأعلاف .
- الجفاف الذي أصاب بعض المحافظات .
- ارتفاع أسعار الأغنام وعدم كفاية رأس المال .
- ارتفاع أسعار الأبقار إلى الضعف .
- نفوق بعض الأغنام بسبب الجهل بأمور الرعاية البيطرية .

أهم الأسباب التي ساعدت المرأة على النجاح بمشروعها :

- التدريب قبل المشروع على كيفية تأسيس المشروع .
- نظافة المنتج وجودته وخاصة بمشاريع التصنيع الغذائي .
- توفر الخبرة الفنية بالمشروع .

- توفر صفات رب العمل الناجح مثل الإصرار والمثابرة وحب العمل .

أهم المعوقات التي تهدد استمرارية المشروع :

- /75/% من النساء ترى أن غلاء أسعار المواد الأولية سيؤثر على استمرارية المشروع .
- /12/% تتخوف من المشاكل التسويقية للمنتج وعدم القدرة على التصريف .
- /10/% ترى عنصر المنافسة هو ما يهدد استمرارية المشروع ودوامه .

مقترحات النساء لتعزيز نجاح المشروع وضمان استمراريته :

- زيادة مبلغ القرض إلى /150/ ألف ل.س على الأقل .
- إعطاء فترة سماح أطول .
- إعطاء قرض توسعة بناء على نجاح قرض التأسيس .
- منحة أعلاف داعمة لمربي الثروة الحيوانية .
- مساعدة وزارة الزراعة كونها الجهة المشرفة للتسويق المنتجات .
- التسديد الشهري للقرض .
- تأجيل الأقساط لسنوات الجفاف .
- التدريب الفني اللازم لكل مشروع .

الدخل العائد من المشروع :

- /40/% من المشاريع أعطت دخل صافي شهري بين (5000-6000) ل.س .
- /37/% من المشاريع أعطت دخل صافي شهري بين (6000-7000) ل.س .
- /11/% من المشاريع أعطت دخل صافي شهري أقل من (5000) ل.س .

- /2% من المشاريع أعطت دخل صافي (3000) ل.س
- /10% من المشاريع أعطت دخل صافي شهري أكثر من (7000) ل.س شهرياً .
- /68% من النساء صاحبات المشاريع تنفق الدخل العائد على المشروع لسد احتياجات الأسرة وهذا يحقق أحد الأهداف الكامنة وراء مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر .
- /5% من النساء صاحبات المشاريع بدأت تدخر من عائد المشروع ادخار بسيط .
- /96% من النساء صاحبات المشاريع لهن حرية التصرف بالدخل العائد من المشروع .
- /99% من النساء صاحبات المشاريع لهن القرار بتوسعة المشروع والحصول على قرض ثاني بحال توفر ذلك .

مؤشرات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع كأداة لتمكين المرأة :

- /97% من الأسر زاد دخلها بعد تأسيس المشروع .
- /66% من المشاريع المرأة تديرها بمفردها .
- /26% من المشاريع المرأة وزوجها يديران المشروع .
- /8% من المشاريع المرأة وأحد أولادها يدير المشروع .
- /93% من الأسر تحسنت نوعية طعامها من عائد المشروع .
- /81% من الأسر تحسن نوعية لباسها من عائد المشروع .
- /51% من الأسر تحسن مسكنها وأوضاعه من عائد المشروع .
- /71% من الأسر استطاعت اقتناء بعض السلع المعمرة من عائد المشروع .
- /50.9% من الأسر تحسنت صحة الأسرة والمرأة من عائد المشروع .
- /79% من النساء صاحبات المشاريع زادت مشاركتهن في قرارات توزيع ميزانية الأسرة .
- /84% من النساء صاحبات المشاريع زادت مشاركتهن في قرارات تعليم الأطفال .
- /51% من النساء صاحبات المشاريع أصبح لهن قرار في أعداد الأطفال المرغوب إنجابه من الأسرة
- /41% من النساء صاحبات المشاريع أصبحت تشارك في قرارات زواج الأبناء والبنات .
- /35% من النساء صاحبات المشاريع أصبح لديهن ملكية خاصة باسمهن مثل عقد إيجار محل – عقد بيع بضاعة .
- /88% من النساء صاحبات المشاريع أصبح لديهن مدخرات مالية بسيطة من عائد المشروع .
- /50% من النساء صاحبات المشاريع أصبح لديهن مدخرات ذهبية بسيطة من عائد المشروع .
- /61% من النساء صاحبات المشاريع أصبحت تساهم في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية في القرية.
- /81% من النساء صاحبات المشاريع ترى أن نظرة الأسرة من زوج وأولاد أهل الزوج وأهل الزوجة تغيرت إلى الإيجابي اتجاهها بعد المشروع .

- /65/% من النساء صاحبات المشاريع ترى أن علاقتها بأهل القرية تحسنت بعد تأسيسها للمشروع .
- /76/% من النساء صاحبات المشاريع ترى أن المشروع عزز ثقتها بنفسها .
- /82/% من النساء صاحبات المشاريع ينصحن النساء الريفيات بتأسيس مشاريع خاصة بهن لأنه حسب تعبيرهن المشروع يعطي قيمة للمرأة ولا تعود بحاجة إلى أحد .
- /77/% من النساء صاحبات المشاريع تحسنت علاقتها مع زوجها بعد المشروع .
- /69/% من النساء صاحبات المشاريع تحسنت علاقتها مع أبنائها بعد المشروع .
- /69/% من النساء صاحبات المشاريع تحسنت علاقتهن مع أهالي القرية بعد المشروع .

سادساً ـ المقترحات والتوصيات

المقترحات والتوصيات :

أولاً ـ تعميم نموذج مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر والمنفذ من قبل وزارة الزراعة (مديرية تنمية المرأة الريفية) على كافة القرى الفقيرة في القطر .

ثانياً ـ اتخاذ توصية باللجنة الاقتصادية لرفع مخصصات المشروع من 25 بالألف من ميزانية الحكومة إلى واحد بالألف لتستطيع تغطية الاحتياج الفعلي من القرى الفقيرة .

ثالثاً ـ جعل برامج القروض جزء من المشاريع الاستثمارية التي تقرها هيئة تخطيط الدولة سنوياً لصالح الوزارات والجهات المعنية بتنمية المرأة .

رابعاً ـ إلزام المصارف الحكومية بتخصيص مبلغ سنوي من ميزانيتها لتمويل مشاريع النساء المتناهية الصغر بحيث يوضع هذا المبلغ بتصرف أحد الجهات التنفيذية لتحقيق الهدف منها .

خامساً ـ إيجاد مؤسسة ضامنة لمشاريع النساء المتناهية الصغر

سادساً ـ إلزام المؤسسات التأمينية العامة والخاصة بتخصيص نسبة من عملها للتأمين على مشاريع النساء المتناهية الصغر .

سابعاً ـ إيجاد كادر مدرب وكفؤ ومتخصص بإقراض النساء من المؤسسات التمويلية الحكومية ولاسيما فروع المصارف من المحافظات والمناطق والمدن

ثامناً ـ إيجاد صيغة غير صيغة الفائدة أو العمولة تكون مقبولة اجتماعياً

تاسعاً ـ تشجيع النساء على التعامل مع برامج القروض من خلال الترويج لها والتعريف بها وبالفرص التي تتيحها للنساء ومن هي الجهات القائمة على إدارتها وكيفية التواصل معها.

عاشراً ـ إدراج مفردات مشاريع النساء المتناهية الصغر ضمن جداول احتياج المصارف الحكومية بحيث يكون باستطاعة أي امرأة الحصول على قرض لتمويل مشروعها.

حادي عشر ـ إيجاد برامج تدريبية تعمل على تحفيز المرأة وتعزيز ثقتها بنفسها وتمكنها من المعلومات الفنية والإدارية اللازمة لإدارة مشروعها .

ثاني عشر ـ إيجاد ميزات محفزة لتشجع النساء على الدخول بعالم المشاريع المتناهية الصغر مثل الإعفاء من الفوائد وإعطاء فرصة توسعة بالإضافة لقرض تأسيس

ثالث عشر ـ إعطاء ميزة تفصيلية للمشاريع التشاركية بين مجموعة نساء للتشجيع على المشاريع الجماعية .

رابع عشر : تفعيل دور المؤسسات الحكومية والأهلية في حل مشكلة التسويق أو تصريف المنتجات الريفية .

خامس عشر : ربط حزمة الخدمات المالية بالمشاريع المتناهية الصغر بحزمة من خدمات تدريبية وتحفيزية لتعزيز ثقة المرأة بنفسها وإبعاد خوفها من الفشل ومنحها فرصة أكبر بالتدريب الفني

سادس عشر ـ إيلاء الأهمية الكافية لربط المشاريع المتناهية الصغر بحلقة تسويقية مناسبة بعد تدريب النساء على إضفاء قيمة مضافة عليها .

سابع عشر ـ استخدام الوسائل الإعلامية المختلفة للترويج لبرامج وآليات القروض والجهات القائمة عليها وفرض استفادة النساء منها .

ثامن عشر ـ تأهيل كادر مدرب ومتخصص بإقراض النساء في المؤسسات التمويلية الحكومية .

تاسع عشر ـ إيجاد بدائل لكفالة الموظفين في الدولة بسندات أمانة أو إيجاد مؤسسات ضامنة .

عشرون ـ تصميم برامج تدريبية تجعل المرأة قادرة على لعب دور مدير المشروع والمحاسب ومسؤول المشتريات والمروج الإعلامي للمشروع

الحادي والعشرون ـ تغير نظرة المرأة عن القطاع الخاص

سابعاً ـ ملاحق الدراسة

3 ـ بعض المراجع والمصادر ذات الصلة :

1. الجمهورية العربية السورية , رئاسة مجلس الوزراء , المكتب المركزي للإحصاء , نتائج التعداد السكاني لعام 1994 .
2. الجمهورية العربية السورية , رئاسة مجلس الوزراء , المكتب المركزي للإحصاء , المجموعة الإحصائية لعام 1999 .
3. الجمهورية العربية السورية , رئاسة مجلس الوزراء , المكتب المركزي للإحصاء , المسح الديموغرافي المتكامل لعام 1993 .

4 .الجمهورية العربية السورية ، الاتحاد العام النسائي العام ، جهود تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق 2002 .

5 .الجمهورية العربية السورية ، الاتحاد العام النسائي ، التقرير النقدي والتحليلي للإستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية /2002 - 2005/ الانجازات والمعوقات ، إعداد الاستاذة غادة الجابي ، دمشق 2006 .

6 . الجمهورية العربية السورية ، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد بكين ،الإستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2005 ، دمشق 2001

7 . الجمهورية العربية السورية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة الريفية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام 2007 ، دمشق 2003

8 . الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة السورية لشؤون الأسرة ، التقرير الوطني الأولي عن اتفاقية سيداو ، دمشق 2005

9 . الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ،الخطة الخمسية التاسعة، دمشق 2000.

10 . الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية العاشرة ، دمشق 2005

11. الجمهورية العربية السورية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، الأدوار التي تؤديها المرأة في الريف السوري ، دراسة ميدانية ، دمشق 2007

12. الجمهورية العربية السورية ، الهيئة السورية لشؤون الأسرة ، مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية ، دمشق 2006

13 . الجمهورية العربية السورية ، الهيئة السورية لشؤون الأسرة ، تمكين المرأة صحياً ، إعداد الدكتورة هيام بشور والدكتور كوكب الداية ، دمشق 2008

14 . الجمهورية العربية السورية ، مركز المعلومات القومي , السكان والتنمية في عصر المعلومات : دراسة نظرية وتطبيق عملي على واقع السكان في سورية , دمشق 1998 .

15 . الجمهورية العربية السورية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، قدرة النساء على الوصول إلى القروض في سوريا ، إعداد الدكتور أكرم القش والسيدة رائدة أيوب ـ دمشق 2000

16 . الأخرس ـ محمد صفوح ، أنماط التحولات الاجتماعية في الريف السوري ، دراسة ميدانية ، دمشق 2000

17 . الأخرس ـ محمد صفوح ، الأسس المنهجية في استقصاء الخصائص النساء المتميزات في سوريا، دراسة ميدانية ، دمشق 2005

18 . أيوب ، رائدة ، الشروط المجتمعية لاستيعاب التطور العلمي في قطاع التنمية الريفية ، أطروحة علمية لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع ، بإشراف الأستاذ الدكتور صفوح الأخرس، جامعة دمشق 1994

19. نجوى قصاب حسن , المسح الاجتماعي الاقتصادي : دراسة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعينة من أسر صغار المزارعين المستهدفة في برنامج الأغذية العالمي في مناطق الحزام الأخضر في سورية , دمشق 1996

17 .اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا) ، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية , دليل تنمية المجتمعات المحلية , نيويورك 1999 .

18. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) , زيادة الدخل وتأثيرها على مواجهة الفقر والإيفاء بأحد المقومات الأساسية للتنمية المحلية , نيويورك 1999 .

19. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) , المرأة في العالم:اتجاهات وإحصائيات 1995 .

20. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) / مكتب غرب آسيا – الدورة الإقليمية لتدريب المدربين على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في تخطيط وتصميم برامج ومشاريع التنمية لمشروع ما بعد بيجين – المرحلة الثانية , من 8-12 نيسان , عمان–الأردن 2000 .

21. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) / مكتب غرب آسيا , الكاشف في الجندر والتنمية: حقيبة مرجعية 1999 .

22. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) / مكتب غرب آسيا , تقرير عام 1998.

23. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، تقييم وضع المرأة السورية في ضوء منهاج عمل بيجين ، دمشق 2003.

24. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، تقرير أوضاع المرأة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق 2004

25. صندوق الأمم المتحدة للسكان , حالة سكان العالم لعام 1999 نييورك 1999 .

26. صندوق الأمم المتحدة للسكان ، حالة سكان العالم لعام 2004، نيويورك 2004

27. صندوق الأمم المتحدة للسكان ،حالة سكان العالم لعام 2005 ، نيويورك 2005

28. الأمم المتحدة ،اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، نيويورك 1997.

29.الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، 5-13 أيلول القاهرة 1994 .

30 .الأمم المتحدة ، إعلان ومنهاج عمل بيجين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين، 1995 .

31. الأمم المتحدة ، بكين +5 ، نيويورك 2001

32. الأمم المتحدة ، بكين +10 ، نيويورك 2006

2 ـ جداول الدراسة الميدانية :

جدول رقم /1/
توزع العينة حسب الحالة العائلية

البيان	%
عزباء	9.64
متزوجة	77.61
مطلقة	4.08
أرملة	8.66
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /2/
توزع أفراد العينة حسب العمر

البيان	%
20-18	-
25-21	0.16
30-26	15.52
35-31	22.38
40-36	32.35
45-41	14.21
50-46	10.29
55-51	4.73
55 فأكثر	0.32
أخرى تذكر	-

المجموع	%100

جدول رقم /3/
توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

البيان	%
أمي	16.83
ملم	13.23
ابتدائي	34.47
إعدادي	28.10
ثانوي	6.20
معهد متوسط	0.65
جامعة وما فوق	0.49
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /4/
توزع أفراد العينة حسب عائدية ملكية جزء أو كل الأرض الزراعية

البيان	%
تملك	1.14
لا تملك	51.30
لا ينطبق	50.16
المجموع	**%100**

جدول رقم /5/
توزع أفراد العينة حسب عائدية ملكية جزء أو كل من الحيوانات الزراعية

البيان	%

تملك	1.14
لا تملك	49.18
لا ينطبق	46.40
المجموع	**%100**

جدول رقم /6/
توزع أفراد العينة حسب ممارسة عمل إضافي للمشروع

البيان	%
تعمل	**1.14**
لا تعمل	**98.85**
المجموع	**%100**

جدول رقم /7/
توزع أفراد العينة حسب تسجيل ملكية باسمها

البيان	%
نعم	5.06
لا	81.86
لا ينطبق	13.07
المجموع	**%100**

جدول رقم /8/
توزع أفراد العينة حسب الملكية من المدخرات الذهبية

البيان	التكرار	%
نعم	16	2.61
لا	596	97.38
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**612**	**%100**

جدول رقم /9/
توزع أفراد العينة حسب الملكية من المدخرات المالية الخاصة

البيان	%
نعم	7.67
لا	92.32
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /10/
توزع أفراد العينة حسب حرية التصرف بالممتلكات

البيان	%
نعم	62.90
لا	35.78
أخرى تذكر	1.30
المجموع	**%100**

جدول رقم /11/
توزع أفراد العينة حسب حرية التصرف بمبلغ من المال

البيان	%
نعم	70.58
لا	27.61
أخرى تذكر	1.79
المجموع	**%100**

جدول رقم /12/
التوزع النسبي لأفراد العينة حسب عدم حرية المرأة بالتصرف بالممتلكات

البيان	%
تسلط الأب	30.76
تسلط الأخوة الذكور	4.14
تسلط الزوج	39.64
العادات والتقاليد	18.93
أخرى تذكر	6.50
المجموع	**%100**

جدول رقم /13/
التوزع النسبي لأفراد العينة حسب الاستفادة من خدمات الوحدة النسائية

البيان	%
تمت الاستفادة	18.30
لم تتم الاستفادة	48.85

لا يوجد وحدة	32.84
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /14/
التوزع النسبي لأفراد العينة حسب نوع الاستفادة من خدمات الوحدة النسائية

البيان	%
دورات تدريبية	8.92
خدمات	77.67
قروض	8.03
أخرى تذكر	5.35
المجموع	**%100**

جدول رقم /15/
التوزع النسبي لأفراد العينة حسب الاستفادة من خدمات الوحدة الصحية

البيان	%
تمت الاستفادة	32.51
لم تتم الاستفادة	17.64
لا يوجد وحدة	49.83
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /16/
التوزع النسبي لأفراد العينة حسب نوع الاستفادة من خدمات الوحدة الصحية

البيان	%
معالجة الأسرة	14.57
تقديم خدمات	58.79
اسعافات	6.03
لقاحات	20.60
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /17/
التوزع النسبي لأفراد العينة حسب أسباب عدم الاستفادة من خدمات الوحدة الصحية

البيان	%
عدم المعرفة بالخدمات	11.11
سوء الخدمة المقدمة	66.66
ممانعة الأهل	19.44

أخرى تذكر	5.55
المجموع	**%100**

جدول رقم /18/
التوزع النسبي لأفراد العينة حسب الاستفادة من خدمات الوحدة الإرشادية الزراعية

البيان	%
تمت الاستفادة	49.67
لم تتم الاستفادة	19.44
لا يوجد وحدة	30.88
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /19/
التوزع النسبي لأسر العينة وفقاً لنوع الاستفادة من الوحدة الإرشادية الزراعية

البيان	%
دورة خياطة	-
تصفيف شعر	-
مشروع استثماري	55.59
محو أمية	6.25
صناعات منزلية	13.48
صناعات ريفية	9.86
نباتات زينة	-
تريكو	-
أكثر من خدمة	14.80
المجموع	**%100**

جدول رقم /20/
التوزع النسبي لأسر العينة وفقاً لأسباب عدم الاستفادة من الوحدة الإرشادية الزراعية

البيان	%
عدم رغبة الأهل	38.65
عدم رغبة الزوج	22.68
دورات غير مناسبة	18.48
عدم رغبة شخصية	10.92
عدم توفر الرسم المالي	-
أخرى تذكر	9.24

المجموع	%100

جدول رقم /21/
التوزع النسبي لأسر العينة وفقاً لحرمان المرأة من إمكانيات الأسرة المادية

البيان	%
محرومة كلياً	8.33
محرومة جزئياً	36.27
غير محرومة	55.39
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /22/
التوزع النسبي لأسر العينة بحال تعرض المرأة لمشكلة

البيان	%
أحاول حلها بنفسي	9.64
بمساعدة الجيران	1.14
بمساعدة الأهل	63.56
بمساعدة الزوج	8.82
بمساعدة الأصدقاء	0.98
أتركها لمشيئة الله	14.21
أخرى تذكر	1.60
المجموع	**%100**

جدول رقم /23/
توزع أفراد العينة حسب استثمار المبلغ المادي الفوري في حال توفره

البيان	%
استخدامه في الأرض	-
شراء وسائل إنتاج	-
شراء حيوانات	14.54
شراء أثاث	3.10
البدء بمشروع خاص	-
شراء سيارة	-
بناء منزل	-
شراء أرض زراعية	-

حفر بئر ماء	-
توزيعه على الأبناء	2.28
ادخاره	1.96
تسديد ديون	5.06
نفقات المنزل	62.25
نفقات شخصية	5.71
أخرى تذكر	5.06
المجموع	**%100**

جدول رقم /24/
توزع أفراد العينة حسب نوع العائلة

البيان	%
أسرة بسيطة	77.77
أسرة ممتدة	22.22
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /25/
توزع أفراد العينة بحسب عدد أفرادها

عدد أفراد الأسرة	%
2-1	-
4-3	2.28
6-5	8.66
8-7	72.54
12-9	11.27
13 فأكثر	5.22
المجموع	**%100**

جدول رقم /26/
توزع أفراد العينة حسب نوع المسكن

البيان	%
شقة	8.82
دار عربية	83.66

كوخ أو براكية	1.30
خيمة	3.43
أخرى تذكر	2.77
المجموع	**%100**

جدول رقم /27/
توزع أفراد العينة حسب مادة البناء في المسكن

البيان	%
بلوك أو اسمنت	90.68
خشب وتوتياء	2.12
طين	4.41
أخرى تذكر	2.77
المجموع	**%100**

جدول رقم /28/
المصدر الرئيسي لمياه الشرب حسب المحافظات

البيان	%
شبكة عامة بالمنزل	62.09
بئر	10.94
سد	3.10
بركة	1.63
صهريج	19.60
صنبور عام	1.47
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /29/
توزع أفراد العينة حسب ملكية المسكن

البيان	%
ملك	74.83
إيجار	1078
أخرى تذكر	14.37
المجموع	**%100**

جدول رقم /30/

توزع أفراد العينة حسب الطرق المؤدية إلى المسكن

البيان	%
معبد بشكل كامل	44.93
معبدة بشكل جزئي	21.40
ترابي	30.55
أخرى تذكر	3.10
المجموع	**%100**

جدول رقم /31/
توزع أفراد العينة حسب توفر مرافق في المنزل

البيان	%
مطبخ	49.84
حمام	30.56
مرحاض	100

جدول رقم /32/
توزع أفراد العينة حسب وجود ملحقات بمسكن الأسرة

البيان	%
حديقة منزلية	21.90
حديقة للخضار والفواكه	2.78
فسحة سماوية	85.30
دكان للبيع	6.05
مكان مخصص للدواجن	1079
مكان مخصص للأغنام	56.21
ورشة عمل منزلية	3.44
مكان مخصص للأبقار	16.67
مكان لتصنيع الألبان	3.60
أخرى تذكر	10.95

جدول رقم /33/
توزع أفراد العينة حسب نوع الطاقة المستخدم في المنزل

البيان	%
غاز	68.96
كاز	1.64
حطب	38.40
مازوت	54.42
كهرباء	66.18
أخرى تذكر	5.40

جدول رقم /34/
التوزع النسبي لأسر العينة وفقاً لامتلاك سلع معمرة

البيان	%
تلفزيون	98.21
فيديو	16.51
ثلاجة	97.72
فريزة	3.11
كمبيوتر	5.23
دش	76.96
خليوي	79.74
غسالة	50.66
أخرى تذكر	-

جدول رقم /35/
التوزع النسبي للأسر وفق امتلاكها وسائل نقل

البيان	تملك
	النسبة %
دراجة نارية	12.90
شحنة بك آب	0.81
شاحنة 3 عجلات	4.08
باص	-
شاحنة متوسطة	0.32
شاحنة سياحية	0.16
لا يوجد	81.69
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /36/
التوزع النسبي للأسر وفق امتلاكها الآلات الزراعية

البيان	تملك
	النسبة %
محرك ديزل كهرباء	1.96
عزاقة	12.41
جرار	-
دراسة	-
حصادة	-

لا يوجد شيء	85.62
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /37/
حيازة الأسرة من الحيوانات باستثناء حيازة المشروع

البيان	%
أبقار	37.09
أغنام	48.85
ماعز	7.35
أخرى تذكر	6.69
المجموع	**%100**

جدول رقم /38/
توزع أفراد العينة حسب ملكية الأسرة أو أحد أفرادها أرض زراعية

البيان	%
تملك	16.66
لا تملك	83.33
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /39/
توزع أفراد العينة حسب ملكية الأرض

البيان	%
للذكور فقط	82.35
للإناث فقط	6.86
للذكور والإناث معاً	10.78
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /40/
توزع أفراد العينة حسب عمل الأسرة أو أحد أفرادها بالزراعة

البيان	%
نعم تعمل	49.18
لا تعمل	48.03
أخرى تذكر	2.77

المجموع	**%100**

جدول رقم /41/
الصعوبات التي تعاني منها الأسرة في تسويق المنتجات

الصعوبات	
	النسبة %
البعد عن مركز المدينة	30.70
صعوبة التسويق	17.24
عدم توفر وسيلة نقل	8.04
لا يوجد من يسوقه	43.18
أخرى تذكر	0.82
المجموع	**100**

جدول رقم /42/
التوزع النسبي للأسر وفق المصادر الأساسية للدخل

البيان	%
بيع المنتجات الزراعية	14.21
بيع المنتجات الحيوانية	10.29
العمل بأجر لدى الدولة	34.64
العمل بأجر لدى الغير	7.35
مشروع المرأة	28.59
تصنيع منتج الغير	2.77
أخرى تذكر	2.12
المجموع	**%100**

جدول رقم /43/
توزع أفراد العينة حسب الدخل الإضافي

البيان	%
استثمارات مالية	1.63
ايجارات اراضي	2.28
ايجارات مساكن	-
إيجارات وسائل إنتاج	-
معونات مختلفة	0.98
مصادر أخرى	-
لا يوجد مصدر	95.09
معونات من الدولة	-
أخرى تذكر	-

المجموع	**%100**

جدول رقم /44/

توزع أفراد العينة حسب حصول المرأة على الإرث

البيان	%
نعم تحصل	7.67
لا تحصل	90.03
أخرى تذكر	2.28
المجموع	**%100**

جدول رقم /45/

توزع أفراد العينة حسب سبب عدم حصول المرأة على حقها من الإرث

البيان	%
بسبب الوالد	4.90
تسلط الأخوة	2.35
تفتيت الأسرة	-
العادات والتقاليد	90.92
أخرى تذكر	1.81
المجموع	**%100**

جدول رقم /46/

توزع أفراد العينة حسب اتخاذ القرارات داخل الأسرة

البيان	%
الحوار بين جميع أفراد الأسرة	48.69
الحوار مع الأقارب	0.32
الأب فقط	18.79
الأم فقط	4.24
الأب والأم معاً	16.83
الأبناء الذكور	-
لا يوجد أسلوب محدد	7.35
أخرى تذكر	3.75
المجموع	**%100**

جدول رقم /47/

توزع أفراد العينة حسب موقف الأسرة من عمل المرأة المأجور خارج القرية

البيان	%
موافق	65.52
غير موافق	32.51
أخرى تذكر	1.96
المجموع	**%100**

جدول رقم /48/

توزع أفراد العينة حسب سبب عدم السماح للمرأة بالعمل المأجور

البيان	%
العادات والتقاليد	43.71
التفرغ للأعمال المنزلية	25.62
ظروف العمل غير مناسبة	11.05
ممانعة الزوج	8.54
حاجة العمل المتوفر لمؤهل تعليمي	8.54
لكي لا تتعرض للاختلاط بالذكور	2.51
أخرى تذكر	-
المجموع	**%100**

جدول رقم /49/

توزع أفراد العينة حسب التصرف بالدخل الذي تحصل عليه المرأة

البيان	%
نعم تتصرف بدخلها	83.66
لا تستطيع التصرف بدخلها	13.23
أخرى تذكر	3.10
المجموع	**%100**

جدول رقم /50/

توزع أفراد العينة حسب سبل إنفاق المرأة الدخل التي تحصل عليه

البيان	%
شراء أرض	9.47
شراء حاجات شخصية	2.77
ادخار	5.22
نفقات أسرة	68.13
أخرى تذكر	14.37
المجموع	**%100**

جدول رقم /51/

توزع أفراد العينة حسب عدم التصرف بالدخل الخاص بالمراة

البيان	%
تسلط الزوج	74.11
العادات والتقاليد	11.77
تسلط الأبناء	-
أخرى تذكر	14.12
المجموع	**%100**

جدول رقم /52/

توزع أفراد العينة حسب الصفات المطلوب توافرها في الفتاة لتكون عروس

البيان	%
صغيرة السن	16.51
متعلمة	5.71
متدينة	0.65
من المدينة	-
غير مطلقة	-
موظفة	75.98
أخرى تذكر	1.14
المجموع	**%100**

جدول رقم /53/

توزع أفراد العينة حسب عادات الخطبة

البيان	%
عن طريق الوالدين	81.87
الأهل	15.84
الأصدقاء	-
دون وسيط	-
أخرى تذكر	2.28
المجموع	**%100**

جدول رقم /54/

توزع أفراد العينة حسب تفاوت الأجور بين الذكور والإناث في العمل نفسه

البيان	%
يوجد	81.53
لا يوجد	12.25
أخرى تذكر	6.21
المجموع	**%100**

جدول رقم /55/
إعطاء رأي في الأمور التالية

البيان	نعم	لا	نسبي
	%	%	%
أهل القرية يشجعون تعليم البنات	59.96	12.74	27.28
أهل القرية يشجعون عمل المرأة	79.90	5.88	14.21
أهل القرية يرون أن الرجل قادر على مهام لاتستطيع المرأة القيام بها	92.74	3.27	3.78
أهالي القرية يرون من حق المرأة تحديد عدد الأطفال المرغوب به	34.80	40.03	25.16
أهالي القرية يرون من حق المرأة التدخل بقرار تعليم أبنائها وبناتها	40.03	49.18	10.78
أهالي القرية يرون من حق المرأة تحديد اختيار شريك حياتها	61.43	35.78	2.77
أهالي القرية يرون من حق المرأة التدخل بقرار زواج أبنائها وبناتها	43.79	14.21	41.99
أهالي القرية يرون من حق المرأة أخذ حقها من الإرث	7.36	83.99	8.66
أهالي القرية يشجعون مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية	49.34	22.05	28.59
أهالي القرية يشجعون المرأة على القيام بمشروع خاص بها	81.86	2.28	15.84
أهالي القرية يشجعون وجود ملكية باسم المرأة	19.11	65.19	15.68
أهالي القرية يشجعون وجود أموال خاصة بالمرأة	48.69	49.18	2.12
أهالي القرية يشجعون وجود ذهب خاص بالمرأة	70.75	12.09	17.15
أهالي القرية يشجعون إنجاب الذكور أكثر من الإناث	98.20	-	1.79
أهالي القرية يشجعون تبعية المرأة للرجل من كل شيء	68.13	14.21	17.64

جدول رقم /56/
توزع أفراد العينة حسب قيمة المبلغ للبدء بمشروع

البيان	%
أكبر	2.78
أقل	80.56
كافية	14.22
أخرى تذكر	2.45
المجموع	**%100**

جدول رقم /57/
توزع أفراد العينة حسب نجاح المشروع المقام

البيان	%
نعم	81.54
لا	17.16
أخرى تذكر	1.31
المجموع	**%100**

جدول رقم /58/
توزع أفراد العينة حسب تصرف المرأة بعائد المشروع

البيان	%
نعم لها حرية التصرف	97.71
لا تستطيع ذلك	1.96
أخرى تذكر	0.32
المجموع	**%100**

جدول رقم /59/
توزع أفراد العينة حسب أسباب القيام بمشروع

البيان	%
الحاجة لمورد دخل	17.48
رغبة رب المنزل	-
ملء اوقات الفراغ	1.64
المساعدة في المصاريف	78.75
أخرى تذكر	2.12
المجموع	**%100**

جدول رقم /60/

توزع أفراد العينة حسب المعوقات التي تهدد استمرارية المشروع

البيان	%
المعارضة	-
غلاء أسعار المواد	75.49
المنافسة	10.13
المشاكل التسويقية	12.74
أخرى تذكر	1.63
المجموع	**%100**

جدول رقم /61/
توزع أفراد العينة حسب بعض الأمور

البيان	نعم	لا	نسبي
	%	%	%
هل يوجد تشجيع من أسرتك	98.20	1.79	-
هل يوجد قناعة من أسرتك بقدرتك على إدارة المشروع	93.95	1.14	4.90
هل حاول أحد أفراد أسرتك التصرف بالقرض	6.04	0.82	11.11
هل حاول أحد أفراد أسرتك إدارة المشروع عنك	9.47	81.53	8.98
هل لديك مشكلة بتأمين مستلزمات المشروع من السوق	16.50	20.26	63.23
هل لديك مشكلة ببيع منتجات المشروع في السوق	52.61	12.09	35.29
هل لك حرية التصرف بالدخل العائد من المشروع	96.07	0.98	2.94
هل أنت صاحبة القرار في فكرة المشروع	81.86	4.90	13.23
هل أنت صاحبة القرار في توسيع المشروع مستقبلاً	99.67	0.32	-
هل تعرفين ما هي مستلزمات مشروعك	100	-	-

جدول رقم /62/
توزع أفراد العينة حسب تأثير المشروع السلبي

البيان	نعم	لا	نسبي
	%	%	%
الانشغال عن الزوج ومتطلباته	6.37	81.86	11.76
الانشغال عن البيت ومتطلباته	6.86	87.41	5.71
الانشغال عن تربية الأولاد	2.77	94.77	2.45
الانشغال عن التواصل عن الأقارب والجيران	3.59	81.69	14.70
ازدادت أعباء العمل عن رب الأسرة	12.90	73.36	13.88
هل ازداد دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع	97.87	1.63	0.49
هل قمت باستصلاح أرض جديدة بعد تأسيس المشروع	-	-	-
هل قمت بزراعة أرض جديدة بعد تأسيس المشروع	-	-	-
هل قمت بشراء آلات زراعية جديدة للمشروع	-	-	-
هل قمت بشراء مستلزمات جديدة للمشروع	-	-	-
هل قمت بشراء وسائل نقل جديدة للمشروع	-	-	-
هل قمت بشراء حيوانات جديدة بعد تاسيس المشروع	62.41	37.58	-
هل قمت بشراء أرض جديدة بعد تأسيس المشروع	-	-	-
هل قمت بتوسعة للمشروع	43.79	40.03	16.17

البيان	نعم	لا	نسبي
	%	%	%
هل انعكس دخلك من المشروع إيجابياً على تحسين نوعية طعام الأسرة	93.79	1.31	4.91
هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على تحسين لباس الأسرة	81.86	1.47	16.34
هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على أوضاع المسكن	51.30	46.57	2.13
هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على اقتناء سلع معمرة جديدة	71.40	25.66	2.95
هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على صحة الأسرة	50.98	16.67	32.36
هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على صحتك	46.89	6.05	47.06
هل أصبحت تشاركين في قرارات توزيع ميزانية الأسرة	79.73	12.26	8.01
هل أصبحت تشاركين في قرارات تسويق حاصلات الأسرة	67.48	19.12	13.40
هل اصبح لديك مدخرات خاصة	50.16	34.48	15.36
هل أصبحت تشاركين في قرارات تعليم أطفالك	84.47	1079	4.74
هل ازدادت مشاركتك في الأنشطة الاجتماعية في القرية	61.76	21.90	16.34
هل أصبح لك قرار في أعداد الأطفال المرغوب فيه الأسرة	51.63	17.81	30.56
هل أصبح لك قرار في شغل أوقات فراغك	83.66	6.54	9.81
هل أصبحت مشاركتك أكثر في قرار زواج الأبناء	41.17	19.12	39.71
هل أصبحت مشاركتك أكبر في قرار زواج البنات	41.17	19.12	39.71
هل أصبحت حرة التصرف بدخلك الخاص	88.56	1094	0.49

البيان	نعم	لا	نسبي
	%	%	%
هل تغيرت نظرة الأسرة اتجاهك بعد المشروع	81.86	2.28	15.85
هل تغيرت نظرة أهالي القرية اتجاهك بعد المشروع	69.44	14.05	16.51
هل تنصحين الأخريات بتأسيس مشروع خاص بهن	82.02	6.04	11.93
هل أثر المشروع إيجاباً على علاقتك مع زوجك	77.77	3.43	18.79
هل اثر المشروع ايجابا على علاقتك باولادك	69.12	12.54	18.79
هل اثر المشروع ايجابا على علاقتك باهل القرية	65.19	16.33	18.47
هل المشاريع والقروض حصرا للرجال	4.41	90.19	5.40
هل ا لمشروع عززثقتك بنفسك	76.14	16.17	7.68
هل تم تسجيل شى باسمك بعد المشروع	35.45	49.18	15.36

2 ـ استمارة الدراسة :

الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

1. **اسم المرأة المبحوثة** .....

2. **الحالة العائلية :**

1 ـ عزباء 2 ـ متزوجة 3 ـ مطلقة 4 ـ أرملة

3. **المستوى التعليمي :**

1 ـ أمية 2 ـ ملمة 3 ـ ابتدائية 4 ـ إعدادية 5 ـ ثانوية 6 ـ معهد
7 ـ جامعة وما بعد

4. **العمر بالسنوات** :.....

5. **العمل الذي تمارسه بالإضافة إلى المشروع :**

1 ـ عمل زراعي بأرضي 2 ـ عمل زراعي بأرض الغير 3 ـ تربية حيوانات
4 ـ حرفة(خياطة ـ تطريز...) 5 ـ تصنيع غذائي أو ريفي 6 ـ أخرى

6. **هل تعود لك ملكية جزء أو كل الحيوانات بالأسرة؟**

1 ـ نعم 2 ـ لا 3 ـ أخرى

7. **هل تعود لك ملكية جزء الأرض أو كل الأرض العائدة لأسرة**

1 ـ نعم 2 ـ لا 3 ـ أخرى تذكر

8. **هل يوجد ملكيات مسجلة باسمك ؟.**

1 ـ نعم 2 ـ لا 3 ـ أخرى

9. **هل يوجد لديك مدخرات ذهبية ؟..**

1 ـ نعم 2 ـ لا 3 ـ أخرى

10. **هل يوجد لديك مدخرات مالية خاصة بك؟..**

1 ـ نعم 2 ـ لا 3 ـ أخرى

11. **هل لديك حرية التصرف بممتلكاتك إن وجدت؟**

1 ـ نعم 2 ـ لا 3 ـ أخرى

12. **بحال كانت الإجابة بـ لا ؟.. ما هو السبب**

1 ـ تسلط الأب 2 ـ تسلط الأخوة الذكور 3 ـ تسلط الزوج
4 ـ العادات والتقاليد 5 ـ أخرى تذكر

13. **بحال توفر لك مبلغ من المال كقرض أو منحة ... هل تستطيعين التصرف به ؟..**

1 ـ نعم 2 ـ لا 3 ـ أخرى

14. **بحال كانت الإجابة نعم ما هي أوجه الإنفاق ؟..**

.....

.....

.....

15. بحال كانت الإجابة لا ما هو السبب ؟..

.....

.....

.. هل استفدت من خدمات الوحدة النسائية في القرية؟..

1 - نعم نوع الاستفادة : 1 - معالجة الأسرة 2 - تقديم خدمات

3 - اسعافات 4 - أخرى تذكر

2 - لا لم استفد السبب 1 - عدم رغبة الأهل 2 - عدم رغبة الزوج

3 - عدم الرغبة الشخصية 4 - خدماتها غير مناسبة 5 - أخرى تذكر

3 - لا يوجد في القرية وحدة صحية

16. هل استفدت من خدمات الوحدة الصحية الموجودة في القرية ؟..

1 - نعم نوع الاستفادة : 1 - معالجة الأسرة 2 - تقديم خدمات

3 - اسعافات 4 - أخرى تذكر

2 - لا لم استفد السبب 1 - عدم رغبة الأهل 2 - عدم رغبة الزوج

3 - عدم الرغبة الشخصية 4 - خدماتها غير مناسبة 5 - أخرى تذكر

3 - لا يوجد في القرية وحدة صحية

17. هل استفدت من خدمات الوحدة الإرشادية الزراعية في القرية ؟..

1 - نعم نوع الاستفادة : 1 - دورة خياطة 2 - تصفيف شعر 3 - محو أمية

4 - صناعات منزلية 5 - نباتات زينة 6 - صناعات ريفية 7 - مشروع استثماري

2 - لا لم استفد السبب: 1 - عدم رغبة الأهل 2 - عدم الرغبة الشخصية

3 - دورات غير مناسبة 4 - عدم رغبة الزوج 5 - عدم توفر الرسم المالي

6 - أخرى تذكر

3 - لا يوجد في القرية وحدة صحية

18. الرجاء ذكر روتين يومي لحياتك

.....

.....

19. هل تجدين نفسك محرومة من إمكانيات الأسرة المادية ؟..

1 ـ محرومة كلياً 2 ـ محرومة جزئياً 3 ـ غير محرومة

20. ـ في حال تعرضت لمشكلة ما كيف تواجهينها ؟..

1 ـ أحاول خلها بنفسي 2ـ أحاول حلها بمساعدة الأهل

3 ـ أحاول حلها بمساعدة الجيران 4 ـ أحاول حلها بمساعدة الزوج

5 ـ أحاول حلها بمساعدة الأصدقاء 6 ـ أتركها لمشيئة الله 7 ـ أخرى تذكر

21. ما الصعوبات التي تعانيها المرأة ولا يعانيها الرجل حسب وجهة نظرك في حالة الرغبة بتأسيس مشروع

.....

.....

.....

23-ماهو الشى الذي ام يتحقق بحياتك وتتمنين تحقيقه لبناتك

---

1. نوع العائلة :

1 ـ بسيطة 2 ـ مركبة 3 ـ أخرى

2. **عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معاً :** (.....)

3. نوع المسكن

1 ـ شقة سكنية 2 ـ دار عربية 3 ـ أكواخ أو براكيات

4 ـ خيمة 5 ـ أخرى تذكر

4. نوع الطريق المؤدي إلى المسكن

1 ـ معبد بشكل كامل 2 ـ معبد بشكل جزئي 3ـ ترابي 4 ـ أخرى

5. نوع مادة بناء المسكن

1 ـ بلوك واسمنت 2 ـ خشب وتوتياء 3 ـ طين 4 ـ أخرى

6. حيازة المسكن

1 ـ ملك 2 ـ إيجار 3 ـ أخرى تذكر

7. **عدد الغرف في المسكن** ..... غرفة

8. هل يوجد في المسكن المرافق التالية

	نعم	لا	أخرى
مطبخ			
حمام			
مرحاض			

9. ما نوع الطاقة المستخدمة بشكل أساسي في المنزل

	غاز	كاز	مازوت	كهرباء	حطب	أخرى
طبخ						
تدفئة						
تسخين مياه						
تصنيع منزلي						

10. ما هو مصدر ماء شرب الأسرة

1 ـ شبكة عامة واصلة للمنزل 2 ـ بئر 3 ـ قناة 4 ـ سد

5 ـ بركة 6 ـ صهريج 7 ـ صنبور ماء عام 8 ـ أخرى

11. هل يتبع للمسكن :

11-1 : حديقة لنباتات الزينة 11-2: فسحة سماوية

11-3: حديقة لزراعة الخضار والفاكهة 11-4 : دكان للبيع

11-5: ورشة عمل منزلية 11-6: مكان مخصص للدواجن

11-7 : مكان مخصص للأبقار 11-8: مكان مخصص للأغنام

11-9: مكان لتصنيع الألبان والأجبان 11-10: أخرى تذكر

12. هل تمتلك الأسرة واحد أو أكثر من السلع التالية :

12-1: تلفزيون 12-2: فيديو 12-3 : ثلاجة 12-4: فريزة

12-5: غسالة عادية

12-6: دش 12-7 : كمبيوتر 12-8: خليوي 12-9: أخرى

13. ما هي ملكية الأسرة من الآلات الزراعية التالية :

1 ـ محرك ديزل كهرباء 2 ـ عزاقة 3 ـ جرار 4 ـ دراسة

5 ـ حصادة 6 ـ لا يوجد شيء 7 ـ أخرى تذكر

14. ما هي ملكية الأسرة من وسائل النقل التالية :

1 ـ دراجة نارية 2 ـ شاحنة 3 عجلات 3 ـ بك آب 4 ـ باص

5 ـ شاحنة متوسطة 6 ـ شاحنة سياحية 7 ـ لا يوجد 8 ـ أخرى

15. حيازة الأسرة من الحيوانات باستثناء حيازة المشروع :

1 ـ ابقار .....رأس 2 ـ ماعز ..... رأس

3 ـ أغنام ..... رأس 4 ـ أخرى .....

16. هل تمتلك الأسرة أو أحد أفرادها أرض زراعية ؟..

1 ـ نعم 2 ـ لا

17. كم تبلغ مساحة الأرض الزراعية التي تملكها الأسرة أو أحد أفرادها

المساحة المروية .....دونم المساحة البعلية .....دونم

المساحة غير المستثمرة ..... دونم

18. لمن تعود ملكية هذه الأرض

1 ـ للذكور فقط 2 ـ للإناث فقط 3 ـ للذكور والإناث معاً

19. هل تعمل الأسرة أو أحد أفرادها بالزراعة ..

1 ـ نعم 2 ـ لا

20. كم تبلغ مساحة الأرض الزراعية التي تعمل فيها الأسرة أو أحد أفرادها

المساحة المروية ..... دونم المساحة البعلية .....دونم

21. ما نوع المحاصيل الزراعية الأساسية المزروعة من قبل الأسرة أو أحد أفرادها ☐

1 ـ حبوب 2 ـ قطن 3 ـ شوندر 4 ـ بقوليات

5 ـ زيتون 6 ـ فواكه 7 ـ حمضيات 8 ـ أخرى

22. بكم يقدر سنوياً الدخل الذي تحصل عليه الأسرة من الإنتاج الزراعي بما في ذلك قيمة المحاصيل المستهلكة من قبل الأسرة بشكل شخصي وبما في ذلك ما ينفق على مستلزمات الإنتاج الزراعي ؟

22-1: الدخل السنوي الكلي من الزراعة بشكل عام .....ل.س

22-2: قيمة المحاصيل المستهلكة من قبل الأسرة بشكل شخصي خلال العام نفسه.....ل.س

22-3:ما ينفق على مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام نفسه عدا أجرة الأرض وتكاليف السقاية..... ل.س

22-4 : أجرة الأرض ..... ل.س

22-5 : تكاليف السقاية .....ل .س

22-6 : الدخل الصافي .....ل .س

23. إذا كانت الأسرة تعاني صعوبات في تسويق منتجاتها ما هي هذه الصعوبات ؟.. ☐

1 ـ عن مركز المدينة 2 ـ صعوبة تسويقه في المدينة

3 ـ عدم توفر وسيلة نقل 4 ـ لايوجد من يسوقه 5 ـ أخرى

24. إذا كانت الأسرة لا تعاني صعوبات في بيع منتجاتها الزراعية فلمن تبيعها ؟.. ☐

1 ـ لتاجر وسيط 2 ـ للدولة 3 ـ لجمعية فلاحية

4 ـ تبيعه بنفسها للمستهلك 5 ـ أخرى

25. إذا كان البيع لتاجر وسيط فهل هناك فرق كبير في السعر الذي يدفعه لكم والسعر الذي يباع به المنتج في مكان آخر ؟.. ☐

1 ـ نعم زيادة عن السعر الذي يدفعه لنا بحوالي 50%

2 ـ نعم زيادة عن السعر الذي يدفعه لنا بحوالي 25%

3 ـ نعم زيادة عن السعر الذي يدفعه لنا بحوالي 15%

4 ـ نعم زيادة عن السعر الذي يدفعه لنا بحوالي 10%

26. هل الأجر الذي تحصل عليه الأسرة من تصنيع منتجاتها لصالح الغير مقبول أم هناك استغلال.

1 ـ مقبول 2 ـ هناك استغلال لحاجة الأسرة للعمل

27. إذا كان هناك استغلال لماذا تقبل الأسرة بهذا العمل .

1 ـ لأنه عمل ثانوي 2 ـ لا يوجد بديل 3 ـ بسبب الحاجة

4 ـ سبب آخر .....

28. ما هو مقدار الدخل الشهري الذي تحصل عليه الأسرة من تصنيع منتج الغير.....ألف ل.س (سنوياً)

29. أي من المصادر التالية كانت مصادر أساسية لدخل الأسرة في العام السابق للزيارة

1 ـ بيع المنتجات الزراعية 2 ـ بيع المنتجات الحيوانية 3 ـ العمل بأجر لدى لدى الدولة

4ـ العمل بأجر لدى الغير 5 ـ تصنيع منتج الغير 6 ـ مشروع المراة

7-اخرى تذكر

30. هل تحصل الأسرة على دخل إضافي من المصادر التالية

المصدر	الدخل السنوي	المصدر	الدخل السنوي
30-1: استثمارات مالية		30-6:معونات من الأقارب	
30-2:إيجارات أراضي		30-7:معونات من الدولة	
30-3:إيجارات مساكن		30-8:مصادر أخرى	
30-4:إيجارات وسائل إنتاج		30-9:معونات من مؤسسة خيرية	
30-5: معونات من الأبناء /الآباء		30-10: لا يوجد مصدر دخل	

31. هل تحصل المراة على حقها في الارث

1- نعم 2- لا

32. إذا كان الجواب على السؤال السابق بـ لا فما هو السبب ؟..

1 ـ الوالد يوصي بعدم توريث البنات 2 ـ كي لا تتفتت الأسرة

3 ـ تسلط الأخوة الذكور 4 ـالعادات لا تورث البنات 5 ـ أخرى تذكر

33. كيف تتخذ القرارات عادة داخل الأسرة :

1 ـ عن طريق الحوار بين جميع أفراد الأسرة 2 ـ من الأب فقط

3 ـ عن طريق أحد الأقارب المقيمين مع الأسرة 4 ـ من الأم فقط

5 ـ عن طريق أحد الأقارب المقيمين خارج الأسرة 6 ـ الأب والأم معاً

7 ـ الأبناء الذكور 8 ـ البنات 9 ـ لا يوجد أسلوب محدد

الملامح المجتمعية لواقع المرأة الريفية

1. هل يسمح للمرأة في القرية بممارسة العمل المأجور خارج المنزل

1 ـ نعم 2 ـ لا

2. إذا كان الجواب على السؤال السابق بـ لا ما هو السبب

1 ـ التفرغ للأعمال المنزلية 2 ـ ظروف العمل غير مناسبة 3 ـ الأسرة مكتفية

4 ـ ممانعة الزوج 5 ـ ممانعة أحد أفراد الأسرة 6 ـ لكي لا تتعرض للاختلاط بالذكور

7 ـ العادات لا تسمح بعمل المرأة في حيازة الغير

8 ـ لا توجد فرص عمل تناسب المرأة 9ـ حاجة العمل المتوفر لمؤهل تعليمي

10 ـ أخرى تذكر .....

3. إذا كانت المرأة تمارس عملاً ما هل تستطيع التصرف بالدخل الذي تحصل عليه

1 ـ نعم 2 ـ لا

4. إذا كان الجواب على السؤال السابق نعم فيما تنفقه

1 ـ المساعدة في نفقات الأسرة بكامل الدخل 2 ـ تساهم بجزء منه بنفقات الأسرة

3 ـ الحاجات الشخصية بجزء آخر 4 ـ تدخر كامل المبلغ

5 ـ تنفق جزء في شراء حاجات شخصية وتدخر جزء

6 ـ في شراء أرض زراعية أو حيازة أخرى7 ـ في شراء حاجات شخصية

8 ـ أخرى تذكر.....

5. إذا كان الجواب لا ما هو السبب

1 ـ تسلط الزوج 2 ـ العادات والتقاليد 3 ـ تسلط الأبناء

4 ـ أخرى تذكر .....

6. ما الصفات المطلوب توافرها في الفتاة لتكون عروس مرغوبة

1 ـ صغيرة السن 2 ـ أن تكون متعلمة 3 ـ أن تكون موظفة 4 ـ تكون جميلة

5 ـ تكون مطيعة 6 ـ متدينة 7 ـ من المدينة 8 ـ غير مطلقة

9 ـ أخرى تذكر .....

7. كيف تتم عادة الخطبة بين الشاب والفتاة في منطقة إقامة الأسرة حالياً

1 ـ عن طريق الوالدين فقط 2 ـ عن طريق الأهل / الأقارب 4 ـ دون وسيط

5 ـ عن طريق الأصدقاء 6 ـ أسلوب آخر

8. هل هناك تفاوت في الأجور بين الذكور والإناث الذين يمارسون العمل نفسه

1 ـ نعم 2 ـ لا 3 ـ أخرى تذكر

9. الرجاء إعطاء الرأي بالتالية

		نعم	لا	أخرى
1-9	أهل القرية يشجعون تعليم البنات			
2-9	أهل القرية يشجعون عمل المرأة			
3-9	أهل القرية يرون أن الرجل قادر على مهام لاتستطيع المرأة القيام بها			
4-9	أهالي القرية يرون من حق المرأة تحديد عدد الأطفال المرغوب به			
5-9	أهالي القرية يرون من حق المرأة التدخل بقرار تعليم أبنائها وبناتها			
6-9	أهالي القرية يرون من حق المرأة تحديد اختيار شريك حياتها			
7-9	أهالي القرية يرون من حق المرأة التدخل بقرار زواج أبنائها وبناتها			
8-9	أهالي القرية يرون من حق المرأة أخذ حقها من الإرث			
9-9	أهالي القرية يشجعون مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية			
10-9	أهالي القرية يشجعون المرأة على القيام بمشروع خاص بها			
11-9	أهالي القرية يشجعون وجود ملكية باسم المرأة			
12-9	أهالي القرية يشجعون وجود أموال خاصة بالمرأة			
13-9	أهالي القرية يشجعون وجود ذهب خاص بالمرأة			
14-9	أهالي القرية يشجعون إنجاب الذكور أكثر من الإناث			
15-9	أهالي القرية يشجعون تبعية المرأة للرجل من كل شيء			

المشروع الخاص بالمرأة

1- اسم المشروع : .....

2 - **تاريخ تأسيس المشروع:** .....

3- **قيمة المبلغ المستلم لتأسيس المشروع :** .....

4- هل قيمة المبلغ تكفي للبدء بالمشروع؟

1- أكبر 2- أقل 3- كافية

5- ماذا اشتريت بمبلغ القرض بالتفصيل مع السعر؟

	المادة	السعر
1		
2		
3		
4		
5		
6		
7		
8		

6- ما هي الصعوبات التي واجهتك عند البدء بالمشروع؟

7- هل نجح المشروع؟

1- نعم 2-لا

7-1: بحال الإجابة بلا ما هي أسباب فشل المشروع:

2-7:بحال الإجابة بنعم أكمل الأسئلة :

برأيك ما هي أسباب نجاح المشروع :

---

8 – **حسب معرفتك ما هو الدخل السنوي أو الشهري أو اليومي من المشروع** :

..... ل.س

9 - **عدد العاملين في المشروع باستثناء صاحبته** : .....

10- **الدخل الذي حققه المشروع من إجمالي دخل الأسرة :** .....%

11 – لماذا قمت بتأسيس هذا المشروع :

1- المشروع مربح 2- الحاجة الماسة لمورد دخل 3- رغبة رب المنزل

4- ملء أوقات الفراغ 5- مساعدة رب المنزل في المصاريف 6- أخرى تذكر

.....

.....

... **12 - هل تتصرفين بعائد المشروع بنفسك؟..** 1- نعم 2-لا

- أخرى تذكر.....

بحال الإجابة بلا من يقوم بذلك :

1- الزوج 2-الأب 3-الأخ 4- الابن 5-أخرى تذكر.....

13- **هل تديرين المشروع بنفسك؟** 1-نعم 2-لا

- أخرى تذكر.....

بحال الإجابة بلا من يقوم بذلك:

1- الزوج 2-الأب 3-الأخ 4- الابن 5-أخرى تذكر.....

14- اذكري أهم المعوقات التي تهدد استمرارية المشروع داخل الأسرة وخارجها :

1 ـ المعارضة من قبل :* رب الأسرة نعم( ) لا ( ) * من الأولاد نعم( ) لا ( )

* الجيران نعم( ) لا( )

2 ـ غلاء أسعار المواد الأولية : نعم( ) لا( )

3 ـ المنافسة من قبل المشاريع المشابهة : نعم( ) لا( )

4 ـ المشاكل التسويقية (تدني الأسعار ـ ضعف الطلب .....) : نعم( ) لا( )

15- هل لديك أي مقترحات لزيادة نجاح مشروعك :

---

16 - الرجاء الإجابة على:

م	التفاصيل	1-نسبي	2-نعم	3-لا	تفاصيل
1	هل يوجد تشجيع من أسرتك				
2	هل يوجد قناعة من أسرتك بقدرتك على إدارة المشروع				
3	هل حاول أحد أفراد أسرتك التصرف بالقرض				
4	هل حاول أحد أفراد أسرتك إدارة المشروع عنك				
5	هل لديك مشكلة بتأمين مستلزمات المشروع من السوق				
6	هل لديك مشكلة ببيع منتجات المشروع في السوق				
7	هل لك حرية التصرف بالدخل العائد من المشروع				
8	هل أنت صاحبة القرار في فكرة المشروع				
9	هل أنت صاحبة القرار في توسيع المشروع مستقبلاً				
10	هل تعرفين ما هي مستلزمات مشروعك				

17- هل كان للمشروع أي تأثير سلبي على :

م	التفاصيل	1- لا ينطبق	2-نعم	3-لا	4- نسبي
1	الانشغال عن الزوج ومتطلباته				
2	الانشغال عن البيت ومتطلباته				
3	الانشغال عن تربية الأولاد				
4	الانشغال عن التواصل عن الأقارب والجيران				
5	ازدادت أعباء العمل عن رب الأسرة				

18 - ما التغيير الذي أحدثه المشروع في حياتك؟

-

الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من المشاريع على الأسرة والمرأة :

1 - الرجاء الإجابة عن التالي :

م	التفاصيل	1- لا ينطبق	2-نعم	3-لا	4- نسبي
1	هل ازداد دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع				
2	هل ازداد دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع				
3	هل قمت باستصلاح أرض جديدة بعد تأسيس المشروع				
4	هل قمت بزراعة أرض جديدة بعد تأسيس المشروع				
5	هل قمت بشراء آلات زراعية جديدة للمشروع				
6	هل قمت بشراء مستلزمات جديدة للمشروع				
7	هل قمت بشراء وسائل نقل جديدة للمشروع				
8	هل قمت بشراء حيوانات زراعية جديدة بعد تاسيس المشروع				
9	هل قمت بشراء أرض جديدة بعد تأسيس المشروع				
10	هل قمت بتوسعة للمشروع				
11	هل انعكس دخلك من المشروع إيجابياً على تحسين نوعية طعام الأسرة				
12	هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على تحسين لباس الأسرة				
13	هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على أوضاع المسكن				
14	هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على اقتناء سلع معمرة جديدة				
15	هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على صحة الأسرة				
16	هل انعكس دخلك من المشروع إيجاباً على صحتك				
17	هل أصبحت تشاركين في قرارات توزيع ميزانية الأسرة				
18	هل أصبحت تشاركين في قرارات تسويق حاصلات الأسرة				
19	هل اصبح لديك مدخرات خاصة				
20	هل أصبحت تشاركين في قرارات تعليم أطفالك				
21	هل ازدادت مشاركتك في الأنشطة الاجتماعية في القرية				
22	هل أصبح لك قرار في أعداد الأطفال المرغوب فيه الأسرة				
23	هل أصبح لك قرار في شغل أوقات فراغك				

م	التفاصيل	1- لا ينطبق	2-نعم	3-لا	4- نسبي
24	هل أصبحت مشاركتك أكثر في قرار زواج الأبناء				
25	هل أصبحت مشاركتك أكبر في قرار زواج البنات				
26	هل أصبحت حرة التصرف بدخلك الخاص				
27	هل تغيرت نظرة الأسرة اتجاهك بعد المشروع				
28	هل تغيرت نظرة الأسرة اتجاهك بعد المشروع				
29	هل تغيرت نظرة أهالي القرية اتجاهك بعد المشروع				
30	هل تعتقدين أن المشروع ترك أثراً إيجابياً في مجمل حياتك الأسرية				
31	هل تنصحين الأخريات بتأسيس مشروع خاص بهن				
32	هل أثر المشروع إيجاباً على علاقتك مع زوجك				
33	هل اثر المشروع ايجابا على علاقتك باولادك				
34	هل اثر المشروع ايجابا على علاقتك باهل القرية				
35	هل المشاريع والقروض حصرا للرجال				
36	هل ا لمشروع عززثقتك بنفسك				
37	هل تم تسجيل شى باسمك بعد المشروع				